

# شرح الطيبي

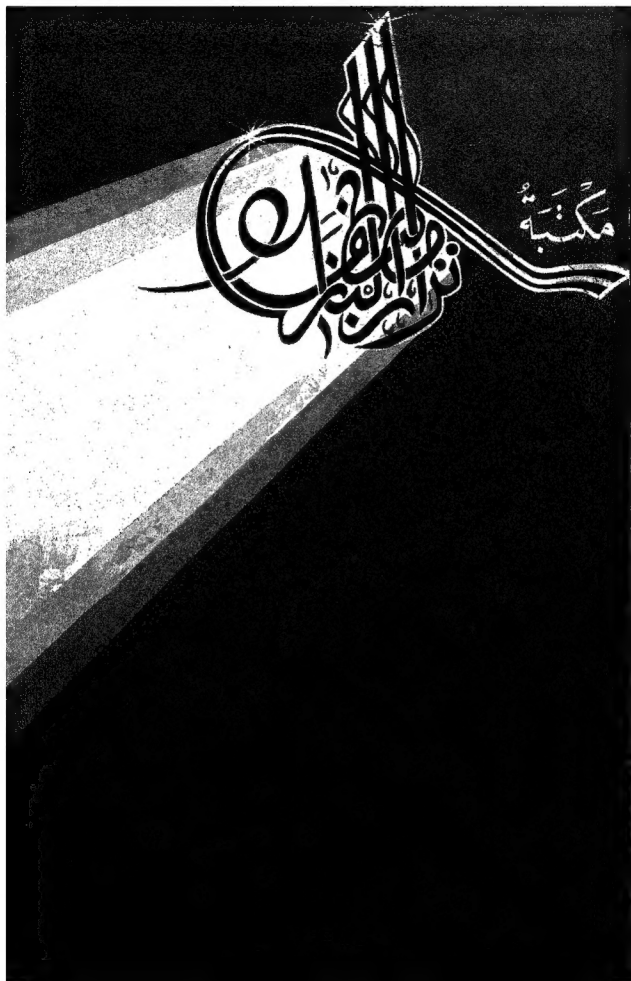
هذا هو شرح كتاب التلخيص  
المسمى بالكشاف عن حقائق الشريعة  
مؤلفه العلامة الفاضلة في علوم الحديث والحدود  
الشيخ العلامة الكبير

شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي

تأليفه ودرسته  
د. عبد الحليم عبد الوهاب  
مكتبة دار العلوم - جامعة القاهرة

مكتبة دار العلوم - جامعة القاهرة











# شَرْحُ الطَّبِيبِ

عَلَى سَهْكَاهُ الرِّصَالِ

الْمُسَمَّى بِالْكَاشِفِ عَنْ حَقَائِقِ الشُّنَنِ  
مُصَدَّرًا بِمَقْدِمَةٍ لِلْمُحَقِّقِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ مُصْطَلِحِهِ

لِلْإِمَامِ الْكَبِيرِ :

شَرَفَ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبِيبِ

تَوَفَّيَ ٧٤٣ هـ

## المجلد السابع

إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز

تحقيق ودراسة

د. عبد الحميد هندلوي

مكتبة نزار مصطفى الباز

كلية الشريعة - الرياض

جميع الحقوق محفوظة للناسر

○ الطبعة الأولى ○

□ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م □

## المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة : الشامية - المكتبة ت ٢٢/٥٧٤٩٠٤٤/٥٧٤٥٠٤٤

مستودع ٥٣٧٢٣٧٤١ ص.ب ١٩٠

الرياض - شارع السويدي العام المقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أمّ الوافي الزاوي ص.ب : ٦٦٩٢

مكتبة : ٤٤٠٣٥٣ مستودع : ٢٢١٩١١ الرياض : ١١٥٨٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## كتاب البيوع

### باب الكسب وطلب الحلال

#### الفصل الأول

٢٧٥٩ - \* عن المقداد بن معدي كَرَبَ ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ». رواه البخاري.

٢٧٦٠ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

#### كتاب البيوع

قال الأزهري: تقول العرب: بعت بمعنى بعت ما كنت ملكته، وبعت بمعنى اشتريت، قال: وكذلك شريت بالعنيتين؛ لأن الثمن والثمن كل منهما مبيع، ويقال: بعته أبيعه وهو مبيع ومبيوع. قال الخليل: المحذوف من «مبيع» واو مفعول؛ لأنها رائدة فهي أولى بالخلف، وقال الأخصش: المحذوف عين الكلمة، قال المازري: كلاهما حسن، وقول الأخصش أقيس.

#### باب الكسب وطلب الحلال

#### الفصل الأول

الحديث الأول عن المقداد: قوله: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ» «مظ»: فيه تحريض على الكسب الحلال، فإنه متضمن فوائد كثيرة، منها: إيصال النفع إلى المكتسب بأخذ الأجرة إن كان العمل لغيره، وحصول الزيادة على رأس المال إن كان العمل تجارة. ومنها: إيصال النفع إلى الناس بتهيئة أسبابهم، من نحو ثيابهم وخياطتهم ونحوهما مما يحصل بالسعي، كغرس الأشجار وزرع الأقوات والثمار. ومنها: أن يشتغل الكاتب به فيسلم عن البطالة واللهمو. ومنها: كسر النفس به، فيقتل طغيانها ومرحها. ومنها: أن يتعفف عن ذلة السؤال والاحتياج إلى الغير. وشرط المكتسب أن لا يعتقد الرزق من الكسب، بل من الله الكريم الرزاق ذي القوة المتين. ثم قوله: «إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ» إلى آخره تأكيد للتحريض وتقرير له، يعنى الاكتساب من سنن الأنبياء؛ فإن نبي الله داود كان يعمل السرد ويبيعه لقوته، فاستوا به.

الحديث الثاني عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا» «قض»: الطيب ضد

طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوْا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ، أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَارَبُّ يَارَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟!». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الخبِيث، فإذا وصف به الله تعالى أراد به أنه منزّه عن النقائص، مقدس عن الآفات والعيوب، وإذا وصف به العبد مطلقاً أريد به أنه المتعزى عن ذنائب الأخلاق وقبائح الأعمال والمتحلّى بأضداد ذلك، وإذا وصف به الأموال أريد به كونه حلالاً من خيار المال. ومعنى الحديث أنه تعالى منزّه عن العيوب فلا يقبل ولا ينبغي أن يتقرّب إليه إلا بما يناسبه في هذا المعنى، وهو خيار أموالكم الحلال كما قال تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>(٣)</sup>. قوله: «ثم ذكر الرجل يطيل السفر» «شف»: «يطيل» محله نصب صفة لـ «الرجل»؛ لأن الجنس المعروف بمنزلة النكرة، كقوله:

ولقد أمر على اللّثيم يسبنى

أقول: قوله: «ثم ذكر الرجل» يريد الراوى أن رسول الله ﷺ عقب كلامه بذكر الرجل الموصوف، استبعاداً أن الله تعالى يقبل دعاء أكل الحرام لبغضه الحرام، وبعد مناسبتة عن جنبه الأقدس، فأوقع فعله على «الرجل» ونصبه، ولو حكى لفظ رسول الله ﷺ رفع «الرجل» بالابتداء، والخبر «يطيل» نحوه أنشد في الكشف:

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المعار

فإن قوله: أحق الخيل إن رفع كان على الحكاية، وإن نصب كان مفعولاً له «وجد».

وقوله: «أشعث وأغبر» حالان مترادفان من فاعل «يطيل» وما يتلوها من الأحوال كلها متداخلات، فقوله: «يمد يديه» حال من ضمير «أشعث»، وقوله: «يارب» حال من فاعل «يمد» أي يمد يديه قائلاً: يارب، وقوله: «مطعمه وملبسه وغذى» حال من فاعل «قائلاً»، وكل هذه الحالات دالة على غاية الاستحقاق الداعى للإجابة، ودلت تلك الخيبة على أن الصارف قوى والحاجز مانع شديد.

«تو»: أراد بالرجل الحاج الذى أثر فيه السفر وأخذ منه الجهد، وأصابه الشعث وعلاه

(١) المؤمنون: ٥١ (٢) البقرة: ١٧٢

(٣) آل عمران: ٩٢

٢٧٦١ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمان لا يئالي المرء ما أخذ منه، أمن الحلال أم من الحرام». رواه البخاري.

الغبر، فطلق يدعو الله على هذه الحالة، وعنده أنها من مظان الإجابة، فلا يستجاب له ولا يعاب بيوسه وشقاقه؛ لأنه ملتبس بالحرام، صارف الثقة من غير حلها. أقول: فإذا كان حال الحاج الذي هو في سبيل الله هذا فما بال غيره؟ وفي معناه أمر المجاهد في سبيل الله؛ لقوله ﷺ: «طوبى لعبد أخذ بعنان فرسه في سبيل الله أشعث رأسه مخبرة قدماء».

قوله: «وغذى» مع: «هو يضم الغين وكسر اللال المعجمة المخففة، وفي نسخ المصابيح وقعت مقيدة بالتشديد». «شف»: ذكر قوله: «وغذى بالحرام» بعد قوله: «ومطعمه حرام» إما لأنه لا يلزم من كون المطعم حراماً التغذية بها، وإما تنبيهاً به على استواء حاله، أعنى كونه متفقاً في حال كبره، ومتفقاً عليه في حال صغره في وصول الحرام إلى باطنه، فأشار بقوله: «ومطعمه حرام» إلى حال كبره، وبقوله: «وغذى بالحرام» إلى حال صغره، وهذا دال على أن لا ترتيب في الوار، وذهب المظهر إلى الوجه الثاني.

أقول: ولعل العكس أولى؛ لأن قوله: «وغذى» وقع حالا، وهو فعل ماضٍ؛ فلا بد من تقدير «قد» ليقرب التعدية إلى قول المقلد في «يارب» كما سبق. وكذا قوله: «ومطعمه وملبسه» حالان منه، وهما جملتان اسميتان تدلان على الثبوت والاستمرار، كأنه قيل: يقول: يارب! وقد قرب قوله ذاك بتغذيته بالحرام، وكذا حاله أنه دائم الطعم واللبس من الحرام. وخص من الأمانة المستمرة زمان حال الدعاء، ومن المذكورين الطعم دون اللبس؛ لأن الطعم أبلغ من اللبس، وفي هذا الزمان أشنع، وإنما قلنا: إنه أبلغ؛ لأنه يصير جزء المغتذى؛ ولذلك عدل عن الطعم إلى التغذية. قوله: «ولذلك» يجوز أن تكون الإشارة إلى الرجل، قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَجِبْنَا لَهُ﴾<sup>(١)</sup> وأن يكون إلى كون مطعمه ومشربه وملبسه وغذائه حراماً. «شف»: فيه إيدان بأن حل المطعم والمشرب مما يتوقف عليه إجابة الدعاء؛ ولهذا قيل: إن للدعاء جناحين، أكل الحلال وصدق المقال.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «ما أخذ منه» «ما» يجوز أن تكون موصوفة أو موصولة، والضمير المجرور راجع إليها «ومن» رائلة على مذهب الاختصاص، و«ما» منصوب على نزع الخافض أي لا يئالي بما أخذ من المال. و«ام» متصلة. ومتعلق «من» محذوف، والهزة قد سلب عنها معنى الاستفهام وجردت لمعنى الاستواء، فقوله: «أمن الحلال أخذ أم من الحرام» في موضع الابتداء، و«لا يئالي» خير مقدم، يعنى الأخذ من الحلال ومن

(١) الأنبياء : ٤٨

٢٧٦٢ - \* وعن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْحَلَالُ بَيْنَ  
وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ

الْحَرَامَ مَسْتَرِعِنْدَهُ، لَا يَبَالِي بَاهِمَا أَحَدٌ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (١) أَيْ سِوَاهُ عَلَيْهِمْ إِتْلَاكَ وَعَدَمُهُ.

الحديث الرابع عن النعمان: قوله: «الْحَلَالُ بَيْنَ» «مَح»: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى عَظَمِ مَوْقِعِ هَذَا  
الْحَدِيثِ وَكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ؛ فَإِنَّهُ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ الْإِسْلَامِ، قِيلَ: هِيَ ثَلَاثَةٌ:  
أَحَادِيثُ «الْأَعْمَالِ الْبَالِيَةِ»، وَحَدِيثُ «مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَ مَا لَا يَعْنِيهِ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ،  
وَسَبَبُ عَظَمِ مَوْقِعِهِ أَنَّهُ ﷺ نَبِيٌّ فِيهِ عَلَى صَلَاحِ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ وَغَيْرِهَا، وَأَنْ يَكُونَ  
حَلَالًا، وَأُرْشِدَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَلَالِ بِأَنْ أَوْضَحَ ذَلِكَ بِشَرْبِ الْمَثَلِ بِالْحَمَى، وَاتَّمَّ ذَلِكَ بَيَانُ مَنَعِ  
الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ وَمَعْنَاهُمَا.

فقوله: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ» معناه أن الأشياء ثلاثة أقسام: حلال بين واضح لا يخفى  
حله كالخبز والفواكه وغير ذلك من المَطْعَمَاتِ، وكذلك الكلام والنظر والنكاح والمشى وغير  
ذلك من التصرفات، وحرام بين، كالخمر والتخزير والميتة والدم المسفوح، وكذلك الزنا  
والكذب والغيبة والنميمة والنظر إلى الأمرد وإلى الأجنبية وأشياء ذلك، والمتشابه هو الذي  
يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، فَاشْتَبَهَ عَلَى النَّازِرِ بَاهِمَا يَلْحَقُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ  
النَّاسِ» وَفِيهِ أَنَّهُ يَعْلَمُهَا قَلِيلٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ بِنَصِّ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ اسْتِصْحَابٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِذَا  
تَرَدَّدَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْحَلْلِ وَالْحَرَمَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ، اجْتَهَدَ فِيهِ الْمُجْتَهِدُ فَالْحَقُّ  
بِأَحَدِهِمَا بِالِدَلِيلِ الشَّرْعِيِّ، فَإِذَا لَحِقَهُ بِهِ صَارَ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا، فَإِذَا فَقَدَ هَذِهِ الدَّلَائِلَ فَالْوَرَعُ  
تَرَكَ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ».

وللعلماء في هذا ثلاثة مذاهب، والظاهر أنه مخرجٌ على الخلاف المعروف في حكم الأشياء  
قبل ورود الشرع، والأصح أنه لا يحكم بحل ولا حرمة ولا إباحت؛ لأن التكليف عند أهل الحق  
لا يثبت إلا بالشرع. والثاني أن حكمه التحريم، والثالث الإباحت. «نه»: جملة الشبهة العارضة  
في الأمور قسمان: أحدهما ما لا يعرف له أصلٌ في تحليل ولا تحريم، فالورع تركه، والثاني:  
أن يكون له أصلٌ في التحليل والتحريم، فعليه التمسك بالأصل ولا يترك عنه إلا بيقين وعلم.  
«نقض»: إن الله تعالى بين الحلال والحرام، بأن مهد لكل منهما أصلاً، يتمكن الناظر المتأمل  
فيه من استخراج أحكام ما يَمُنُّ له من الجزئيات، ويعرف أحوالها، لكن قد يقع في الجزئيات  
ما يقع فيه الاشتباه، لوقوعه بين الأصلين ومشاركته لأفراد كل منهما من وجه، فنبغي أن لا

(١) البقرة: ٦.



استبرأً لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعى يرعى حول

يجترئ المكلف على تعاطيه، بل يتوقف ريشا يتأمل فيه، فيظهر له أنه من أى القبيلين هو، فإن اجتهد ولم يظهر له أثر الرجحان، بل رجح طرف الذهن عن إدراكه حسيراً تركه في حيز التعارض أسيراً، وأعرض عما يريه إلى ما لا يريه، استبرأً لدينه أن يخطئ بالوقوع فى المحارم، وصيانة لعرضه عن أن يتهم بعدم المبالاة بالمعاصى والبعد عن الورع، فإن من هجم على الشبهات وتخطى خططلها، ولم يتوقف دونها وقع فى الحرام؛ إذ الغالب أن ما وقع فيه من الشبهات لا يخلو عن المحارم، كما أن الراعى إذا رعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

والألا مركبة من همزة الاستفهام، وحرف النفي؛ لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها و«الحمى» هو المرعى الذى حماه الإمام، ومنع من أن يُرعى فيه، شبه المحارم من حيث أنها ممنوعة التبسط فيها والتخطى لحدودها، واجبة التجنب عن جواربها وأطرافها بحمى السلطان، وكما يحتاط الراعى ويتحرر عن مقاربة الحمى حذراً عن أن تتخطاه ماشيته، فيتعرض لسخط، ويستوجب تأديبه، ينبغى أن يتورع المكلف عن الشبهات، ويتجنب عن مقارنتها، كيلا يقع فى المحارم ويستحق به السخط العظيم والعذاب الاليم. ولما كان التورع والتهتك مما يتبع ميلان القلب إلى الصلاح والفجور، نبه على ذلك بقوله: «ألا وإن فى الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله» ليقبل المكلف عليه فيصلحه ويمتنعه عن الانهماك فى الشهوات، والإسراع إلى تحصيل المشتبهات، حتى لا يتبادر إلى الشبهات، ولا يستعمل جوارحه فى اقتراف المحرمات. قوله: «استبرأ» أى احتاط لنفسه وطلب البراءة. «مع»: أى حصل البراءة لدينه من اللذات الشرعى وصان عرضه من كلام الطاعن. «حس» فيه دليل على جواز الجرح والتعديل، وأن من لم يتوق الشبه فى كسبه ومعاشه فقد عرض دينه وعرضه للطعن. قوله: «ومن وقع فى الشبهات» مع: «يحتمل وجهين: أحدهما: أن من يكثر تعاطي الشبهات يصادف الحرام وإن لم يعمده، وقد يأنم بذلك إذا قصر فى التحري. والثانى أنه يعتاد التساهل ويتمرن عليه، ويجسر على شبهة ثم شبهة أغلظ منها ثم أخرى، وهلم جرا إلى أن يقع فى الحرام عمداً، وهذا معنى قولهم: المعاصى تسوق إلى الكفر.

«حس»: هذا الحديث أصل فى الورع، وهو أن ما اشتبه على الرجل أمره فى التحليل والتحریم، ولا يعرف له أصل متقدم، فالورع أن يتركه ويجتنبه؛ فإنه إذا لم يتركه واستمر عليه واعتاده، جره ذلك إلى الوقوع فى الحرام. ولو وجد فى بيته شيئاً، لا يدرى هل هو له أو لغيره، فالورع أن يجتنبه، ولا عليه تناوله، لأنه فى يده. ويدخل فى هذا الباب معاملة من فى ماله شبهة أو خالطه رباً، فالأولى أن يحترق عنها ويتركها، ولا يحكم بفسادها ما لم يثبت أن عينه حرام؛ فإن النبى ﷺ رهن درعه من يهودى بشعير أخذه لقوت أهله، مع أنهم يريون فى معاملاتهم ويستحلون أثمان الخمور. روى عن على رضى الله عنه أنه قال: لا تسأل السلطان،

الحَمَى يوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمَى أَلَا وَإِنَّ حَمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مَضْغَةً إِذَا صَلَّحَتْ صَلَّحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». متفق عليه.

فإن أعطوك من غير مسألة فاقبل منهم؛ فإنهم يصيبون من الحلال أكثر مما يعطونكم. وروى عن ابن سيرين أن ابن عمر كان يأخذ جوائز السلطان، وكان القاسم بن محمد وابن سيرين وسعيد بن المسيب لم يقبلوا جوائز السلطان، فقبل لابن المسيب في ذلك، قال: قد ردها من هو خير منى على من هو خير منه.

قال أبو حامد الغزالي: إن السلاطين في زماننا هذا ظلمة، قلما يأخذون شيئاً على وجهه بحقه؛ فلا تحل معاملتهم ولا معاملة من يتعلق بهم حتى القاضي، ولا التجارة في الأسواق التي بناها بغير حق. والورع اجتناب الربط والمدارس والقناطر التي بناها بالأموال المغصوبة التي لا يعلم مالكتها. وروى ابن الأثير في كتاب المناقب عن أبي شهاب قال: كنت ليلة مع سفیان الثوري، فرأى ناراً من بعيد، فقال: ما هذا؟ فقلت: نار صاحب الشرطة، فقال: اذهب بنا في طريق آخر لا نستضيء بنارهم.

قوله: «وقع في الحرام»: «تو»: الوقوع في الشيء السقوط فيه، وكل سقوط شديد يعبر عنه بذلك، وإنما قال: «وقع في الحرام» تحقيقاً لمكانته الوقوع، كما يقال: من أتبع نفسه هواها فقد هلك. «شف»: إنما قال: «وقع في الحرام» ولم يقل: يوشك أن يقع تحقيقاً لمكانة الوقوع، كما يقال من أتبع نفسه هواها فقد هلك. أقول: ولعل المراد به أن حمى الأملاك حُلُودُهُ محسوسة، يدركها كل ذي بصر، فيحترز أن يقع فيه اللهم إلا أن يغفل أو تغلبه الدابة الجموح، وأما حمى ملك الأملاك وهو محارمه، فمعقول صرف، لا يدركه إلا الألباء من ذوى البصائر، كما قال ﷺ: «لا يعلمهن كثير من الناس» بحسب أحد منهم أنه يرتع حول الحمى، يعنى الشبهات، إذ هو في وسط محارمه، ومن ثمة ورد النهي في التنزيل عن القربان منها في قوله: ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾ (١) لأن قربانها هو الوقوع فيها. والله أعلم.

قوله: «مضغ»: «نه»: المضغ القطعة من اللحم قدر ما يعض، وجمعها مضغ، وسمى القلب بها؛ لأنه قطعة من الجسد. «مع»: قالوا: المراد تصغير القلب بالنسبة إلى باقى الجسد، مع أن صلاح الجسد وفساده تابعا لها. أقول: إنما سماه مضغاً؛ لأن فيها معنى التحقير، والتكبير فيها أيضاً للتحقير تعظيماً لشأنها، نحو قولهم: المرء بأصغريه، قال الميداني: يعنى بهما القلب واللسان، وقيل لهما الأصغران ذهاباً إلى أنهما أكثر ما في الإنسان معنى وفضلاً، كما قيل: أنا جذيلها المحكك وعظيقها المرجب. والجالب للباء معنى القيام، كأنه قال: المرء يقوم بمعانيه بهما ويكمل بهما، وأنشد لزهير:

٢٧٦٣ - \* وعن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَيْثٌ، وَمَهْرُ الْبَيْتِ خَيْثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَيْثٌ». رواه مسلم.

٢٧٦٤ - \* وعن أبي مسعود الأنصاري: أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البني، وحلوان الكاهن. متفق عليه.

---

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده قلم يبق إلا صورة اللحم والدم

أقول: إعادة حرف التنبيه في قوله: «إلا وهي القلب» بعد الإيهام في قوله: «إلا وإن في الجسد مضغة» تنبيه على فخامة شأنها وعظم موقعها، فمتملة حرف التنبيه في الحديث منزلة الباء في المثل، وكلما تكررها كل مرة بين الكلامين المتصلين إشعار بفخامة مدخلها.

نبه أولا أن لكل ملك من ملوك الدنيا حمى يحميه من الأعداء، وبه ثانيا أن الله تعالى حمى يحميه من أن يقرب منه عباده، وبه ثالثا أن قلب كل ملك وأن جسده حماه، فهو يحميه من إفساد الشيطان والنفس الأمارة، وكما أن صلاح الجسد بصلاحه وفساده بفساده، كذلك العكس، وصلاح الجسد إنما هو بأن تغذى بالحلال فيصفو ويتأثر القلب بصفائه ويتنور، فينعكس نوره إلى الجسد فيصدر منه الأعمال الصالحة، وهو المعنى بصلاحهما، وإذا تغذى بالحرام يصير مرتعا للشيطان والنفس، فيتكدر ويتكدر القلب فيظلم، وتنعكس ظلمته إلى البدن فلا يصدر منه إلا المعاصي، وهو المراد بفسادهما. ثم إذا ساس القلب الجسد وهذه رشده استحق أن يكون وارث الأنبياء وخليفة الله في حماه على عباده، يسوسهم ويكمل الناقصين منهم، ويوصلهم إلى جناب الله الأقدس، فحينئذ ترى الحديث بعمرا لاساحل له. والله أعلم.

الحديث الخامس والسادس عن رافع: قوله: «ثمن الكلب خييث» «قضى»: الخييث في الأصل ما يكره لرداءته وخسسته، ويستعمل للحرام من حيث كرهه الشارع فاستردله، كما يستعمل الطيب للحلال، قال تعالى: «وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ» (١) أي الحرام بالحلال، ولما كان مهر الزانية - وهو ما تأخذه عوضا للزنا - حراما كان الخييث المسند إليه بمعنى الحرام. وكسب الحجام لما لم يكن حراما؛ لأنه ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره كان المراد من المسند إليه هو الثاني، وأما نهى بيع الكلب، فمن صححه كالحنفية، فسره بالدناءة، ومن لم يصححه كاصحابنا فسره بأنه حرام. «نه»: بنت المرأة تبغي بغاء - بالكسر - إذا زنت فهي بغي، جعلوا البغاء على رنة العيوب كالجران والشراد؛ لأن الزنا عيب. «فا»: بغي فعول بمعنى فاعلة.

قوله: «وحلوان الكاهن» «مع»: هو ما يعطاه على كهنته، يقال: حلوته حلوانا إذا أعطيته، قال الهروي: أصله من الحلوة، شبه المعطى بالشئ الحلو من حيث أنه يأخذ سهلا بلا كلفة

٢٧٦٥ - \* وعن أبي حُجَيْفَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى [عَنْ] ثَمَنِ الدَّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا، وَمَوَكِّلَهُ، وَالْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَالْمَصُورَ. رواه البخاري.

ومثقة. والكاهن هو الذي يتعاطى الأخبار الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعى معرفة الأسرار. وكانت في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيرا من الأمور الكائنة، ويزعمون أن لهم تابعة من الجن تلقى إليهم الأخبار، ومنهم من يدعى أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، ومنهم من زعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها كالشئ يسرق فيعرف المظنون به السرقة فيهم، وتتهم المرأة بالزنية فيعرف من صاحبها ونحو ذلك. ومنهم من يسمى المنجم كاهنا، وحديث النهي عن إتيان الكهان يشتمل على النهي عن هؤلاء إتيان كلهم، وعلى النهي عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم.

قال الماوردي من أصحاحنا في الأحكام السلطانية: يمنع المحتسب من يكتسب بالكهانة، ويؤدب الأخذ والمعطى. وأما النهي عن ثمن الكلب، فقال جماهير العلماء: إنه محمول على تحريم ثمنه وبطلان بيعه، وأن لاقيمة على متلفه، سواء كان معلما أولا، وسواء كان يجور اقتناؤه أم لا، وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب القيمة على متلفها. وعن مالك روايات، إحداها: أنه لايجوز بيعه، ولكن تجب القيمة على متلفه، وثانيها: كقول أبي حنيفة، وثالثها: كقول الجماهير.

الحديث السابع عن أبي حنيفة: قوله: «عن ثمن الدم» «حس»: بيع الدم لايجوز؛ لأنه نجس، وحمل بعضهم نهيه عن ثمن الدم على أجرة الحجام، وجعله نهى تنزيه. قوله: «أكل الربا» أخذه «وموكله» معطيه. «حس» لانهما اشتركا في الفعل، وإن كان أحدهما مفتبطا والآخر مهتظما.

قوله: «والواشمة» «نه»: الوشم أن يغرز الجلد بإبرة ثم يحشى بكحل أو نيل، فيزرق أو يخضر، وقد وُشمت تشم وشما فهي واشمة. «والمستوشمة» هي التي تفعل ذلك بها. «مظ»: إنما نهى عنه؛ لأنه من فعل الفساد والجهال، ولأنه تغيير خلق الله. «مع»: قال في الروضة: لو شق موضعا من بدنه، وجعل فيه دما\*، أو وشم يده أو غيرها، فإنه ينتجس عند الغرز. وفي تعليق القراء أنه يزال الوشم بالعلاج، فإن لم يمكن إلا بالجراح لايجرح ولا إثم عليه بعد التوبة.

قوله: «والمصور» «حس»: أراد به الذي يصور الحيوان دون من يصور صور الأشجار

\* في (ك) كلمة كائنا (ثله) لو (شيئا) ونحوها.

٢٧٦٦ - \* وعن جابر، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَبِيعُ خَمْرَ، وَالْمَيْتَةَ، وَالْخَزِيرَ، وَالْأَصْنَامَ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؟ فَإِنَّهُ تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ [بِهَا] النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا أَجْمَلَهَا، ثُمَّ بَاعُوهَا فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ. متفق عليه.

والنبات؛ لأن الأصنام التي كانت تعبد كانت على صور الحيوانات. «مط»: يدخل في النهي كل صورة مصورة في رق أو قرطاس مما يكون المقصود منه الصورة وكان الرق تباً له، فأما الصور المصورة في الأواني والقصاص فإنها تبع لتلك الظروف، بمنزلة الصور المصورة على جدر البيوت والسقوف وفي الأتباط والستور، فيبعضها صحيح.

الحديث الثامن عن جابر رضى الله عنه: قوله: «وهو بمكة». بعد قوله: «يوم الفتح» نحو قولهم: رأيته بعيني وأخذته بيدي، والمقصود منهما تحقيق السماع وتقريره كما مر. وذكر الله تعالى قبل ذكر رسول ﷺ توطئة للذكر إيثاقاً بأن تحريم الرسول بيع المذكورات كتحريم الله تعالى. لأنه رسوله وخليفته. قوله: «ويستصبح بها» المغرب: استصبح بالمصباح، واستصبح بالدهن، ومنه قوله: ويستصبح به أى ينور به المصباح. قوله: «فقال: لا، هو حرام» الضمير المرفوع راجع إلى مقدر بعد كلمة الاستخبار، وكلمة «لا» رد لذلك المقدر، وهو يحتمل أمرين: أحدهما: أخبرني، أحل انتفاع شحوم الميتة؟ وثانيهما: أحل بيعها؟ والثاني هو المراد.

«مع»: معنى قوله: «لا، هو حرام» لاتباعها؛ فإن بيعها حرام، فالضمير في «هو» يعود إلى البيع لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه، وعند الجمهور لا يجوز الانتفاع به في شيء من ذلك أصلاً؛ لعدم النهي إلا مانع، وهو الجلد المدبوغ، فالصحيح من مذهبي جواز الانتفاع بالدهان المتنجة من الخارج، كالزيت والسمن وغيرهما بالاستصباح ونحوه، بأن يجعل الزيت صابوناً، أو يطعم العسل المتنفس النحل، والميتة الكلاب، والطعام الدواب. وأجاز أبو حنيفة وأصحابه بيع الزيت النجس، إذا بينه. قال العلماء: وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة الكافر المقتول وفي الحديث أن نوفلاً المخزومي قتل يوم الخندق، فبذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم، فلم يقبلها النبي ﷺ.

وقال أصحابنا: العلة في منع بيع الميتة والخمر والخزير النجاسة، فيتعدى إلى كل نجاسة، والعلة في منع بيع الأصنام كونها ليس فيها منفعة مباحة. فإن كانت بحيث إذا كسرت ينتفع برضاها، ففى صحة بيعها خلاف مشهور لأصحابنا، منهم من منعه لظاهر النهي، ومنهم من جوزه اعتماداً على الانتفاع برضاها\*، وتناول الحديث على ما لا ينتفع برضاها، أو على كراهة التنزيه في الأصنام خاصة.

\* في اللسان: رضا الشيء قتله.

٢٧٦٧ - \* وعن عُمرَ [رضي الله عنه]، أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا». متفق عليه.

٢٧٦٨ - \* وعن جابرٍ، أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلبِ والسنورِ. رواه مسلم.

٢٧٦٩ - \* وعن أنسٍ [رضي الله عنه]، قال: حجَّمَ أبو طَيِّبٍ رسولَ الله ﷺ، فأمر له بصاعٍ من تمرٍ، وأمر أهله أن يُخَفِّقُوا عنه من خراجِهِ. متفق عليه.

«حس»: في الحديث دليل على أن من أراق خمر النصراني، أو قتل خنزيرًا له، أنه لا غرامة عليه؛ لأنه لا ثمن لها في حق الدين، وفي تحريم بيع الخمر والميتة، دليل على تحريم بيع الأعيان النجسة، وإن كانت متفعا بها في الضرورة، كالسرقين، وفي تحريم بيع الأصنام، دليل على تحريم بيع جميع الصور المتخذة من الخشب والحديد وغيرهما، وعلى تحريم بيع جميع آلات اللهو كالطنبور والمزمار والمعارف، فإذا طمست الصور وغيرت آلات اللهو عن حالتها يجوز بيع جواهرها وأصولها.

قوله: «قاتل الله اليهود» «قضى»: أي عاذاهم، وقيل: قتلهم فأخرج في صورة المغالبة للمبالغة، أو عبر عنه بما هو مسبب عنه؛ فإنهم بما اخترعوا من الحيلة، انتصروا لمحاربة الله ومقاتلته، ومن قاتله قتله. قوله: «أجملوه» الضمير راجع إلى الشحوم على تأويل المذكور، وأنشد ابن جنى:

كالفراخ نفقت حواصله

ويجوز أن يرجع إلى ماهو في معنى الشحوم وهو الشحم، إذ لو قيل: حرم شحمها لم يخل بالمعنى، فهو نحو قوله تعالى: «فَأَصْدَقَ وَكُنْ» (١). «نه»: جمعت الشحم وأجملته، إذا أذنته واستخرجت دهنه، وجمعت الفصح من أجملت. «حس»: فيه دليل على بطلان كل حيلة تحتال للتوصل إلى محرم، وأنه لا يتغير حكمه بتغيير هيئته وتبديل اسمه.

الحديث التاسع والعاشر عن جابر رضي الله عنه: قوله: «والسنور» «حس»: هذا محمول على ما لا ينفع، أو على أنه نهى تنزيه، لكن يعتاد الناس هبته وإعارته والسماحة به، كما هو الغالب، فإن كان نافعًا وباعه، صبح البيع وكان ثمنه حلالًا، هذا مذهب الجمهور، إلا ما حكي عن أبي هريرة وجماعة من التابعين واحتجوا بالحديث. وأما ما ذكره الخطابي، وابن عبد البر أن الحديث ضعيف فليس كما قال، بل هو صحيح، رواه مسلم وغيره وقول ابن عبد البر: إنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط؛ لأن مسلما قد رواه في صحيحه عن معقل بن عبد الله عن أبي الزبير وهما ثقتان.

الحديث الحادى عشر عن أنس رضي الله عنه: قوله: «أن يخففوا» «مح»: في الحديث جواز

## الفصل الثاني

٢٧٧٠ - \* عن عائشة، قالت: قال النبي ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ». رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه. وفي رواية أبي داود، والدارمي: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ». [٢٧٧٠].

٢٧٧١ - \* وعن عبدالله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ، قال: «لَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالَ حَرَامٍ، فَيَتَصَدَّقُ مِنْهُ فَيُقبلُ مِنْهُ ؛ وَلَا يُنْفِقُ مِنْهُ، فَيُبَارِكَ لَهُ فِيهِ وَلَا يتركُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ

مخارجه العبد برضاه، وحقيقتها أن يقول السيد لعبده: اكتسب، واعطني من كسبك كل يوم كذا وبالبقي لك، فيقول العبد: رضيت به، وفيه إباحة نفس الحجابة، وأنها من أفضل الأدوية، وإباحة التداوي، وإباحة الأجرة على المعالجة للطبيب. وفيه جوار الشفاعة بالتخفيف إلى اصحاب الحقوق والديون. وأبو طيه - بهاء مهمله مفتوحة- عبد لبنى بياضة اسمه نافع، وقيل غيره.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنه: قوله: «وإن أولادكم من كسبكم» «فا»: إنما جعل الولد كسباً؛ لأن الوالد طلبه وسعى في تحصيله، والكسب الطلب والسعي في طلب الرزق والمعيشة، ونفقة الوالدين على الولد واجبة، إذا كانا محتاجين عاجزين عن السعي عند الشافعي، وغيره لا يشترط ذلك، أقول: قوله: «من كسبكم» خبر «إن» و«من» ابتدائية، يعنى إن أطيب أكلكم أكلكم مبتداً مما كسبتموه بغير واسطة أو بواسطة من كسب أولادكم، وتسمية الولد بالكسب مجاز.

الحديث الثانى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: قوله: «فيتصدق منه» عطف على «يكسب» وقوله: «فيقبل» مرفوع عطفاً على «فيتصدق» يعنى لا يوجد الكسب الحرام المستعقب للتصدق والمقبول، ويحتمل النصب جواباً للنفي، على تقدير «أن» أى فلا يكون اجتماع الكسب والتصدق سبباً للقبول، وقوله: «ولا ينفق منه» عطف على قوله: «فيتصدق» على تقدير المعطوف لا الانسحاب، و«فيبارك» نصب على الجواب، وكذا قوله: «ولا يتركه» عطف على «فيتصدق» والحديث من التقسيم الحاصر؛ لأن من اكتسب المال، إما أن يدخر للأخرة فيتصدق منه أو

إِلا كَانَ رَاةَ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ؛ وَلَكِنْ يَمَحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ،  
إِنَّ الْخَبِيثَ لَا يَمَحُو الْخَبِيثَ». رواه أحمد، وكذا في «شرح السنة» [٢٧٧١].

٢٧٧٢ - \* وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ  
السُّحْتِ. وَكُلُّ لَحْمٍ نَبَتَ مِنَ السُّحْتِ كَانَتْ النَّارُ أُولَى بِهِ». رواه أحمد، والدارمي،  
والبيهقي في «شعب الإيمان» [٢٧٧٢].

لا، والثاني إما أن يتفق على نفسه وعياله أو لا، والثاني هو ما ادخره لندياه وأخذه كنزاً لنفسه،  
فبين أن الحرام لا يجدي ولا ينفعه فيما قصده. وإنما عدل في القرينة الأخيرة على ما هو عليه  
القرينتان؛ ليلوح إلى معنى قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَهَا فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ - إِلَى قَوْلِهِ - يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ» (١) وأخرجه مخرج الحصر لا التعليل؛ ليقرره  
على سبيل التأكيد، وهو أقوى من التعليل؛ لأن من تصدق من الحرام بمدحه الناس، وإن لم  
يكن مقبولا عند الله، وكذا من اتفق فينفعه ظاهراً، وإن لم يبارك في العاقبة، لكن من مات  
وترك الحرام لم يكن له إلا النار، وهذا معنى قوله: «إِلا كَانَ رَاةَ إِلَى النَّارِ» أي كان ذلك  
الكسب الحرام روادته متجهة إلى النار. وقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ» جملة مستأنفة  
لتعليل عدم القبول، وهو مقدمة وتوطئة لقوله: «إِنَّ الْخَبِيثَ لَا يَمَحُو الْخَبِيثَ» أي المال الحرام  
لا يجدي البتة، عبر عن عدم النفع بالخبيث.

الحديث الثالث عن جابر رضي الله عنه: قوله: «مَنْ السُّحْتِ؟» قه: «السُّحْتِ» الحرام الذي  
لا يحل كسبه؛ لأنه يسمحت البركة أي يذهبها، والسحت الرشوة في الحكم. أقول: أسند عدم  
دخول الجنة إلى اللحم لا إلى صاحبه، إشعاراً بالعِلَّة، وأنه خبيث لا يصلح أن يدخل الطيب؛  
ولذلك أتبعه بقوله: «النار أولى به» لأن الخبيث للخبيث. وفيه أن من تاب في الدنيا، وبدل  
الخبيث بالطيب يدخل الجنة، هذا على ظاهر الاستحقاق، أما إذا تاب الله عليه أو غفر له من  
غير توبة، وأرضى خصمه أو نالته شفاعته شفيح، فهو خارج من هذا الوعيد.

[٢٧٧١] أخرجه أحمد في «المستند» (٣٨٧/١).

[٢٧٧٢] أخرجه أحمد في المستند (٣٢١/٣) من حديث جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة:  
«هَذَاكَ اللَّهُ مِنْ إِمَارَةِ السَّوءِ، فَذَكَرَهُ مَطُولًا وَأَخْرَجَهُ النَّارِمِيُّ (٤٩/٢) بِلَفْظٍ «يَا كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ، إِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ  
لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سَحْتٍ» وَالتَّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ كَعْبٍ مَطُولًا وَفِيهِ: «إِنَّهُ لَا يُرَى لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سَحْتٍ إِلَّا كَانَتْ النَّارُ أُولَى  
بِهِ» وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْإِسْلَامِيُّ (٥٠١). وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٤٢٢/٤) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ  
يَخْرُجْ، وَوَافَقَهُ النَّهْجِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» ح (٥٧٦٢).

(١) التوبة: ٣٤



٢٧٧٣ - \* وعن الحسن بن علي [ رضي الله عنهما ]، قال: حفظتُ من رسول الله ﷺ: «دَعْ مَا يُرِيكَ إِلَى مَا لَا يُرِيكَ، فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيَّةٌ». رواه أحمد، والترمذي. والنسائي. وروى الدارمي الفصل الأول [٢٧٧٣].

٢٧٧٤ - \* وعن وابصة بن معبد، أن رسول الله ﷺ قال: «يا وابصة! جئتَ تسأل عن البرِّ والإثم؟» قلتُ: نعم. قال: فجمعَ أصابعه، فضربَ صدره، وقال: «استفتِ نفسك. استفتِ قلبك» ثلاثاً «البرُّ ما اطمأنتَ إليه النفس، واطمانٌ إليه القلبُ».

---

الحديث الرابع عن الحسن بن علي رضي الله عنهما: قوله: «دع ما يريك» «تو»: أي دع ما اعترض لك الشك فيه متخلياً عنه إلى ما لا شك فيه، يقال: دع ذلك أي استبدله به. «نه»: الريب الشك، وقيل: هو الشك مع التهمة، يقال: رابى الشيء وأرابنى بمعنى شككنى وأوهمنى الرية فيه، فإذا استيقنته، قلت: ربنى بغير الف، ويروى هذا الحديث بفتح الباء وضمها، والفتح أشهر. «غب»: الريب أن يتوهم فى الشيء أمرٌ ما، ثم ينكشف عما يتوهم فيه، والإرابة أن يتوهمه، فينكشف خلاف ما توهم، ولذلك قيل: القرآن فيه إرابة وليس فيه ريب.

قوله: «فإن الصدق طمأنينة» «تو»: جاء هذا القول ممهداً لما تقدمه من الكلام، ومعناه إذا وجدت نفسك ترتاب فى الشيء فاتركه؛ فإن نفس المؤمن تطمئن إلى الصدق وترتاب من الكذب، فارتبابك فى الشيء منبئٌ عن كونه باطلاً، أو مظنة للباطل فاحلوه. واطمأنناك إلى الشيء مشعر بكونه حقاً، فاستمسك به. والصدق والكذب يستعملان فى المقال والفعال، وما يحق أو يبطل من الاعتقاد، وهذا مخصوص بلوى النفوس الشريفة القدسية الطاهرة من أوضار الذنوب وأوساخ الآثام.

الحديث الخامس عن وابصة: قوله: «عن البر والإثم» «نه»: «البر» بالكسر الإحسان، يقال بر يبر فهو بار وير، وجمع البار برة، وفى الغريبين «البر» اسم جامع للخير كله، ومنه قوله تعالى: «ولكن البر من اتقى» (١) والبر الزيادة فى الإحسان والاتساع فيه، وسميت البرية برة؛ لاتساعها، «والإثم» هو الذنب؛ وقد أثم الرجل بالكسر إثمًا ومأثمًا إذا وقع فى الذنب. قوله: «ماحاك» «نه»: أى أثر فيها ورسخ، يقال: ما حيحك كلامك فى فلان، أى ما يؤثر، والإثم ماحاك فى نفسك، وكرهت أن يطلع عليه الناس، أى أثر فى قلبك وأوهمك أنه ذنب وخطيئة.

---

[٢٧٧٣] صحيح .

(١) البقرة: ١٧٧

والإثمُ ماحكٌ في النَّفسِ، وتردَّدَ في الصُّدُرِ، وإنَّ أَفْثَاكَ النَّاسُ. رواه أحمدُ،  
والدارمي [٢٧٧٤].

«قضى»: هذا الحديث من دلائل النبوة ومعجزات الرسول؛ فإنه ﷺ أخبر عما في ضمير  
وابصة قبل أن يتكلم به، والمعنى أن الشيء إذا أشكل عليك والتبس ولم تتبين أنه من أيِّ  
القبيلين هو؟ فليتأمل فيه إن كان من أهل الاجتهاد، وليسال المجتهدين إن كان من المقلدين،  
فإن وجد ما تسكن إليه نفسه ويطمئن به قلبه وينشرح به صدره، فليأخذ به وليختر لنفسه، وإلا  
فليدعه، وليأخذ بما لا شبهة فيه ولا ريب، هذا طريقة الورع والاحتياط، وحاصله راجع إلى  
حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما، ولعله إنما عطف اطمئنان القلب على اطمئنان النفس؛  
للتقريب والتأكيد؛ فإن النفس إذا ترددت في أمر وتحيرت فيه ورأى عنها القرار، استتبع ذلك  
العلاقة التي بينها وبين القلب، الذي هو المتعلق الأول لها، فتنتقل العلاقة إليه من تلك الهيئة  
أثرك فيحدث فيه خفقان واضطراب، ثم ربما يسرى هذا الأثر إلى سائر القوى، فيحسن بها  
الحلال والحرام، فإذا زال ذلك عن النفس، وحدث لها قرار وطمأنينة، انعكس الأثر، وتبدلت  
الحال على مالها من الفروع والأعضاء. وقيل: المعنى بهذا الأمر أرباب البصائر من أهل النظر  
والفكرة المستقيمة، وأصحاب الفرائض من ذوي النفوس المرتاضة والقلوب السليمة؛ فإن  
نفوسهم بالطبع تصبو إلى الخير وتنبو عن الشر، فإن الشيء يجذب إلى ما يلائمه وينفر عما  
يخالفه؛ ويكون ملهمة للصواب في أكثر الأحوال. «تو»: وهذا القول وإن كان غير مستبعد؛ فإن  
القول يحمله على العموم فيمن تجمعهم كلمة التقوى، وتحيطهم دائرة الدين أحق وأهدى.

أقول: ولعل هذا الوجه أرجح؛ لأن المراد من النفس هو القلب على الاستعارة؛ لأن الإنسان  
كما يقوم بالنفس كذلك يقوم بالقلب، ودل تكرير «استفت استفت» على اتحادهما، ثم إذا  
كرر ثلاث مرات زاد التأكيد أضعافاً، فإذا حصل ذلك بعد ضرب جمع الكف على صدر وابصة  
مخاطباً له «بنفسك» وأنه خطاب لمثل وابصة، ومن هو على صفته من شرف النفس وكرم  
الخلق، دل على أنه لا ينبغي له أن يتجاوز نفسه إلى الغير، ولا يستفتي إلا عن نفسه؛ ولذلك  
جاء بقوله: «وإن أفثاك الناس» فإنها شرط قطع عن الجزاء، تنميماً للكلام السابق وتقريراً له  
على سبيل المبالغة. وقيل: الضمير في «صدره» يعود إلى رسول الله ﷺ، وقد أوجهه قوله:  
«قال» ويجوز أن يكون من كلام الراوي غير وابصة، وهو أولى بسياق المعنى كما مر.

فإن قلت: سياق الحديث الأول في الصدق والكذب، وهذا في البر والإثم، فكيف وردا في  
باب الكسب؟ وإى مناسبة بينهما؟ قلت: قوله: «طمأنينة» كالبیان والتفسير للصدق؛ فلا يراد به  
المتعارف بل أهم، فهو حيثئذ من باب عموم المجاز، ويشتمل على الصدق في المقال  
والفعال، ومن الأفعال طلب كسب الحلال، والكذب يقابله الكذب في المعنى.

٢٧٧٥ - \* وعن عطية السعدي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع مالا بأس به حذراً لما به بأس». رواه الترمذي، وابن ماجه [٢٧٧٥].

«غب»: الصدق والكذب أصلهما في القول، وقد يستعملان في كل ما يحق ويحصل في الاعتقاد، نحو صدق ظني وكذب، وفي أفعال الجوارح، فيقال: صدق في القتال إذا أوفى حقه، وكذب في القتال إذا كان بخلاف ذلك، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ (١) أي حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً، ويعبر عن كل فعل فاضل ظاهراً وباطناً بالصدق - انتهى كلامه - فقس على هذا قوله: «البر ما اطمانت إليه النفس» فإن «ما اطمانت» تعريف لـ «البر»، فلا يراد به الإحسان المطلق، بل ما اشتمل عليه وعلى غيره كما مر في الصدق.

الحديث السادس عن عطية: قوله: «أن يكون من المتقين» ظرف «يلغ» على تقدير مضاف أي بلغ درجة المتقين، يقال: بلغت المكان وصلت إليه، والتركيب من باب قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَمَمْلُكٌ مِنَ الْقَالِينَ﴾ (٢) يعني ممن له مساهمة مع المتقين في هذه الصفة، وأن الوصف كالقلب المشهود له، وإنما جعل المتقى من يدع ما لا بأس به حذراً لما به بأس؛ لأن المتقى في اللغة اسم فاعل من قولهم: وقاه فاتقى، والوقاية فرط الصيانة، ومنه فرس واق، وهذه الدابة تقي من وجاها، إذا أصابها ضلع من غلط الأرض ورقة الحافر، فهي تقي حافرها أن يصيبها أدنى شيء يؤلمه، وهو في الشريعة الذي يقي نفسه تعاطي ما يستحق به العقوبة من فعل أو ترك.

وقيل: التقوى على ثلاث مراتب: الأولى: التوقي عن هذاب الخلد بالتبصر عن الشرك، كقوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ (٣). والثانية: التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك، حتى الصغائر عند قوم، وهو المتعارف بالتقوى في الشرع، والمعني بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ (٤) والثالثة: أن يتزه عما يشغل سره عن الحق، ويتبتل بشرائره إلى الله، وهو التقوى الحقيقية المطلوبة بقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ (٥) والحديث وإن استشهد به للمرتبة الثانية، فإنه يجوز أن ينزل على المرتبة الثالثة. والله أعلم. والسلام في «لما به بأس» بيان لـ «حذراً» لأصله؛ لأن صلته «من» ونحوه قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ (٦) وقوله: «لمن أراد أن يتم الرضا» (٧) كانه قيل: حذراً لماذا؟ قليل: لما به بأس. وهذا الحديث أبلغ وأجمع من الحديثين السابقين عليه.

[٢٧٧٥] [إسناده حسن .

(٢) للشعره: ١٦٨ . (٣) الفتح: ٢٦ .

(٤) الأعراف: ٩٦ . (٥) آل عمران: ١٠٢ . (٦) يوسف: ٢٣ .

(٧) البقرة: ٢٣٣ .

٢٧٧٦ - \* وعن أنس، قال: لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: عاصرها، ومُعْتَصِرُهَا، وشارِبُهَا، وحَامِلُهَا، والمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ، وسَاقِيهَا، وبِائِعُهَا، وأَكْلَ ثَمَنِهَا، والمَشْتَرِي لَهَا، والمَشْتَرَى لَهُ. رواه الترمذي، وابن ماجه [٢٧٧٦].

٢٧٧٧ - \* وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله الخمر، وشارِبَهَا، وسَاقِيَهَا، وبِائِعَهَا، وَمَبْتَاعَهَا، وعَاصِرَهَا، ومُعْتَصِرَهَا، وحَامِلَهَا، والمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ». رواه أبو داود، وابن ماجه. [٢٧٧٧]

٢٧٧٨ - \* وعن مُحَيِّصَة، أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَجْرَةِ الْحِجَامِ، فَنَهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْتَأْذِنُهُ، حَتَّى قَالَ: «اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ، وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ». رواه مالك، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٢٧٧٨]

٢٧٧٩ - \* وعن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، وكَسْبِ الزَّمَارَةِ. رواه في «شرح السنة». [٢٧٧٩]

الحديث السابق والثامن عن أنس رضى الله عنه: قوله: «ومُعْتَصِرُهَا» الجوهري: عصرت العنب واعتصرتَه واعتصر، وقد اعتصرت عصيراً أى اتخذه. «شف»: العاصر قد يكون عصره لغيره، والمُعْتَصِر الذى يعصر الخمر لنفسه، كقولك: كال واكتال وقصد واقتصد.

أقول: قوله: «لعن فى الخمر» معناه فى شأنها وبسببها، لعن من سعى فيها سعيًا ما على ماعد من العاصر والمُعْتَصِر وما أردفهما، وإنما أُنْتُب فيه ليستوعب من راولها مزاوله بأى وجه كان، ومن باع العنب من العاصر وأخذ ثمنه، فهو آحق باللعن، وهؤلاء لما حرمت عليهم الخمر، وباعوا ما هو أصل لها ممن علموا أنه يتخذها خمرًا، لا يبعد أن يكونوا ممن قيل فيه: «قاتل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها».

الحديث التاسع عن محبيصة: قوله: «ناضحك» الناضح المجل الذي يستقى به الماء قوله: «فنها» «مع»: هذا نهى تنزيه للارتفاع عن دنى الاكتساب، وللمح على مكارم الأخلاق ومعالى الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق بين الحر والعبد؛ فإنه لايجوز للسيد أن يطعم عبده ما لايجل.

الحديث العاشر عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «الزمار» قال أبو عبيد: تفسيره فى الحديث أنها الزانية ولم اسمع هذا الحرف إلا فيه، ولا أدرى من أى شيء أخذ، وقد نقل

[٢٧٧٦] صحيح الترمذي (١٠٤١)، صحيح ابن ماجه (٣٣٨١).

[٢٧٧٧] صحيح الجامع (٥٠٩١)، صحيح الترمذي (٣١٢١).

[٢٧٧٨] صحيح الترمذي (١٠٢٧)، صحيح ابن ماجه (٢١٦٦).

[٢٧٧٩] وأخرجه البيهقي ١٢٦/١ من حديث أبي معمر عن عبد الوارث عن هشام بن حسان عن ابن سيرين، عن أبي هريرة به، مالك فى «الموطأ» ٦٥٦/٢، والبخارى ٣٥٢/٤ كلاهما فى البيهقي: باب ما جاء فى ثمن الكلب ومسلم (١٥٦٧)، بلفظ «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البقي، وحلوان الكاهن».

\* صحيح.

٢٧٨٠ - \* وعن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبْيَعُوا الْقَيْنَاتِ، وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ، وَلَا تَعْلُمُوهُنَّ، وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ، وَفِي مِثْلِ هَذَا نَزَلَتْ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾» (١) رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه. وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وعلي بن يزيد الراوي يضعف في الحديث. [٢٧٨٠]

وسنذكر حديث جابر: نهى عن أكل الهرّ في باب «مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى.

الهوري عن الأهرى أنه قال: يحتمل أن يكون نهى عن كسب المرأة المغنية، يقال: غناه زمير أى حسن، ويقال: زمر إذا غنى، وزمر الرجل إذا ضرب المزمار فهو زمار، ويقال للمرأة: زامرة. قيل: ويحتمل أن يكون تسمية الزامرة زماراً؛ لأن الغالب على الزواني اللاتي اشتهرن بذلك العمل الفاحش واتخذنه حرفة، كونهن مغنيات، وذهب بعضهم إلى أن الصواب فيه تقديم الرءاء على الزاى، وهى التي تومئ بشفتيها وعينيها، والزاوي يفعل ذلك، قال الشاعر:

رمزت إليّ مخافة من يعلمها      من غير أن يلدو هناك كلام

الحديث الحادى عشر عن أبى أمامة: قوله: «القينات» الجوهري: القينة الأمة مغنية كانت أو غيرها من التقيين وهو التزيين، وسميت بذلك لأنها تصلح البيت وتزينه.

«تو»: وفى الحديث يراد بها المغنية؛ لأنها إذا لم تكن مغنية، فلا وجه للنهى عن بيعها وشرائها. «قص»: النهى مقصور على البيع والشرى لأجل التغنى، وحرمة ثمنها دليل على فساد بيعها، والجمهور صححوها بيعها، والحديث مع ما فيه من الضعف للطعن في رواية مؤول بأن أخذ الثمن عليهن حرام، كأخذ ثمن العنب من النّباذ؛ لأنه إعانة وتوسل إلى حصول محرم، لا لأن البيع غير صحيح.

قوله: «لهو الحديث» الإضافة فيه بمعنى «من» للبيان، نحو جبة خز، وباب ساج، أى يشتري اللهو من الحديث؛ لأن اللهو يكون من الحديث ومن غيره، والمراد بـ «الحديث» الحديث المنكر، فيدخل فيه نحو التسمر بالأساطير، والاحاديث التي لا أصل لها، والتحدث بالخرافات والمضاحيك والغناء وتعلم الموسيقى وما أشبه ذلك، نزلت في النضر بن الحارث كان يشتري المغنيات ليضل عن سبيل الله.

[٢٧٨٠] ضعيف.

(١) لقمان: ٦

## الفصل الثالث

٢٧٨١ - \* عن عبد الله [بن مسعود] ، قال: قال رسول الله ﷺ: «طلبُ كسبِ الحلالِ فريضةٌ بعدَ الفريضةِ» رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» [٢٧٨١].

٢٧٨٢ - \* وعن ابن عباسٍ [رضي الله عنهما]، أنه سئلَ عن أجرِ كتابةِ المصحف. فقال: لا بأسٌ، إنما هم مُصورون، وإنَّهم إنما ياكلونَ منَ عملِ أيديهم. رواه رزين.

٢٧٨٣ - \* وعن رافعِ بنِ خديج، قال: قيلَ: يا رسولَ الله! أيُّ الكسبِ أطيبُ؟ قال: «عملُ الرجلِ بيده، وكلُّ بيعٍ مبرورٍ» رواه أحمد. [٢٧٨٣]

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن عبد الله: قوله: «فريضة بعد الفريضة» يحتمل معنيين: أحدهما: بعد الفريضة المعلومة عند أهل الشرع، وثانيهما: فريضة متعاقبة بعضها يتلو البعض، أى لا غاية لها؛ لأن طلب كسب الحلال أصل الورع وأساس التقوى.

الحديث الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «مصورون» الصورة الهيئة والنقش، والمراد هاهنا النقش، وفي «إنما» إشعار بالمجموع؛ لأنه أثبت النقش ونفى المنقوش، والقرآن لما كان عبارة عن المجموع من القراءة والمقروء، والكتابة، والمكتوب، فالمقروء، والمكتوب هو القديم، والكتابة والقراءة ليستا من القديم؛ لأنهما من أفعال القاريء والكاتب، فلما نظر السائل إلى معنى المقروء والمكتوب، وأنهما من صفات القديم، عظم شأنه بأن يأخذ الأجرة، وحبث نظر ابن عباس رضي الله عنهما إلى الكتابة والقراءة، وأنهما من صفات الإنسان جورها.

«حسن»: قال الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ (١) يريد ذكر القرآن لهم وتلاوته عليهم، وعلمهم به كل ذلك محدث، والمذكور المتلو المعلوم غير محدث، كما أن ذكر العبد لله محدث، والمذكور غير محدث. وروى عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ (٢) قال: غير مخلوق.

الحديث الثالث عن رافع: قوله: «مبرور» أى مقبول فى الشرع بأن لا يكون فاسدًا ، أو عند الله بأن يكون مثابًا به.

[٢٧٨١] إسناده ضعيف ، وانظر الضعيفة (٣٦٢٢).

[٢٧٨٣] المسند ١٤١/٤ ورواه أيضاً البيهقي بنحوه ٢٦٣/٥، وصححه الشيخ الألبانى فى صحيح الجامع (١٠٣٣) بلفظ (أطيب الكسب عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور)

(٢) الزمر: ٢٨.

(١) الأنبياء : ٢.

٢٧٨٤ - \* وعن أبي بكر بن أبي مريم، قال: كانت لمقدام [بن] معدي كرب جارية تبيع اللبن. ويقبض المقدم ثمنه، فقيل له: سبحان الله! أتبيع اللبن؟ وتقبض الثمن؟ فقال: نعم! وما بأس بذلك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَنْفَعُ فِيهِ إِلَّا الدِّينَارُ وَالدرْهَمُ» رواه أحمد. [٢٧٨٤]

٢٧٨٥ - \* وعن نافع، قال: كنت أجهز إلى الشام، وإلى مصر، فجهزت إلى العراق، فأتيت إلى أم المؤمنين عائشة، فقلت لها: يا أم المؤمنين! كنت أجهز إلى الشام فجهزت إلى العراق. فقالت: لاتفعل! مالك ولمتجرك؟ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا سَبَّ اللَّهُ أَحَدَكُمْ رِزْقًا مِنْ وَجْهِهِ فَلَا يَدْعُهُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ لَهُ، أَوْ يَتَنَكَّرَ لَهُ» رواه أحمد، وابن ماجه.

الحديث الرابع عن أبي بكر رضى الله عنه: قوله: «أتبيع اللبن» يجوز أن يكون «تبيع» مسنداً إلى الجارية على الحقيقة، أنكر بيع الجارية اللبن وقبض المقدم ثمنه، فالإنكار متوجه إلى معنى الدنائة، أي أترضى بفعل الجارية الدنائة شيئاً دنيئاً فتقبضه؟ وإن يكون مسنداً إلى المقدم على المجاز، فالإنكار متوجه إلى البيع والقبض معاً، وقوله: «نعم» جواب عن معنى الإنكار، أي أترضى بهذا الفعل الدنائة؟ فقال: «نعم»، وتنزيل الجواب على الوجه الأول أولى، ويؤيده تأكيده بقوله: «وما بأس بذلك» و«ما» فى قوله: «ما بأس» بمعنى «ليس» وهو يقتضى أن يكون «بأس» مرفوعاً به، ولم تجيء «ما» بمعنى «لا» التى لثنى الجنس، اللهم إلا على الاستعارة؛ فإنها غير متوقفة على السماع.

قوله: «لاينفع فيه إلا الدينار والدرهم» معناه لاينفع الناس شيء، إلا الكسب، إذ لو تركوه لوقعوا فى الحرام، كما روي عن بعضهم، وقيل له: إن التكب يدنيك من الدنيا، قال: لئن أدنانى من الدنيا لقد صاننى عنها، وكان السلف يقولون: اتجروا واكسبوا؛ فإنكم فى زمان إذا احتاج أحدكم كان أول ما يأكل دينه. وروى عن سفيان وكانت له بضاعة يقلبها: لولاها لتملأ بى بنو العباس، أى لجعلوني كالمندبل يمسحون بى أوساخهم.

الحديث الخامس عن نافع: قوله: «أجهز» «نه»: فى الحديث «من لم يخر ولم يجهز غارياً» تجهيز الغارى تحميله وإعداد ما يحتاج إليه فى الغزو - انتهى كلامه - وفى هذا الحديث مفعوله محذوف، أى كنت أجهز وكلاى ببضاعتى ومتاعى إلى الشام. قوله: «ولمتجرك» عطف تفسيرى لقوله: «لك» على طريقة قوله: أعجبني زيد وكرمه، والمعنى ما تصنع بمتجرك الذى تركته وكانت البركة فيه. و«أو» فى قوله: «أو يتنكر» يجوز أن يكون من شك الراوى أو

[٢٧٨٤] أخرجه أحمد فى المسند ٤/١٣٣، ورجاله ثقات، عدا معاوية بن صالح، قال فيه الحافظ: صدوق له أوام.

٢٧٨٦ - \* وعن عائشة، قالت: كان لأبي بكرٍ رضي الله عنه غُلامٌ يُخْرِجُ له الخَراجَ، فكان أبو بكرٍ يأكلُ مِنْ خَراجِهِ، فجاء يوماً بشيءٍ، فأكلَ مِنْهُ أبو بكرٍ، فقال له الغلامُ: تَدْرِي ما هذا؟ فقال أبو بكرٍ: وما هو؟ قال: كنتُ تكهنتُ لِلإنسانِ في الجاهليَّةِ، وما أَحْسِنُ الكهانةَ إِلَّا أَنِي خَدَعْتُه، فلقيني فاعطاني بذلك، فهذا الذي أَكَلْتُ مِنْهُ. قالت: فأدخلَ أبو بكرٍ يَدَهُ، فقَاءَ كُلَّ شيءٍ في بطنِهِ. رَواهُ البخاريُّ.

٢٧٨٧ - \* وعن أبي بكرٍ رضي الله عنه، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لا يدخلُ الجنةَ جَسَدٌ عُذِيَ بالحرامِ» رَواهُ البيهقي في «شعب الإيمان». [٢٧٨٧]

٢٧٨٨ - \* [وعن زيد بن أسلم، أَنَّهُ قال: شَرِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَبَنًا، وَاعْجَبَهُ، وَقَالَ لِلَّذِي سَقَاهُ: مَنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا اللَّبَنُ؟ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَدَّ عَلَى مَاءٍ قَدْ سَمَّاهُ، فَإِذَا نَعَمٌ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ وَهُمْ يَسْقُونَ، فَحَلَبُوا لِي مِنَ الْبَانِهَا، فَجَعَلْتُهُ فِي سِقَائِي، وَهُوَ هَذَا. فَأَدْخَلَ عُمَرُ يَدَهُ فَاسْتَقَاءَ. رَوَاهُ البيهقي في «شعب الإيمان». [٢٧٨٨]

٢٧٨٩ - \* وعن ابنِ عُمَرَ، قال: مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَفِيهِ دُرُّهُمٌ حَرَامٌ، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ مَادَامَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ أَصْبَعِي فِي أُذُنِي وَقَالَ: صُمْتُ إِنْ

للتنوع، والمراد بالتغيير حيثئذ عدم الريح، وبالتنكير خسران رأس المال بسبب الحوادث، وفيه أن من أصاب من أمر مباح خيرا، وجب عليه ملازمته، ولا يعدل منه إلى غيره إلا لصارف قوى، لأن كلا ميسر لما خلق له.

الحديث السادس عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «الخراج» على تقدير مضاف، أي يكسب له مال الخراج، والخراج هو الضريبة على العبد بما يكسبه، فيجعل لسيده شطرا من ذلك، والاستثناء في قوله: «إلا أني خدعته» منقطع، يعني لم أكن أجيد الكهانة، لكني خدعته، وإنما قال أبو بكر رضي الله عنه؛ لكونه حلوانا للكاهن لا للخادم.

الحديث السابع والثامن عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «لم يقبل الله تعالى له صلاة» كان الظاهر أن يقال: منه، لكن المعنى لم يكتب الله له صلاة مقبولة، مع كونها مجزئة مسقطه للقضاء كالصلاة في الدار المغصوبة. قوله: «صمتا» الأظهر أن تكون مفتوحة الصاد، وإذا صح ضمها، فعلى معنى سد ثا من قولهم: صممت القارورة أي سددتها، وهو دعاء على أذنيه تأكيداً وتقريراً لإثبات السماع على منوال قولهم: سمعته بأذني، واسم «كان» النبي ﷺ وخبره

[٢٧٨٧] في شعب الإيمان للبيهقي (٥٧٦٢) «لا يدخل الجنة لحم ولا دم ثبنا من سحت».

[٢٧٨٨] رَوَاهُ البيهقي في شعب الإيمان ٥/ ٥٧٧١.



لم يكن النبي ﷺ سمعته يقول. رواه أحمد، والبيهقي في «شعب الإيمان» وقال: إسناده ضعيف. [٢٧٨٩]

## (٢) باب المساهلة في المعاملات

### الفصل الأول

٢٧٩ - \* عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى» رواه البخاري.

٢٧٩١ - \* وعن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن رجلاً كان فيمن قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه، ف قيل له: هل عملت من خير؟ قال: ما أعلم. قيل له: انظر. قال: ما أعلم شيئاً، غير أنني كنت أبايع الناس في الدنيا وأجازيهم فأنتظر الموت، وأتجاوز عن المعسر؛ فأدخله الله الجنة» متفق عليه.

«سمعته» نحو زيد ضربته، وزيد انطلق أبوه، وهو من الإسناد السبيي؛ لأن الخبر مسند إلى متعلق المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وهو قوله: «صمتا» وهو أبلغ من لو قيل: إن لم أكن سمعت النبي ﷺ يقول. قال ابن جنى: قالوا: زيد ضربته أبلغ من ضربت زيدا؛ فإنهم قدموا المفعول؛ لأن الغرض هنا ليس ذكر الفاعل، وإنما هو ذكر المفعول فقدم عناية بذكره، ثم لم يفتح بذلك حتى أزالوه عن لفظ الفضلة، وجعلوه رب الجملة لفظاً، فرفعوه بالابتداء، وصار قوله: ضربته ذيلاً له وفضلة ملحقة به - انتهى كلامه - وكذلك في الحديث القصد صدور هذا القول من النبي ﷺ وهو المهم بشأنه، وسماحه منه تابع له، وعلى عكس هذا لو قيل: سمعت النبي ﷺ يقول.

### باب المساهلة في المعاملة

#### الفصل الأول

الحديث الأول عن جابر رضي الله عنه: قوله: «سمحاً» أي سهلاً، وهو صفة مشبهة تدل على الثبوت؛ فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتقاضى. الجوهري: سمح به أي جاد به، وسمح بالضم فهو سمح وامرأة سمحة، والمسامحة المساهلة. «قضى»: رتب الدعاء عليه؛ ليدل على أن السهولة والتسامح في المعاملة سبب لاستحقاق الدعاء؛ ولكونه أهلاً للرحمة. والافتضاء التقاضى وهو طلب قضاء الحق.

الحديث الثانى عن حذيفة رضي الله عنه: قوله: «فقيل له» «مظ»: هذا السؤال منه كان في القبر. أقول: يحتمل أن يكون «فقيل» مستنداً إلى الله تعالى، وأن يكون في القيامة لقوله بعد

٢٧٩٢- \* وفى رواية لمسلم نحوه عن عقبة بن عامر وأبي مسعود الأنصاري «فقال الله؛ أنا أحق بلنا منك، تجاوزوا عن عيدي».

٢٧٩٣- \* وعن أبي قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحق» رواه مسلم.

٢٧٩٤- \* وعن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحلف منفقة للسلعة، ممحقة للبركة» متفق عليه.

ذلك: «إباح الناس في الدنيا». وقوله: «فادخله الله الجنة» والفاء في «ف قيل» عاطفة على مقدر، أى أتاه الملك ليقبض فقبضه بعثه الله تعالى، فقال له فاجابه، فادخله الله الجنة. وعلى التقدير الأول فقبض وأدخل القبر، فتنازع ملائكة الرحمة والعذاب فيه، ف قيل له ذلك، وينصر هذا الوجه الرواية الأخرى «تجاوزوا عن عيدي». قوله: «وأجازيهم» الجوهري: جزى عنى هذا الأمر أى قضى، وتجاريت دينى على فلان إذا تقاضيته، والمتجارى المتقاضى. «مع»: فيه فضل إنظار المعسر والوضع عنه قليلا أو كثيرا، وفضل المسامحة فى الاقتضاء من الموسر، وفيه عدم احتقار أفعال الخير، فلعله يكون سببا للسعادة والرحمة.

الحديث الثالث عن أبى قتادة رضي الله عنه: قوله: «إياكم وكثرة الحلف» «إياكم» منصوب على التحذير أى اتقوا أنفسكم عن إكثار الحلف، وإيثار الحلف عن أنفسكم، كرهه للتأكيد والتفسير، والنهي عن كثرة الحلف فيه لا يقتضي جواز قلتها؛ لأن النهي وارد على أهل السوق، وعادتهم كثرة الحلف، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ (١).

و«ثم» فى «يمحق» يجوز أن تكون للتراخى فى الزمان، يعنى وإن أفق اليمين السلعة حالا فإنه يذهب بالبركة مآلا، كقول ابن مسعود: الربا وإن كثر إلى قل، وإن تكون للتراخى فى الرتبة، يعنى أن محقه البركة حيثئذ أبلغ من الإنفاق، والمراد من محق البركة عدم انتفاعه به دينًا ودنيا.

الحديث الرابع عن أبى هريرة رضي الله عنه: قوله: «منفقة للسلعة ممحقة» «مع»: بفتح أولهما وثالثهما، وتسكين ثانيهما. «نه»: «منفقة للسلعة» أى مظنة لنفاقها وموضع له، والمحق النقص والمحو والإبطال، «وممحقة» مفعلة منه أى مظنة له أو مجزأة به.

(١) آل عمران: ١٣٠.

٢٧٩٥ - \* وعن أبي ذر [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ، قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم، ولهم عذاب اليم» قال أبو ذر: «خابوا وخسروا من هم؟» يارسول الله! قال: «المسبل، والمئان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب» رواه مسلم.

## الفصل الثاني

٢٧٩٦ - \* عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء» رواه الترمذي، والدارقطني. [٢٧٩٦]

الحديث الخامس عن أبي ذر رضى الله عنه: قوله: «المسبل» هو الذى يطول ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى، وإنما يفعل ذلك كبراً واختيالا. قوله: «المئان» «نه»: «المئان» يؤول على وجهين، أحدهما: من المنة التى هى الاعتداد بالصنعة، وهى إن وقعت فى الصدقة أبطلت الأجر، وإن وقعت فى المعروف كدلت الصنعة، وقيل: هو من المئ وهو النقص، يريد النقص من الحق والخيانة، ومنه قوله تعالى: «وإن لك لأجرًا غير ممنون» (١) أى غير منقوص، ومنه سعى الموت منونا؛ لأنه ينقص الأعداد، والمنفق بالتخفيف.

أقول: إنما جمع الثلاثة فى قرن واحد؛ لأن مسبل الإزار وهو المتكبر الذى يترفع بنفسه على الناس، ويحط من منزلتهم ويحقّر شأنهم، والمئان إنما يمن بعبائمه السائل لما رأى من فضله وعلوه على المعطى له، والحالف البائع يراعى غبطة نفسه، والهضم من حق صاحبه، والحاصل من المجموع عدم المبالاة بالغير وإثارة نفسه عليه، ولذلك يجاريه الله تعالى بعدم المبالاة والالتفات إليه، كما لوح ﷻ بقوله: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة» إلى آخره. فإن قلت: مرتبة الجزاء أن يؤخر عن الفعل، فلم قدم ذكره فى الحديث؟ قلت: ليفخم شأنه ويهول أمر مرتكبيه فى تحلّد السامع، فيذهب بنفسه كل ملهّب، ومن ثم قال أبو ذر: «خابوا وخسروا من هم»، ولو قيل: المسبل والمئان والمنفق سلعته بالحلف لا يكلمهم الله، لم يقع هذا الموضع، ونظيره قول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها      شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبى سعيد رضى الله عنه: قوله: «مع النبيين والصديقين» بعد قوله:

[٢٧٩٦] ضيف الجامع ٢٥٠٠.

(١) القلم: ٣.

\* وفى (ك) [حسن].

٢٧٩٧ - \* ورواه ابن ماجه عن ابن عمر.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب [٢٧٩٧].

٢٧٩٨ - \* وعن قيس بن أبي غرزة، قال: كُنَّا نُسَمِّي فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّمَسِرَةَ، فَمَرَّ بَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمَّانَا بِاسْمِ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ! إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ اللَّغْوُ وَالْحَلْفُ فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ [٢٧٩٨].

«التاجر الصدوق الأمين» حكم مرتب على الوصف المناسب، وهو من قوله تعالى: «وَمَنْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ يَبْرِئُهُ مِنَ الذُّلِّ وَالْكَرْبِ» (١) والله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين (٢) وذلك أن اسم الإشارة يشعر أن مابعد جدير بمن قبله؛ لاتصافه بصفة إطاعة الله ورسوله. وإنما قلنا: إن الوصف مناسب للحكم؛ لأن «الصدوق» بناء مبالغة من الصدق كالصديق، وإنما يستحق التاجر هذا الوصف إذا كثر تعاطيه الصدق قولاً وفعلًا، وهذا أخص أوصاف النبيين، وكذلك «الأمين» بناء مبالغة فحكمه حكم الصدوق؛ لأن الاتيياء ليسوا غير أمانة الله على عباده، فلا غرو ولا عجب لمن اتصف بهذين الوصفين أن يتخرط في زمرة النبيين والصديقين والشهداء، وقليل ما هم، وقد سبق فضل الكسب الحلال ونفعه لصاحبه، وسرايته إلى عموم الخلق في أول باب الكسب.

الحديث الثاني عن قيس: قوله: «السَّمَسِرَةُ» «نه»: هي جمع سمسار وهو القيم بالامر المحافظ له، وهو في البيع اسم للذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطا لإمضاء البيع، والسَّمَسِرَةُ البيع والشرى، قوله: «باسم هو أحسن» وذلك أن التجارة عبارة عن التصرف في رأس المال طلباً للربح، والسمسار كذلك، لكن الله تعالى ذكر التجارة في كتابه غير مرة على سبيل المدح، كما قال تعالى: «هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ؟» (٣) وقوله: «تِجَارَةٌ لَنْ تَبُورَ» (٤) و«تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاوُضٍ» (٥). قوله: «اللغو» هو من الكلام مالا يعتد به، وهو الذي يورد لا عن روية وفكر، فيجرى مجرى [اللغَا] \*، وهو صوت العاصفِير. قوله: «فشوبوه» «نه»:

[٢٧٩٧] إسناده ضعيف.

[٢٧٩٨] إسناده صحيح.

(١) النساء: ٦٩. (٢) الصف: ١٠.

(٣) فاطر: ٢٩. (٤) النساء: ٢٩.

\* «اللغَا» السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره، ولا يُحْصَلُ منه على فائدة ولا نفع.

٢٧٩٩ - \* وعن عبيد بن رفاعه، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «التجارُ يُحْشَرُونَ يومَ القيامةِ فُجَّارًا، إِلَّا من اتَّقَى وِبراً وَصَدَّقَ» رواه الترمذي، وابن ماجه، والدارمي. [٢٧٩٩]

٢٨٠٠ - \* وروى البيهقي في «شعب الإيمان» عن البراء.

وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح [٢٨٠٠].

### [وهذا الباب خال من الفصل الثالث]

في الحديث «لاشوب ولا روب» أى لاغش ولا تخليط فى شرى أو بيع، وأصل الشوب الخلط، والروب من اللبن الرائب لخلطه بالماء، أقول: ربما يحصل من الكلام الساقط وكثرة الحلف كدورة فى النفس، فيحتاج إلى إزالتها وصفائها، أمر بالصدقة ليزيل تلك الكدورة ويصفىها، وفيه إشعار بكثرة التصديق؛ فإن الماء القليل الصافي لا يكتسب من الكدر إلا كدورة. وقيل: إن اللغو والحلف يوجبان سخط الله تعالى، والصدقة تطفى غضب الرب، ولغظ الشوب لايساعد على هذا المعنى.

الحديث الثالث عن عبيد: قوله: «التجار» «قضى»: لما كان من ديدن التجار التدليس في المعاملات، والتهالك على ترويج السلع بما يتيسر لهم من الأيمان الكاذبة ونحوها، حكم عليهم بالفجور، واستثنى منهم إلا من اتقى المحارم وبر في يمينه وصدق في حديثه، وإلى هذا ذهب الشارحون، وحملوا هذا الحديث على ما قبله، وعملوا الفجور باللغو والحلف، فهلا حملوه على حديث أبي سعيد «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين» لأن الفجار قوبل بالأبرار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سَجِينٍ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> فمن تحرى الصدق والأمانة في تجارته، كان في رزمة الأبرار من النبيين والصدّيقين، ومن توخى خلافهما، كان في قرن الفجار من النسقة والعاصين. «غيب»: أصل الفجر شق الشيء شقاً واسعاً، قال تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾<sup>(٤)</sup> والفجور شق ستر الديانة، يقال: فجر فجوراً فهو فاجر وجمعه فجار وفجرة.

[٢٧٩٩] ضعيف. انظر ضعيف ابن ماجه ٤٦٧، وغاية المرام ١٣٨.

[٢٨٠٠] قال الشيخ: إسناده ضعيف.

(٢) المطففين: ٧.

(١) الانطار: ١٣-١٤.

(٤) الكهف: ٣٣.

(٣) المطففين: ١٨.

## (٣) باب الخيار

### الفصل الأول

٢٨٠١ - \* وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار» متفق عليه.

وفي رواية لمسلم: «إذا تباع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار، فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب».

### باب الخيار

#### الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «بالخيار» خبر لقوله: «كل واحد» أي محكوم بالخيار، والجملة خبر لقوله: «المتبايعان». «نه»: هو الاسم من الاختيار، وهو طلب خير الأمرين إما إمضاء البيع أو فسخه. «تو»: اختلف العلماء في معنى قوله: «ما لم يتفرقا» فذهب جمع إلى أن معناه التفرق بالأبدان، فأثبتوا لهما خيار المجلس، وقالوا: سماهما المتبايعين وهما المتعاقدان؛ لأن البيع من الأسماء المشتقة من أفعال الفاعلين، وهي لا تقع في الحقيقة إلا بعد حصول الفعل منهم، وليس بعد العقد تفرق إلا التميز بالأبدان. وذهب آخرون إلى أنهما إذا تعاقدتا صح البيع، ولا خيار لهما إلا أن يشترطا، وقالوا: المراد من التفرق هو التفرق بالأقوال، ونظيره قوله تعالى: «وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته»<sup>(١)</sup> وأما تسميتهما بالمتبايعين، فيصح أن يكون بمعنى المتساومين، وهو من باب تسمية الشيء بما يؤول إليه أو يقرب منه.

«قض»: المفهوم من التفرق هو التفرق بالأبدان وعليه إطباق أهل اللغة. وإنما سمي الطلاق تفرقا في قوله تعالى: «وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته»<sup>(١)</sup> لأنه يوجب تفرقهما بالأبدان. ومن نفى خيار المجلس، أول التفرق بالتفرق بالأقوال، وهو الفراغ من العقد، وحمل المتبايعين على المتساومين؛ لأنهما على صدد البيع، فارتكبت مخالفة الظاهر من وجهين بلا مانع يعوق عنه، مع أن هذا الحديث [روى] البخاري وغيره من أئمة الحديث، وأوردوه بعبارة تأييد قبول هذا التأويل، ومن ذلك ما أورده في الحسان «ولا بيع الخيار» استثناء عن مفهوم الغاية، والمعنى المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإذا تفرقا سقط الخيار ولزم العقد إلا بيع الخيار أي بيعا شرط فيه الخيار، فإن الخيار بعد باق إلى أن يمضي الأمد المضروب للخيار

(١) النساء : ١٣٠

\* كلما في الأصول. ولعل الصواب «رواه». إذ هو الأشبه. والله أعلم.

وفي رواية للترمذي: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يختارا». وفي المتفق عليه: «أو يقول أحدهما لصاحبه: اختر» بدل «أو يختار».

٢٨٠٢ - \* وعن حكيم بن حزام، قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار

المشروط. وقيل: الاستثناء من أصل الحكم؛ والمعنى أنهما بالخيار إلا في بيع إسقاط الخيار ونفيه، أي في بيع شرط فيه نفي الخيار، فحلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ومن هذين الوجهين نشأ الخلاف في صحة شرط نفي خيار المجلس فيما بين القائلين به، والاول أظهر لفظة الإضمار وإلغاء الاستثناء بالمتعلق به. وقيل: معناه إلا فيما جرى التخيير فيه، وهو أن يقول أحدهما لصاحبه: اختر، فيقول: اخترت، فإن العقد يلزم به ويسقط الخيار فيه وإن لم يتفرقا بعد. أقول: وظاهر من هذا أن «أو» في قوله: «أو يختار» مثلها في قولك: لزمك أو تعطيني حتي إلا أن تختار.

«تو»: قوله ﷺ: «إلا بيع الخيار» المراد منه عند من لا يرى خيار المجلس خيار الشرط، وقد أنكر الخطابي على هذا التأويل، وصرح القول بفساده، وقال: الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات، والاول إثبات الخيار، فلا يجوز أن يكون ما استثنى عنه إثباتاً مثله. وكان هذا القول صدر منه من غير رواية؛ لأن في قوله: «ما لم يتفرقا» دليلاً ظاهراً على نفي الخيار بعد وجوب البيع، فوق الاستثناء عن المعنى المنفي.

أقول: أجاب القاضي عنه للخطابي، وبين المستثنى منه المثبت بقوله: ولزم العقد، وهو المعنى بقوله: «إلا بيع الخيار» استثناء عن مفهوم الغاية، وهو الحق؛ لأن الكلام إنما يتم بآخره. هذا من حيث الاجتهاد، وأما النص فلا يساعد إلا وجوب البيع، ونفي الاختيار إما بالشرط أو بلفظ اختر؛ لأن الروايات التالية بيان له، ولا يجوز المدول عن بيان الرسول لمراده من كلامه إلى الاحتمال.

«مح»: اتفق أصحابنا على أن المراد من الحديث التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: يثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا، إلا أن يتخيرا في المجلس ويختارا إمضاء البيع، فليزِم البيع بنفس التخيير، ولا يدوم إلى المفارقة، وهو المنصوص للشافعي ونقلوه عنه، وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله، وممن رجحه من المحققين البيهقي، ثم بسط دلائله وبين ضعف ما يعارضها. والله أعلم.

الحديث الثاني عن حكيم: قوله: «فإن صدقا وبيننا» «مح» و«مظ»: يعني فإن صدق البائع في صفة المبيع، وبين ما فيه من عيب ونقص، وكذا المشتري فيما يعطي في عوض المبيع «بورك» أي كثر نفع البائع من الثمن ونفع المشتري في المبيع، «وإن كنما» عيب متاعهما وكذا

مَالَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بوركَ لهما في بيعهما، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بركةُ بيعهما» متفق عليه.

٢٨٠٣ - \* وعن ابنِ عمرَ، قال: قال رجلٌ للنبي ﷺ: إني أخلعُ في البيوع. فقال: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ» فكانَ الرجلُ يقولُه. متفق عليه.

في صفات ذلك، «محقت» أي نفيت وأزيلت بركة بيعهما.

أقول: قوله: «فإن صدقا» هذا القيد فيه إشعار بأن علة شرعية خيار المجلس تحري المتبايعين في المبيع من الوقوف على عيبه، أو أن له غرضاً ما فيه، أو أنه يغبن فيه ولا يعلم، وليس له في المبيع ما قصده من الغرض، فعلى كل من المتبايعين نصح صاحبه من بيان العيب، وعدم حصول الغرض منه، فإن كتم ذلك ولم يبين خاتنه، ومن نفى خيار المجلس أبطل هذا الغرض.

الحديث الثالث عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «إني أخلعُ في البيوع» «قض»: ذلك الرجل حيان بن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني، وقد صرح به في بعض الروايات «والخلاصة» الخلاع، يقال: خلعت الرجل خلاصة إذا خدعته، والحديث يدل على أن الغبن لا يفسد البيع ولا يثبت الخيار؛ لأنه لو أفسد البيع أو أثبت الخيار لبني الرسول ﷺ عليه ولم يأمره بالشرط، وقال مالك: إذا لم يكن المشتري ذا بصيرة فله الخيار، وقال أبو ثور: إذا كان الغبن فاحشاً لا يتغابن الناس بمثله فسد البيع، وأنه إذا ذكرت هذه الكلمة في العقد، ثم ظهرت فيه غيبة كان له الخيار، وكأنه شرط أن يكون الثمن غير رائد عن ثمن المثل، فيضاهي ما إذا شرط وصفاً مقصوداً في المبيع فبان خلافه، وهو قول أحمد. وذهب أكثر العلماء إلى أن مجرد هذا اللفظ لا يوجب الخيار بالغبن، فمنهم من خصص الحديث بحيان، ومنهم من قال: إنه ﷺ أمره بشرط الخيار وتصدير الشرط بهذه الكلمة، تحريضاً للمعامل على حفظ الأمانة والتحرر عن الخلاصة، فإنه روي أنه ﷺ قال: له: «قل لا خلاصة»، واشترط الخيار ثلاثة أيام، وعلى هذا لم يختص الخيار بظهور الغبن، بل للشارط فسخته في المدة المضروبة، سواء كان فيه غبن أولم يكن، وليس له الفسخ بعد مضيتها وإن ظهر الغبن.

«تر»: لقنه النبي ﷺ هذا القول؛ ليتلفظ به عند البيع، فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيها، فيمتنع بذلك عن مظان الغبن، ويرى له كما يرى لنفسه، وكان الناس في ذلك الزمان أحماء بأن يعينوا أخاهم المسلم، وينظروا له أكثر مما ينظرون لأنفسهم. أقول: هذا هو الوجه، لما مر في الحديث السابق من قوله: «إن صدقا وبيننا، بورك لهما في بيعهما» وتفسيرنا له: فعلى كل من المتبايعين نصح صاحبه، وكان ذلك من توارد الخواطر: «ولا» في «لا خلاصة» لنفي الجنس، وخبره محذوف على الحمجاري، أي لا اخذاع في الدين؛ لأن الدين النصيحة.



## الفصل الثاني

٢٨٠٤ - \* عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، إلا أن يكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستغيله» رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي. [٢٨٠٤]

٢٨٠٥ - \* وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يفترقن أثنان إلا عن تراضٍ» رواه أبو داود. [٢٨٠٥]

## الفصل الثالث

٢٨٠٦ - \* عن جابر [رضي الله عنه] أن رسول الله ﷺ خير أعرابيا بعد البيع. رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

### الفصل الثاني

الحديث الأول عن عمرو: قوله: «صفقة خيار» أي بيعه خيار، والإضافة للبيان؛ لأن الصفقة يجوز أن تكون للبيع أو للعهد. «نه»: هو أن يعطي الرجل الرجل عهده وميثاقه، ويضع أحدهما يده في يد الآخر، كما يفعل المتبايعان، وهي المرة من التصفيق باليدين، والمعنى أن المتبايعين يقطع خيارهما بالتفرق، إلا أن يكون البيع بيعاً شرط فيه الخيار كما مر.

قوله: «خشية أن يستغيله» مفعول له. «مظ»: الإقالة إبطال البيع بعد انعقاده أي الفسخ، والمستعمل في الإقالة أن يرفع العاقدان البيع بعد لزومه بتراضيهما، والفسخ يستعمل في رفع العقد في زمان الخيار، أي لا ينبغي للمتقي أن يقوم من المجلس بعد العقد، ويخرج من خوف أن يفسخ العاقد الآخر البيع بخيار المجلس؛ لأن هنا يشبه الخديعة، وروي أن ابن عمر كان إذا بايع رجلاً، فأراد أن لا يقيله قام يمشي هنيئة. هذا يدل على أن المفارقة بالأبدان هو المعتبر.

الحديث الثاني عن أبي هريرة: قوله: «عن تراضٍ» صفة مصدر محذوف، والاستثناء متصل، أي لا يفترقن أثنان إلا تفرقاً صادراً عن تراض. «شف»: فيه دليل على أنه لا يجوز التفريق بين العاقدين لاقطاع خيار المجلس إلا برضاهما، وفيه دليل على ثبوت خيار المجلس لهما، وإلا فلا معنى لهذا القول حيثئذ.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن جابر رضي الله عنه: قوله: «خير» ظاهره يدل على مله أبي حنيفة؛ لأنه لو كان خيار المجلس ثابتاً بالعقد كان التخيير عبثاً، والجواب أن هذا مطلق يحمل على المقيّد، كما سبق في الحديث الأول من الباب.

[٢٨٠٤] قال الشيخ: إسناده حسن.

[٢٨٠٥] في صحيح الجامع (٧٦٠٧) بلفظ «لا يفترقن عن بيع إلا عن تراضٍ».

## (٤) باب الربا

### الفصل الأول

٢٨٠٧ - \* عن جابر [رضي الله عنه]، قال: لعن رسول الله ﷺ أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: «هم سواء» رواه مسلم.

### باب الربا

الربا الزيادة على رأس المال، لكن خص في الشريعة بالزيادة على وجه دون وجه، وباعتبار الزيادة قال: «وما أتيتهم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله» (١) ونبه بقوله: «يمحق الله الربا ويربي الصدقات» (٢) على أن الزيادة المعقولة المعبر عنها بالبركة مرتفعة عن الربا. «مع»: الربا مقصور، وهو من ربا يربو فيكتب بالالف، وتثنيته بالواو، وأجاز الكوفيون كتابته وتثنيته بالياء لكسر أوله، قال العلماء: كتبوه في المصحف بالواو، وقال الفراء: لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربوا، فعملوا صورة الخط على لغتهم، قال: وكلما قرأها أبو سليمان العدوي، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة لكسرة الراء، والباقون بالتفخيم لفتحة الباء. وقال: فيجوز كتابته بالالف والواو والياء. «حس»: قال عبدالله بن سلام: للربا اثنان وسبعون حوباً، أصغرها حوباً كمن أتى أمه في الإسلام، ودرهم من الربا أشد من بضع وثلاثين زنية، قال: ويأذن الله بالقيام للبرّ والفاجر يوم القيامة إلا لأكل الربا؛ فإنه لا يقرم إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن جابر رضي الله عنه: قوله: «أكل الربا» أي الآخذ، وإنما خص بالأكل؛ لأنه أعظم الانتفاع، كما قال تعالى: «الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً» (٣). «شف»: سوى رسول الله ﷺ بين أكل الربا وموكله؛ [إذا] \* كان لا يتوصل إلى أكله إلا بمعاونه ومشاركته إياه، فهما شريكان في الإثم كما كانا شريكين في الفعل، وإن كان أحدهما مغتبطاً بفعله لما يستفعله من التبع، والآخر منهضاً لما يلحقه من النقص، والله عز وجل حدود، فلا تتجاوز في وقت الوجود من الربح والعدم، وعند العسر واليسر، والضرورة لا تلحقه بوجه في أن يؤكله الربا؛ لأنه قد يجد السبيل إلى أن يتوصل إلى حاجته بوجه من وجوه المعاملة والمباينة ونحوها. أقول: لعل هذا الإضرار إنما يلحق بالموكل، فينبغي أن يتحرر عن صريح الربا، فيتثبت

(١) الروم: ٣٩. (٢) البقرة: ٢٧٦. (٣) النساء: ١٠٦.

\* وفي «ك» [خط]. \*\* كلما في «ك»، ولعل الصواب «إذا»، والله أعلم.

٢٨٠٨ - \* وعن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» رواه مسلم.

بوجه من وجوه المباعدة نحو العينة؛ لقوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ (١) لكن مع وجلٍ وخوفٍ شديد، عسى الله أن يتجاوز عنه، ولا كذلك الأكل. والله أعلم.

«مع»: فيه تصريح بتحريم كتابة المتبايعين المترايين والشهادة عليهما، وبتحريم الإعانة على الباطل كناية.

الحديث الثاني عن عبادة رضي الله عنه: قوله: «الذهب بالذهب» «شف»: هذا الحديث هو العمدة في هذا الباب، عدَّ النبي ﷺ أصولاً، وصرح بأحكامها وشروطها التي تعتبر في بيع بعضها ببعضها جنساً واحداً أو أجناساً، وبين ما هو العلة في كل واحد منها ليتوصل المجتهد بالشاهد إلى الغائب، فإنه ﷺ ذكر النقيدين والمطعومات الأربع؛ إبطاً بأن علة الربا هي التقديرة أو الطعم، وإشعاراً بأن الربا إنما يكون في النوعين المذكورين، وهما النقد أو المطعوم، وذكر من المطعومات الحبوب وهي البر والشعير والتمر والثمار وهو الثمر، وما يقصد مطعوماً نفسه وهو البر والشعير والتمر، أو لغيره وهو الملح؛ ليعلم أن الكل سواء في هذا الحكم.

وقسم التعامل في أموال الربا على ثلاثة أقسام، أحدها: أن يباع شيء منها بجنسه المشارك له في علة الربا كبيع الحنطة بالحنطة، فشرط ﷺ في هذا القسم ثلاثة أشياء، الأول: التماثل في القدر بقوله: «مثلاً بمثل» وأكله بقوله: «سواء بسواء» لأن المماثلة أعم من أن تكون في القدر بخلاف المساواة، الثاني والثالث: الحلول والتقابض، بقوله ﷺ «يداً بيد» فإنه دال على الشرطين جميعاً. وثانيها: أن يباع شيء منها بما ليس من جنسه، لكن يشاركه في العلة كبيع الحنطة بالشعير، فجور ﷺ في هذا القسم التفاضل، بقوله: «فإذا اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم» وشرط في هذا النوع أيضاً الشرطين الآخرين بقوله: «إذا كان يداً بيد». وثالثها: أن يباع شيء منها بما ليس من جنسه، ولا يشترك العوضان في علة الربا كبيع البر بالذهب أو الفضة، وصرح ﷺ بالقسمين؛ لأنهما المقصود بالبيان لمخالفتها سائر العقود في الشروط الثلاثة المذكورة، وسكت ﷺ عن النوع الثالث؛ إما لأنه جارٍ على قياس سائر البياعات، فلا حاجة إلى البيان، وإما لأن أمره مللوع عليه على طريق المفهوم، فإن تقيد اعتبار الحلول والتقابض بالمشاركة في علة الربا بين العوضين، وسواء كان مع اتحاد الجنس أو مع عدم اتحاده، بقوله:

٢٨٠٩ - \* وعن أبي سعيد الخدري [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الأخذ والمعطي فيه سواء» رواه مسلم.

«إذا كان يدًا بيد» وتقييد اعتبار المماثلة مع الشرطين المذكورين بالمشاركة في علة الربا مع اتحاد الجنس بقوله: «مثلاً بمثل يدًا بيد» يدل على عدم اعتبار شيء من الشرائط الثلاثة فيما ليس كذلك. وانتصاب «مثلاً بمثل، يدًا بيد» على الحال، والعامل متعلق الجار الذي هو قوله: «بالذهب» وصاحبها الضمير المستكن فيه، أي الذهب يباع بالذهب متماثلين مقبوضين يدًا بيد، ونظيره مررت بزيد راكبين، هذا توضيح كلام القاضي.

«مع»: اختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة، قال الشافعي: العلة في الذهب والفضة كونهما جنسًا الائتمان، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من المورونات، كالحديد والنحاس وغيرهما؛ لعدم المشاركة في المعنى، والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة، فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم سواء كان قوتًا أو تفكهًا أو تداويًا، كالإهليلج والسقمونيا وغيرهما، وما أكل وحده أو مع غيره، فيجري الربا في الزعفران على الأصح.

وأما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي، وفي الأربعة العلة فيها كونها تدخر للوقت، فعدها إلى الزبيب لأنه كالتمر، وإلى [السلت] \* لأنها كالبر والشعير، وأما أبو حنيفة فقال: العلة في الذهب والفضة الوزن، فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وفي الأربعة الكيل، فيتعدى إلى كل مكيل كالجص والاشنان وغيرهما. قال أحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة الطعم والوزن أو الكيل، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والفرجل ونحوهما. أقول: ويؤيد قول الشافعي رضي الله عنه: أن العلة الطعم فحسب، ما روي في الحديث الخامس عن معمر.

قوله: «هذه الأصناف» «تو»: وجدنا في كثير من نسخ المصابيح قد ضرب على «الأصناف»، وأثبت مكانها «الأجناس»، والحديث أخرجه مسلم، ولفظه «الأصناف» لا غير، وأرى ذلك تصرفا عن ظن منه أن الصواب هو «الأجناس»؛ لأن كل واحد من الأشياء المذكورة على حدته جنس، والصنف أخص منه، ولم يدر أن «الأصناف» أقوم في هذا الموضع؛ لأنه أراد بيان الجنس الذي يجري فيه الربا، فعده أصنافه مع أن العرب تستعمل بعض الالفاظ المتقاربة في المعنى مكان بعضها.

الحديث الثالث عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «فقد أربى» «تو»: أي أتى الربا

\* السلت - بالضم - ضرب من الشعير.

٢٨١٠ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَاتَتَّبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَتَّبِعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ». متفق عليه.

وفي رواية: «لَاتَتَّبِعُوا الذَّهَبَ [بِالذَّهَبِ]، وَلَا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ». ٢٨١١ - \* وعن معمر بن عبد الله، قال: كنتُ أسمعُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ» رواه مسلم.

٢٨١٢ - \* وعن عمرَ [رضي الله عنه]، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالْوَرَقُ بِالْوَرَقِ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ» متفق عليه.

وتعاطاه، ومعنى اللفظ أخذ أكثر مما أعطى، من ربا الشيء يرو إذا زاد. أقول: لعل الوجه أن يقال: أتى الفعل المحرم، لأن من اشترى الفضة عشرة مثاقيل بمثقال من ذهب فالمشتري أخذ الزيادة وليس برياً.

الحديث الرابع عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «ولا تشفوا» «تو»: أي لا تفضلوا، والشَّفُّ بالكسر الفضل والريح، والشَّفُّ أيضاً نقصان، وكلمة «على» هي الفارقة في هذا الحديث بين الزيادة والنقصان. «حسن»: قوله: «بعضها» الضمير للذهب، الجوهري: الذهب معروف، وربما أئث. «حسن»: في الحديث دليل على أنه لو باع حلياً من ذهب بذهب، لا يجوز إلا متساوين في الوزن، ولا يجوز طلب الفضل للصنعة؛ لأنه يكون بيع ذهب بذهب مع الفضل. قوله: «بناجز» «نه»: أي بحاضر، يقال: نجز ينجز نجزاً إذا حضر وحصل، وأُتِجَزَ الوعد أحضره.

الحديث الخامس والسادس عن عمر رضي الله عنه: قوله: «إلا هاء وهاء» «فا»: «هاء» صوت بمعنى خذ، ومنه قوله تعالى: «هاؤم اقرءوا كتابي»<sup>(١)</sup> أي كل واحد من متولي عقد الصرف يقول لصاحبه: هاء، فيتقايضان قبل التفرق عن المجلس. «مع»: فيه لغتان، المد والقصر، والأول أفصح وأشهر، وأصله هاك فأبدلت من الكاف، ومعناه خذ هذا، فيقول صاحبه مثله، والهزمة مفتوحة، ويقال بالكسر، ومعناه التقايض. قال المالكي: وحق «هاء» أن لاتقع بعد إلا، كما لا يقع بعدها «خذ» ويعد أن وقع يجب تقدير قول قبله يكون به محكياً، فكأنه قيل: ولا الذهب بالذهب إلا مقولاً عنده من المتبايعين هاء وهاء. أقول: فإذا منحه

(١) الحاقة: ١٩.

٢٨١٣ - \* وعن أبي سعيد، وأبي هريرة: أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خبير، فجاءه بتمر جنب، فقال: «أكل تمر خبير هكذا؟» قال: لا والله يا رسول الله! إننا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاث فقال: «لا تفعل! بيع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنباً» وقال: «في الميزان مثل ذلك» متفق عليه.

النصب على الحال، المستثنى منه مقدار، يعني يبيع الذهب بالذهب ربا في جميع الحالات إلا حال الحضور والتقابض، فكفى عن التقابض بـ«هاء» لأنه لازمه.

الحديث السابع عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «جنب» «نه»: الجنب نوع جيد معروف من أنواع التمر، وكل نوع من التمر لا يعرف اسمه فهو جمع، وقيل: الجمع تمر مختلط من أنواع متفرقة وليس مرغوباً فيه، وما يختلط إلا لردائه. «حسن»: اتفقوا على أن من أراد أن يبدل شيئاً من مال الربا بجنسه ويأخذ فضلاً فلا يجوز حتى يغير جنسه ويقبض ما اشتراه ثم يبيعه منه بأكثر مما دفعه إليه. قال الشافعي: لا بأس أن يبيع الرجل السلعة إلى أجل، ويشتريها من المشتري بأقل بنقد وعوض إلى أجل.

«مع»: احتج أصحابنا بهذا الحديث، أن الحيلة التي يعملها بعض الناس توصلاً إلى مقصود الربا ليس بحرام؛ وذلك أن من أراد أن يعطي صاحبه مائة درهم بمائتين، فيبيعه ثوباً بمائتين ثم يشتريه منه بمائة، لأنه ﷺ قال: «بيع هذا، واشتر بثمانه من هذا» وهو ليس بحرام عند الشافعي، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

أقول: وينصره ما رواه رزين في كتابه، عن أم يونس أنها قالت: جاءت أم ولد زيد بن أرقم إلى عائشة رضي الله عنها، فقالت: بعت جارية من زيد بثمانمائة درهم إلى العطاء، ثم اشتريتها منه قبل حلول الأجل بستمائة، وكنت شرطت عليه إنك إن بعتهأ فأنأ اشتريتها منك. فقالت لها عائشة رضي الله عنها: يس ما شريت ويش ما اشتريت، أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب منه. قالت: فما نصنع؟ قالت: فتل عائشة رضي الله عنها: «فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله» (١) الآية. فلم ينكر أحد على عائشة، والصحابة متوفرون.

«حسن»: قال الشافعي: لو كان هذا ثابتاً، فقد تكون عائشة عابت البيع إلى العطاء؛ لأنه أجل غير معلوم، ثم قال: وريد صحابي، وإذا اختلفوا فملهنأ القياس، وهو مع زيد، ويمكن أن يمنع تجهيل الأجل؛ فإن العطاء هو ما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة أو مرتين، وأكثر ما يكون في أجل مسمى يدل عليه قولها في هذا الحديث: «قبل حلول الأجل» وما وضع عمر رضي الله عنه التاريخ إلا لهذا، وأما ترجيح فعل زيد بالقياس فمشكل لبعد الجامع، مع أن قول عائشة راجح على فعله.

٢٨١٤ - \* وعن أبي سعيد، قال: جاء بلالٌ إلى النبي ﷺ بتمرٍ برني، فقال له النبي ﷺ: «من أين هذا؟» قال: «كانَ عندنا تمرٌ رديٌّ»، فبعتُ منه صاعين بضاع. فقال: «أوه، عين الربا، عين الربا، لا تفعل؛ ولكن إذا أردت أن تشتري، فبيع التمرَ ببيع آخر ثم اشتر به» متفق عليه.

ولما روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا تبايعتم العينة، وأخذتم أذئاب البقر، ورصيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم». [و«العينة» -يفتح العين-] المهمله وسكون الياء تحتها نقطتان وفتح النون - هو أن يبيع من رجل سلعة بضمن معلوم إلى أجل مسمى، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها، فإن اشترى بحضرة طالب العينة سلعة من آخر بضمن معلوم، وقبضها ثم باعها المشتري من البائع الأول بالنقد بأقل من الثمن، فهذه أيضاً عينة، وهي أهون من الأولى، وسميت عينة لحصول النقد لصاحب العينة؛ لأن العين هو المال الحاضر من النقد، والمشتري إنما يشتري ليبيعها بعين حاضرة تصل إليه معجلة، كلها في النهاية. وفي المغرب: العينة السلف، ويقال: باعه بعينة أي بنسيئة من عين الميزان وهي ميله كلها عن الخليل لأنها زيادة، وقيل: لأنها بيع العين بالربح، وقيل: هي شراء ما باع بأقل مما باع. وما تجاسرنا على ما أوردناه إلا بقول الإمام الشافعي رضي الله عنه: إذا صح حديث النبي ﷺ خلاف قلبي، فاعملوا بالحديث ودعوا قلبي، وهو مذهبي، ذكره الشيخ محيي الدين في شرح صحيح مسلم، وأمثاله كثيرة.

قوله: «مثل ذلك مبتدأ، وفي الميزان» خبره، ويحتمل النصب على المصدر، أي قال في شأن الميزان قولاً مثل ما قال في شأن الصاع أي المكيال. «مع»: يستدل به الحنفية على مذهبهم؛ لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والميزان. أقول: توجيه استدلالهم أن علة الربا في الأصناف المذكورة في حديث عبادة الكيل والوزن لا الطعم والنقد؛ لأن النبي ﷺ لما بين حكم التمر وهو المكيل، ألحق به حكم الميزان، ولو كانت العملة النقدية والمطعمية لقال في النقد مثل ذلك. والجواب أن هذا إرشاد لمن ضل السبيل ووقع في الربا، فهداه إلى التخلص منه بطريق العمل، فالمفهوم فيه مسدود وفاً، وذلك الحديث أصل تؤسس عليه الفروع.

الحديث الثامن عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «برني» هو من أجود التمر، قوله: «أوه» «نه» هي كلمة يقولها الرجل عند الشكاية والتوجع، وهي ساكنة الواو مكسورة الهاء، وربما قلبوا الواو ألفاً، فقالوا: آه من كذا، وربما شددوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء، وبعضهم بفتح الواو والتشديد، فقالوا: أوه. وقوله: «عين الربا» أي هذا حقيقة الربا المحرم.

\* «العينة» نص الطيبي على أنها بفتح العين، وجعلتها في النهاية، واللسان بكسرها.

٢٨١٥ - \* وعن جابر، قال: جاء عبدُ فَبَايعَ النبي ﷺ على الهَجْرَةِ، ولم يشعرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فُجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعْنِيهِ». فاشتراه بَعْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ولم يُبَايعَ أَحَدًا بَعْدَهُ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبَدُ هُوَ أَوْ حُرٌّ. رواه مسلم.

٢٨١٦ - \* وعنه، قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمَسْمُومِ مِنَ التَّمْرِ. رواه مسلم.

الحديث التاسع عن جابر رضي الله عنه: قوله: «فَبَايعَ النبي ﷺ على الهَجْرَةِ» ضمن بايع معنى عاهد، وعدها بعلی. «نه». في الحديث «أَلَا تَبَايعُونِي عَلَى الْإِسْلَامِ» هو عبارة عن المعاهدة عليه والمعاينة. قوله: «فاشتراه بَعْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ» «مح»: فيه ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق والإحسان العام؛ فإنه كره أن يرد العبد خائبًا مما قصد من الهَجْرَةِ وملازمة الصَّحْبَةِ.

«حس»: العمل على هذا عند أهل العلم كلهم، أنه يجوز بيع حيوان بحيوانين نقدًا، سواء كان الجنس واحدًا أو مختلفًا. اشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين، فأعطاه أحدهما وقال: آتيك بالآخر غدا إن شاء الله. وعند سعيد بن المسيب: إن كانا مأكولي اللحم لايجوز إذا كان الشراء للذبح، وإن كان الجنس مختلفًا. واختلفوا في بيع الحيوان بالحيوان أو بالحيوانين نسيئة، فمنعه جماعة من أصحاب النبي ﷺ، روي فيه عن ابن عباس وهو قول عطاء بن أبي رباح وأصحاب أبي حنيفة؛ لما روي أنه ﷺ «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة». قال الخطابي: وجهه عندي أنه إنما نهى عما كان نسيئة في الطرفين، فيكون من باب الكالئ بالكالئ، بدليل قول عبدالله بن عمرو بن العاص الذي في آخر الباب، وهذا يبين لك أن النهي عن بيع الحيوان نسيئة، إنما هو أن يكون نساء في الطرفين جمعًا بين الحديثين.

ورخص فيه بعض أصحاب النبي ﷺ، روي ذلك عن علي رضي الله عنه وابن عمر، وهو قول الشافعي، واحتجوا بما روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص: «أن النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشًا، فنفتت الإبل، فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة، وكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة» وفيه دليل على جواز السلم في الحيوان. قوله: «أو حر» هذه الزيادة ليست في نسخ مسلم والحميدي وجامع الأصول، لكن في شرح الستة «أو حر» وفي بعض نسخ المصابيح «أم حر». أقول: و«أو» هنا أوقع؛ لأن «أم» يؤتى بها إذا ثبت أحد الأمرين، فيحصل التردد في التعيين، و«أو» سؤال عن نفس الثبوت، يعني عبديته ثابتة أو حريته.

الحديث العاشر عن جابر رضي الله عنه: قوله: «عن بيع الصَّبْرَةِ» «نه»: الصبرة الطعام المجتمع كالنومة، وجمعها صبر. أقول: قوله: «المسمى» أي المعلوم وهو صفة الكيل، و«من التمر» حال منه، أي نهى عن بيع الصبرة المجهولة مكيلتها بالصبرة المعلوم مكيلتها من جنس



٢٨١٧ - \* وعن فضالة بن أبي عبيد، قال: اشترت يوم خيبر قلادة بآثني عشر ديناراً، فيها ذهبٌ وخرزٌ، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من آثني عشر ديناراً. فذكرت ذلك للنبِيِّ ﷺ فقال: «لأتباع حتى تُفصل». رواه مسلم.

## الفصل الثاني

٢٨١٨ - \* عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «ليأتين على الناس زمان لا يبقى أحدٌ إلا أكل الربا، فإن لم يأكله أصابه من بُخاره»، ويروى: «من غباره». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [٢٨١٨]

واحد. «حس»: لا يجوز بيع مال الربا بجنسه جزافاً للجهل بالتماثل حالة العقد، فلو قال: بعتك صبرتي هذه من الحنطة بما يقابلها من صبرتك، أو ديناراً بما يوزنه من دينارك، جاز إذا تقابضا في المجلس، والفضل من الدينار الكبير والصبرة الكبيرة لبايعهما، فإذا اختلف الجنس يجوز بيع بعضه ببعض جزافاً؛ لأن الفضل بينهما غير حرام.

الحديث الحادي عشر عن فضالة: قوله: «لأتباع حتى تفصل» «حس»: ويروى «حتى تميز» أراد به التمييز بين الخرز والذهب في العقد لتمييز هين المبيع بعضه عن بعض، وفيه دليل على أنه لو باع مال الربا بجنسه، ومعهما أو مع أحدهما شيء آخر، مثل إن باع درهما وثوباً بدرهمين أو بدنانيرين، أو باع درهماً وثوباً بدرهمين وثوب، لا يجوز؛ لأن اختلاف الجنس في أحد شقي الصفقة يوجب توزيع ما في مقابلتهما عليهما باعتبار القيمة، والتقويم تقدير وجهل لا يفيد معرفة في الربا - انتهى كلامه. وذهب مالك إلى جواز بيع الدرهم بنصفه أو فلوس أو طعام للضرورة، ومنع ما فوق ذلك.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «فإن لم يأكله أصابه من بخاره» «قض»: أي يحق به ويصل إليه من أثره، بأن يكون مؤكله أو متوسطاً فيه أو كاتباً أو شهيداً، أو يعامل العربي أو من عامل معه وخلط ماله بماله. قوله: «إلا أكل» المستثنى صفة لـ «أحد» والمستثنى منه أعم عام الأوصاف، نفى جميع الأوصاف إلا الأكل، ونحن نرى كثيراً من الناس لم يأكله حقيقة، فينبغي أن يجري على عموم المجاز، فيشمل الحقيقة والمجاز، ولذلك أتبعه بالفاء التضمينية بقوله: «فإن لم يأكله» أي فإن لم يأكله حقيقة يأكله مجازاً، فالبخار أو الغبار مستعاران مما شبه الربا به من النار أو التراب.

٢٨١٩ - \* وعن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، وَلَا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ، وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، يَدًا بِيَدٍ؛ وَلَكِنْ يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرِقِ، وَالْوَرِقَ بِالذَّهَبِ، وَالْبُرَّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ، وَالتَّمْرَ بِالْمِلْحِ، وَالْمِلْحَ بِالتَّمْرِ، يَدًا بِيَدٍ، كَيْفَ شِئْتُمْ». رواه الشافعي. [٢٨١٩]

٢٨٢٠ - \* وعن سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِئَلَ عَنْ شِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ. فَقَالَ: «إِنْ قُصَّ الرُّطْبُ إِذَا بَيِّسَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَنَهَا عَنْ ذَلِكَ. رواه مالك، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [٢٨٢٠]

الحديث الثاني عن عبادة رضي الله عنه: قوله: «لكن يبعوا» «لكن» حقه أن يقع بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا، أي لا يبيعوا التقدين ولا المطعومات إذا كانا متفقين، ولكن يبعوهما إذا اختلفا، والاستثناء في قوله: «إلا سواء بسواء» كاستطراد لبيان الترخيص، وقوله: «هذا بيد» تأكيد لقوله: «عينا بعين» من حيث المعنى، كما كان «سواء بسواء» تأكيدًا لـ «مثلا بمثل» في الحديث السابق.

الحديث الثالث عن سعد رضي الله عنه: قوله: «إنقص الرطب؟» «قضى»: ليس المراد من الاستفهام استعلام القضية؛ فإنها جلية مستغنية عن الاستكشاف، بل التنبيه على أن الشرط تَحَقُّقُ المماثلة حال اليبوسة، فلا يكفي تماثل الرطب والتمر على رطوبته، ولا على فرض اليبوسة؛ لأنه تخمين وخرص لاتعيين فيه، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر، وبه قال أكثر أهل العلم، وجوز أبو حنيفة بيع الرطب بالتمر إذا تساوى كيلا، وحمل الحديث على البيع نسيئة؛ لما روي عن هذا الراوي أنه ﷺ نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة، هكذا ذكره بعض الشارحين. وضعفه يسن؛ لأن النهي عن بيعه نسيئة، لا يستدعي الإذن في بيعه يَدًا بِيَدٍ إلا من طريق المفهوم، وهو عنده غير منظور إليه، فضلا من أن يسلط على المنطوق ليبطل إطلاقه، ثم إن هذا التقيد يفسد السؤال والجواب وترتيب النهي ويلغيها بالكلية، فإن يبيع الرطب بالتمر نسيئة غير صحيح؛ لأنه جرى نسيئة لا لأن الرطب ينقص بالجفاف ولا ينقص. والضمير المستكن في «فقال» والبارز في «نهاء» للسائل المدلول عليه بقوله: «سألت».

«حسن»: هذا الحديث أصل في أنه لا يجوز بيع شيء من المطعوم بجنسه، وأحدهما رطب والآخر يابس، مثل بيع الرطب بالتمر، وبيع العنب بالزبيب، واللحم الرطب بالقديم، وهو قول أكثر أهل العلم، وإليه ذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما.

[٢٨١٩] رواه الشافعي في مسنده ص ١٤٧ ط دار الكتب العلمية، بيروت، وبعده «قال أبو العباس الأصم في كتابي أيوب عن ابن سيرين، ثم ضرب عليه، ينظر في كتاب الشيخ يعنى الربيع» ١. هـ. [٢٨٢٠] صحيح الترمذي ٩٧٩، صحيح ابن ماجه ٢٢٦٤.

٢٨٢١ - \* وعن سعيد بن المسيب مرسلاً: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان. قال سعيد: كان من ميسر أهل الجاهلية. رواه في «شرح السنة». [٢٨٢١]

٢٨٢٢ - \* وعن سمرة بن جندب: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. والدارمي. [٢٨٢٢]

٢٨٢٣ - \* وعن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشاً، فنقدت الإبل، فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. رواه أبو داود. [٢٨٢٣]

---

أقول: لاشك أن رسول الله ﷺ كان عالماً بهذا الخبر، وعالماً بلازمه؛ لأن المخاطب أيضاً عالم، فإن فائدة الاستخبار راجعة إلى أمر آخر، وهو إلزام السائل بما هو ثابت عنده ومقرر لديه، إضاحاً وتبكيثاً، فينبغي أن يكون مقرواً عنده أن الزيادة في الربويات إذا كانت من جنس واحد غير جائز مطلقاً، ولذلك أجاب بقوله: «نعم» ثم رتب النهى عليه بالفاء، أي إذا أذعنْتَ واعترفت فلا تفعل، فإذا لا وجه لتقليده بالنسيئة.

الحديث الرابع عن سعيد رضي الله عنه: قوله: «من ميسر الميسر القمار، مصدر من يسر، كالموعود والمرجع من فعلهما، يقال: يسرته إذا قمرته، واشتقاقه من اليسر؛ لأنه أخذ مال الرجل بيسر وسهولة من غير كد ولا تعب، أو من اليسار؛ لأنه سلب يساره، قالوا: فيه دليل على حرمة بيع اللحم بالحيوان، سواء كان ذلك اللحم من جنس ذلك الحيوان أو من غير جنسه، وسواء كان الحيوان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل لحمه، وهذا قول الشافعي رضي الله عنه.

الحديث الخامس عن سمرة: مضى شرحه في الحديث التاسع من الفصل الأول.

الحديث السادس عن عبد الله: قوله: «أن يأخذ على قلائص» أي يأخذ من ليس له ظهر إبلًا ديناً على قلائص الصدقة مؤجلاً إلى أوان حصول قلائص الصدقة، والقلائص جمع قلوص، وهو الفتى من الإبل. وفيه إشكالان: أحدهما: بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وثانيهما: عدم توقيت الأجل المسمى، وفيه اختلاف سبق في حديث جابر.

---

[٢٨٢١] ضعيف لإرساله.

[٢٨٢٢] صحيح أبي داود (٢٨١٩)، صحيح ابن ماجه (٢٢٧٠).

[٢٨٢٣] إسناده ضعيف.

## الفصل الثالث

٢٨٢٤ - \* عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «الربا في النسيئة». وفي رواية قال: «لا ربا فيما كان يدا بيد». متفق عليه.

٢٨٢٥ - \* وعن عبدالله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله ﷺ «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم؛ أشد من ستة وثلاثين زنية». رواه أحمد، والدارقطني. [٢٨٢٥]

وروى البيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عباس وزاد: وقال: «من نبت لحمه من السمحت فالنار أولى به». [٢٨٢٥]

٢٨٢٦ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الربا سبعون جزءاً؛ أيسرها أن ينكح الرجل أمه». [٢٨٢٦]

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن أسامة رضي الله عنه: قوله «الربا» التعريف فيه للمعهد، أي الربا الذي عرف من كونه في التقدين والمطعم، أو المكيل والموزون على اختلاف ثابت في النسيئة. وقوله: «لا ربا فيما كان يدا بيد» يعني بشرط المساواة في المتفق، واختلاف الجنسين في التفاضل.

الحديث الثاني عن عبدالله: «قوله: «غسيل الملائكة» فعيل بمعنى مفعول قد مضت قصته، وإنما كان الربا أشد من الزنا؛ لأن من ارتكب أكل الربا، فقد حاول مخالفة الله ورسوله ومحاربتهما بعقله الزائف، قال الله تعالى: ﴿فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (١) أي بحرب عظمى، فتحريمه محض تعبد، ولذلك رد قولهم: «إنما البيع مثل الربا» (٢) بقوله: «وأحل الله البيع وحرم الربا» (٣) وأما قبح الربا فظاهر شرعاً وعقلاً، وله روادع وزواجر سوى الشرع، فأكل الربا يهتك حرمة الله تعالى، والزاني يخرق جلياب الحياء عن نفسه. الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «الربا» أي إثم الربا، ولا بد من هذا التقدير؛ ليطابق قوله: «أن ينكح الرجل أمه».

[٢٨٢٥] قال الشيخ: إسناده صحيح أي عند أحمد.

[٢٨٢٦] صحيح الجامع (٣٥٤١) يلفظ (الربا سبعون جزءاً.... إلخ).

(١) البقرة: ٢٧٩ (٢) البقرة: ٢٧٥

٢٨٢٧ - \* وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرِّبَا وَإِنْ كَثُرَ فَإِنَّ عَاقِبَتَهُ تَصِيرُ إِلَى قُلِي: رواهما ابن ماجه، والبيهقي في «شعب الإيمان»، وروى أحمد الأخير.

٢٨٢٨ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: أتيت ليلة أُسري بي على قوم، بطونهم كالبيوت، فيها الحيات، تُرى من خارج بطونهم، فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء أكلة الربا». رواه أحمد، وابن ماجه. [٢٨٢٨]

٢٨٢٩ - \* وعن علي [رضي الله عنه]، أنه سمع رسول الله، لعن أكل الربا، وموكله، وكاتبه، ومانع الصدقة، وكان ينهى عن النوح. رواه النسائي. [٢٨٢٩]

٢٨٣٠ - \* وعن عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] إن آخر ما نزلت آية الربا، وإن رسول الله ﷺ قبض ولم يُفسرها لنا، فدعوا الربا والريّة. رواه ابن ماجه، والدارمي.

الحديث الرابع عن ابن مسعود: قوله: «إلى قل» «قال القل والقل كالذل والذلة، يعني أنه ممنوع البركة. أقول: أوقع قوله: ممنوع البركة موضع الشرط والجزاء، فيكون من باب سد الجملة الشرطية مسد الخبر، فيلزم أن يؤول المبتدأ بالمصدر، ولاشك أن الكثرة والقلّة صفتان للمال لا للربا، فيجب أن يقدر: مال الربا ممنوع؛ لأن مال الربا ربا، وأشد ابن مالك:

خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر يعدي منه وهو غضبان

وقال: لأن خير الاقتراب اقتراب. ولابد من هذا التمهّل؛ لأن الواو مانع من حملة على الخبر، ولولا كانت الجملة الشرطية خيرا لا محالة.

الحديث الخامس والسادس والسابع عن عمر بن الخطاب: قوله: «آية الربا» أي الآية التي نزلت في تحريم الربا، وهو قوله تعالى: «الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس» - إلى قوله - وإن تبتم فلكم رهوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون» (١) ثابتة غير منسوخة، صريحة غير مشبهة، فلذلك لم يفسرها النبي ﷺ فأنجروها

[٢٨٢٨] ضيف الجامع (١٣٣).

[٢٨٢٩] صحيح الجامع مع تغيير يسير في الألفاظ (٥٠٩٠) وصحيح النسائي (٤٧٢٢).

(١) البقرة: ٢٧٥: ٢٧٩

٢٨٣١ - \* وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدَى إِلَيْهِ، أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ، فَلَا يَرْكَبُهُ وَلَا يَقْبَلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ». رواه ابنُ ماجه، والبيهقي في «شعب الإيمان». [٢٨٣١]

٢٨٣٢ - \* وعنه، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَقْرَضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلَا يَأْخُذْ هَدِيَّةً». رواه البخاري في «تاريخه» هكذا في «المنتقى».

٢٨٣٣ - \* وعن أبي بُرَّةَ بنِ أبي موسى، قال: قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ سَلَامٍ، فَقَالَ: إِنَّكَ بَارِضٌ فِيهَا الرَّبَا فَاشِي، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَأَهْدِ إِلَيْكَ حِمْلَ تَبْنٍ، أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ، أَوْ حَبْلَ قَتٍ فَلَا تَأْخُذْهُ فَإِنَّهُ رِبَاً. رواه البخاري.

---

على ماهي عليه، فلا تراتبوا فيها، واتركوا الحيلة في حلها، وهو المراد من قوله: «فدعوا الربا والريبة».

الحديث الثامن عن أنس رضي الله عنه: قوله: «قَرْضًا» هو اسم للمصدر، والمصدر في الحقيقة الإقراض، ويجوز أن يكون هاهنا بمعنى المقرض، فيكون مفعولاً ثانياً: له «أقراض» والأول مقدر كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرض الله قرضاً حسناً﴾<sup>(١)</sup> والضمير الفاعل في «فأهدى» عائد إلى المفعول المقدر، والضمير في «لا يقبلها» راجع إلى مصدر «أهدى» وقوله: «فأهدى» عطف على الشرط، وجوابه «فلا يركبه». قوله: «إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك» قال مالك: لا تقبل هدية المدينون ما لم يكن مثلها قبل، أو حدث موجب لها.

الحديث التاسع عن أنس رضي الله عنه: قوله: «في المنتقى» هو بالميم والنون والتاء المنقوطة من فوق بنقطتين والقاف، كتاب ألفه بعض أصحاب أحمد في الأحاديث على ترتيب الفقه.

الحديث العاشر عن أبي برة: قوله: «أو حبل قَتٍ» فعل بمعنى مفعول، أي مشدود بالحبيل، «الحبل» - بالتحريك - مصدر يسمى به المحمول، كما سمي بالحمل، والقت الرطبة من علف الدواب، وإنما خص الهدية بما يعلف الدواب مبالغة في الامتناع من قبول الهدية، لما يجوز أن تعلف الدواب بالحرام.

---

[٢٨٣١] قال الشيخ: إسناده جيد.

(١) الحديث: ١١

## (٥) باب المنهي عنها من البيوع

### الفصل الأول

٢٨٣٤ - \* وعن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المزبانة: أن يبيع ثمر حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً، وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً، أو كان - وعند مسلم وإن كان - زرعًا، أن يبيعه بكيل طعام، نهى عن ذلك كله. متفق عليه.

وفي رواية لهما: نهى عن المزبانة، قال: «والمزبانة: أن يباع ما في رؤوس النخل بتمر بكيل مسمى، إن زاد فلي، وإن نقص فعلي».

٢٨٣٥ - \* وعن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المخابرة، والمحاقلة،

## باب المنهي عنها من البيوع

### الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «عن المزبانة» «حس»: المزبانة بيع الثمر على الشجر بجنسه موضوعًا على الأرض، من الزين وهو الدفع، وذلك لأن أحد المتبايعين إذا وقف على غبن فيما اشتراه أراد فسخ العقد وأراد الآخر إمضاءه، فتزانيا أي تدافعا، وكل واحد يدفع صاحبه عن حقه. وخص بيع الثمر على رؤوس النخل بجنسه بهذا الاسم؛ لأن المساواة بينهما شرط، وما على الشجر لا يحصر بكيل ولا وزن، وإنما يكون مقدرا بالخرص، وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت.

[«نه»]: \* بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب جائز عند أبي حنيفة، ولا يجوز عند الشافعي ومالك وأحمد لألأكيل ولا بالوزن، إذا لم يكن الرطب على رأس النخلة، أما إذا كان الرطب على رأس النخل، ويبيعه بالتمر فهو العرايا، ويأتي بحثه - انتهى كلامه.

قوله: «أن يبيع» يدل أو بيان لقوله: «عن المزبانة» والشروط كلها تفصيل للبيان، ويقتدر جزء الشرط الثاني «نهى» لقرينة السياق؛ لعدم استقامة المذكور أن يكون جزءا، وكذا في الشرط الأول يقتدر «نهى» أن يبيعه» لقرينة الشرط الثاني. وقوله: «مسمى» صفة لأكيل» وإن زاد فلي» حال بتقدير القول من البائع الذي يفهم من «يبيع»، أي يبيع قائلا: إن زاد فلي وإن نقص فعلي.

الحديث الثاني عن جابر رضي الله عنه: قوله: «عن المخابرة» «حس» و«نه»: قيل: هي المزاوعة على نصيب معين كالثلث والرابع، وقيل: إن أصل المخابرة من خير، لأن النبي ﷺ

\* في «ك»، «نظ».

والمزبنة. والمحاقلة: أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة، والمزبنة: أن يبيع التمر في رموس النخل بمائة فرق، والمخابرة: كراه الأرض بالثلث والربيع. رواه مسلم.

٢٨٣٦ - \* وعنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزبنة، والمخابرة، والمعاومة، وعن الثنيا، ورخص في العرايا. رواه مسلم.

أقرها في أيدي أهلها على النصف من محصولها فقل: خابروهم أي عاملهم في خير، وقيل: من الخيار وهي الأرض اللينة. قوله: «والمحاقلة» «فا»: الحقل القراح من الأرض، وهي الطيبة التربة الخالصة من شائب السيخ الصالحة للزرع، ومنه حقل يحقل إذا زرع، والمحاقلة مفاعلة من ذلك. قوله: «بمائة فرق» «نه»: الفرق - بالتحريك - مكيال يسع ستة عشر رطلا، وهي اثنا عشر مثلاً وثلاثة أصع عند أهل الحجاز، وقيل: الفرق خمسة أقسط، والقسط نصف صاع، فأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلا. «تو»: لا أدري من المفسر غير أن قوله: «بمائة فرق حنطة» كلام ساقط، وكذلك في بقية التفسير، وكان من حق البلاغة أن يأتي بالمثل من غير تعيين في العدد؛ فإن قوله: «بمائة فرق» موهم بأنه إذا زاد أو نقص عن المقدار المنصوص عليه، لم يكن ذلك محاقلة. أقول: ربما يأتون في المثال بما يصوره عند السامع زيادة توضيح، نعم، لو قال: «بمائة» مثلاً لم يكن فيه مقال، وهذا القدر مما لا بأس به عند البلغاء.

الحديث الثالث عن جابر رضي الله عنه: قوله: «والمعاومة» «نه»: هي بيع ثمر النخل أو الشجر سنتين أو ثلاثاً فصاعداً، يقال: عاومت النخلة إذا حملت سنة ولم تحمل أخرى، وهي مفاعلة من العام: السنة. قوله: «وعن الثنيا» المغرب: يقال: ثناء عن وجهه إذا كفه وصرفه، ومنه استثنيت الشيء إذا رويته لنفسك، والاسم الثنيا بوزن الدنيا، وفي الحديث «من استثنى فله ثنيا» أي ما استثناء، وفي اصطلاح النحويين إخراج الشيء مما دخل فيه غيره؛ لأن فيه كلاً وردا عن الدخول. «قض»: المقتضي للنهي فيه إفضاؤه إلى جهالة قدر المبيع، ولهذا قال الفقهاء: لو قال: يمت منك هذه الصبرة إلا صاعاً، وكانت مجهولة الصيغان، فسد العقد؛ لأنه خرج المبيع عن كونه معلوم القدر عياناً وتقديراً، أما لو باعها واستثنى [شيئاً] \* شائعاً معيناً كالثلث أو الربيع صح؛ لحصول العلم بقدره على الإشاعة.

قوله: «في العرايا» «فا»: العرية النخلة التي يعريها الرجل محتاجاً، أي يجعل له ثمرتها، فرخص للمعري أن يتناع ثمرتها لموضع حاجته من المعري، سميت عرية؛ لأنه إذا ذهب ثمرها، فكانه جردها من الثمرة وعراها منها، ثم اشتق منها الإعراء. «مع»: العرية أن يخرص الخارص نخلات، فيقول: هذا الرطب إذا ييس يحصل منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً، فيبيعه لغيره بثلاثة أوسق تمرًا ويتقايضان في المجلس، فيسلم المشتري التمر ويسلم البائع النخل، وهذا فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد عليه، وفي جواره في خمسة أوسق قولان

\* في «ك»، «سهما».



٢٨٣٧ - \* وعن سهل بن أبي حثمة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر، إلا أنه رخص في العريّة أن تُباع بخرصها تمرًا، يأكلها أهلها رطبًا. متفق عليه.

٢٨٣٨ - \* وعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق. شك داود بن الحصين. متفق عليه.

٢٨٣٩ - \* وعن عبدالله بن عمر: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري. متفق عليه.

---

لشافعي، أصحهما لايجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب، وجاء في العرايا رخصة، والأصح جوازه للأغنياء والفقراء، وأنه لايجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفي قول ضعيف أنه مختص بالفقراء.

الحديث الرابع عن سهل: قوله: «إلا أنه رخص في العريّة» هذا يشعر بأن العرايا مستثناة من المزينة؛ لأن قوله: «بيع التمر بالتمر» هو المزينة. «قص»: العريّة فعلية بمعنى مفعولة، والثاء فيها لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، فنقل منها إلى العقد الوارد عليها المتضمن لإعرائها. «حسن»: سميت عريّة؛ لأنها عريت من جملة التحريم، أي خرجت فهي فعلة بمعنى فاعلة، وقيل: لأنها عريت من جملة الحائظ بالخرص والبيع فعريت عنها أي خرجت. وسببها أن رجالاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي ﷺ أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتناعون به رطباً يأكلونه مع الناس، وعندهم فضول من قوتهم من التمر، فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها، من التمر الذي في أيديهم يأكلونها رطباً. قوله: «بخرصها تمرًا» يحتمل أن يكون تمييزاً، ويجوز أن يكون حالاً مقدرة، ويؤيده قوله: «يأكلها أهلها رطباً» فإن «رطباً» حال، وهذا ينصر مذهب من قال: الحال يجب أن يكون مشتقاً، إما حقيقة أو مؤولاً؛ لأن المطلوب هنا هو الوصف لا الذات، وإلا كان الإبدال عبثاً.

الحديث الخامس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «من التمر» «من» متعلق ببيع العرايا، والباء في «بخرصها» للسببية، أي أرخص في بيع رطبها من التمر بواسطة خرصها. قوله: «أوسق» جمع وسق، بفتح الواو وهو ستون صاعاً، والصاع خمسة أطلال وثلاث بالبدادي. قوله: «أو في خمسة أوسق» «مع»: شك من الراوي فوجب الأخذ بالأقل، وهو دون خمسة أوسق فتبقى الخمسة على التحريم احتياطاً كما سبق.

الحديث السادس والسابع عن أنس رضي الله عنه: قوله: «حتى يبدو صلاحها» «حسن»:

وفي رواية لمسلم: نهى عن بيع النخل حتى تزهو. وعن السُّبُلِيّ حتى يبيض. ويأمن العاهة.

٢٨٤٠ - \* وعن أنس، قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تزهي. قيل: وما تزهي؟ قال: «حتى تحمر»، وقال: «أرأيت إذا منع الله الثمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟». متفق عليه.

العمل على هذا عند أهل العلم أن بيع الثمرة على الشجرة قبل بدو الصلاح مطلقاً لا يجوز، يروى عن ابن عباس وجابر وأبي هريرة وزيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وعائشة، وهو قول الشافعي رضي الله عنهم؛ لأنه لا يؤمن من هلاك الثمار بورود العاهة عليها؛ لصغرها وضعفها، وإذا تلفت لا يبقى للمشتري في مقابلة ما دفع من الثمن شيء، وهذا معنى قوله: «نهى عن بيع النخل حتى تزهو، وعن السُّبُلِيّ حتى يبيض ويأمن العاهة» ومعنى قوله: «حتى يحمر ويصفر». وإنما نهى المشتري من أجل هذه المخاطرة المذكورة والتغدير بماله، ونهى البائع لئلا يكون اخذ مال المشتري لا بمقابلة شيء سلم له، وهذا معنى قوله ﷺ: «أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم؟» أي أخبرني إذا منع الله الثمرة وفي الحديث «حتى يحمر وحتى يسود» وفي رواية ابن عمر «حتى يبيض» دليل على أن الاعتبار بحدوث هذه الصفة في الثمرة، لا بإتيان الوقت الذي يكون فيه بدو الصلاح في الثمار غالباً. وذهب بعض أهل العلم إلى أن الاعتبار بالزمان، فإذا جاء ذلك الوقت جاز بيعه.

قوله: «حتى تزهو» «مح»: قال ابن الأعرابي: يقال: رها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يزهي إذا أحمر أو اصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في النخل: أزهى، وإنما يقال: رها، وحكاها أبو زيد لغتين. وذلك علامة الصلاح فيها ودليل خلاصتها من الآفة. قوله: «قيل: وما تزهي؟ يجوز أن يكون «تزهي» حكاية قول الرسول ﷺ، أي ما معنى قولك: تزهي؟ أو وضع الفعل موضع المصدر، أي قيل: ما الزهو؟ نحوه قول الشاعر:

وقالوا بما تشاء؟ فقلت: ألهو إلا الإصباح أثر ذي أثر

أي قلت: أريد اللهو، وفي المثل: تسمع بالمعيدي خيراً من أن تراه، أي سماعك خير من رؤيته. وقوله: «بم يأخذ؟» مثل قولهم: فيم وعلام وحتام في حذف الالف عند دخول حرف الجر على «ما» الاستفهامية، ولما كانت «ما» الاستفهامية متضمنة للهمزة ولها صدر الكلام، ينبغي أن يقدر أيم تأخذ؟ والهمزة للإنكار، فالمعنى: لا ينبغي أن يأخذ أحدكم مال أخيه عفوًا.

٢٨٤١ - \* وعن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع السنين، وأمر بوضع الجوائح. رواه مسلم.

٢٨٤٢ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو بعث من أخيك ثمرًا، فأصابته جائحة؛ فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا. بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟». رواه مسلم.

الحديث الثامن عن جابر رضي الله عنه: قوله: «بيع السنين» يريد به بيع ثمارها وهي المعاومة، وقد سبق الكلام فيها. «والجوائح» جمع جائحة، وهي الآفة التي تصيب الثمرة من الجرح وهو الاستئصال، ووضعها أن يحط البائع من الثمن ما يوازي نقصان الجائحة بعد القبض، والأمر به أمر استحباب لا وجوب؛ لأن المبيع قد خرج عن عهدة البائع بالتسليم إلى المشتري، فلا يلزمه ضمان ما يعتريه بعده؛ ولما روى أبو سعيد الخدري: أن رجلاً أصيب في ثمار ابتاعها ففكر دينه، فقال النبي ﷺ: «تصدقوا عليه» ولو كانت الجوائح موضوعة لم يصر مديونًا بسببها، ولما أمر بالتصدق عليه لأدائه. ومنهم من قال: إنه للوجوب، والبيع ينسخ فيما يتلف بالجائحة، كما لو تلف قبل القبض؛ لأن التسليم لم يتم بالتخلية، ولذلك يجب على البائع سقيها إلى أن تدرك، ويدل عليه قوله في حديث جابر المذكور عقيب هذا: «فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟» وهو ملعب أحمد وقول قديم للشافعي رضي الله عنهما. ومنهم من خصص الحديثين بما إذا كان المبيع لم يقبض بعد. ومنهم من قال: إن ذلك في الأراضي الخراجية التي أمرها إلى الإمام، أمره بوضع الخراج عنها إذا أصابتها الجوائح.

الحديث التاسع عن جابر رضي الله عنه: قوله: «فلا يحل» وقع جواب «لو» فلما أن يتمحل، ويقال: إن «لو» بمعنى «إن»، وإما أن يقدر الجواب، «فلا يحل» عطف عليه، أي لو بعث من أخيك ثمرًا فهلك لا تأخذ منه شيئًا فلا يحل لك، والتكرار للتقرير، كما في قوله تعالى: «كذبت قبلهم قوم نوح فكذبوا عبثًا»<sup>(١)</sup>. ولما كان هذا النهي نهى تنزيهًا لاتحريم، حث البائع على أن يسلك مع المشتري طريق المروعة وتخصيص ذكر «أخيك» للتعطف والرحمة عليه، كما في قوله تعالى: «فمن عفي له من أخيه شيء»<sup>(٢)</sup>. «مظ»: إن كان التلف قبل تسليم الثمار إلى المشتري يكون من ضمان البائع، فلا يحل له أن يأخذ الثمن بلا خلاف، وإن كان بعد التسليم فالكلام محمول على التهديد عند الشافعي وأحمد، أو معناه فلا يحل لك في الورع والتقوى أن تأخذ الثمن إذا تلف الثمار.

٢٨٤٣ - \* وعن ابن عمر، قال: كانوا يتعاون الطعام في أعلى السوق، فيبيعونه في مكانه، فنهاهم رسول الله ﷺ عن بيعه في مكانه حتى ينقلوه. رواه أبو داود، ولم أجده في «الصحيحين».

٢٨٤٤ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ابْتاعَ طعامًا فلا يبعه حتى يستوفيه».

٢٨٤٥ - \* وفي رواية ابن عباس: «حتى يكتأله». متفق عليه.

٢٨٤٦ - \* وعن ابن عباس، قال: أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يُباعَ حتى يُقبضَ. قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله. متفق عليه.

٢٨٤٧ - \* وعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَلْقُوا الرِّكْبَانَ لِبَيْعٍ، وَلَا

الحديث العاشر عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «فيبيعونه في مكانه» الفاء للتعقيب، فدل على أنهم يعقبون البيع الاتباع بلا مهلة، فيفقد أنهم يبيعونه قبل النقل؛ لأن القبض في مثله عبارة عن النقل، فلذلك نهوا عن ذلك، ويدل على هذا التاويل الحديث الآتي.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «ولا أحسب كل شيء» أي لا أظن كل شيء إلا مثل الطعام، في أنه لا يجوز للمشتري أن يبيعه حتى يقبضه من البائع الذي اشتراه منه. «مع»: اختلفوا في بيع المبيع قبل القبض، فقال الشافعي: لا يصح سواء كان طعامًا أو عقارًا، أو منقولًا غير الطعام أو نقدًا. وقال عثمان البني: يجوز في كل بيع. وقال أبو حنيفة: يجوز في العقار. وقال مالك: لا يجوز في الطعام ويجوز فيما سواه.

الحديث الثالث عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لا تَلْقُوا الرِّكْبَانَ» «قض»: نهى عن استقبال الركبان لابتاع ما يحملونه إلى البلد قبل أن يقدموا الأسواق ويعرفوا الأسعار، لما يتوقع فيه من التخرير وارتفاع الأسعار. قوله: «ولا يبيع بعضكم على بيع بعض» ضمن البيع معنى الغلبة والاستعلاء، وعدها بعلی، قال في المغرب: باع عليه إذا كان على كره منه، وباع له الشيء إذا اشتراه له، ومنه الحديث «لا يبيع بعضكم على بيع أخيه» أي لا يشتري بدليل رواية البخاري «لا يبتاع الرجل على بيع أخيه».

«حس»: وهو أن يشتري رجل شيئًا، وهما في مجلس العقد وخيارهما باق، فيأتي الرجل ويعرض على المشتري سلعة مثل ما اشتراه أو أجود بمثل ثمنها أو أخص، أو إلى البائع فيطلب ما يباعه بأكثر من ثمنه الذي باعه في الأول، حتى يندم فيفسخ العقد فيكون البيع بمعنى الاشتراء، كما قال ﷺ: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه»، والمراد منه ما طلبه أخوه، كذلك هذا، ثم هذا الطالب إن كان قصده رد عقدهما، ولا يريد شراءه يكون عاصيًا، سواء كان عالمًا بالحديث أو لم يكن، وإن قصد غبطة أحدهما فلا يمضي إلا أن يكون عالمًا بالحديث.

يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَّاجَشَوْا. وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا: إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ. متفق عليه.

قوله: «ولا تتاجشوا» [«نه»]: التجش الإثارة يقال: نجش الصيد آثاره. «قض»: هو تفاعل من التجش، وهو أن يزيد الرجل في ثمن السلعة وهو لا يريد شراءها، ليفتر به الراغب فيشتري بما ذكره، وأصله الإغراء والتحريض، وإنما نهى عنه لما فيه من التفرير، وإنما ذكر بصيغة التفاعل؛ لأن التجار يتعاوضون في ذلك، فيفعل هذا لصاحبه على أن يكافئه بمثله. وعن بيع الحاضر للبادي وهو أن يأخذ البلدي من البدوي ما حمله إلى البلد؛ ليبيعه بسعر اليوم حتى يبيع له على التدرج بشئ أرفع، والملة فيه تفويت الربح وتضييق الرزق على الناس، فعلى هذا لو كان المتاع كاسدًا في البلد، إما لكثرة أو لندور الحاجة إليه لم يحرم ذلك لفقد المعنى، فإن الحكم المنصوص كما يعم الملة يخص بخصوصها.

وعن التصرية وهي أن تشد أخلاف اللبون، ويترك حلابها أيامًا؛ ليجتمع اللبن في ضرعها، فيتخيل المشتري غزارة لبنه، من قولهم: صريت الماء في الحوض إذا جمعته وحبسته، وأصل الصر الجمع ومنه الصرة، وأثبت بها الخيار للمشتري إذا أطلع عليها بقوله: «فهو بخير النظرين». وقال أبو حنيفة: لا خيار له بسبب التصرية، ولا الرد بعيب آخر بعدما حلبها، وفي الحديث حجة عليه في المسائلتين. ولا يختص ثبوت الخيار بما بعد الحلب، بل لو أطلع عليها قبله كان له الرد. وإنما قيد به لأن الغالب أنه لا يحصل العلم بها إلا بعد حلبها، وإنما أوجب رد صاع تمر معها بدلًا عن الحليب الموجود في الفرع حالة العقد، وكان القياس رد عينه لو مثله، لكنه لما تعلق اختلاط ما حدث بعد البيع في ملك المشتري بالموجود حال العقد وإفضاؤه إلى الجهل بقدرة، عين الشارع له بدلًا يناسبه قطعًا للمخسومة، ودفعًا للتنازع في القدر الموجود عند العقد، وهذا الخيار كسائر خيار التقيصة على الفور عند الأكثر. وما روى أنه قال: «من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام، فإن ردها معها صاعًا من طعام لاسمراء» إنما قاله بناءً على الغالب؛ لأن الوقوف عليها قلما يكون في أقل من ثلاثة أيام، فإنه لا يظهر قبله نقصان بين، ولأن الذي يجده المشتري في المدة لعلة يحمله على اختلاف اليد وتبدل المحل، لا أن الخيار يمتد ثلاثة أيام، وإن أطلع عليه المشتري.

قوله: «لا اسمراء» أي لا حنطة، قيل: أراد به أن التمر متعين للبدلية، ولا يجوز أن يعطى غيره إلا يرضى البائع، فإن غالب طعام العرب التمر فيكون المراد منه إذا أطلق. وقيل: أراد به أن يرد مع المصرة صاعًا من الطعام أي طعام كان، وأن الحنطة غير واجبة على التمعين، بل

وفي رواية لمسلم: «مَنْ اشْتَرَى شاةً مَصْرَةً، فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَاءَ».

٢٨٤٨ - \* وعنه. قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدُ السُّوقِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ». رواه مسلم.

---

لو رد معها صاعًا من تمر أو شعير أو غيرهما جاز، ولذلك اختلف العلماء في تعيين التمر، ولعل الأظهر تعيينه للتخصيص به فيما رواه الشيخان، وغيرهما من الأئمة رحمهم الله تعالى.

قال في المغرب: الطعام اسم لما يؤكل ثم غلب على البر، ومنه حديث أبي سعيد «كُنَّا نَخْرُجُ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ». أقول: لما قال ﷺ: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ» تبادر اللحن إلى ما غلب عليه اسم الطعام من البر، ولما لم يكن المراد بيته بقوله: «لا سماء» لإزالة ذلك التوهم، فتعين أن يقيد بما نص عليه في الرواية الأولى.

«صاعًا من تمر». «مع»: الواجب أن يرد مع المصرة بعد أن حلبها صاعًا من تمر سواء كان اللبن قليلًا أو كثيرًا، والمصرة ناقة أو شاة أو بقرة، به قال الشافعي ومالك والليث وابن أبي ليلى وأبو يوسف، ووافقهم المحدثون، وقال بعض أصحابنا: يرد صاعًا من قوت البلد ولا يختص بالتمر، وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق ومالك في رواية أخرى: يرد ما ولا يرد صاعًا من تمر، لأن الأصل أنه إذا أنلف شيئًا لغيره، رد مثله إذا كان مثليًا، وإلا فقيمته، وأما جنس آخر من العروض فمخلاف الأصول. وأجاب الجمهور بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول، ونظيره الدية، فإنها مائة بعير، ولا تختلف باختلاف حال القتل قطعًا للنزاع، والغرة في الجناية على الجنين، سواء كان ذكرًا أو أنثى تام الخلقة أو ناقصها جميلًا أو قبيحًا وغير ذلك.

«حسن»: في حديث المصرة دليل على أنه لا يجوز بيع شاة لبون بلبن شاة ولا بشاة لبون في ضرعها لبن؛ لأن الشرع جعل اللبن في الضرع قسطًا من الثمن، فهو كبيع مال الربا بجنسه ومعها أو مع أحدهما شيء آخر، بخلاف ما لو باع السمسم بالسمسم يجوز، وإن أمكن استخراج الدهن من كل واحد منهما؛ لأن عين الدهن غير موجود فيهما، واللبن هاهنا موجود في الضرع، حتى لو حلب اللبن ثم باعها في الحال قبل اجتماع اللبن في ضرعها باللبن يجوز.

الحديث الرابع عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لا تَلْقُوا الْجَلْبَ» جلب الشيء جاء به من بلد إلى بلد للتجارة جلبًا، والجلب المجلوب وعبد جليب، جلب إلى دار الإسلام، كذا في المغرب. وذكر السيد إما لتغليب الإنسان المجلوب على غيره من السلع، أو استعارة للمالك السيد بمبالغة في استحقاقه للمجلوب. قوله: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ» مع: قال أصحابنا: لا خيار

٢٨٤٩ - \* وعن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى يُهَيَّطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ». متفق عليه.

٢٨٥٠ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ». رواه مسلم.

٢٨٥١ - \* وعن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسُمُّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ». رواه مسلم.

٢٨٥٢ - \* وعن جابر [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ». رواه مسلم.

---

للِبَائِعِ قَبْلَ أَنْ يَقْدِمَ وَيَعْلَمَ السَّعْرَ، فَإِذَا قَدِمَ، فَإِنْ كَانَ سَعْرُهُ أَرْخَصَ مِنْ سَعْرِ الْبَلَدِ ثَبِتَ لَهُ الْخِيَارُ، سِوَا أَخْبَرِ الْمُشْتَرِيَ بِالسَّعْرِ كَاثِبًا أَمْ لَمْ يَخْبِرْ، وَإِنْ كَانَ السَّعْرُ أَعْلَى أَوْ كَسَرَ الْبَلَدَ فَوَجْهَانِ: الْأَوَّلُ لَاخْتِيَارُ لَهُ لَعْدَمِ الْغَبْنِ، وَالثَّانِي: ثُبُوتُهُ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ.

الحديث الخامس عشر إلى السابع عشر عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «لَا يَبِيعُ» «مَعَ»: الرواية برفعه، ورفع «يُخْطَبُ» على سبيل الخير الذي يراد به النهي فإنه أبلغ. قوله: «عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» «نَهْ»: هو أن يُخْطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، يُقَالُ مِنْهُ: خُطِبَ يُخْطَبُ خِطْبَةً - بِالْكَسْرِ فَهُوَ خَاطِبٌ، فَتَرَكْنَ إِلَيْهِ، وَيَتَّفَقُ عَلَى صَدَاقٍ مَعْلُومٍ وَيَتَرَضَّيَا، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْعَقْدُ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَرَضَّيَا وَلَمْ يَتَّفَقَا وَلَمْ يَرَكْنَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، فَلَا مَنَعَ مِنْ خُطْبَتِهِمَا وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ النَّهْيِ. «حَسْ»: عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهَا قَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ! إِنْ مَعَاوَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خُطِبَانِي، فَقَالَ: «إِنْ كُحِيَ أَسَامَةُ».

الحديث الثامن عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ» «نَهْ»: الْمَسَاوِمَةُ الْمَحَادَّةُ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِيَ عَلَى السَّلْعَةِ وَفَصْلُ ثَمَنِهَا، يُقَالُ: سَامَ يَسُومُ سَوْمًا وَسَلَومَ وَاسْتَامَ، وَالْمَنْهَى عَنْهُ أَنْ يَسَاوِمَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي السَّلْعَةِ وَيَتَقَارِبَ الْإِنْعِقَادَ فَيُجِئَ رَجُلٌ آخَرَ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ تِلْكَ السَّلْعَةَ، وَيُخْرِجُهَا مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِيَ الْأَوَّلِ بِزِيَادَةِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ، وَرَضِيَا بِهِ قَبْلَ الْإِنْعِقَادِ. وَلَعَلَّ تَخْصِيصَ ذِكْرِ الْآخِ وَوَصْفِهِ بِالْمُسْلِمِ لِلتَّعَطُّفِ وَالْإِبْدَانِ بِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِحَالِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَسْتَأْثَرَ نَفْسَهُ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ.

الحديث التاسع عشر عن جابر رضي الله عنه: قوله: «حَاضِرٌ» جَنْسٌ، وَمِنْ ثَمَةِ أَعَادَ ضَمِيرَ الْجَمْعِ فِي «دَعَا» إِلَيْهِ، وَفِيهِ التَّفَاتُ، وَفَائِدَةُ الِاتِّفَاتِ هُنَا الزَّجْرُ وَالتَّوْبِيخُ، كَمَا إِذَا قُلْتَ

٢٨٥٣ - \* وعن أبي سعيد الخدري، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبستين وعن بيعتين: نهى عن الملامسة والمناقلة في البيع. واللامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو النهار، ولا يقلبه إلا بذلك. والمناقلة: أن يندب الرجل إلى الرجل لصاحبك حاكيا عن ثالث لكما: إن فلانا من قصته كيت وكيت، ثم عدلت إلى الثالث مخاطبا: يا فلان من حقت أن تلزم الطريقة الحميدة في مجاري أمورك، نهته بالتفاتك نحوه فضل تنبيهه، فكذا نهى السمار أن يقول لأهل البادية: احفظ متاعك حتى أبيعك قليلا قليلا بزيادة ثمنه، ولا شك أن أهل السوق ينتظرون الجالب ليشتروا منه، فيبيعوا من أهل البلد قليلا قليلا فيررقوا من فضل الله، فإذا فعل السمار هذا فقد قطع رزقهم، فيستحق الجزر والتوبيخ لذلك. والله أعلم.

الحديث العشرون عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «البتين» الجوهري: اللباس ما يلبس، وكذلك المجلس، واللبس بالكسر مثله. «مظ»: أي نهى عن أن يلبس الرجل على صورة الصماء، وعلى صورة الاحتياء، ونهى أن يبيع على صورة الملامسة وعلى صورة المناقلة. «حسن»: معناه أن يجعل لمس الشيء أو النبد إليه بيعا بينهما من غير رؤية وتأمل، ثم لا يكون فيه خيار، وكان ذلك من بيع الجاهلية، فنهى عنه ﷺ.

«نه»: «اللامسة» هي أن يقول: إذا لمست ثوبي أو لمست ثوبك فقد وجب البيع، وقيل: هو أن يلمس المتاع من وراء ثوب، ولا ينظر إليه ثم يوقع البيع عليه. نهى عنه؛ لأنه غرر، ولأنه تعليق أو عدول عن الصيغة الشرعية. وقيل: معناه أن يجعل اللبس بالليل قاطعا للخيار، ويرجع ذلك إلى تعلق اللزوم وهو غير نافذ. و«المناقلة» في البيع هو أن يقول الرجل لصاحبه: أنبذ إلي الثوب أو أنبذه إليك ليجب البيع. وقيل: هو أن يقول: إذا نبذت إليك الحصاة فقد وجب البيع، فيكون البيع معاطاة من غير عقد، ولا يصح أن يقال: نبذت الشيء أنبذه نبذا فهو منبوذ، إذا رميته أو أبعده.

قوله: «لا يقلبه إلا بذلك» «مظ»: يعني لا يلمس ذلك المتاع إلا للبيع، أي لم ير المشتري ذلك المتاع، ولم يجر بينهما إيجاب وقبول. أقول: جعل الملامسة قلبا وليس بذلك، وجعل المشار إليه البيع، ولم يسبق له ذكر. قال في المغرب: قلب الشيء حوله عن وجهه، وروي عن سنن أبي داود: الملامسة أن يمس يده ولا ينشره ولا يقلبه، الوجه أن يكون المشار إليه «بذلك» اللبس، والاستثناء من باب قول الشاعر:

ويلدة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس

وكان يجب عليه أن يقلب الثوب ظهرا لبطن، وينظر فيه ويتأمل فما فعل غير اللبس، وفي الحديث لف ونشر بغير ترتيب.



بثوبه، وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراض. واللبستين: اشتغال الصماء. والصماء: أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه، فيلثو أحد شقيه ليس عليه ثوب. واللبسة الأخرى: احتباؤه بثوبه، وهو جالس ليس على فرجه منه شيء. متفق عليه.

٢٨٥٤ - وعن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر. رواه مسلم.

«مع»: لأصحابنا في تفسير حديث الملامسة ثلاثة أوجه، أحدها: ما قال الشافعي رضي الله عنه: هو أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام، فيقول صاحبه: بتكته بكذا، بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيته. والثاني: أن يجعل نفس اللبس بيعاً، فيقول: إذا لمسته فهو مبيع لك. والثالث: أن يبيعه شيئاً على أنه متى يمسه انقطع خيار المجلس وغيره، وهو باطل على التأويلات. ومعنى قوله: «عن غير نظر ولا تراض» أي بلا تأمل ورضى بعد التأمل.

قوله: «واللبستين» كذا في الجمع بين الصحيحين، وشرح السنة، ونسخ المصابيح، على الحكاية من قوله: «نهى عن لبستين» وفي جامع الأصول «اللبستان» على الظاهر. قوله: «الصماء» أنه هو أن يتجمل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً، وإنما قيل له صماء؛ لأنه يسد على يديه ورجليه المنافذ كلها، كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع، والفقهاء يقولون: هو أن يتخلى بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من جانبيه فيضعه على منكبيه فتكشف عورته، و«الاحتباء» هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب، ويجمعهما مع ظهره ويشده عليهما، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب، وإنما نهى عنه؛ لأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد، ربما تحرك أو زال فتبدو عورته.

الحديث الحادي والعشرون عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «عن بيع الحصاة» «قضى»: بيع الحصاة من البياعات التي كان يفعلها أهل الجاهلية، واختلف في تفسيره، فقيل: هو أن يقول البائع للمشتري في العقد: إذا تبذرت إليك الحصاة فقد وجب البيع، والخلل فيه إثبات الخيار وشرطه إلى أمد مجهول، وقيل: هو أن يعتقد بأن يرمي بحصاة في قطيع غنم، فأي شاة أصابها كانت المبيعة، والخلل فيه جهالة المعقود عليه. وقيل: هو أن يجعل الرمي بيعاً، والخلل في نفس العقد وصورته، والغرر ما خفي عليك أمره من الغرور، وبيع الغرر كل بيع كان المعقود عليه فيه مجهولاً أو معجوراً عنه، ومن ذلك بيع ما لم تره، وبيع تراب المعدن، وتراب الصابغة؛ لأن المقصود بالعقد ما فيه من النقد وهو مجهول.

٢٨٥٥ - \* وعن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع حبلى الحبل، وكان بيماً يتباعه أهل الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها. متفق عليه.

«مع»: النهى عن بيع الفرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة، كبيع المعلوم والمجهول، وما لا يقدر على التسليم، وما لم يتم ملك البائع عليه، وأشياء ذلك مما يلزم منه الفرر من غير حاجة. وقد يحتمل بعض الفرر بيعاً إذا دعت إليه الحاجة، كالجعل بأساس الدار [وكما إذا باع الشاة]\* مع حملها، ومع اللبن في ضرعها؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار، والحمل واللبن تابعان للشاة، والحاجة تدعو إليه. وأجمعوا على جواز غرر حقير كالجبة المحشوة بالقطن، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجر، وأجمعوا أيضاً على جواز إجارة النار والدابة والثوب، ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين يوماً، وعلى جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في صب الماء وفي قدر مكثهم، وعلى جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين، وتحريره أن مدار البطلان بسبب الفرر بغير حاجة، وإن دعت حاجة إلى ارتكابه، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، أو كان الفرر حقيراً جار البيع. واعلم أن بيع الملامسة والمناقلة، وحبل الحيلة، والحصاة، وعصب الفحل، وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص داخلية في الفرر، ولكن أفردت بالذكر لكونها من بيعات الجاهلية المشهورة. والله أعلم.

الحديث الثاني والعشرون عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «حبل الحيلة» «فا»: الحيلة مصدر سمي به المحمول، كما سمي بالحمل وإنما أدخلت عليه التاء للإشعار بمعنى الأنوثة؛ لأن معناه أن يبيع ما سوف يحمله الجنين الذي في بطن الناقة، وقال ابن الأنباري: هو نتاج النتاج، فالجبل يراد به ما في بطون النوق، أدخلت فيها الهاء للمبالغة.

«مع»: «حبل الحيلة» يفتح الحاء والباء فهما، قيل: الحيلة جمع حابل كظالم وظلمة، وفاجر وفجرة، قال الأخفش: حبلت المرأة فهي حابل والجمع حبل، وقيل: الحبل مختص بالإنسان، والحمل بغيره، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوان: حبل، إلا ما جاء في هذا الحديث. واختلفوا في المراد بالنهي في هذا الحديث، فقال جماعة: هو البيع بثمن موزل إلى أن تلد الناقة ولدها، وقد ذكر مسلم هذا التفسير عن ابن عمر في هذا الحديث، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم، وقال آخرون: هو بيع ولد ولد الناقة في الحال، وهذا تفسير أهل اللغة، وبه قال أحمد وإسحاق بن راهويه، وهذا أقرب إلى اللغة، لكن الراوي وهو ابن عمر قد

\* هذه الزيادة غير موجودة في الأصول (ك، ط)، وقد رجعتنا إلى المصدر الذي نقل عنه الإمام الطبري فوجدناه كما أثبتناه. مسلم بشرح النووي ك (البيوع)، باب (يطلق بيع الملامسة والمناقلة).

٢٨٥٦ - \* وعنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن عَسْبِ الْفَحْلِ. رواه البخاري.

٢٨٥٧ - \* وعن جابر: قال: نهى رسول الله ﷺ عن بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ، وعن بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لَتُحْرَثَ. رواه مسلم.

٢٨٥٨ - \* وعنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ. رواه مسلم.

---

فسره بالتفسير الأول وهو أعرف، ومنه الشافعي ومحققي الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر.

أقول: فإن قلت: تفسيره مخالف لظاهر الحديث، فكيف يقال إذا لم يخالف الظاهر؟ قلت: لعل المراد بالظاهر الواقع، فإن هذا البيع في الجاهلية كان لضرب الأجل وتعيينه، وابن عمر كان أعرف بهذا من غيره، كأنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن هذا البيع المخصوص، ثم فسره بما فسره، وليس التفسير حل اللفظ بل بيان للواقع.

الحديث الثالث والعشرون عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «عن عسب الفحل» «نه»: عسب الفحل ماؤه، فرمًا كان أو بعيرًا أو غيرهما، وعسبه أيضًا ضرابه، يقال: عسب الفحل الناقة يسبها عسبًا، ولم ينه عن واحد منهما، وإنما أراد النهي عن الكراء الذي يؤخذ عليه؛ فإن إعاره الفحل مندوب إليها، وقد جاء في الحديث «ومن حقها إطراق فحلها» ووجه الحديث أنه نهى عن كراء عسب الفحل، فحذف المضاف. وقيل: يقال لكراء الفحل: عسب، وعسب فحله يعسبه، أي اكراه، وعسبت الرجل إذا أعطيته كراء ضراب فحله، فلا يحتاج إلى حذف مضاف، وإنما نهى عنه للجهالة التي فيه، ولا بد في الإجارة من تعيين العمل ومعرفة مقداره.

«حس»: فيه أنه لا يجوز استئجار الفحل للإنزاء؛ لما فيه من الغرر؛ لأن الفحل قد يضرب وقد لا يضرب، وقد تلحق الأثني وقد لا تلحق، وذهب إلى تحريمه أكثر الصحابة والفقهاء، ورخص فيه جماعة لكراهة انقطاع النسل، وشبهوه بالاستئجار للإرضاع وتأثير النخل، وما نهت السنة عنه فلا يجوز المصير إليه بطريق القياس، وأما إعاره الفحل للإنزاء فلا بأس به، ثم لو أكرمه المستعير بشيء يجوز له قبول كرامته.

أقول: قد سبق عن الشيخ محيي الدين جوار الغرر فيما تمس الحاجة إليه، ولما كان بقاء النسل مطلوبًا بالذات رخص في العسب.

الحديث الرابع والخامس والسادس والعشرون عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «ضراب الجمل» «قض»: ضرب الفحل الناقة ضرابًا نزا عليها، وبيع ضرابه أن يأخذ به مالا ويقرر عليه. قوله: «وعن بيع الماء والأرض لتحرث» هو محمول على المخاطبة كما مر، قوله: «لا يباع فضل الماء» «قض»: اختلفت الروايات في هذا الحديث، فروى البخاري رحمه الله

٢٨٥٩ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُباعُ فضلُ الماءِ ليُباعَ بهِ الكُلا». متفق عليه.

«لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا فضل الكلا» ومعناه: من كان له بئر في موات من الأرض، لا يمنع ماشية غيره أن ترد فضل مائه الذي زاد على ما احتاجت إليه ماشيته ليمنعها بذلك عن فضل الكلا، فإنه إذا منعهم عن فضل مائه في أرض لاماء بها سواء، لم يكن لهم الرعي بها فيصير الكلا ممنوعا بمنع الماء، وروى السجستاني «لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا» والمعنى: لا يباع فضل الماء ليصير الكلا ممنوعا بسبب الضنة على الماء والمضايقة عليه، وفي المصابيح «لا يباع فضل الماء ليباع به الكلا» والمعنى: لا يباع فضل الماء ليصير البائع له كالبائع للكلا، فإن من أراد الرعي في حومات مائه وحواليه، إذا منعه من الورد على مائه إلا بعوض اضطر إلى شرائه، فيكون يبيع للماء يباع للكلا. واختلف العلماء في أن هذا النهي للتحريم أو للتنزيه، ويتنازع ذلك على أن الماء يملك أم لا؟، والأولى حمله على الكراهة. «تو»: الكلا في موضعه هذا من فصيح الكلام الذي تهتز له أعطاف البليغ، لأن العشب يستعمل في الرطب من النبات، والحشيش في اليابس منه، والكلا يعم النوعين.

أقول: التركيب من باب نهى الفعل المعلن، فيلزم بالمفهوم جواز بيع الماء لا لتلك العلة، كما يبيع فضل الماء لسقي زرع الغير. «مع»: لا يجب على صاحب البئر بذل الفاضل عن حاجته لزرع غيره فيما يملكه من الماء، ويجب بذله للماشية، وللوجوب شروط: أحدها: أن لا يجد صاحب الماشية ماء مباحا، والثاني: أن يكون البذل لحاجة الماشية، والثالث: أن يكون هناك مرعى، وأن يكون الماء في مستقره، فالماء الموجود في إناء لا يجب بذل فضله على الصحيح، ثم عابرو السبيل يذلل لهم ولمواشيهم، وفيمن أراد الإقامة في الموضع وجهان؛ لأنه لا ضرورة إلى الإقامة، والأصح الوجوب، وإذا أوجبنا البذل، هل يجوز أن تأخذ عليه عوضا كإطعام المضطر؟ فيه وجهان، والصحيح أنه ﷺ نهى عن بيع فضل الماء.

اعلم أن البئر يتصور حفرها على أوجه: أحدها: الحفر في المنارل للمارة، والثاني: في الموات على قصد الارتفاق، كمن يتزل في الموات فيحفر للشرب وسقي الدواب، والثالث: الحفر بنية الملك، فالمحفورة للمار ماؤها مشترك بينهم، والحافر كأحدهم، والمحفورة للارتفاق الحافر أولى بمائها إلى أن يرتحل، لكن ليس له منع مفضل منه للشرب لا الزرع، فإذا ارتحل صارت البئر كالمحفورة للمارة، فإن عاد فهو كغيره، وأما المحفورة للتملك فهل يكون ماؤها ملكا؟ فيه وجهان: أحدهما نعم، وبه قال ابن أبي هريرة، وهو المنصوص في القديم. ويجري الخلاف فيما إذا انفجرت عين في ملكه، فإن قلنا: لا يملك فنيح وخرج منه ملكه من أخذه، وإن قلنا بالأصح لا يملكه الآخذ، أقول: بعض هذه المسائل ملحق بالتعليل، وبعضها بالمعلل في المنع وعدم المنع.

٢٨٦٠ - \* وعنه، أن رسول الله ﷺ مرَّ على صَبْرَةِ طعام، فأدخلَ يدهُ فيها، فَنالتُ أَصابِعَهُ بِلَا. فقال: «ما هذا يا صاحبَ الطعام؟» قال: أَصابَتِه السَّماءُ يا رسولَ الله! قال: «أفلا جعلتَه فوقَ الطعامِ حتى يراهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي» رواه مسلم.

## الفصل الثاني

٢٨٦١ - \* عن جابر، قال: إنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عنِ الثَّيِّبِ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ. رواه الترمذي. [٢٨٦١]

٢٨٦٢ - \* وعن أنس [رضي الله عنه]، قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ العَنْبِ حتى يَسودَّ، وعن بيعِ الحبِّ حتى يَشْتَدَّ. هكذا رواه الترمذي، وأبو داود، عن أنس.

---

الحديث السابع والعشرون عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «أصابته السماء» أي المطر؛ لأنها مكانه، وهو نازل منها، قال:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

قوله: «من غش فليس مني» «من» اتصالية، كقوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ (١). «حس»: الغش نقیض النصيح مأخوذ من الغشش، وهو المشرب الكدر، ولم يرد به نفيه عن دين الإسلام، إنما أراد أنه ترك متابعتنا، يعني إذ ليس هذا من أخلاقنا وأفعالنا، وليس هو على سبتي وطريقتي في مناصحة الإخوان، هنا كما يقول الرجل لصاحبه: أنا منك، يريد به الموافقة والمتابعة، قال الله تعالى إخبارا عن إبراهيم عليه السلام: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ (٢).

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن جابر رضي الله عنه قوله: «عن الثَّيِّبِ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ» قد سبق في الحديث الثالث من الفصل الأول معناه.

الحديث الثاني عن أنس رضي الله عنه: قوله: «نهى عن بيع النخل حتى تزهو» أي عن بيع ثمر النخل حتى يزهو، فلما حذف المضاف أسند الفعل إلى المضاف إليه، فأثَّ و«حتى» غاية للنهي المخصوص.

---

[٢٨٦١] ورواه أصحاب السنن وأصله عند مسلم (١٥٣٦).

(٢) إبراهيم ٣٦.

(١) التوبة ٦٧.

والزيادة التي في «المصاييح» وهي قوله: نهى عن بيع النمر حتى تزهو؛ إنما ثبت في روايتهما: عن ابن عمر، قال: نهى عن بيع النخل حتى تزهو، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. [٢٨٦٢]

٢٨٦٣ - \* وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ. رواه الدارقطني. [٢٨٦٣]

٢٨٦٤ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع العريان. رواه مالك، وأبو داود، وابن ماجه. [٢٨٦٤]

٢٨٦٥ - \* وعن عليّ [رضي الله عنه]، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع

الحديث الثالث عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «من بيع الكالئ بالكالئ» «فا»: كالا الدين كلاء إذا تأخر، ومنه بلغ الله بك أكلا العمر أي أطوله وأشدّه تأخرا. قال ابن الأعرابي: تعففت عنها في القرون التي خلت فكيف النساء بعد ما كالا العمر

وكلاته أناسه، وكالات الطعام أسلفت، وهو أن يكون لك على رجل دين، فإذا حل أجله استباحك ما عليه إلى أجل [وارد عليه في النهاية، والمراد به بيع النسبة بالنسبة؛ وذلك أن يشتري الرجل شيئا إلى أجل]، فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي، فيقول: بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء، فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقابض، وبعض الرواة لا يهزم «الكالئ» تخفيف.

الحديث الرابع عن عمرو: قوله: «من بيع العريان» أي من البيع الذي يكون فيه العريان. «نه»: هو أن يشتري السلعة ويدفع إلى صاحبها شيئا، على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن، وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة، ولم يرجعه المشتري.

يقال: أعرب في كذا وعرب وعربن وهو عريان وعريون، وعريون كحمدون، قيل: سمي بذلك لأن فيه إعرابا لعقد البيع أي إصلاحا وإزالة فساد؛ لئلا يملكه غيره باشرائه، وهو بيع باطل عند الفقهاء؛ لما فيه من الشرط والغرر، وأجازه أحمد، وروي عن ابن عمر إجازته، وحديث النهي منقطع.

الحديث الخامس عن عليّ رضي الله عنه: قوله: «عن بيع المضطر» «نه»: هذا يكون من وجهين، أحدهما: أن يضطر إلى العقد من طريق الإكراه عليه، وهذا بيع فاسد لا ينعقد،

[٢٨٦٢] قال الشيخ: إسناده صحيح، انظر صحيح الترمذي (١٢٥١).

[٢٨٦٣] ضعيف الجامع ٦٠٧٤.

[٢٨٦٤] إسناده ضعيف.

\* ما بين المعكوفين سقط من (ط) وإثباته من (ك).

المضطر، وعن يَبِيعَ الْعَرَرَ، وعن يَبِيعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ أَنْ تَذَرِكَ. رواه أبو داود. [٢٨٦٥]

٢٨٦٦ - \* وعن أنس: أَنَّ رَجُلًا مِنْ كَلَابِ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ، فَتَنَاهُ، فَقَالَ: يَارَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَتُكْرَمُ. فَرُخِّصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ. رواه الترمذي. [٢٨٦٦]

٢٨٦٧ - \* وعن حكيم بن حزام، قال: نهاني رسول الله ﷺ أَنْ أُبِيعَ مَالِيَسَ عِنْدِي. رواه الترمذي في رواية له، ولأبي داود، والنسائي: قال: قلت: يَارَسُولَ اللَّهِ! يَأْتِينِي الرَّجُلُ فِيرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ وَلَيْسَ عِنْدِي، فَأُبْتَاعُ لَهُ مِنَ السُّوقِ. قال: «لَا تَبِيعْ مَالِيَسَ عِنْدَكَ» [٢٨٦٧]

والثاني: أن يضطر إلى البيع لدين ركه، أو مؤونة ترهقة فيبيع ما في يديه بالوكس للضرورة، وهذا سبيله في حق الدين فالمروءة أن لا يبيع على هذا الوجه، ولكن يعار ويقرض إلى الميسرة، أو يشتري إلى الميسرة، أو يشتري السلعة بقيمتها، فإن عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه، صح مع كراهة أهل العلم له. ومعنى البيع هاهنا الشرى أو المبايعة أو قبول البيع. والمضطر مفتعل من الضر، وأصله مضطرر، فأدغمت الراء وقلبت التاء طاءً؛ لأجل الضاد. والغرر هو ما كان له ظاهر يفري المشتري وباطن مجهول، وقال الأزهري: الغرر ما كان على غير عهدة وثقة، وتدخل فيه البيوع التي لا يحيط بكنهها المتبايعان من كل مجهول.

الحديث السادس عن أنس: قوله: «إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ» «نه»: وفي الحديث «ومن حقها إطراق فحلها» أي إعارته للضراب، فاستطرق الفحل استعارته لذلك، وكل ناقة طروقة فحلها، وكل امرأة طروقة زوجها، والطرق في الأصل ماء الفحل. وقيل: هو الضراب ثم سمي به الماء. «شف»: فيه دليل على أنه لو أعاره الفحل للإنزاه، فأكرمه المستعير بشيء جاز، وله قبوله، وإن لم يجز أخذ الكراه.

الحديث السابع عن حكيم: قوله: «فِيرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ» أي المبيع كالصيد بمعنى المصيد؛ لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾<sup>(١)</sup> أي مصيدة، وقوله: «ليس عندي» حال منه، وفي شرح السنة، وفي بعض نسخ المصابيح ثبت بالواو. «حسن»: هذا في بيع الأعيان، دون بيع الصفات، فلو قبل السلم في شيء موصوف عام الوجود عند المحل المشروط بجم، وإن لم

[٢٨٦٥] إسناده ضعيف.

[٢٨٦٦] صحيح الترمذي ١٠٢٤.

[٢٨٦٧] قال الشيخ: إسناده صحيح.

(١) المائدة: ٩٦

٢٨٦٨ - \* وعن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة. رواه مالك، والترمذي، وأبو داود، والنسائي. [٢٨٦٨]

٢٨٦٩ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في صفقة واحدة. رواه في «شرح السنة». [٢٨٦٩]

٢٨٧٠ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح مالم يضمن، ولا بيع ماليس عنذك» رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح. [٢٨٧٠]

يكن في ملكه حالة العقد، وفي معنى بيع ماليس عنده في الفساد بيع العبد الآبق، وبيع المبيع قبل القبض، وفي معناه بيع مال غيره بغير إذنه؛ لأنه لا يدري هل يجوز ملكه أم لا، وبه قال الشافعي. وقال جماعة: يكون العقد موقوفاً على إجازة المالك، وهو قول مالك وأصحاب أبي حنيفة وأحمد.

الحديث الثامن عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «عن بيعتين «حسن» و«مظ»: فسروا البيعتين في بيعة على وجهين، أحدهما: أن يقول: بعتك هذا الثوب بعشرة نقلاً أو بعشرين نسجة إلى شهر، فهو فاسد عند أكثر أهل العلم؛ لأنه لا يدري أيهما الثمن حين يوجب البيع، وجهالة الثمن تمنع صحة البيع. وثانيهما: أن يقول: بعتك عيدي بعشرة على أن تبيعني جارية بكذا، فهو فاسد؛ لأنه جعل ثمن العبد عشرة دناتير، وشرط بيع الجارية وذلك شرط لا يلزم، وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن، فيصير ما يقي من المبيع في مقابلة الثاني مجهولاً.

الحديث التاسع والعاشر عن عمرو: قوله: «لا يحل سلف وبيع» «قضى»: السلف يطلق على السلم والقرض، والمراد به ما هنا شرط القرض على حذف المضاف، أي لا يحل بيع مع شرط سلف، مثل أن يقول: بعتك هذا الثوب بعشرة على أن تقرضني عشرة، نفى الحل اللام للصحة؛ ليند على الفساد من طريق الملازمة، والعلة فيه وفي كل عقد تضمن شرطاً لا يثبت ويتعلق به غرض ما مر في الحديث السالف. وقيل: هو أن يقرضه قرضاً ويبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته، فإنه حرام لأن قرضه روج متاعه بهذا الثمن، وكل قرض جر نفعاً فهو حرام. وقوله: «ولا شرطان في بيع» فسر بالمعنى الذي ذكرناه أولاً للبيعتين في بيعة، وقيل: معناه

[٢٨٦٨] قال الشيخ: إسناده حسن، والحديث صحيح.

[٢٨٦٩] أخرجه الترمذي (١٢٣١)، والنسائي ٢٩٥/٧، ٢٩٦، وأخرجه أبو داود (٣٤٦١) بلفظ: «من باع بيعتين في بيعة، فله أو كهما أو الربا» وإسناده حسن، وأخرجه البيهقي في شرح السنة كما ذكر التبريزي (١٤٢/٨) من حديث بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة.... الحديث».

[٢٨٧٠] قال الشيخ: إسناده حسن.



٢٨٧١ - \* وعن ابن عمر، قال: كنت أبيع الإبل بالنقيع بالدنانير، فأخذ مكانها الدراهم، وأبيع بالدراهم فأخذ مكانها الدنانير، فأتيت النبي ﷺ، فذكرت ذلك له. فقال: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء». رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، والدارمي. [٢٨٧١]

أن يبيع شيئاً بشرطين، مثل أن يقول: بعت منك هذا الثوب بكذا على أن أقصره وأخطه، وإليه ذهب أحمد، وبنى على مفهرمه جوار الشرط الواحد وهو ضعيف؛ إذ لا فرق بين الشرط الواحد والشرطين في المعنى؛ ولأنه روي أن النبي ﷺ «نهى عن بيع وشرط» ولعل تخصيص الشرطين للعادة التي كانت لهم. «وربيع ما لم يضمن» يريد به الحاصل من بيع ما اشتراه قبل أن يقبضه، وينتقل من ضمان البائع إلى ضمانه، فإن بيعه فاسد، وقول القاضي: وقيل: هو أن يقرضه قرضاً ويبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته ثمناً وأحمد على ما في شرح السنة. وقال أحمد: هو أن يقرضه قرضاً ثم يبايعه عليه بيعاً يزداد عليه، وقال الخطابي: وهذا فاسد؛ لأن كل قرض جر منفعة فهو ربا.

«حسن»: قيل: معناه أن الربح في الشيء إنما يحل إن كان الخسران عليه، فإن لم يكن الخسران عليه، كالبيع قبل القبض إذا تلف، فإن ضمانه على البائع، فلا يحل للمشتري أن يسترد منافعه التي انتفع بها البائع قبل القبض؛ لأن المبيع لم يدخل بالقبض في ضمان المشتري، فلا يحل له ربح المبيع قبل القبض.

الحديث الحادي عشر عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «النقيع» «نه» «وتو»: هو بالنون موضع قريب من المدينة كان يستنقع فيه الماء أي يجتمع. قوله: «أن تأخذها» الضمير المنصوب راجع إلى أحد النقيدين من الدراهم والدنانير على البدلية، «وشيء» عبارة عن التقابض، وإنما نكره وإبهمه للعلم بالمراد، فإن تقابض النقيدين في المجلس مما هو مشهور ولا يلتبس على كل أحد، وقوله ﷺ: «لا بأس» في الجواب ثم تقييده بقوله: «أن تأخذها» إلى آخره من باب القول بالموجب، كانه قال: لا بأس أن تأخذ بدل الدنانير الدراهم وبالعكس، بشرط التقابض في المجلس، والتقييد بقوله: «بسر اليوم» على طريقة الاستحباب عند الشافعي.

«حسن»: يشترط قبض ما يستبدل في المجلس، سواء استبدل عنه ما يوافقه في علة الربا أو غيره، وكذلك في القرض وبدل الإلتاف؛ لقوله: «ما لم تفترقا وبينكما شيء». وقيل: لا يشترط ذلك إلا إذا كانا موافقين في علة الربا، وإنما شرطه النبي ﷺ؛ لأنهما أعنى الدراهم والدنانير. مما يوافقان في علة الربا، والتقابض في أحد النقيدين بالآخر شرط، ولو استبدل عن الدين شيئاً موجلاً لا يجوز؛ لأنه يبيع كائى بكائى، وقد نهى عنه.

[٢٨٧١] ضعيف انظر الإرواح رقم (١٣٢٦).

٢٨٧٢ - \* وعن العلاء بن خالد بن هوذة، أخرج كتاباً: هذا ما اشترى العلاء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله ﷺ، اشترى منه عبداً أو أمة، لاداءً، ولا غائلةً، ولا خيئةً، يبيع المسلم المسلم: رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب. [٢٨٧٢]

٢٨٧٣ - \* وعن أنس: أن رسول الله ﷺ باع جليساً وقدحاً، فقال: «مَنْ يشتري هذا المجلسَ والقدح؟» فقال رجلٌ: آخذُهما بدرهمٍ. فقال النبي ﷺ: «مَنْ يزدُ على درهمٍ؟» فأعطاهُ رجلٌ درهمين، فباعهما منه. رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه [٢٨٧٣].

الحديث الثاني عشر عن العلاء قوله: العلاء «قضى»: هذا العلاء من بنى ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة من أعراب البصرة. و«عبداً أو أمة» شك من بعض الرواة، والمراد بالداء العيب الموجب للخيار، وبالفائلة ما فيه اغتيال مال المشتري، مثل أن يكون العبد سارقاً أو أيقاً، وبالخبيئة أن يكون خبيث الأصل، لا يطيب للملاك، أو محرماً كالمسي من أولاد المعاهدين ومن لا يجوز سيهم، فعبر عن الحرمة بالخبيث، كما عبر عن الحل بالطيب. «بيع المسلم المسلم» نصب على المصدر أى باعه بيع المسلم من المسلم، أضاف إلى الفاعل ونصب به المفعول. «تو»: ليس فى ذلك ما يدل على أن المسلم إذا بايع غير أهل ملته، جاز له أن يعامله بما يتضمن خبثاً أو غشاً، وإنما قال ذلك على سبيل المبالغة فى النظر له، فإن المسلم إذا بايع المسلم يرى له من النصح أكثر مما يرى لغيره، أو أراد بذلك بيان حال المسلمين إذا تعاقدا، فإن من حق الدين وواجب النصيحة أن يصدق كل واحد منهما صاحبه، ويبين له ما خفى عليه، ويكون التقدير باعه بيع المسلم المسلم، واشتراه شرى المسلم المسلم، فاكفى بذكر أحد طرفي العقد عن الآخر.

الحديث الثالث عشر عن أنس رضى الله عنه: قوله: «باع» أى أراد أن يبيع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ (١). قوله: «جليساً» «نه»: المجلس الكساء الذى على ظهر البعير تحت القتب لا يفارقه. قوله: «مَنْ يزدُ على درهمٍ» «مع»: هذا ليس بسوم؛ لأن السوم هو أن يتفق الراغب والبايع على البيع ولم يعقده، فيقول الآخر للبائع: أنا أشتريه، وهذا حرام بعد استقرار الثمن، وأما السوم فى السلعة التى تباع فيمن يزد فليس بحرام. أقول: فى قوله: «فأعطاه» أى النبي ﷺ، وقوله: «فباعهما» إيهام أن المعاطاة كافية.

[٢٨٧٢] قال الشيخ: إسناده حسن.

[٢٨٧٣] إسناده ضعيف.

(١) الإسراء: ٥٤

## الفصل الثالث

٢٨٧٤ - \* عن وائلة بن الأسقع، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من باعَ عبيًّا لم يُنبِّهْ، لم يزلْ في مَقْتِ الله، أو لَمْ تَزَلِ الملائكةُ تلعنُّه». رواه ابن ماجه. [٢٨٧٤]

### باب (٦)

## الفصل الأول

٢٨٧٥ - \* عن ابنِ عمرَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من ابتاعَ نخلاً بعدَ أن تُؤبَرَ، فمَرَّتْهُا للبائعِ إلَّا أنْ يشترطَ المبتاعُ. ومن ابتاعَ عبدًا وله مالٌ، فمالُه للبائعِ، إلَّا أنْ يشترطَ المبتاعُ» رواه مسلم . وروى البخاريُّ المعنى الأولَ وحده.

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن وائلة: قوله: «عبيًّا» أي معيبي، وقد تقرر في علم المعاني أن المصدر إذا وضع موضع الفاعل أو المفعول كان للمبالغة، نحو رجل عدل أي هو مجسم من العدل، جعل المعيب نفس العيب دلالة على شناعة هذا البيع، وأنه عين العيب، وذلك ليس من شيم المسلمين، كما قال ﷺ: «من غش فليس مني» أو يقدر ذا عيب، والتنكير للتقليل. والله أعلم. وفي قوله: «في مقت الله» مبالغة، فإن المقت أشد الغضب، وجعله ظرفًا له.

### باب

## الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «بعد أن تؤبر» قض: التأثير تلقيح النخل، وهو أن يوضع شيء من طلع فحل النخل في طلع الأنثى إذا انشق، والمعنى أن من باع نخيلًا مشمرًا قد أبرت، فمَرَّتْهُا تبقى له إلَّا إذا شرط دخولها في العقد، وعليه أكثر أهل العلم، وكلما إن انشق ولم تؤبر بعد؛ لأن الموجب للأفراد هو الظهور المماثل لانفصال الجنين، ولعله عبر عن الظهور بالتأثير؛ لأنه لا يخلو عنه غالبًا، أما لو باع قبل أوان الظهور تبع الأصل، وانتقل إلى المشتري، قياسًا على الجنين وأخذًا من مفهوم الحديث، وقال أبو حنيفة: تبقى الثمرة للبائع بكل حال، وقال ابن أبي ليلى: الثمرة تتبع الأصل وتنقل إلى المشتري بكل حال.

قوله: «وله مال» «حسن»: فيه بيان أن العبد لا ملك له بحال، فإن السيد لو ملكه لا يملك لأنه مملوك، فلا يجوز أن يكون مالكًا كاليهاثم. قوله: «وله مال» إضافة مجاز لا إضافة ملك، كما يضاف السرج إلى الفرس، والإكاف إلى الحمار، والغنم إلى الراعي، يدل عليه أنه

[٢٨٧٤] ضعيف انظر ضعيف الجامع ج (٥٥١٠).

٢٨٧٦ - \* وعن جابر: أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَى، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ، فَضَرَبَهُ، فَسَارَ سِيرًا لَيْسَ يَسِيرُ مِثْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بَعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ» قَالَ: فَبَعْتُهُ، فَاسْتَشْتَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ وَفِي رِوَايَةٍ: فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ وَرَدَّهُ عَلَيَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِبَلَالٍ: «أَقْضِهِ وَزَدَهُ» فَأَعْطَاهُ، وَزَادَهُ قِيرَاطًا.

قال: «فَمَالَهُ لِلْبَّائِعِ»، أَضَافَ الْمَلِكُ إِلَيْهِ وَإِلَى الْبَائِعِ فِي حَالَةِ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدَ كُلَّهُ مَلِكًا لِثَلَاثِينَ فِي حَالَةِ وَاحِدَةٍ، فَنَبَتْ أَنْ إِضَافَةُ الْمَالِ إِلَى الْعَبْدِ مُجَازٌ، أَيْ لِلْإِخْتِصَاصِ وَإِلَى الْمَوْلَى حَقِيقَةً، أَيْ لِلْمَلِكِ.

«مَح»: مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا مَلَكَهُ سَيِّدُهُ مَالًا مَلَكَهُ، لَكِنَّهُ إِذَا بَاعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ مَالُهُ لِلْبَّائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَ الْمَالُ دِرَاهِمًا لَمْ يَجِزْ بَيْعُ الْعَبْدِ، وَتِلْكَ الدِّرَاهِمُ بِدِرَاهِمٍ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الدَّنَانِيرُ أَوْ الْحَنْطَةُ لَمْ يَجِزْ بَيْعُهُمَا بِذَهَبٍ أَوْ حَنْطَةٍ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ إِنْ اشْتَرَطَهُ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ كَانَ دِرَاهِمًا وَالثَّمَنُ دِرَاهِمًا، وَلِلْإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ثِيَابَ الْعَبْدِ الَّتِي عَلَيْهِ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا؛ لِأَنَّهُ مَالٌ فِي الْجُمْلَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: تَدْخُلُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَاطِرُ الْعَوْرَةِ فَحَسْبُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ شَيْءٌ؛ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَلِأَنَّ اسْمَ الْعَبْدِ لَا يَتَنَاوَلُ الثِّيَابَ.

الحديث الثاني عن جابر رضي الله عنه: قوله: «قَدْ أَعْيَى» أَعْيَى أَيِ أَصَابَهُ الْعِيَاءُ وَصَارَ ذَا عِيَاءٍ. قوله: «بِوَقِيَّةٍ» «نَه»: هِيَ بَغِيرُ أَلْفٍ لُغَةً عَامِرِيَّةً، وَغَيْرُ الْعَامِرِيَّةِ أَوْقِيَّةٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَوزْنُهَا أَفْعُولَةٌ، وَالْأَلْفُ رَائِدَةٌ، وَالْجَمْعُ الْأَوَاقِي مُشَدَّدًا وَقَدْ يَخْفَفُ. «وَالْحَمْلَانِ» مُصْدَرٌ حَمَلٌ يَحْمِلُ حَمْلَانًا. «مَح»: اسْتَحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ دَابَّةٍ، يَشْتَرِطُ الْبَائِعُ لِنَفْسِهِ رَكُوبَهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ قَرِيبَةً. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، سِوَاهُ بَعْدَتِ الْمَسَافَةُ أَوْ قُرْبَتِ، وَاسْتَحْتَجَّوْا بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّنْيَا، وَبِالْحَدِيثِ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ. وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِأَنَّهُ قَضِيَّةٌ تَتَرَفَّقُ إِلَيْهَا اِحْتِمَالَاتٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ الثَّمَنَ وَلَمْ يَرِدْ حَقِيقَةُ الْبَيْعِ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّ الشَّرْطَ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، وَإِنَّمَا يَضُرُّ الشَّرْطَ إِذَا كَانَ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، فَلَمَّا الشَّرْطُ كَانَ سَابِقًا فَلَمْ يَوْثُرْ، ثُمَّ تَبَرَّعَ ﷺ بِرُكُوبِهِ، وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِطَلَبِ الْبَيْعِ مِنْ مَالِكِ السَّلْعَةِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِضْهَا لِلْبَيْعِ.

قوله: «وَزَدَهُ» «مَح»: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْوَكَالَةِ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ وَأَدَاءِ الْحَقُوقِ، وَاسْتِحْبَابِ أَدَاءِ الدَّيْنِ وَإِرْجَاحِ الْوَرْنِ. «حَسَنٌ»: فِيهِ جَوَازُ هَبَةِ الْمَشَاعِ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْقِرَاطِ هَبَةٌ غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ مِنْ جُمْلَةِ الثَّمَنِ. أَقُولُ: وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَأَعْطَاهُ وَزَادَهُ قِيرَاطًا» لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهِ. وَكَذَا مَا رَوَى

٢٨٧٧- \* وعن عائشة، قالت: جاءت بريرة، فقالت: إني كاتبٌ على تسع أواق، في كل عام وقيةً، فأعينيني فقالت عائشة: إن أحبَّ أهلِكَ أن أعدّها لهم عدةً، واحدةً وأعتقك؛ ففعلت، ويكونُ ولاؤُك لي، فلهبتُ إلى أهلها فأبوا إلا أن يكونَ الولاء لهم. فقال رسولُ الله ﷺ: «تُحْدِثُهَا وَأَعْتِقُهَا» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ

عن جابر أنه قال: قلت: هذا القيراط الذي رآني رسول الله ﷺ لا يشارقني أبداً فجمعته في كيس، فلم يزل عندي حتى جاء أهل الشام يوم الحرة فأخذوه فيما أخذوا.

الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «قالت: جاءت بريرة» «قضى»: ظاهر مقدمة هذا الحديث يدل على جواز بيع رقبة المكاتب، وإليه ذهب النخعي ومالك وأحمد، وقالوا: يصح بيعه، ولكن لا تنسخ كتابته، حتى لو أدى النجوم إلى المشتري عتق، وولاه للمبايع الذي كاتبه. وأول الشافعي الحديث بأنه جرى برضاها، وكان ذلك فسحاً للكتابة منها، ويحتمل أن يقال: إنها كانت عاجزة عن الأداء، فلعل السادة عجزوها وباعوها. واختلف في جواز بيع نجوم الكتابة فمعه أبو حنيفة والشافعي، وجوزه مالك وأول قوم حديث بريرة عليه، بقول عائشة رضي الله عنها: «أعدّها لهم» والضمير لـ«تسع أواق» التي وقعت عليها الكتابة، وبما جاء في بعض الروايات «فإن أحبوا أن أقضى عنك كتابتك» ويروى عتق عائشة إياها، وما روى ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنه ﷺ قال: «إبتاعي وأعتقي» وفي رواية أخرى أنه قال: «اشتريها وأعتقها» وأما ما احتجوا به فدلّل عليهم؛ لأن مشتري النجوم لا يعدّها ولا يؤديها، وإنما يعطي بدلها. وأما مشتري الرقبة إذا اشتراها بمثل ما انعقدت به الكتابة فإنه يعدّه، وفحوى الحديث يدل على جواز بيع الرقبة بشرط العتق؛ لأنه يدل على أنهم شرطوا الولاء لأنفسهم، وشرط الولاء لا يتصور إلا بشرط العتق، وأن الرسول ﷺ أذن لعائشة في إيجابتهم بالشري بهذا الشرط، ولو كان العقد فاسداً لم يَأْذَنَ فيه ولم يقرر العقد، وإليه ذهب النخعي والشافعي وابن أبي ليلى وأبو ثور، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى فساده.

والقائلون بصحة العقد اختلفوا في الشرط، فمتهم من صححه، وبه قال الشافعي في الجديد؛ لأنه ﷺ أذن فيه؛ ولأنه لو فسد لأفسد العقد؛ لأنه شرط يتعلق به غرض ولم يثبت، ففسد العقد للنص والمعنى المذكورين قبل، ومنهم من ألغاه كإبن أبي ليلى وأبو ثور. ويدل أيضاً على صحة البيع بشرط الولاء وفساد الشرط؛ لأنه ﷺ قرر العقد وأثبته وحكم ببطان الشرط، وقال: «إنما الولاء لمن أعتق» وبه قال ابن أبي ليلى وأبو ثور والشافعي في القديم. والاكثرون على فساد العقد لما سبق من النص والمعنى، وقالوا: ما جرى الشرط في بيع بريرة، ولكن القوم ذكروا ذلك طمعاً في ولائها جاهلين بأن الولاء لا يكون إلا للمعتق. وما روى هشام بن عروة

وَأُثِنِّي عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ؛ فَمَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

عن أبيه عن عائشة أنه ﷺ قال: «تخليها واشترطها» زيادة تفرد بها، والتاركون لها كابين شهاب عن حرة وعمرة عن عائشة والقاسم بن محمد عنها أكثر عددًا وأشد اعتبارًا فلا يسمع؛ لأن السهو على واحد أجور منه على جماعة. قال الشافعي رضي الله عنه: كيف يجوز في صفة الرسول ومكانه من الله أن ينكر على الناس شرطًا باطلا، ويأمر أهله بإجابتهم إلى الباطل، وهو على أهله في الله أشد وأغلظ. أقول: وعلى هذا التقدير والاحتمال ينهدم ما ذكرنا من الاستدلال، ولا يكون فيه ما يدل على جواز شرط العتق في العقد وصحته.

قوله: «ما بال رجال يشترون شروطًا ليست في كتاب الله؟» كذا في البخاري بلا فاء، قال المالكي: «أما حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها؛ فلذلك يقدرها النحويون بهمما يكن من شيء، وحق المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا عَاد فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> ولا تحذف هذه الفاء غالبًا إلا في شعر أو مع قول أغنى عنه مقوله، نحو ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى يقال لهم: أكفرتم، وقوله ﷺ: «أما موسى كَأْنِي أَنْظِرُ إِلَيْهِ» وقول عائشة رضي الله عنها: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا» وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بالتحقيق عدم التضييق، وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من الثمر مقصر في فتواه وعاجز عن نصرة دعواه - انتهى كلامه. أراد ﷺ بما قال أن هذه الشروط ليست في حكم الله، أو ليست على مقتضى حكم كتاب الله، ولم يرد أنها ليست منصوبة في كتاب الله؛ فإن كون الولا للمعتق أيضًا غير منصوص في القرآن، ولكن الكتاب أمر بطاعة الرسول واتباع حكمه، وهو قد حكم بأن الولا لمن أعتق، وعلى هذا يكون قوله: «وانما الولا لمن أعتق» حالا من قوله: «يشترون» مقرة لجهة الإشكال كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَسِيحٌ بِحِمْلِكَ﴾<sup>(٣)</sup> حيث وقعت مقرة لإنكار ما سبق من قوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>.

«مع»: وفي هذا الشرط إشكال؛ لأنه يفسد البيع، وكيف وهو متضمن للخداع والتفجير؟ أم كيف أذن لأهله ما لا يصح؟ ولهذا الإشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بسجلته، وما في معناه في الرواية الأخرى من قوله: «واشترطى لهم الولا فإن الولا لمن أعتق» وقال الجمهور: هذه اللفظة صحيحة، واختلفوا في تأويلها، قيل: «لهم» بمعنى «عليهم» كما قال تعالى: ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾<sup>(٥)</sup> أى عليهم «وإن أسأتم فلها»<sup>(٥)</sup> أى فعليلها وهو ضعيف؛ لأنه ﷺ أنكر عليهم

(١) آل عمران: ١٠٦.

(١) فصلت: ١٥٠.

(٤) غافر: ٥٢.

(٣) البقرة: ٣٠.

(٥) الإسراء: ٧.

ما كان من شرط ليس في كتاب الله؛ فهو باطل، وإن كان مائة شرط. فقضاء الله أحق، وشرط الله أثق وإنما الولاء لمن أعتق متفق عليه.

٢٨٧٨ - وعن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته. متفق عليه.

الاشتراط، ولو كان كما قال القائل لم ينكره، وقد يجاب عنه أنه ﷺ إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الأمر، والأصح في تأويله ما قاله أصحابنا في كتب الفقه: إن هذا الشرط خاص في قضية عاشة رضى الله عنها، واحتمل هذا الإذن وإبطاله هذه القضية الخاصة، وهى قضية عين لا عموم لها، قالوا: والحكمة في إذنه ثم إبطاله المبالغة في قطع عاداتهم في ذلك ورجهم على مثله، كما أذن لهم ﷺ في الإحرام بالحج، ثم أمرهم بفسخه وجعله عمرة؛ ليكون أبلغ في رجهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد يحتمل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة.

قال العلماء: الشرط في البيع ونحوه أقسام: منها: شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسليمه إلى المشتري، أو ببقية الثمرة على الشجرة إلى أوان الجلاذ. ومنها: شرط فيه مصلحة وتدعو إليه الحاجة، كاشتراط الرهن والتضمين والخيار ونحو ذلك، فهذان الشرطان جائزان، ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف. ومنها: اشتراط العتق في العبد أو الأمة ترغيباً في العتق لقوته وسرايته - انتهى كلامه.

قوله: «فأبوا إلا أن يكون» الاستثناء مفرغ؛ لأن في «أبى» معنى النفي، الكشف<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: «ويأبى الله إلا أن يتم نوره»<sup>(٢)</sup>: قد أجرى «أبى» مجرى لم يرد، ألا ترى كيف قول: «يريدون أن يطفئوا نور الله»<sup>(٣)</sup> بقوله: «ويأبى الله» وأوقعه موقع لم يردا وقوله: «ما كان من شرط» «ما» شرطية و«من» رائدة؛ لأن الكلام غير موجب، ومعنى «وإن كان مائة شرط» هو أنه لو شرطه مائة مرة وهو من الشرط الذى يتبع به الكلام السابق بلا جزاء مبالغة وتقريراً. وقوله: «فقضاء الله» إلقاء فيه جواب شرط محلوف، ولفظ القضاء يؤذن بأن المراد من «كتاب الله» في قوله: «ليست في كتاب الله» قضاؤه وحكمه.

الحديث الرابع عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «عن بيع الولاء» «مع»: بيع الولاء وهبته لا يصحان، وأنه لا يتقبل الولاء عن مستحقه؛ فإن لحمه كالحمة النسب، وعليه جمهور العلماء من السلف والخلف، وأجاز بعض السلف نقله، ولعلمهم لم يلفهم الحديث.

(٢) التوبة : ٣٢

(١) الكشف: ١٤٩/٢.

## الفصل الثاني

٢٨٧٩ - \* عن مَخْلَدِ بْنِ خُفَّافٍ، قَالَ: ابْتَعْتُ غَلَامًا فَاَسْتَغْلَتُهُ، ثُمَّ ظَهَرَتْ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ، فَخَاصِمْتُ فِيهِ إِلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَضَى لِي بِرَدِّهِ، وَقَضَى عَلَيَّ بِرَدِّ غَلَّتِهِ، فَاتَيْتُ عُرْوَةَ فَأَخْبَرْتُهُ. فَقَالَ: أَرْوَحُ إِلَيْهِ الْعَشِيَّةَ فَأَخْبِرُهُ أَنَّ عَاشَةَ أَخْبَرْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي مِثْلِ هَذَا: أَنَّ الْخَرَجَ بِالضَّمَانِ. فَرَأَحَ إِلَيْهِ عُرْوَةُ فَقَضَى لِي أَنْ أَخْذَ الْخَرَجَ مِنَ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيَّ لَهُ. رواه في «شرح السنة». [٢٨٧٩]

٢٨٨٠ - \* وعن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا اختلف البيعان، فالقول قول البايع، والمبتاع بالخيار». رواه الترمذي. وفي رواية ابن ماجه،

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن مخلد: قوله: «فاستغلته» «ته»: الغلة الدخل الذي يحصل من الزرع والشجر واللبن والإجارة والتاج ونحو ذلك، والمراد بالخراج ما يحصل من غلة العين المبتاعة عينا كان أو أمة أو ملكا، وذلك أن يشتريه فيستغله زمانا، ثم يعثر منه على عيب قديم، لم يطلعه البائع عليه أو لم يعرفه، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن، ويكون للمشتري ما استغله؛ لأن المبيع لو تلف في يده لكان من ضمانه ولم يكن له على البائع شيء. والباء في «بالضمان» متعلقة بمحذوف، تقديره الخراج مستحق بالضمان أي بسببه. وقيل: الباء للمقابلة، والمضاف محذوف، أي منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري في مقابلة الضمان اللازم عليه بتلف المبيع، ومنه قولهم: من عليه غرمه فله غنمه.

«حس»: قال الشافعي: فيما يحدث في يد المشتري من نتاج الدابة وولد الأمة ولبن الماشية وصوفها وثمرة الشجرة، أن الكل يبقى للمشتري، وله رد الأصل بالعيب. وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن حدوث الولد والشجرة في يدي المشتري يمنع رد الأصل بالعيب، بل يرجع [بالأرض]\*. وقال مالك: يرد الولد مع الأصل ولا يرد الصوف، ولو اشترى جارية فوطئت في يد المشتري بالشبهة أو وطئها، ثم وجد بها عيبا، فإن كانت ثيبا ردها والمهر للمشتري، ولا شيء عليه إن كان هو الواطئ، وإن كانت بكرًا فاقتضت فلا رد له؛ لأن زوال البكارة نقص حدث في يده، بل يسترد من الثمن بقدر ما نقص العيب من قيمتها. وهو قول مالك والشافعي.

الحديث الثاني عن عبد الله بن مسعود: قوله: «إذا اختلف البيعان» «مط»: يعني إذا اختلف البايع والمشتري في قدر الثمن أو في شرط الخيار أو الأجل أو غيرها من الشروط، فمذهب

[٢٨٧٩] انظر شرح السنة (٨/١٦٣).

\* «الأرض»: ما يأنفذه المشتري من البايع إذا أطلع على عيب في المبيع.



والدارمي قال: «البَّيْعَانُ إِذَا اخْتَلَفَا وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بَعِيْنُهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ؛ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَتَرَادَّدَانِ الْبَيْعُ». [٢٨٨٠]

٢٨٨١ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهَ عِشْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه أبو داود، وابن ماجه.

وفي «شرح السنة» بلفظ «المصاييح» عن شريح الشامي مرسلًا. [٢٨٨١]

### الفصل الثالث

٢٨٨٢ - \* عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اشْتَرَى رَجُلٌ مِّنْ كَانَ

الشافعي أن البائع يحلف، أي ما بعته بكذا بل يكلفنا، ثم المشتري يتخير بين أن يرضى بما حلف عليه البائع، وبين أن يحلف أنى ما اشترى إلا بكلفنا، فإذا تحالفا فإن رضي أحدهما بقول الآخر فهو المراد، وإن لم يرضيا فسخ القاضي بينهما العقد سواء كان المبيع باقيا أو لم يكن. وعند مالك وأبي حنيفة لا يتحالفا عند هلاك المبيع، بل القول قول المشتري مع بيعته، وقوله في الرواية الأخرى: «والمبيع قائم» أي باق، فالقول قول البائع بحلف، فإذا حلف فالمشتري مخير كما سبق، وإن لم يكن باقيا عند النزاع، فالقول قول المشتري مع بيعته، ولم يحلف البائع، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ومالك. قوله: «وفي شرح السنة - إلى قوله - مرسل» فيه أن المصنف ترك الأولى حيث ذكر المرسل ولم يذكر المتصل.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا» «حسن»: الإقالة في البيع والسلم جائزة قبل القبض ويعده، وهي فسخ للبيع.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «اشْتَرَى رَجُلٌ» «مع»: العقار هو الأرض وما يتصل بها، وحقيقته الأصل، وعقر الدار - بالضم والفتح - أصله، وفي الحديث دليل على فضل الإصلاح بين المتبايعين، وأن القاضي يستحب له الإصلاح بينهما كما يستحب لغيره. أقول: قوله: «الذى اشترى العقار» في الموضوعين مظهر في موضع المضمهر.

[٢٨٨٠] صحيح رواه الترمذى (١٠٢٠ صحيح الترمذى) وقال أبو عيسى: قال ابن منصور: قلت لأحمد: إذا اختلف البيعان ولم تكن بيعة؟ قال: القول ما قال رب السلمة، أو يتراددان. قال إسحاق: كما قال، وكل من كان القول قوله فعليه اليمين. وقد روى نحو هذا عن بعض التابعين منهم شريح. والحديث عند ابن ماجه (صحيح ابن ماجه ١٧٧٩) (وصحيح أبي داود ٢٩٩٨). [٢٨٨١] صحيح.

قَبْلَكُمْ عَقَارًا مِنْ رَجُلٍ، فَوَجَدَ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ  
الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ: خَذْ ذَهَبَكَ عَنِّي إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ الْعَقَارَ وَلَمْ أَبْتَغْ مِنْكَ الذَّهَبَ، فَقَالَ  
بَائِعُ الْأَرْضِ: إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا. فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا  
إِلَيْهِ: الْكُفَا وَلَكَدْ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غَلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ. فَقَالَ: أَنْتُمَا  
الْغَلَامُ الْجَارِيَّةُ، وَأَنْفَقُوا عَلَيْهِمَا مِنْهُ، وَتَصَدَّقُوا» متفق عليه.

## (٧) باب السلم والرهن

### الفصل الأول

٢٨٨٣ - \* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي  
الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فليُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ،  
وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. متفق عليه.

### باب السلم والرهن

«نه»: السلم هو أن تعطى ذهاباً أو فضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت  
الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه. «غب»: الرهن ما يوضع وثيقة للدين، والرهان مثله،  
لكن يختص بما يوضع في الخطار، وأصلهما مصدر يقال: رهن الرهن وأرهنته رهاناً فهو  
رهين ومرهون، ويقال في جمع الرهن: رهان ورهن ورهون، وأرهنته أخذت الرهن.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «السنة» منصوب إما على نزع الخافض  
إلى السنة، وإما على نصب المصدر أي إسلاف السنة. «مع»: معنى الحديث أنه إن أسلم  
في مكيل فليكن كيلاه معلوماً، وإن كان في موزون فليكن وزنه معلوماً، وإن كان ثوباً فليكن  
ذره معلوماً، وإن كان مؤجلاً فليكن أجله معلوماً. ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلاً  
بل يجوز حالاً؛ لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر فجواز الحال أولى؛ لأنه أبعد من الغرر، وليس  
ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه إن كان مؤجلاً فليكن معلوماً، كما أن الكيل  
ليس بشرط بل يجوز السلم في غيره كما سبق، وإنما ذكر الكيل تمثيلاً، بمعنى أنه إن أسلم  
في مكيل فليكن كيلاه معلوماً، واختلفوا في جواز السلم حالاً، فجوزوه الشافعي وآخرون، ومنعه  
مالك وأبو حنيفة وآخرون، وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضببط به.

٢٨٨٤ - \* وعن عائشة، قالت: اشترى رسول الله ﷺ طعاماً من يهودي إلى أجل، ورهنه درعاً له من حديد. متفق عليه.

٢٨٨٥ - \* وعنهما، قال: توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير. رواه البخاري.

٢٨٨٦ - \* وعن أبي هريرة [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله ﷺ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفْقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبْنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفْقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيُشْرَبُ النِّفْقَةُ» رواه البخاري.

الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «ورهنه درعاً» «حس»: فيه دليل على جواز الشراء بالنسيئة، وعلى جواز الرهن بالدين، وعلى جواز الرهن في الحضر، وإن كان الكتاب قيده بالسفر، وعلى جواز المعاملة مع أهل الذمة، وإن كان ماله لا يخلو عن الربا وضمن الخمر. «مع»: فيه بيان ما كان عليه ﷺ من التقليل من الدنيا وملامة الفقر، وفيه جواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة، والحكم بثبوت أملكهم على ما في أيديهم، وإن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (١) مبين بهذا الحديث، وأن دليل خطابه متروك به. وأما معاملته مع اليهودى ورهنه عنده دون الصحابة، فقيل: فعله بياناً لجواز ذلك، وقيل: لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، وقيل: لأن الصحابة لا يأخذون رهنه، ولا يتقاضونه الثمن، فعدل إلى اليهودى لثلا يضيق على أصحابه، وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة، والكفار إذا لم يتحقق تحریم ما معهم، لكن لا يجوز للمسلم بيع السلاح وما يستعينون به في إقامة دينهم، ولا بيع المصحف، ولا عبد مسلم لكافر مطلقاً.

الحديث الثالث والرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «الظَّهْرُ يَرْكَبُ» «قضى»: «الظَّهْرُ» يريد به ظهر الدابة، وقيل: «الظَّهْرُ» الإبل القوي، يستوى فيه الواحد والجمع، ولعله سمي بذلك؛ لأنه يقصد لركوب الظَّهْر. وظاهر الحديث أن المرهون لا يهمل ومتافعه لا تعطل، بل ينبغي أن ينتفع به وينفق عليه، وليس فيه دلالة على أن من له غنمه عليه غرمه، واختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أن منفعة الرهن للرهن مطلقاً ونفقة عليه؛ لأن الأصل له والفروع تتبع الأصول، والغرم بالغنم؛ بدليل أنه لو كان عبداً فمات كان كفته عليه؛ ولأنه روى ابن المسيب عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: «لا يخلق الرهن الرهن من ماله الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه» وقال أحمد وإسحاق: للمرتهن أن ينتفع من المرهون بحلب وركوب دون غيرهما، يقدر بقدر النفقة، واحتجوا بهذا الحديث.

## الفصل الثاني

٢٨٨٧ - \* عن سعيد بن المسيَّب، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَتَلَقُ الرَّهْنُ الرَّهْنَ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ، لَهُ غُرْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ» رواه الشافعي مرسلاً. [٢٨٨٧]

وجه التمسك به أن يقال: دل الحديث بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الإنفاق، وانتفاع الراهن ليس كذلك؛ لأن إباحته مستفادة له من تملك الرقبة لا من الإنفاق، وبمفهومه على أن جواز الانتفاع مقصور على هذين النوعين من المتفعة، وجواز انتفاع الراهن غير مقصور عليهما، فإذا المراد به أن للمرتهن أن يتنفع بالركوب والحلب من المرهون بالنفقة، وأنه إذا فعل ذلك لزمه النفقة. وأجيب عن ذلك بأنه منسوخ بآية الربا، فإنه يؤدي إلى انتفاع المرتهن بمنافع المرهون بدنيه، وكل قرض جر نفعا فهو ربا، والأولى أن يجاب بأن الباء في «بنفقته» ليست للبدلية بل للمعية، والمعنى: أن الظاهر يركب ويتنق عليه، فلا يمنع الرهن الراهن من الانتفاع بالمرهون، ولا يسقط عنه الإنفاق كما صرح به في الحديث الآخر.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لَا يَتَلَقُ» بفتح الياء واللام، والرهن الأول مصدر والثاني مفعول، في الغريبتين: أي لا يستحقه مرتهنه إذا لم يؤد الراهن ما رهنه به. «فا»: يقال: غلق الرهن غلوقًا، إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر على تخليصه.

قال زهير:

وفارقتك يرهـن لا فكاك له      يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلقا

وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المؤقت ملك المرتهن الرهن. وعن إبراهيم النخعي أنه سئل عن غلق الرهن، فقال: يقول: إن لم أفتكه إلى غد فهو لك. وزاد في النهاية قال الأزهري: يقال: غلق الباب واتغلق واستغلق، إذا عسر فتحه، والغلق في الرهن ضد الفك، فإذا فك الراهن الرهن فقد أطلقه من وثاقه، وقد أغلقت الرهن فغلق، أي أوجبه فوجب للمرتهن.

[٢٨٨٧] مسند الشافعي «كتاب الرهون والإجازات» قال الشافعي: وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيَّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل حديث ابن أبي ذئب. وأخرجه الحاكم (٥١/٢) موصولاً عن أبي هريرة مرفوعاً وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهري، وقد تابعه مالك وابن أبي ذئب وسليمان بن أبي داود الحراني، ومحمد بن الوليد الزبيدي ومعمربن راشد على هذه الرواية، ووافقه اللهي.

٢٨٨٨ - \* وروى مثله أو مثل معناه، لا يخالف عنه عن أبي هريرة متصلاً.

٢٨٨٩ - \* وعن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «المكيال مكيال أهل المدينة، والميزان ميزان أهل مكة» رواه أبو داود، والنسائي. [٢٨٨٩]

٢٨٩٠ - \* وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ لأصحاب الكيل والميزان: «إنكم قد وليتم أمرين، هلكت فيهما الأمم السابقة قبلكم». رواه الترمذي. [٢٨٩٠]

قوله: «له غنمه» قال الشافعي: غنمه زيادته وغمه هلاكه ونقصه. «حسن»: فيه دليل على أن الزوائد التي تحصل منه تكون للراهن، وعلى أنه إذا هلك في يد المرتهن يكون من ضمان الراهن، ولا يسقط بهلاكه شيء من حق المرتهن، وإذا دل الحديث على أن منافع الرهن للراهن، ففيه دليل على أن دوام القبض ليس بشرط في الرهن؛ لأن الراهن لا يركبها إلا وهي خارجة عن قبض المرتهن. قال في المغرب: قال أبو عبيدة: معنى الحديث أنه يرجع الرهن إلى ربه فيكون غنمه له، ويرجع رب الحق عليه بحقه فيكون غرمه عليه.

قوله: «من صاحبه» «حسن»: قيل: أراد لصاحبه، وقيل: من ضمان صاحبه. أقول: ويمكن أن يقال: إنه ضمن غلق معنى منع، أي لا يمنع الرهن المرهون من تصرف مالكه، ثم جرى بما بعده بَيَاناً لذلك، وقدم الخبر على المبتدأ تخصيصاً، يعني لا يمنع من تصرفه فله نفعه لا لغيره، وعليه غرمه لا على غيره وفيه أن ليس للمرتهن من الرهن إلا توثقه دبه، وإن نقص وهلك فله الرجوع إلى الراهن.

الحديث الثاني عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «مكيال أهل المدينة» «قضى»: أي المكيال المعتبر مكيال أهل المدينة؛ لأنهم أصحاب زراعات، فهم أعلم بأحوال المكاييل، والميزان المعتبر ميزان أهل مكة؛ لأنهم أهل تجارات فعدهم للموازين وعلمهم بالأوزان أكثر «حسن»: الحديث فيما يتعلق بالكيل والوزن من حقوق الله تعالى كالزكوات والكفارات ونحوها، حتى لا تجب الزكاة في الدراهم، حتى تبلغ مائتي درهم بوزن مكة، والصاع في صدقة الفطر صاع أهل المدينة، كل صاع خمسة أطلال وثلاث.

الحديث الثالث عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «قد وليتم أمرين» أي جعلتم حكماً

[٢٨٨٩] صحيح.

[٢٨٩٠] وقال الترمذي: هذا حديث لا تعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسين بن قيس، وحسين بن قيس بضعف في الحديث. وقد روى هذا بإسناد صحيح موقوفاً عن ابن عباس (تحفة الأحوذى: ١٢٣٥).

## الفصل الثالث

٢٨٩١ - \* عن أبي سعيد الخدري، قال : قال رسول الله ﷺ «من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره قبل أن يقبضه» رواه أبو داود وابن ماجه . [٢٨٩١]

## (٨) باب الاحتكار

### الفصل الأول

٢٨٩٢ - \* عن معمر، قال : قال رسول الله ﷺ : «من احتكر، فهو خاطيء». رواه مسلم .

وسند كثر حديث عمر رضي الله عنه «كانت أموال بني النضير» في باب النفي إن شاء الله تعالى .

---

في أمرين، وإنما قال : «أمرين» إيهامه ونكره؛ ليدل على التضييق، ومن ثمة قيل في حقهم : «ويل للمطففين»<sup>(١)</sup> والمراد «بمن قبلكم» قوم شعيب .

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن أبي سعيد رضي الله عنه : قوله : «إلى غيره» يجوز أن يرجع الضمير إلى «من» في قوله : «من أسلف» يعني لا يبيعه من غيره قبل القبض ، أو إلى «شيء» أي لا تبدل المبيع قبل القبض بشيء آخر .

## باب الاحتكار

### الفصل الأول

الحديث الأول عن معمر : قوله : «من احتكر» «مح» : الاحتكار المحرم هو في الأقوات خاصة ، بأن يشتري الطعام في وقت الغلاء ، ولا يبيعه في الحال بل يدخره لينقله ، فأما إذا جاء من قريته ، أو اشتراه في وقت الرخص ودخره ، وباعه في وقت الغلاء ، فليس باحتكار ولا تحریم فيه . وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال «والخاطيء» بالهمز هو العاصي الآثم .

---

[٢٨٩١] ضعيف .

(١) المطففين : ١ .

## الفصل الثاني

٢٨٩٣ - \* عن عمر [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ قال: «الجالبُ مرزوقٌ، والمحكّرُ ملعونٌ». رواه ابنُ ماجه، والدارمي. [٢٨٩٣]

٢٨٩٤ - \* وعن أنسٍ، قال: غَلَا السُّعْرُ على عهدِ النبي ﷺ، فقالوا: يا رسولَ الله ! سَعَرْنَا فقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمُظْلَمَةٍ بَدَمٍ وَلَا مَالٍ». رواه الترمذِيُّ، وأبو داود، وابنُ ماجه، والدارمي. [٢٨٩٤]

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عمر رضي الله عنه: قوله: «الجالبُ مرزوقٌ» قولُ الملعونِ بالمرزوق؛ والمقابلُ الحقيقيُّ مرحومٌ أو محرومٌ ليعم؛ فالتقديرُ التاجرُ مرحومٌ ومرزوقٌ لتوسعته على الناس، والمحكّرُ محرومٌ ملعونٌ لتضييقه عليهم.

الحديث الثاني عن أنس رضي الله عنه: قوله: «غَلَا السُّعْرُ» «قَضَ»: السعرُ القيمةُ التي يشيعُ البيعُ بها في الأسواق، قيل: سميت بذلك؛ لأنها ترتفع والتركيبُ لما له ارتفاع، والتسعيرُ تقديرُها. وقوله: «إِنِّي لَأَرْجُو» إلى آخره، إشارةٌ إلى أن المانعَ له من التسعيرِ مخافةُ أن يظلمَ في أموالهم؛ فإن التسعيرَ تصرفٌ فيها بغيرِ إذنِ أهلها فيكون ظُلماً. ومن مفسادِ التسعيرِ تحريكُ الرغبات، والحملُ على الامتناعِ من البيع، وكثيراً ما يؤدي إلى القحط.

أقول: قوله: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ» جوابٌ على سبيلِ التعليلِ للامتناعِ عن التسعيرِ، جيءَ به «إِنْ» وضميرُ الفصلِ بين اسمِ «إِنْ» والخبرِ معرفاً باللام؛ ليدلَّ على التوكيدِ والتخصيصِ، ثم رتبَ هذا الحكمَ على الأخبارِ الثلاثةِ المتواليةِ ترتبَ الحكمِ على الوصفِ المناسبِ. وكونه قابضاً علةَ غلاءِ السعر، وكونه باسطاً لرخصه، وكونه رازقاً يقررُ الرزقَ على العبادِ ويوسعُه، فمن حاولِ التسعيرَ فقد عارضَ الله ونارعه فيما يريدُه، ومنعَ العبادَ حقهم مما أولاهم الله تعالى في الغلاءِ والرخصِ، وإلى المعنى الأخيرِ أشارَ بقوله ﷺ: «وَإِنِّي لَأَرْجُو» إلى آخره.

قوله: «بِمُظْلَمَةٍ» الجوهريُّ: الظلامةُ والظلميةُ والمظلمةُ ما يطلبُه عندَ المظالمِ، وهو اسمٌ ما أخذَ منك. وفي المغرب: المظلمةُ الظلمُ، وقولُ محمد: في هذا مظلمةٌ للمسلمينِ اسمٌ

[٢٨٩٣] إسناده ضعيف.

[٢٨٩٤] إسناده صحيح.

## الفصل الثالث

٢٨٩٥ - \* عن عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربَهُ اللهُ بالجذام والإفلاس» . رواه ابن ماجه ، والبيهقي في «شعب الإيمان» ، ورزين في «كتابه» . [٢٨٩٥]

٢٨٩٦ - \* وعن ابنِ عمرَ ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «مَنْ احتكرَ طعامًا أربعينَ يومًا يُريدُ به الغلاء ، فقد برئَ منَ اللهِ ، ويرى اللهُ منه» رواه رزين . [٢٨٩٦]

للمأخوذ، في قولهم: عند فلان مظلمتي وظلامتي أي حقي الذي أخذ مني ظلما - انتهى كلامه . عطف قوله: «ولا مال» وجيء به «لا» النافية للتوكيد من غير تكرير؛ لأن المعطوف عليه في سياق النفي، والمراد بالمال هذا التسعير؛ لأنه غير مأخوذ من المظلوم، وهو كآثر جناية، وإنما أتي بمظلمة توطئة له .

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن عمر رضي الله عنه : قوله: «طعامهم» أضاف إليهم، وإن كان ملكا للمحتكر؛ إذنا أن قوتهم وما به معاشهم، ويقول: «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم» (١) أضاف الأموال إليهم؛ لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم، وقوله: «ضربه الله» أي الصقه الله والألم به عذاب الجذام وهو تشقق الجلد وتقطع اللحم وتساقطه، والفعل منه جذم، وفيه أن من أراد أدنى مضرة للمسلمين ابتلاه الله في ماله ونفسه، ومن أراد نفعهم أصابه الله في ماله ونفسه بركة وخيرا .

الحديث الثاني عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «أربعين يوما» لم يرد بـ «أربعين» التوقيت والتحديد، بل بأن يجعل الاحتكار حرقة، يريد به نفع نفسه وضر غيره، وهو المراد بقوله: «يريد به الغلاء» لأن أقل ما يتمرن المرء في حرقة هذه المدة . وقوله: «فقد برئ من الله» أي نقض ميثاق الله وعهده، وإنما قدم براءته على براءة الله تعالى؛ لأن إبقاء عهده مقدم على إبقاء الله تعالى عهده، كقوله تعالى: «أووفوا بعهدي أوف بعهدكم» (٢) وهذا تشديد عظيم في الاحتكار .

[٢٨٩٥] ضعيف .

[٢٨٩٦] ذكره الشيخ الألباني في الضميمة (ج ٨٥٨، ٨٥٩) دون قوله: «يريد به الغلاء.... الخ» وقال: موضوع، وكذا في ضيف الجامع (٥٣٥٦، ٥٣٥٧) .  
(١) النساء : ٥  
(٢) البقرة : ٤٠ .



٢٨٩٧ - \* وعن معاذ، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «بئسَ العبدُ المحتكرُ: إنَّ أرخصَ اللهُ الأسعارَ حَزَنٌ؛ وإنَّ أغلاها فِرْحٌ» رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، وروَّيْنِ في «كتابه». [٢٨٩٧]

٢٨٩٨ - \* وعن أبي أُمَامَةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَفَّارَةٌ». رواه رزين. [٢٨٩٨]

## (٩) باب الإفلاس والإنظار

### الفصل الأول

٢٨٩٩ - \* عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَنْلَسَ، فَادْرَكَ رَجُلًا مَالَهُ بَعِينَهُ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ». متفق عليه.

---

الحديث الثالث والرابع عن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه: قوله: «ثم تصدق به» الضمير راجع إلى الطعام، والطعام المحتكر [به] لا يتصدق، فوجب أن تقتل الإرادة فيفيد مبالغة، وأن من نوى الاحتكار هذا شأنه، فكيف بمن فعله؟ وقوله: «لم يكن له كفارة» اسم «لم يكن» ضمير التصديق، وكفارة: خبر له، وله: ظرف لفوه.

### باب الإفلاس والإنظار

«نه»: أفلس الرجل إذا لم يبق له مال، ومعناه صارت دراهمه فلسًا، وقيل: صار إلى حال يقال: ليس معه فلس، والإنظار التأخير والإمهال.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «فهو أحق به من غيره» «حسن»: العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، قالوا: إذا أفلس المشتري بالثمن ووجد البائع عين ماله، فله أن يفسخ البيع ويأخذ عين ماله، وإن كان قد أخذ بعض الثمن وأفلس بالباقي، أخذ من عين ماله بقدر ما بقي من الثمن، قضى به عثمان، وروي عن علي رضي الله عنهما، ولا نعلم لهما مخالفتًا من الصحابة، وبه قال مالك والشافعي.

---

[٢٨٩٧] ضعيف. وعزه في ضعيف الجمع إلى ابن وهب والطبراني من حديث معاذ (٢٣٥٠).  
[٢٨٩٨] موضوع عزه في الضعيفة ح (٨٥٩) إلى الدليلى في «مسند الفردوس» بدون قوله: «على المسلمين»، وحكم بوضعه، والحمل فيه على محمد بن مروان كذاب كما قال ابن نمير وغيره، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال ابن حبان: كان محمد يروي الموضوعات عن الأثبات.  
\* متعلق الجار والمجرور «به» هو الفعل بعده «يتصدق».

٢٩٠٠ - \* وعن أبي سعيد، قال : أصيب رجلٌ في عهد النبي ﷺ في ثمار ابتاعها، فكثُر دينه، فقال رسولُ الله ﷺ : «تصدقوا عليه»، فتصدقَ الناسُ عليه، فلم يبلغْ ذلكَ وفاءَ دينه. فقال رسولُ الله ﷺ لغُرمائه : «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» رواه مسلم

٢٩٠١ - \* وعن أبي هريرة [رضي الله عنه] : أن النبي ﷺ قال : كانَ رجلٌ يُدائن الناسَ، فكانَ يقولُ لفتاهُ : إذا أتيتَ مُعسراً تجاوزَ عنه، لعلَّ اللهَ أن يتجاوزَ عَنَّا، قال : فلعنيَ اللهَ فتجاوزَ عنه. متفق عليه.

٢٩٠٢ - \* وعن أبي قتادة، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «مَنْ سرَّه أن يُنجيه الله من كُرب يوم القيامة؛ فليُنفُسْ عن مُعسرٍ أو يَضَعْ عنه» رواه مسلم.

الحديث الثاني عن أبي سعيد رضي الله عنه : قوله : «أصيب رجل» «مظ»: أي أصابت جائحة ثمرة اشتراها ولم يقبض ثمن تلك الثمرة - صاحبها - فطالبه وليس له مال يؤديه. وقوله : «وليس لكم إلا ذلك» أي ليس لكم رجوه وحبه؛ لأنه ظهر إفلاسه، وإذا ثبت إفلاس الرجل لا يجوز حبه بالدين، بل يخلى ويمهل إلى أن يحصل له مال فيأخذ الغرماء، وليس معناه أنه ليس لكم إلا ما وجدتم، وبطل ما بقي لكم من ديونكم، قال الله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ (١).

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لفتاه» «مح»: أي غلامه، كما صرح به في الرواية الأخرى. والتجاوز والتجوز، المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء، وقبول ما فيه نقص يسير. وفي الحديث فضل إنظار المعسر، والوضع عنه إما كل الدين أو بعضه، وفضل المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء سواء عن الموسر والمعسر، ولا يحتقر شيء من أفعال الخير، فلهذا سبب للسعادة، وفيه جوار توكيل العبيد والإذن لهم في التصرف، وهذا قول من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا - انتهى كلامه - . و«لعل» هاهنا بمعنى عسى؛ ولذلك أتى به «أن» أي عسى الله أن يتجاوز عنا؛ لأنه لا يقال: لعل الله أن يتجاوز بل يتجاوز.

فإن قلت : كيف قال: «أن يتجاوز عنا» ثم قال: «فتجاوز عنه»؟ قلت: أراد القائل نفسه، ولكن جمع الضمير إرادة أن يتجاوز عن فعل مثل هذا الفعل؛ ليندخل فيه دخولاً أولياً، وكذلك استحباب للداعي أن يعم في الدعاء ولا يختص نفسه لعل الله تعالى يبركهم يستجيب دعاءه. الحديث الرابع عن أبي قتادة رضي الله عنه : قوله : «فلينفُسْ» «نه»: أي فليؤخر مطالبته.

٢٩٠٣ - \* وعنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ؛ أَنْجَاهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه مسلم.

٢٩٠٤ - \* وعن أبي اليسر، قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ؛ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ» رواه مسلم.

٢٩٠٥ - \* وعن أبي رافع، قال: استسلفَ رسولُ الله ﷺ بَكْرًا، فجاءته إبلٌ من الصدقة. قال: أبو رافع فأمرني أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ. فقلتُ: لا أَجِدُ إِلَّا جَمَلًا خِيَارًا رِبَاعِيًّا، فقال رسولُ الله ﷺ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». رواه مسلم.

الأهرى : نفس بنفس تنفيساً ونفساً، كما يقال: فرج يفرج تفريجاً وفرجاً، وهو مستعار من نفس الهواء الذي يرده التنفس إلى الجوف، فيبرد من حرارته ويعدلها، أو من نفس الريح الذي ينسمه فيستروح إليه، أو من نفس الروضة وهو طيب روائحها فينفرج به عنه.

الحديث الخامس والسادس عن أبي اليسر: قوله: «أظله الله في ظله» أي وقاه الله من حر يوم القيامة على سبيل الكناية، أو وقفه الله في ظل عرشه على الحقيقة.

الحديث السابع عن أبي رافع: قوله: «استسلف» استقرض. «نه»: «البكر» - بالفتح - الفتي من الإبل بمنزلة الغلام من الإنسان، والرباعي من الإبل هو الذي أتت عليه ست سنين، ودخل في السنة السابعة، فإذا طلعت رباعيته قيل للذكر: رباع وللأنثى رباعية - خفيفة الباء -.

قوله: «إلا جملاً خياراً» «حس»: يقال: جمل خيار وناقة خيار أي مختارة، وفيه من الفقه جوار استسلاف الإمام للفقر، إذا رأى بهم خلة وحاجة، ثم يؤديه من مال الصدقة إن كان قد أوصل إلى المساكين. وفيه دليل على جوار استقراض الحيوان وثبوته في الذمة، وهو قول أكثر أهل العلم، وبه قال الشافعي رضي الله عنه.

وفي الحديث دليل على أن من استقرض شيئاً يرد مثل ما استقرض، سواء كان ذلك من ذوات القيم أو من ذوات الأمثال؛ لأن الحيوان من ذوات القيم، فأمر النبي ﷺ برد المثل. وفيه دليل على أن من استقرض شيئاً فرد أحسن أو أكثر منه من غير شرط، كان محسناً ويحل ذلك للمقرض.

«مع»: فيه جوار إقراض الحيوان، وهو مذهب مالك، والشافعي، وجماهير العلماء من المخلف والسلف، إلا الجارية لمن يملك وطلأها، ومذهب أبي حنيفة أنه لا يجوز، والأحاديث الصحيحة ترد عليه، ولا تقبل دعواهم النسخ بغير دليل.

٢٩٠٦ - \* وعن أبي هريرة، أن رجلاً تقاضى رسول الله ﷺ فأغْلَظَ له، فهم أصحابه، فقال: «دَعُوهُ؛ فَإِنَّ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً، واشتروا له بعيراً، فأعطوه إِيَّاهُ» قالوا: لا نجدُ إلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ. قال: «اشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً». متفق عليه.

٢٩٠٧ - \* وعنه، أن رسول الله ﷺ قال: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فإذا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ» متفق عليه.

وفي الحديث أن رد الأجدد في القرض، أو الدين من السنة ومكارم الاخلاق، وليس هو من قرض جر منفعة؛ لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، كذا في شرح مسلم وزاد في الروضة: لا فرق في الرد بين الربوي وغيره، ولابن الرجل المشهور برد الزيادة أو غيره على الصحيح، وقال في التلمذة: لو قصد إقراض المشهور بالزيادة للزيادة، ففي كراهته وجهان، وقال في الشرح: يجوز للمقرض أخذ الزيادة، سواء راد في الصفة أو العدد. ومذهب مالك أن الزيادة في العدد منهي عنها، وحجة أصحابنا عموم قوله ﷺ: «فإن خير الناس أحسنهم قضاء».

وفي الحديث إشكال، وهو أن يقال: كيف قضى من إيل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها؟ والجواب عنه أنه ﷺ اقترض لنفسه، ثم اشترى في القضاء من إيل الصدقة بعيراً وأداه، يدل عليه حديث أبي هريرة: «اشتروا له بعيراً فأعطوه إياه». وقيل: إن المقرض كان بعض المحتاجين، اقترض لنفسه فأعطاه من الصدقة حين جاءت، وأمره بالقضاء.

الحديث الثامن عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «أغْلَظَ له» قال في المغرب: أي عنف به. قوله: «فإن لصاحب الحق مقالا» مع فيه أنه يحتمل من صاحب الدين الكلام في المطالبة، والإغلاظ المذكور محمول على تشدد في المطالبة، ويجوز ذلك من غير كلام فيه قدح، أو غيره مما يقتضي الكفر، ويحتمل أن القائل كان كافراً من اليهود أو غيرهم.

الحديث التاسع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «مطل الغني ظلم» مع: «المطل منع قضاء ما استحق أداءه، وهو حرام من المتمكن، ولو كان غنيا لكنه ليس متمكناً جاز له التأخير إلى الإمكان، وقد اختلفوا في أن الماطل المتمكن هل يفسق وترد شهادته بمرة واحدة أم لا؟، حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادته، ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار و«أتبع» و«فليتبع» بإسكان التاء فيهما هذا هو المشهور.

ونقل عن بعض المحدثين التشديد في الثانية، ومعناه إذا أحيل بالدين له على موسر

٢٩٠٨ - \* وعن كعب بن مالك: أنه تقاضى ابن أبي حنزة ديناً له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما رسول الله ﷺ حتى كشف سَجَفَ حُجْرَتِهِ، ونادى كعب بن مالك، قال: «يا كعبُ» قال: لبيك يا رسول الله! فأشار بيده أن يضع الشطر من دينك، قال كعب: قد فعلت يا رسول الله؛ قال: «فمُ فاقضيه». متفق عليه.

٢٩٠٩ - \* وعن سلمة بن الأكوع، قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ أتني بجناراة، فقالوا: صل عليها. فقال: «هل عليه دين؟» قالوا: لا. فصلّى عليها. ثم أتني بجناراة أخرى، فقال: «هل عليه دين؟» قالوا: نعم. قال: «فهل ترك شيئاً؟» قالوا: ثلاثة دنانير. فصلّى عليها: ثم أتني بالثالثة، فقال: «هل عليه دين؟» قالوا: ثلاثة دنانير. قال: «هل ترك شيئاً؟» قالوا: لا. قال: «صلوا على صاحبكم». قال أبو قتادة: صل عليه يا رسول الله! وعليّ دينه. فصلّى عليه. رواه البخاري.

فليحتل، يقال: تبعت الرجل بحقي أتبعه تباعة إذا طالبته به، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ بِهِ عِلْمًا يُبَيِّنُهَا﴾<sup>(١)</sup> ومذهب أصحابنا والجمهور أن هذا الأمر للندب، وقيل: للإباحة، وقيل: للرجوب. «نه»: الملىء بالهمزة الثقة الغني فهو ملىء من الملاء والملاءة بالمد، وقد أولوج الناس فيه بترك الهمزة وتشديد الياء.

الحديث العاشر عن كعب: قوله: «تقاضى» «مع»: تقاضى أى طالبه به وأراد قضاء دينه، وفيه جواز المطالبة بالدين في المسجد، والشفاعة إلى صاحب الحق، والإصلاح بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم، وقبول الشفاعة في غير معصية، وجواز الاعتماد على الإشارة وإقامتها مقام القول؛ لقوله: «فأشار بيده أن يضع الشطر» فـ «أن» في الحديث مفسرة؛ لأن في الإشارة معنى القول، و«السجف» - بكسر السين وقمحا وإسكان الجيم - لغتان، «نه»: السجف الستر، وأسجفه إذا أرسله وأسبله، وقلما يسمى سجعاً إلا أن يكون منقوش الوسط.

الحديث الحادى عشر عن سلمة: قوله: «صلوا على صاحبكم» «قض»: لعله ﷺ امتنع عن الصلاة على المديون الذى لم يدع وفاءً، تحليفاً عن الدين وزجراً عن المماطلة والتقصير في الاداء؛ أو كراهة أن يوقف دعاؤه ويعلق عن الإجابة، بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم.

«حسن»: فى الحديث دليل على جواز الضمان عن الميت، سواء ترك وفاء أو لم يترك، وهو قول أكثر أهل العلم، وبه قال الشافعى. وقال أبو حنيفة: لا يصح الضمان عن ميت لم يخلف

٢٩١٠ \* وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . قال : «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ آدَاءَهَا؛ آدَى اللَّهَ عَنْهُ . وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا؛ أَتْلَفَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ» رواه البخاري .

٢٩١١ \* وعن أبي قتادة ، قال : قال رجلٌ : يا رسول الله ! أرايتُ إن قُتِلْتُ في سبيلِ الله صابراً مُحْتَسِباً مُقْبِلاًً غَيْرَ مُدْبِرٍ ، يُكْفَرُ اللَّهُ عَنِّي خطيائي؟ فقال رسولُ الله ﷺ : «نعم» . فلما أدبرَ ناداهُ ، فقال : «نعم» ، إلَّا الدَّيْنَ ؛ كذلك قال جبريلُ » رواه مسلم .

وفاء . وبالاتفاق [لو ضمن حر عن معسر ديناً] \* ، ثم مات من عليه الدين ، كان الضمان بحاله ، فلما لم ينفذ موت المعسر دوام الضمان لا ينافي ابتدائه . أقول : والتمسك بالحديث أولى من هذا القياس . وفي قوله : «فصلى عليها» في الكرة الثانية - إيدان بأن الله تعالى ألهمه ﷺ ، بأن ما ترك الميت وهو ثلاثة دنائير مما يفى بقرضه أو يزيد على القرض .

الحديث الثاني عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه : قوله : «يريد آداءها» «مط» : يعني من استقرض احتياجاً وهو يقصد آداءه ويجهد فيه ، أعانه الله على آدائه ، وإن مات ولم يتيسر له آداؤه ، فالمرجو من الله الكريم أن يرضي خصمه . ومن استقرض من غير احتياج ، ولم يقصد آداءه ، لم يعنه ولم يوسع رزقه ، بل يتلف ماله ؛ لأنه قصد إتلاف مال مسلم .

الحديث الثالث عشر عن أبي قتادة : قوله : «غير مدبر» حال مؤكدة مقررة لما يرادفها ، نحوه في الصفة قولك : أمس الدابر لا يعود . وإلا الدين» مستثنى مما يقرره «نعم» وهو قوله : «يكفر الله عني خطيائي» أي نعم يكفر الله خطاياك إلا الدين ، والدين ليس من جنس الخطايا ، فكيف يستثنى منه؟ والجواب أنه منقطع ، أي لكن الدين لا يكفر ؛ لأنه من حقوق الآدميين ، فإذا أدى أو أرضى الخصم خرج عن العهدة ، ويحتمل أن يكون متصلاً على تقدير حذف المضاف أي خطيئة الدين ، أو يجعل من باب قوله تعالى : «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم» (١) فيذهب إلى أن أفراد جنس الخطيئة قسمان : متعارف وغير متعارف ، فيخرج بالاستثناء أحد قسميه مبالغة في التحذير عن الدين ، والزجر عن المماطلة والتقصير في الآداء . «شف» : وفيه دليل على أن حقوق الله تعالى على المساهلة ، وحقوق العباد على المضايقة ، وعلى أن جبريل عليه السلام يلقنه أشياء سوى القرآن .

(١) الشعراء : ٨٨ : ٨٩

\* في «ط» كذا ، وفي «ك» : «لو ضمن عن حي معسر ديناً» ، ولعله الأشبه بالصواب ، وكلنا وجدناه في شرح السنة : ضمان الدين ، ح / ٢١٥٣ .

٢٩١٢ - \* وعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «يَغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ» رواه مسلم.

٢٩١٣ - \* وعن أبي هريرة، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمَتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ قِضَاءً؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَامَ فَقَالَ: «أَنَا أَوَّلِي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوَفِّيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا، فَعَلَيْ قِضَاؤِهِ، وَمَنْ تَرَكَ فَهُوَ لَوَرِثَتِهِ» متفق عليه.

## الفصل الثاني

٢٩١٤ - \* عن أبي خَلْدَةَ الزُّرْقِيِّ، قال: جِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: هَذَا الَّذِي قُضِيَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بَعِينَةً». رواه الشافعي، وابن ماجه. [٢٩١٤]

الحديث الرابع عشر والخامس عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم» أي النبي ﷺ أولى بالمؤمنين في كل شيء من أمور الدين والدنيا من أنفسهم؛ ولهذا أطلق ولم يقيّد، فيجب عليهم أن يكون أحب إليهم من أنفسهم، وحكمه أنفذ عليهم من حكمها، وحقه أثر لديهم من حقوقها، وشفقتهم عليه أقدم من شفقتهم عليها، وكذلك شفقتهم ﷺ عليهم أحق وأحرى من شفقتهم على أنفسهم، فإذا حصلت له الغنيمة يكون هو أولى بقضاء دينهم لهم. فقوله: «فمن توفى» مسبب عما قبله، والمعنى من ترك دينًا وليس له مال، فعليّ قضاء دينه، ومن ترك مالا فلورثته بعد قضاء دينه.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي خلدَةَ: قوله: «هذا الذي قضى فيه» «شف»: لم يرد أنه قضى فيه بعينه، إنما أراد قضى فيمن هو في مثل حاله من الإفلاس. أقول: يمكن أن يكون المشار به الأمر والشأن، ويؤيده قوله: «أَيُّمَا رَجُلٍ» إلى آخره؛ لأنه بيان للأمر المبهم على سبيل الاستئناف، ويعضده أيضًا قوله: «جئنا في صاحب لنا» أي في شأن صاحب لنا، وليس قوله: «بعينه» ثاني مفعولي «وجد» أي علم، فيكون حالا أي وجده حاضرًا بعينه.

[٢٩١٤] إسناده ضعيف.

٢٩١٥ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه». رواه الشافعي، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي. وقال الترمذي: هذا حديث غريب. [٢٩١٥]

٢٩١٦ - \* وعن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ: «صاحب الدين مأسور بدينه، يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة». رواه في «شرح السنة». [٢٩١٦]

٢٩١٧ - \* وروي أن معاذاً كان يذُن، فأتى غمّاه إلى النبي ﷺ، فباع النبي ﷺ ماله كله في دينه، حتى قام معاذٌ بغير شيء. مرسل. هذا لفظ المصابيح. ولم أجده في الاصول إلا في «المتقى». [٢٩١٧]

٢٩١٨ - \* وعن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، قال: كان معاذ بن جبل شاباً سخياً، وكان لا يمسك شيئاً، فلم يزل يذُن حتى أغرق ماله كله في الدين، فأتى

الحديث الثاني عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «معلقة بدينه» أي لا يظفر بمقصوده من دخول الجنة أو في مرة عباد الله الصالحين، ويؤيد المعنى الثاني الحديث الأخرى «يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة».

الحديث الثالث عن البراء: قوله: «مأسور» «تو»: المأسور من يشد بالإسار أي [القد]، وكانوا يشدونه به، فسمى كل [أخيد] \* أسيراً وإن لم يشد بالقد، يقال أسرت الرجل أسراً وإساراً فهو أسير ومأسور.

الحديث الرابع عن معاذ رضي الله عنه: قوله: «وعن عبد الرحمن بن كعب» حكاية لفظ ما في كتاب المتقى لابن [التيمي] \*، أورده ليبين أن هذا الحديث وإن لم يكن في السنن التي طالعها، لكن هو موجود في المتقى، فلو لم يكن في بعض الاصول لم يورده صاحب المتقى في كتابه.

قوله: «يذُن» «تو»: هو بتشديد الدال افتعل من دان فلان يدين ديناً، إذا استقرض وصار عليه دين فهو دائن. قال الشاعر:

ندين ويقضى الله عنا وقد نرى مصارع قوم لا يدينون ضيعا

[٢٩١٥] إسناده صحيح.

[٢٩١٦] ضعيف. ذكره في ضعيف الجامع (٣٤٥٦) بلفظ: «لما قبره يشكو إلى الله الوحدة» وعزاه إلى الطبراني في الأوسط، وابن النجار.

[٢٩١٧] ضعيف لإرساله.

••: «الأيخيد»: الأسير.

• «القد»: الجمل الذي يشد به الأسير.

• كذا في «طه» ولعله ابن تيمية الجذ.



النبي ﷺ، فكلّمه ليكلّم غُرماءه، فلو تركوا لأحد لتركوا للمعاذ لأجل رسول الله ﷺ، فباع رسول الله ﷺ لهم ماله حتى قام مُعَاذٌ بغير شيء. رواه سعيد في «سننه» مرسلًا. [٢٩١٨]

٢٩١٩ - \* وعن الشريد، قال: قال رسول ﷺ: «لَيُّ الواجد يُحلُّ عرضه وعُقبته». قال ابن المبارك: يُحلُّ عرضه: يُغلّظ له. وعُقبته: يُحبس له. رواه أبو داود، والنسائي. [٢٩١٩]

٢٩٢٠ - \* وعن أبي سعيد الخدري، قال: أتني النبي ﷺ بجنّازة ليصلي عليها، فقال: «هل على صاحبكم دين؟» قالوا: نعم. قال: «هل ترك له من وفاء؟» قالوا: لا. قال: «صلوا على صاحبكم». قال علي بن أبي طالب: عليّ دينه يارسول الله! فتقدّم فصلى عليه. وفي رواية معناه، وقال: فك الله رهانك من النار كما فككت

وهذا الحديث مع ما فيه من الإرسال غير مستقيم المعنى؛ لم فيه من ذكر بيع النبي ﷺ مال معاذ، من غير أن حبسه أو كلفه ذلك أو طالبه بالأداء فامتنع، وكان حقه أن يحبس بها حتى يبيع ماله فيها. وليس للحاكم أن يبيع شيئاً من ماله بغير إذنه، وأجاب القاضى عنه: أن الحديث وإن كان مرسلًا لا احتجاج به عندنا، لكنه ملزم به؛ لأنه يقبل المراسيل. وفيه دليل على أن للقاضى أن يبيع مال المفلس بعد الحجر عليه بطلب الغرماء.

قوله: «فلو تركوا لأحد لتركوا للمعاذ؛ لأجل رسول الله ﷺ»، وفيه أن طلب رسول الله ﷺ طلب شفاعة لا طلب إيجاب؛ إذ لو كان طلب إيجاب لم يسعهم إلا الترك.

الحديث الخامس عن الشريد: قوله: «لَيُّ الواجد» «تو»: «الليُّ المظل من قولك: لويت حقه إذا دفعته، والواجد» الغنى من قولهم: وجد في المال وجدًا، -يفتح الواو وكسرهما وضمهما وسكون الجيم -وجدة أى استغنى. قوله: «يفلظ له» أى القول. «تو»: أى يلام وينسب إلى الظلم، ويعبر بأكل أموال الناس بالباطل. قوله: «يجبس له» الضمير المرفوع لـ «الواجد» والمجرور «الليُّ»، يعنى عقوبة الواجد حبسه لمطله.

الحديث السادس عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «ليصلى عليها» الضمير للجنّازة إذا أريد بها الميت. «فه» -هى- بالفتح والكسر- الميت يسريه، وقيل: بالكسر السريه، وبالفتح الميت، «هل ترك له من وفاء» «من» زائدة؛ لأنها في سياق الاستفهام، أى هل ترك ما يوفى به دينه.

رَهَانُ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ. لَيْسَ مِنْ عَبْدِ مُسْلِمٍ يَقْضِي عَنْ أَخِيهِ دَيْنَهُ إِلَّا فَكَ اللَّهُ رَهَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه في «شرح السنة». [٢٩٢٠]

٢٩٢١ - \* وعن ثوبان ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ بِرِيٍّ مِنْ الْكَبِيرِ وَالْعُلُولِ وَالْدِّينِ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ». رواه الترمذي، وابنُ ماجه، والدارمي. [٢٩٢١]

٢٩٢٢ - \* وعن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَلْقَاهُ بِهَا عَبْدٌ بَعْدَ الْكِبَائِرِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْهَا» أَنْ يَمُوتَ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَدْعُ لَهُ قَضَاءً» رواه أحمد، وأبو داود. [٢٩٢٢]

---

قوله: «فك الله رهانك» «تو»: فك الرهن تخليصه، وفك الإنسان نفسه أن يسمى فيما يعتقها من عذاب الله، والرهان جمع رهن، يريد أن نفس المديون مرهونة بعد الموت بدينه، كما هي في الدنيا مجبوسة، والإنسان مرهون بعمله، قال الله تعالى: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» (١) أى مقيم في جزاء ما قدم من عمله، فلما سعى في تخليص أخيه المؤمن عما كان مأسوراً به من الدين، دعا له بتخليص الله نفسه عما تكون مرهونة به من الأعمال، ولعل ذكر الرهان بلفظ الجمع؛ تنبيهاً على أن كل جزء من الإنسان رهين بما كسب؛ أو لأنه اجترح الآثام شيئاً بعد شيء، فرهن بها نفسه رهناً بعد رهن.

الحديث السابع عن ثوبان: قوله «والعُلُول» «تو»: هي الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة، وسميت غلولا؛ لأن الأيدي فيها مغلولة، أى ممنوعة مجعول فيها غل. ضم الدين مع أقبح الجنایات وأشنع الأخلاق؛ دلالة على أنه منهما، وهو دين لزمه باختياره ولم ينو أدائه. والله أعلم.

الحديث الثامن والتاسع عن أبي موسى رضى الله عنه: قوله: «أَنْ يَلْقَاهُ» خبر «إِنْ» وهُنا يموت» بدل منه؛ لأنك إذا قلت: «إِنْ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ مَوْتَ الرَّجُلِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ اسْتَقَامَ؛ وَلَأن لِقَاءَ الْعَبْدِ رَبَّهُ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَرَجُلٌ» مظهر أقيم مقام ضمير العبد، وفائدة ذكر العبد أولاً استبعاد ملاقاته ماله وره بهذا الشين، ثم إعادته بلفظ «رجل»، وتنكيره تحقيراً لشأنه وتوهيئاً لأمره. فإن قلت: قد سبق أن حقوق الله مبناه على المساهلة، وليس كذلك

---

[٢٩٢٠] شرح السنة ٢١٤/٨، قال محققه: وفي سنده عطية المولى وهو ضعيف، وأخرجه الدارقطني (٢/٣٢٢)، والبيهقي (٦/٧٣)، قال الحافظ في التلخيص (٣/٧٤) بأسانيد ضعيفة. [٢٩٢١] وأخرجه الحاكم في المستدرک (٢/٢٦) وقال (هنا) حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الهبى تابعه أبو عروبة. [٢٩٢٢] ضعيف. رواه أبو داود برقم ٣٣٤٢ وأحمد ٣٩٢/٤. (١) المندر: ٣٨

٢٩٢٣ - \* وعن عمرو بن عوف المزني، عن النبي ﷺ قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرمَ حلالاً، أو أحلَّ حراماً، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرمَ حلالاً أو أحلَّ حراماً» رواه الترمذي، وابن ماجه، وأبو داود. وانتهت روايته عند قوله: «شروطهم». [٢٩٢٣]

### الفصل الثالث

٢٩٢٤ - \* عن سويد بن قيس، قال: جلبتُ أنا ومخرقة العبدِي بَزًا من هجر، فأتينا به مكة، فجاونا رسولُ الله ﷺ يمشي، فساومنا بسرّاويل، فبعناه، وكم رجل يزِنُ بالأجر، فقال له رسولُ الله: «زن وأرجع» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابنُ ماجه، والدارمي. وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. [٢٩٢٤]

حقوق الأديين في قوله ﷺ: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين» وهاهنا جعله دون الكبائر، فما وجه التوفيق؟ قلت: قد وجهناه أنه على سبيل المبالغة، تحذيراً وتوقياً عن الدين، وهذا مجرى على ظاهره.

«مظ»: فعل الكبائر عصيان الله تعالى، وأخذ الدين ليس بعصيان، بل الاقتراض والتزام الديون جائز، وإنما شدد ﷺ على من مات وعليه دين، ولم يترك ما يقضى دينه؛ كيلا تضيق حقوق الناس - انتهى كلامه. يريد أن نفس الدين ليس بمنهي عنه، بل هو مندوب إليه، كما ورد في بعض الأحاديث، وإنما هو سبب عارض من تضيق حقوق الناس، بخلاف الكبائر فإنها منهية لذاتها.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن سويد: قوله: «بزا» الجوهري: البز من الثياب أمتعة البزاز. وقوله: «يمشي» حال أي جاءنا ماشياً، وفيه بيان تواضع رسول الله ﷺ حيث جاء إليهم ماشياً لا راكباً، وسأومهم في مثل السراويل، وبيان خلقه وكرمه، حيث راد على القيمة، وفيه جواز أجرة الوزان على وزنه.

[٢٩٢٣] صحيح.

[٢٩٢٤] صحيح، قال أبو عيسى الترمذي: وأهل العلم يستحبون الرجوعان في الوزن.

٢٩٢٥ - \* وعن جابر، قال: كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ، فَقَضَانِي، وَزَادَنِي. رواه أبو داود. [٢٩٢٥]

٢٩٢٦ - \* وعن عبد الله بن أبي ربيعة، قَالَ: اسْتَقْرَضَ مِنِّي النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ أَلْفًا، فَجَاءَ مَالٌ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، إِنَّمَا جِزَاءُ السَّلَفِ الْحَمْدُ وَالْأَدَاءُ» رواه النسائي. [٢٩٢٦]

٢٩٢٧ - \* وعن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَمَنْ أَخَّرَهُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ» رواه أحمد. [٢٩٢٧]

٢٩٢٨ - \* وعن سعد بن الأطول قال: مات أخي وترك ثلاثمائة دينار، وترك ولداً صغاراً، فأردتُ أَنْ أَتَقَرَّ عَلَيْهِمْ. فقال لي رسول الله ﷺ: «إِنْ أَخَاكَ مَحْبُوسٌ بِدِينِهِ، فَاقْضِ عَنْهُ». قال: فذهبتُ فَقَضَيْتُ عَنْهُ، وَلَمْ تَبْقَ إِلَّا أُمْرَأَةٌ تَدْعِي دِينَارَيْنِ، وَلَيْسَتْ لَهَا بَيِّنَةٌ. قال: «أَعْطِهَا فَإِنَّهَا صَادِقَةٌ» رواه أحمد. [٢٩٢٨]

٢٩٢٩ - \* وعن محمد بن عبد الله بن جحش، قال: كُنَّا جُلُوسًا بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ حَيْثُ يُوضَعُ الْجَنَائِزُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَيْنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصْرَهُ

---

الحديث الثاني والثالث عن عبد الله: قوله: «إِنَّمَا جِزَاءُ السَّلَفِ» فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا يُوْهِمُ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الدِّينِ غَيْرُ جَائِزَةٍ؛ لِأَنَّ «إِنَّمَا» تُثَبِّتُ الْحُكْمَ لِلْمَذْكُورِ وَتَنْفِيهِ عَمَّا سِوَاهُ قُلْتَ: هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ؛ لِأَنَّ شُكْرَ الْمَنْعَمِ وَأَدَاءَ حَقِّهِ وَاجِبَانِ، وَالزِّيَادَةُ فَضْلٌ.

الحديث الرابع والخامس عن سعد رضي الله عنه: قوله: «وَلَدًا صَغَارًا» الْجَوْهَرِيُّ: الْوَلَدُ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا، وَكَذَلِكَ الْوَلَدُ بِالضَّمِّ. قوله: «أَعْطَاهَا» هَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَغْيِيرٌ وَحَى، فَأَمَرَهُ بِالْإِعْطَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ، وَأَنْ يَكُونَ بُوْحَى فَهُوَ مِنْ خَوَاصِهِ. وقوله: «وَلَمْ تَبْقَ» عَطَفَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ: «قَضَيْتُ» أَيِ قَضَيْتُ دِيُونَ مَنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ، وَلَمْ أَقْضِ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ «قَضَيْتُ».

---

[٢٩٢٥] صحيح.

[٢٩٢٦] صحيح، وفي النسائي بلفظ «بارك الله لك» (صحيح النسائي ٤٣٦٦).

[٢٩٢٧] أخرجه أحمد (٤/٤٤٣).

[٢٩٢٨] صحيح.

قَبْلَ السَّمَاءِ، فَنَظَرَ، ثُمَّ طَاطَأَ بَصَرَهُ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا نَزَلَ مِنَ التَّشْدِيدِ؟» قَالَ: «فَسَكُنَّا يَوْمًا وَلَيْلَتًا، فَلَمْ نَرِ إِلَّا خَيْرًا حَتَّى أَصْبَحْنَا. قَالَ مُحَمَّدٌ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا التَّشْدِيدُ الَّذِي نَزَلَ؟ قَالَ: «فِي الدِّينِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ عَاشَ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ عَاشَ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ عَاشَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَقْضَى دَيْنُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِي «شرح السنة» نحوه. [٢٩٢٩]

## (١٠) باب الشركة والوكالة

### الفصل الأول

٢٩٣ - \* عن زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جُلْدُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى

الحديث السادس عن محمد: قوله: «فلم نر إلا خيراً» دل هذا على أن سكوتهم ذلك لم يكن إلا عن تيقنهم أن النازل هو العذاب. وقوله: «حتى أصبحنا» يحتمل أن يكون غاية «سكنتنا»، وأن يكون غاية «لم نر». قوله: «ما التشديد؟» تقرير السؤال ما التشديد النازل أهو عذاب؟ وقد انتظرنا ولم نر منه شيئاً، أم هو وحى فقيم نزل؟ فأجاب: «في الدين» أى: في شأن الدين، ولعمري، لم نجد نصاً أشد وأغلظ من هذا في باب الدين. قوله: «حتى يقضى دينه» يجوز أن يكون على بناء المفعول وعلى بناء الفاعل؛ وحيتل يحتمل أن يراد يقضى ورثته، فحذف المضاف وأسند الفعل إلى المضاف إليه، وأن يراد يقضى المليون يوم الحساب دينه.

### باب الشركة والوكالة

«حسن»: الشركة على وجوه: شركة في العين والمنفعة جميعاً، بأن ورث جماعة مالا أو ملكوه بشراه، أو أنهبوا أو وصية، أو خلطوا مالا لا يتميز، وشركة في الأعيان دون المنافع، بأن أوصى لرجل منفعة داره والعين للورثة، والمنفعة للموصى له، وعكسه بأن استأجر جماعة داراً أو وقف [ثيناً]\* على جماعة، فالمنفعة لهم دون العين. وشركة في الحقوق في الأبدان، كحد القذف والقصاص يرثه جماعة، وشركة في حقوق الأموال كالشفعة تثبت للجماعة. وأما الشركة بحسب الاختلاط، فإذا أذن كل واحد لصاحبه في التصرف، فما حصل من الربح يكون بينهما على قدر المالين، فسمى شركة العنان.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن زهرة: قوله: «أصاب الراحلة» «نه»: الراحلة من الإبل البعير القوى على

[٢٩٢٩] حسن.

\* كذا في «ط» و «ك» على إضمار التامل.

السُّوق، فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عَمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: أَشْرَكْنَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ، فَيُشْرِكُهُمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ، فَيَبِيعُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ ذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٩٣١ - \* وعن أبي هريرة، قال: قالت الانتصارُ للنبي ﷺ: اقسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ. قالَ لا، تكفوننا المؤونة، ونشرككم في الثمرة. قالوا: سمعنا وأطعنا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٩٣٢ - \* وعن عروة بن أبي الجعدِ البارقِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا

الأسفار والأحمال، والذكر والأنثى فيه سواء، والهَاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ، وَهِيَ الَّتِي يَخْتَارُهَا الرَّجُلُ لِمَرْكَبِهِ. أَقُولُ: وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَحْمُولُ مِنَ الطَّعَامِ يَصْبِيهِ رِيحًا، كَمَا يُقَالُ لِلْبَعِيرِ: الْحَفْضُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ أَثَاثُ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ حَامِلُهُ، وَأَنْ يَرَادَ بِهِ الْحَامِلُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ وَارِدٌ فِي الطَّعَامِ، وَقَدْ ذَهَبَ الْمَظْهَرُ إِلَى الْمَجْمُوعِ فِي قَوْلِهِ، يَعْنِي رِيحًا يَجِدُ دَابَّةً مَعَ مَتَاعٍ عَلَى ظَهَرِهَا فَيَشْتَرِيهَا مِنَ الرِّيحِ بَبَرَكَةِ دَعَا النَّبِيِّ ﷺ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: «اقْسِمْ بَيْنَنَا» «قَضَى»: لَمَّا قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ، بَوَّاهُمُ الْإِنْتِصَارُ فِي دَوْرِهِمْ وَشُرُوكِهِمْ فِي ضِيَاعِهِمْ، وَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْسِمَ النَّخِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ إِخْوَانِهِمْ يَعْنِي الْمُهَاجِرِينَ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ اسْتِيقَاءَ عَلَيْهِمْ رِقَبَةً نَخِيلِهِمُ الَّتِي عَلَيْهَا قَوَامُ أَمْرِهِمْ، وَأَخْرَجَ الْكَلَامَ عَلَى رُجُوهِ نَخِيلَ لَهُمْ أَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ التَّخْفِيفَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَصْحَابِهِ، لَا الشَّفَقَةَ وَالْإِرْفَاقَ بِهِمْ تَلَطُّفًا وَكِرَامًا وَحَسَنَ مَخَالَفَةَ، وَاخْتَارَ التَّشْرِيكَ فِي الشَّارِ؛ لِأَنَّهُ أَهْسَرَ وَأَرْفَقَ بِالْقَبِيلَيْنِ.

قَوْلُهُ: «تَكْفُونَنَا» خَبَرٌ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ، وَ«الْمُؤُونَةُ» فَعُولَةٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «مَكَتَهُمْ أَمَانُهُمْ»، مَاتًا إِذَا احْتَمَلَتْ مُؤُونَتَهُمْ وَقِيلَ: مَفْعَلَةٌ بِالضَّمِّ مِنَ الْإِيْنِ وَهُوَ التَّعَبُ وَالشَّدَّةُ. وَقِيلَ: مِنَ الْإِيْنِ وَهُوَ الْحَرَجُ؛ لِأَنَّهُ ثَقُلَ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَالْمَعْنَى: اكْفُونَا تَعَبَ الْقِيَامِ بِتَأْيِيرِ النَّخْلِ وَسُقْيَاهَا، وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صَلَاحُهَا.

أَقُولُ: تَكْفُونَنَا اسْتِنَافٌ فِي غَايَةِ الْجَزَالَةِ؛ حَيْثُ رَدَّ مَا التَّمَسُّوهُ بِقَوْلِهِ «لَا» ثُمَّ جَبَرَ ذَلِكَ بِأَنْ لَمْ يَخْرُجْهُ مَخْرَجَ الْأَمْرِ؛ لِيُقِيدَ الْوَجُوبَ، وَاتَى بِصِيغَةِ الْإِخْبَارِ لِيُقَابَلَ التَّمَسُّهُمُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ لَارْتِنَاعَ مَنَزَلَتِهِ ﷺ عَلَيْهِمْ مَعَ رِعَايَةِ غِيْظَتِهِمْ؛ لِثَلَاثِ أَنْوَاعٍ عَنْ أَمْوَالِهِمْ، وَإِذَا قَضَى الْمُهَاجِرُونَ أَوْطَارَهُمْ وَوَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِمَا وَسَّعَ، يَكُونُ لَهُمْ الْأَصْلُ وَالثَّمَرُ.

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَنْ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: «أَعْطَاهُ دِينَارًا» «حَسَّ»: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلُ

لِيَشْتَرِيَ بِهِ شَاةً ، فاشترى له شاتين ، فباع إحداهما بدينار ، وأتاه بشاة ودينار ، فدعا له رسولُ الله ﷺ في بيعه بالبركة ، فكان لو اشترى ثوباً لربح فيه . رواه البخاري .

## الفصل الثاني

٢٩٣٣ - \* عن أبي هريرة ، رفعه ، قال : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا» . رواه أبو داود ، ورواه زرارة : «وَجَاءَ الشَّيْطَانُ» . [٢٩٣٣]

٢٩٣٤ - \* وعنه ، عن النبي ﷺ ، قال يُؤَادُّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» . رواه الترمذي ، وأبو داود ، والدارمي . [٢٩٣٤]

على جوار التوكيل في المعاملات ، وفي كل ما تجرى فيه النياية . واختلفوا في تأويله ، وفي بيع عروة الشاة من غير إذن له في البيع ، فذهب بعض أهل العلم إلى أن من باع مال الغير دون إذنه ، يكون العقد موقفاً على إجازة المالك ، فإن أجاز صح ويحتج بهذا الحديث . ومنهم من لم يجوزه ، ويؤول الحديث على أن وكالته كانت وكالة تفويض وإطلاق . والوكيل المطلق يملك البيع والشراء ، ويكون تصرفه صادراً عن إذن المالك .

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه : قوله : «أنا ثالث الشريكين» الشركة عبارة عن اختلاط أموال بعضهم ببعض بحيث لا تتميز ، وشركة الله تعالى إياهما على الاستعارة ، كأنه تعالى جعل البركة والفضل والربح بمنزلة المال المخلوط ، فسمى ذاته تعالى ثالثاً لهما ، وجعل خيانة الشيطان ومحقه البركة بمنزلة المال المخلوط وجعله ثالثاً لهما . وقوله : «خرجت من بينهما» ترشيح للاستعارة . وفي استحباب الشركة ، وأن البركة منصبة من الله تعالى فيها بخلاف ما إذا كان متفرداً ؛ لأن كل واحد من الشريكين يسعى في غبطة صاحبه ؛ فإن الله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه المسلم .

الحديث الثاني والثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه : قوله : «ولا نخن من خائنك» «قضى» : أي لا تعامل الخائن بمعاملته ، ولا تقابل خيانه بالخيانة فتكون مثله . ولا يدخل فيه أن يأخذ

[٢٩٣٣] ضعيف .

[٢٩٣٤] قال الشيخ الألباني : إسناده صحيح .

٢٩٣٥ - \* وعن جابر، قال: أردتُ الخروجَ إلى خيبرَ، فأتيتُ النبيَّ ﷺ، فسَلَّمْتُ عليه، وقلتُ: إني أردتُ الخروجَ إلى خيبرَ. فقال: «إذا أتيتَ وكيلي فخذْ منه خمسةَ عشرَ وسقًا، فإنَّ ابتغى منك آيةٌ فضَع يدَكَ على تَرَوقته»: رواه أبو داود. [٢٩٣٥]

### الفصل الثالث

٢٩٣٦ - \* عن صهيب، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ثلاثٌ فيهنَّ البركةُ: البَيْعُ إلى أَجَلٍ، والمُقَارَضَةُ، وإِخْلَاطُ البُرِّ بالشَّعِيرِ اللَّيِّتِ لَا لِلْبَيْعِ». رواه ابن ماجه. [٢٩٣٦]

٢٩٣٧ - \* وعن حكيم بن حزام: أنَّ رسولَ الله ﷺ بعثَ معه بدينارٍ ليشترىَ له به أَصْحِيَّةٌ، فاشترى كِشًا بدينارٍ، وباعه بدينارين، فرجعَ فاشترى أَصْحِيَّةً بدينارٍ، فجاءَ بها وبالدِّينارِ الذي استَفْضَلَ من الأخرى، فتصدَّقَ رسولُ الله ﷺ بالدِّينارِ، فدعا له أن يُباركَ له في تجارتِهِ. رواه الترمذي. [٢٩٣٧]

الرجل مثل حقه من مال الجاحد؛ وأنه استيفاء وليس بعدوان والسخيانه عدوان. أقول: الأولى أن ينزل هذا الحديث على معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (١) يعني إذا خاتك صاحبك فلا تقابله بجزاء خيائته، وإن كان ذاك حسنًا، بل قابله بالاحسن الذي هو عدم المكافاة والإحسان إليه. ويجوز أن يكون من باب الكناية، أي لا تعامل من خاتك فتجاريه.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن صهيب: قوله: «المقارضة» قطع الرجل من أمواله دافعا إلى الغير ليعامل فيه ويقسم الربح، وفي السخلال الثلاث هضم من حقه. والأولان منهما يسرى نفعهما إلى الغير، وفي الثالث إلى نفسه قمعا لشهوته.

الحديث الثاني عن حكيم: قوله: «بدينار» الباء زائدة في المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٢).

[٢٩٣٦] ضعيف جدا.

[٢٩٣٥] ضعيف.

[٢٩٣٧] الحديث رواه الترمذي بنحوه (١٢٧٥) تحفة الأحوذي، وقال الترمذي: حديث حكيم بن حزام لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وصحبه بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام؛ قال المباركفوري: «فالحديث منقطع. وأخرجه أبو داود من طريق أبي حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم بن حزام قال المنذرى: «في إسناده مجهول» والحديث قال عنه الألباني في صحيح الترمذي (١٠١٠): «صحيح» ولم يعزه إلى شيء من كتبه الأخرى أ. هـ. وقال الشيخ زهير في تعليقه عليه: «كلنا الأصل ولم أستطع العثور عليه في الأحاديث الصحيحة والضعيفة التي عندي» أ. هـ. قلت: والحديث له شاهد من حديث عروة بن أبي الجعد الباري عند الترمذي بعد الحديث السابق، وعند أبي داود، وصححه الشيخ الألباني كملك في صحيح أبي داود (٢٨٩٣).

(٢) البقرة: ١٩٥.

فصلت: ٣٤.



## (١١) باب الغصب والعارية

### الفصل الأول

٢٩٣٨ - \* عن سعيد بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ الْأَرْضِ ظُلْمًا؛ فَإِنَّهُ يَطْوِقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». متفق عليه.

٢٩٣٩ - \* وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَنْ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَوْ بَغِيرَ إِذْنِهِ؛ أَنْ يُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ فَتُكْسَرَ خَزَانَتُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ وَإِنَّمَا يَخْزَنُ لَهُمْ ضَرَوْعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ». رواه مسلم.

### باب الغصب والعارية

«مع»: هي بتشديد الباء، وقال الخطابي في الغريب: وقد يخفف. «تو»: قيل: إنها منسوبة إلى العار؛ لأنهم رأوا طلبها عارًا وعيبًا، قال الشاعر:

إنما أنفسنا عارية      والعواري قصارها أن ترد

والعارة مثل العارية، وقيل: إنها من التعاور وهو التداول ولم يبعد.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن سعيد رضي الله عنه: قوله: «سبع أرضين» «مع»: قال العلماء: هذا تصريح بأن الأرض سبع طِباق، وهو موافق لقوله تعالى: «سبع سموات ومن الأرض مثلهن» (١) وقول من قال: إن المراد بالسبع الأقاليم خلاف للظاهر؛ إذ لم يطوق من غصب شبرًا من الأرض شبرًا من كل إقليم، بخلاف طبقات الأرض فإنها تابعة لهذا الشبر في الملك. أقول: ويعضده الحديث الثالث من الفصل الثالث: «كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ سبع أرضين».

«حس»: ومعنى التطويق أن يخسف الله به الأرض فتصير البقعة المغصوبة منها في عنقه كالطوق. وقيل: هو أن يطوق حملها يوم القيامة، أي يكلف فيكون من طوق التكليف لا من طوق التقليد؛ لما روى عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، خَسَفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ»

الحديث الثاني عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «مشرته» «نه»: المشرية - بضم الراء

(١) الطلاق: ١٢

٢٩٤٠ - \* وعن أنس، قال: كان النبي ﷺ عند بعض نساائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بصحفة فيها طعام، فضربت التي النبي ﷺ في بيتها يد الخادم،

وفتحها - كالغرفة يوضع فيها المتاع. أقول: بولغ في الممثل به مبالغات حيث جعل الحر غرفة ليصعب الصعود إليها، وجعل فيها خزانة مستوتقة بالأقفال، فلا يظفر بما فيها إلا بالكسر تصويراً لحالة المشبه في الاشتياق. وإنما عطف على مقرر وتقدير الكلام: أوجب أحدكم كذا؟ يقال: لا. ثم يجاب فإذا لا تفعلوا. وإنما يخزن لهم ضرور مواشيهم. قوله: «فيتنقل» وفي شرح السنة والنهاية «فيتنقل» - بالياء المتحركة تحتها نقطتان والنون والياء المثلثة -، أى يستخرج ويؤخذ.

«حسن»: العمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنه لا يجوز أن يحلب ماشية الغير بغير إذنه، إلا إذا اضطر في مخمصة ويضمن. وقيل: لا ضمان عليه؛ لأن الشرع أباحه له، وذهب أحمد وإسحاق وغيرهما إلى إباحته لغير المضطر، إذا لم يكن المالك حاضراً؛ فإن أبا بكر رضي الله عنه حلب لرسول الله ﷺ لبناً من غنم رجل من قريش، يربعها عبد له وصاحبها غائب في هجرته إلى المدينة؛ ولما روى الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم على ماشية، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثاً، فإن أجابه أحد فليستأذنه، وإن لم يجب أحد فليحلب وليشرب ولا يحمل». وقد رخص بعضهم لابن السبيل في أكل ثمار الغير؛ لما روى عن ابن عمر بإسناد غريب عن النبي ﷺ قال: «من دخل حائطاً فليأكل غير متخذ خبئة فلا شيء عليه بوعند أكثرهم لا يباح إلا بإذن المالك إلا لضرورة مجاعة كما سبق.

«تو»: وحمل بعضهم هذه الأحاديث على المجاعة والضرورة؛ لأنها لا تقارم النصوص التي وردت في تحريم مال المسلم. «مع»: غير المضطر إذا كان له إدلال على صاحب الطعام بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه بغير إذنه فله الأكل. والمضطر إن وجد ميتة وطعاماً لغيره فيه خلاف، والأصح عندنا أنه يأكل الميتة.

الحديث الثالث عن أنس رضي الله عنه: قوله: «بعض نساائه» «تو»: قد تبين لنا من غير هذا الطريق أن التي ضربت يد الخادم هي عائشة رضي الله عنها - انتهى كلامه. وقيل: صاحبة القصعة زينب بنت جحش، وقيل: أم سلمة، وقيل: صفية.

أقول: إنما أبهم في قوله: «عند بعض نساائه» وأراد بها عائشة رضي الله عنها تفخيماً لشأنها، وأنه مما لا يخفى ولا يلتبس أنها هي؛ لأن الهدايا إنما تهدي إلى رسول الله ﷺ إذا كان في بيت عائشة. وإنما وصفت المرسله بأمر المؤمنين إلهاداً بشفتها وكسرها غيرها وهواها، حيث أهدت إلى بيت ضربتها بالقصعة. والخطاب بقوله: «غارت أمكم» عام لكل من سمع بهذه

فسقطت الصَّحْفَةُ، فأنفلتَتْ، فجمعَ النبي ﷺ فلق الصَّحْفَةِ، ثم جعلَ يجمعُ فيها الطعامَ الذي كانَ في الصَّحْفَةِ، ويقولُ: «غارتْ أمُكم» ثم حَبَسَ الخادمَ حتى أتى بصَّحْفَةً من عندِ التي هو في بيتها، فدفعَ الصَّحْفَةَ الصحيحةَ إلى التي كَسِرَتْ صحفُها، وأمسكَ المكسورةَ في بيتِ التي كَسِرَتْ. رواه البخاري.

٢٩٤١ - \* وعن عبدِ الله بن يزيد، عن النبي ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّهْبَةِ وَالْمَثَلَةِ.

رواه البخاري.

٢٩٤٢ - \* وعن جابر، قال: انكسفتِ الشمسُ في عهدِ رسولِ الله ﷺ يومَ مات إبراهيمُ ابنُ رسولِ الله ﷺ، فصلى بالنَّاسِ ستَّ رَكَعاتٍ بأربعِ سَجَداتٍ، فانصرفَ وقد أَصَبَتِ الشمسُ، وقال: «ما من شيءٍ تُوعَدُونَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي صَلَاتِي هَذِهِ، لَقَدْ جِئَ»

القضية من المؤمنين؛ اعتذاراً منه ﷺ لئلا يحملوا صنيعها على ما يلزم بل يجري على عادته الضرائر من الغيرة؛ فإنها مركبة في نفس البشر بحيث لا تقدر أن تدفعها عن نفسها. وقيل: هو خطاب لمن حضر من المؤمنين. «تو»: وهذا الحديث لا تعلق له بالغصب ولا بالعارية، وإنما كان من حقه أن يورد في باب ضمان المتلفات.

«قضى» وجهه لإيراد هذا الحديث في هذا الباب أنه ﷺ غرِمَ الضارية ببدل الصحفة؛ لأنها انكسرت بسبب ضربها يد الخادم عدواناً. ومن أنواع الغصب إتلاف مال الغير مباشرة، أو بسبب على وجه العدوان. «نه»: الصحفة إزاء كالقصعة المبسوطة ونحوها، وجمعها صحاف. والفلق بالسكون الشق، وفلق الصحفة [كسرها]. \*

الحديث الرابع عن عبد الله: قوله: «عن النهبة» «حس»: يؤول النهى في هذا الحديث على الجماعة يتهبون من الغنينة ولا يَدْخُلُونَهَا فِي الْقِسْمَةِ، وعلى القوم يقدم إليهم الطعام ويتهبونه ونحو ذلك، وإلا فنهب أموال المسلمين حرام على كل أحد. قوله: «والمثلة» «نه»: يقال: مثلت بالحيوان أمثل به مثلاً إذا قطعت أطرافه وشوّهت به. وقيل: المراد بها تشويه الخلق بقطع الأنوف والأذان ورفق العيون.

الحديث الخامس عن جابر رضى الله عنه: قوله: «أَصَبَت» «مع»: هو - بهزة ممدودة - هكذا ضبطه جميع الرواة ببلادنا، أى عادت إلى حالها الأولى ورجعت، ومنه قولهم: أيضاً وهو مصدر من أَصَبَ يَئِضُ. قوله: «من لفحها» «نه»: لفح النار - بالفاء والحاء - حرها وروحها. والمحمجن عصا في رأسها اعوجاج كالصولجان، والميم زائدة، ويجمع على محاجن. والقصب المعى وجمعه أقصاب. وقيل: القصب اسم للأععاء كلها. وقيل: هو كل ما أسفل البطن من الأمعاء. والخشاش - بالحاء المعجمة - هوامها وحشراتنا. «مع»: ست ركعات يعنى كان يصلى ركعتين في كل ركعة يركع ثلاثاً ويسجد سجدتين.

\* في «ك» شقها.

بالنار، وذلك حين رأيتهموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها، وحتى رأيت فيها صاحب المحجن يجر قصبه في النار. وكان يسرق الحاج بمحجنه، فإن فطن له قال: إنما تعلق بمحجني، وإن غفل عنه ذهب به. وحتى رأيت فيها صاحبة الهرة التي ربطتها، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت جوعاً، ثم جيء بالجنة وذلك حين رأيتهموني تقدمت حتى قمت في مقامي، ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرتها لتنظروا إليه، ثم بدا لي أن لا أفعل». رواه مسلم.

٢٩٤٣ - وعن قتادة، قال: سمعت أنساً يقول: كان فرج بالمدينة، فاستعار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة يقال له: المندوب، فركب، فلما رجع قال: «ما رأينا من شيء. وإن وجدناه لبحراً». متفق عليه.

قال العلماء: يحتمل أنه ﷺ رأى الجنة والنار رؤية عين، كشف الله تعالى عنهما وأزال الحجب بينه وبينهما كما فرج له عن المسجد الأقصى، وأن تكون رؤية علم ووحى على سبيل التفصيل، وتعريف لم يعرفه قبل ذلك فحصلت له من ذلك خشية لم تسبقها. والتأويل الأول أولى وأشبه بالفاظ الحديث؛ لما فيه من الأمور الدالة على رؤية العين من تأخره؛ لتلا يصيبه لفحها وتقدمه لقطف المتقود. وصاحب المحجن هو عمرو بن لُحَيٍّ - بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الياء -.

وقوله: «يسرق الحاج» أي متاع الحاج. وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان، وأن ثمارها أعيان كثمار الدنيا. وهو مذهب أهل السنة، وأن التأخر عن مواضع الهلاك والمذاب سنة، وأن العمل القليل لا يبطل الصلاة؛ وأن بعض الناس معذب في نفس جهنم اليوم، وفي تعذيب تلك المرأة بالنار بسبب ربط الهرة، دلالة على أن فعلها كان كبيرة؛ لأن ربطها وإصرارها عليه، حتى ماتت إصرار على الصغيرة والإصرار عليها يجعلها كبيرة. قوله: «ثم بدا لي» «نه»: البداء استصواب شيء علم يعد أن لم يعلم.

أقول: لعل الاستصواب في أن لا يظهر لهم ثمرتها لتلا ينقلب الإيمان الغيبي إلى الشهودي، أو لو أراهم ثمار الجنة لزم أن يريهم لفح النار أيضاً. وحيث لا يغلب الخوف على الرجاء فتبطل أمور معاشهم؛ ومن ثمة قال: «لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيراً ولضحكتم قليلاً» والله أعلم.

الحديث السادس عن قتادة رضى الله عنه: قوله: «المندوب» «نه»؛ أي المطلوب وهو من الندب: الرهن الذي يجعل في السباق. وقيل: سمي به لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح. قوله: «وإن وجدناه لبحراً» «إن» هي المخففة من الثقيلة، والضمير في «وجدناه» للفرس المستعار.

## الفصل الثاني

٢٩٤٤ - \* عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ ، أنه قال: «مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، وَليْسَ لَعْرَقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ». رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود. [٢٩٤٤]

٢٩٤٥ - \* ورواه مالك ، عَنْ عُرْوَةَ مَرْسَلًا.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

قوله: «لبحرا» أى واسع الجرى تشبيها له بالبحر فى سعتة. «مظ»: «إن» هاهنا بمعنى ما النافية واللام بمعنى «إلا» أى ما وجدناه إلا بحرا. والعرب تقول: إن زيدًا لعاقِلٌ: يريد ما زيد إلا عاقل. فيه إباحة التوسيع فى الكلام وتشبيه الشيء بالشيء بمعنى من معانيه، وإن لم يستوف جميع أوصافه. وفيه إباحة تسمية الدواب وكانت تلك من عادتهم. وكذا أداة الحرب ليحضر سريعًا إذا طلب. «مع»: فيه جوار سبق الإنسان وحده فى كشف أخبار العدو ما لم يتحقق الهلاك، واستحباب تبشير الناس بعد المخوف إذا ذهب، وجوار العارية والغزو على الفرس المستعار، وفيه إظهار شجاعته وشدة جأشه ﷺ.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن سعيد : قوله: «أَرْضًا مَيِّتَةً» «قض»: الأرض الميتة: الخراب الذى لاعماره به، وإحيائها عمارتها، شبهت عمارة الأرض بحياة الأبدان، وتعطلها وخلوها عن العمارة بفقد الحياة وزوالها عنها، وترتيب الملك على مجرد الإحياء كاف فى التملك، ولا يشترط فيه إذن السلطان. وقال أبو حنيفة : لا بد منه.

قوله: «وليس لعرق ظالم» روى بالإضافة والوصف ، والمعنى أن من غرس أرض غيره أو زرعه بغير إذن، فليس لغرسه وزرعه حق إبقاء، بل لمالك الأرض أن يقلعه مجانًا. وقيل: معناه أن من غرس أرضًا أحيائها غيره أو زرعا لم يستحق به الأرض، وهو أوفق للحكم السابق. و«ظالم» إن أضيف إليه فالمراد به الغارس سماء ظالما؛ لأنه تصرف فى ملك الغير بغير إذن، وإن وصف به فالمغروس سمي به؛ لأنه الظالم أو لأن الظلم حصل به على الإسناد المجازى.

قوله: «رواه مالك عن عروة مرسلا» يدل على أن الحديث متصل من وجه ومرسل من وجه. «قض»: والمعجب أن الحديث فى المصاييح مسند إلى سعيد بن زيد وهو من العشرة، وجعله مرسلا ولعله وقع من الناسخ. وإن الشيخ أثبت إحدى الروايتين من المتصل والإرسال

[٢٩٤٤] قال الشيخ: إسناده جيد.

٢٩٤٦ - \* وعن أبي حُرَّة الرِّقَاشِي، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى». [٢٩٤٦]

٢٩٤٧ \* وعن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا جَلْبَ، وَلَا جَنْبَ، وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [٢٩٤٧]

٢٩٤٨ - \* وعن السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ لِأَعْيَا جَاءًا، مَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيُرِدْهَا إِلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَرَوَيْتُهُ إِلَى قَوْلِهِ: «جَاءًا». [٢٩٤٨]

---

فِي الْمَتْنِ، وَاتَّبَعَتْ غَيْرُهُ الْأُخْرَى فِي الْحَاشِيَةِ فَالْتَبَسَ عَلَى النَّاسِخِ، وَظَنَ أَنَّهُمَا مِنَ الْمَتْنِ فَاتَّبَعَهُمَا فِيهِ. أَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَرَوِيَ الصَّحَابِيُّ الْحَدِيثَ مَرْسَلًا بِأَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ، وَلَمْ يَسْتَدِلَّ بِهِ لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنْهُ؛ لِقَوْلِ التِّرْمِذِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ عَنْ عِمْرَانَ: قَوْلُهُ: «لَا جَلْبَ» «قَضَ»: «الْجَلْبُ» فِي السِّبَاقِ أَنْ يَتْبَعَ فَرَسُهُ رَجُلًا يَجْلِبُ عَلَيْهِ وَيُزْجِرُهُ، وَ«الْجَنْبُ» أَنْ يَجْنِبَ إِلَى فَرَسِهِ فَرَسًا غَرِيًّا، فَإِذَا فُتِرَ الْمَرْكُوبُ تَحَوَّلَ إِلَيْهِ. وَالْجَلْبُ وَالْجَنْبُ فِي الصَّدَقَةِ قَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهُمَا فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ. وَ«الشِّغَارُ» أَنْ يَشَاغُرَ الرَّجُلُ، وَهُوَ أَنْ تَزُوجَهُ أُمَّتُكَ عَلَى أَنْ يَزُوجَكَ أُمَّتُهُ، وَلَا مَهْرَ إِلَّا هَذَا، مَنْ شَغَرَ الْبَلَدَ إِذَا خَلَا مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ خَالَ عَنِ الْمَهْرِ، أَوْ مِنْ شَغَرَتْ بَنَى فَلَانَ مِنَ الْبَلَدِ إِذَا أَخْرَجْتَهُمْ وَفَرَقْتَهُمْ. وَقَوْلُهُمْ: تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغْرًا؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا تَبَادَلَا بِأَخْتَيْهِمَا، فَقَدْ أَخْرَجَ كُلُّ مَنِهَا أُمَّتَهُ إِلَى صَاحِبِهِ وَفَارَقَ بِهَا إِلَيْهِ. وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ هَذَا الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَكَانَ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالمَقْتَضَى لِفُسَادِهِ الْإِشْرَاقُ فِي الْبُضْعِ بِجَعْلِهِ صَدَاقًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: يَصَحُّ الْعَقْدُ وَلِكُلِّ مَنِهَا مَهْرُ الْمَثَلِ.

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ عَنِ السَّائِبِ: قَوْلُهُ: «لَا عَيَا جَاءًا» حَالَانِ مِنْ فَاعِلٍ «يَأْخُذُ» وَإِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ تَنَاقُضًا، وَإِنْ ذَهَبَ إِلَى التَّدَاخُلِ صَحَّ. «خَطَ»: مَعْنَاهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى وَجْهِ الْهَزْلِ وَسَبِيلِ الْمَزَاحِ ثُمَّ يَحْبِسُهَا عَنْهُ، وَلَا يَرُدُّهَا فَيُصِيرُ ذَلِكَ جُلًّا. أَقُولُ: دَلَّ «ثُمَّ» فِي قَوْلِهِ أَنَّ الْحَالِ الثَّانِيَةَ مِنَ التَّدَاخُلِ الْمَقْدُورَةِ. «حَسَنٌ»: عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: هُوَ أَنْ يَأْخُذَ مَتَاعَهُ لَا يَرِيدُ سَرَقَتَهُ إِنَّمَا يَرِيدُ

---

[٢٩٤٦] صحيح.

[٢٩٤٧] صحيح.

[٢٩٤٨] حسن.

٢٩٤٩ - \* وعن سمرّة ، عن النبي ﷺ ، قال : «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَيَتَّبِعُ الْبَيْعَ مَنْ بَاعَهُ» . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . [٢٩٤٩]

٢٩٥٠ - \* وعنه عن النبي ﷺ قال : «على اليد ما أخذت حتى تؤدّي» . رواه الترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه . [٢٩٥٠]

٢٩٥١ - \* وعن حرام بن سعد بن محيصة : أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطاً ، فأفسدت ، ففضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها . رواه مالك ، وأبو داود ، وابن ماجه . [٢٩٥١]

إدخال الغنم [عليه فهو لاعب في السرقة ، جاذ في إدخال الغنم] \* والروع والأذى عليه . «تو» : وإنما ضرب المثل بالعصا ؛ لأنه من الأشياء النافعة التي لا يكون لها كثير خطر عند صاحبها ؛ ليعلم أن ما كان فوقه فهو بهذا المعنى أحق وأجدر .

الحديث الخامس عن سمرّة رضي الله عنه : قوله : «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ» «تو» : المراد منه ما غصب أو سرق أو ضاع من الأموال ، والبيع بالتشديد مشتق الغصب أو المسروق أو المال الضائع .

الحديث السادس عن سمرّة رضي الله عنه قوله : «على اليد ما أخذت» ما موصولة مبتدأ و«على اليد» خبره ، والراجع محذوف ، أي ما أخذته اليد ضامن على صاحبها ، والإسناد إلى اليد على المبالغة ؛ لأنها هي المتصرف . «مظ» : يعني من أخذ مال أحد بغصب أو عارية أو ودیعة لزمه رده .

الحديث السابع عن حرام : قوله : «ضامن على أهلها» «حس» : ذهب أهل العلم إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على أهلها ، وما أفسدت بالليل ضمنه ربها ؛ لأن في العرف أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار ، وأصحاب المواشي بالليل ، فمن خالف هذه العادة كان خارجاً عن رسوم الحفظ ، هذا إذا لم يكن مالك الدابة معها ، فإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفه ، سواء كان راكبها أو ساقطها أو قاتلها ، أو كانت واقفة ، سواء أتلفت بينها أو رجلها أو بفمها ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي ، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن المالك إن لم يكن معها ، فلا ضمان عليه ليلاً كان أو نهاراً .

[٢٩٤٩] ضعيف .

[٢٩٥٠] ضعيف .

[٢٩٥١] صحيح .

\* ما بين المعكوفتين سقط من «ط» ، وأثبتناه من «ك» .

٢٩٥٢ - \* وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «الرجلُ جبارٌ، والنارُ جبارٌ». رواه أبو داود. [٢٩٥٢]

٢٩٥٣ - \* وعن الحسن، عن سمرّة، أن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم على ماشية، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثاً، فإن أجابه أحدٌ فليستأذنه، وإن لم يجبه أحدٌ فليحتلب وليشرب ولا يحمل» رواه أبو داود. [٢٩٥٣]

٢٩٥٤ - \* وعن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَاكُلْ وَلَا يَتَخَذْ حَبْنَةً». رواه الترمذي، وابن ماجه. وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ. [٢٩٥٤]

٢٩٥٥ - \* وعن أمية بن صفوان، عن أبيه: أن النبي ﷺ استعارَ منه أذراعَه يومَ حُنينٍ. فقال: أغضباً يا محمد؟ قال: «بَلْ عَارِيَةٌ مضمونة». رواه أبو داود. [٢٩٥٥]

الحديث الثامن من أبي هريرة رضى الله عنه : قوله:«الرجل جبار» الجبار الهدر، يقال: ذهب دمه جباراً أى هدرًا، وهو من تسمية المسبب باسم سببه، أى ما تطلوه الدابة وتضربه برجلها في الطريق، وما أحرقه النار فهو هدر لا ضمان. «حسن»: النار التى يوقدها الرجل فى ملكه فيطير بها الريح إلى مال غيره، من حيث لا يمكنه ردها فهو هدر، هذا إذا أوقدها فى وقت سكون الريح ثم هبت الريح.

الحديث التاسع عن الحسن: قوله:«إذا أتى أحدكم على ماشية» «أتى» متعد بنفسه وعدها بعلى لتضمينه معنى نزل، وجعل الماشية بمنزلة المضيف. وفيه معنى حسن التعليل، هذا إذا كان النازل والضيف مضطرك كما سبق.

الحديث العاشر عن ابن عمر رضى الله عنهما: قوله:«غير متخذ حبنة» «نه»: الحبنة معطف الإزار وطرف الثوب، أى لا يأخذ منه فى ثوبه، يقال: أخين الرجل إذا خبا شيئاً فى حبنة ثوبه أو سراويله، وسبق تفسيره فى الحديث الثانى من الفصل الأول.

الحديث الحادى عشر عن أمية: قوله:«أغضباً يا محمد؟» قيل: هذا النداء لا يصدر عن

[٢٩٥٢] صحيح وذكره أبو داود، كتاب: الديات، باب: فى النار تعدى لفظ «النار جبار»، وابن ماجه، كتاب: الديات، باب: الجبار بلفظ «المجماه جرحها جبار، والمعهد جبار، والبئر جبار، ثم ساقه من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ «النار جبار، والبئر جبار»، وصححهما الشيخ الألبانى فى صحيح أبى داود وصحيح ابن ماجه، وأما لفظ «الرجل جبار» فقد عزاها الشيخ الألبانى فى ضعيف الجامع (٢/١٥٢) إلى أبى داود، وقال: ضعيف.

[٢٩٥٣] حسن.

[٢٩٥٤] حسن.

[٢٩٥٥] صحيح.



٢٩٥٦ - \* وعن أبي أمامة ، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «العاريةُ مُؤدَّةٌ، والمنسحةُ مُردودةٌ» ، والدينُ مُقضيٌّ ، والزعيمُ غارِمٌ». رواه الترمذي، وأبو داود. [٢٩٥٦]

مؤمن، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾<sup>(١)</sup> «تو»: إنه كان يومئذ مشركاً، وقد أخذ بمجامع قلبه الحمية الجاهلية. أقول: قوله: «غصباً» معمول مدخول الهمزة، أي أناخذها غصباً لا تردّها عليّ، فأجاب ﷺ بل استعيرها وأردّها، [فوضع الرد: الضمان مبالغة في الرد أي كيف لا أردّها]\* وإنها مضمونة عليّ، فمن قال: إنها غير مضمونة نظر إلى ظاهر الكلام. ومن قال: إنها مضمونة نظر إلى هذه الدققة.

«قضى»: هذا الحديث دليل على أن العارية مضمونة على المستعير، فلو تلفت في يده لزمه الضمان، وبه قال ابن عباس وأبو هريرة، وإليه ذهب عطاء والشافعي وأحمد. وذهب شريح والحسن والنخعي وأبو حنيفة والثوري إلى أنها أسانة في يده لا تضمن إلا بالتعدي. وروي ذلك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما. وأوّل قوله: «مضمونة» بضمّان الرد وهو ضعيف؛ لأنّها لا تستعمل فيه، إلا ترى أنّه يقال: الردية مردودة عليّ ولا يقال: إنها مضمونة وإن صح استعماله فيه، فحمل اللفظ هاهنا عليه عدول عن الظاهر بلا دليل. وقال مالك: إن خفي تلفه أي لم تقم له بيئة على تلفه ضمن وإلا فلا.

الحديث الثاني عشر عن أبي أمامة رضي الله عنه: قوله: «مؤدّة» «تو»: أي تؤدي إلى أصحابها، واختلفوا في تأويله على حسب اختلافهم في الضمان، فالقائل بالضمان يقول: يؤدي عيناً حال القيام، وقيمة عند التلف. وقائلة التادية عند من يرى خلافه إلزام المستعير مؤنة ردّها إلى مالكها، و«المنسحة» ما يمنحه الرجل صاحبه من ذات درءٍ ليشرّب درّها، أو شجرة ليأكل ثمرها، أو أرض ليزرعها، وقد سبق تفسيرها. وفي قوله: «مردودة» إعلام بأنّها تتضمن تملك المنفعة لا تملك الرقبة. و«الزعيم غارِمٌ» أي الكفيل ملزم نفسه ما ضمنه، و«الغرم» أداء شيء يلزمه.

أقول: وجه هذا التقسيم أن يقال: من يجب عليه حق لغيره شرعاً غالباً، إما أن يكون على سبيل الأداء بأن يؤديه المين مع ما يتصل به فهو العارية، أو على سبيل الرد من غير ما يتصل به فهو المنسحة، أو على سبيل القضاء بأن يؤديه من غير عينه فهو الدين. وإما أن يكون على سبيل الغرامة، وهو التزام الإنسان ما لم يأخذ فهو الكفالة، فظهر من هذا أن الواجب في الاستعارة الرد بعينه أو بدله.

[٢٩٥٦] صحيح انظر صحيح الجامع ح/٤١١٦.

(١) المحجرات : ٢.

\* ما بين المعكوتين سقط من «ط» وأثبتته من «ك».

٢٩٥٧ - \* وعن رافع بن عمرو الغفاري، قال: كنت غلاماً أرمي نخلاً الانصار، فأتني بي النبي ﷺ، فقال: «يا غلام! لم ترمي النخل؟» قلت: أكلت. قال: «فلا ترم، وكل مما سقط في أسفلها» ثم مسح رأسه فقال: «اللهم أشيع بطنه». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٢٩٥٧]

وسندكر حديث عمرو بن شعيب في «باب اللقطة» إن شاء الله تعالى.

### الفصل الثالث

٢٩٥٨ - \* عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بَغِيرَ حَقِّهِ، خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». رواه البخاري.

٢٩٥٩ - \* وعن يعلى بن مرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بَغِيرَ حَقِّهَا كَلَّفَ أَنْ يَحْمِلَ ثَرَابَهَا الْمَحْشَرُ». رواه أحمد. [٢٩٥٩]

٢٩٦٠ - \* وعنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أَيُّمَا رَجُلٍ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ كَلَفَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَحْفَرَهُ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ، ثُمَّ يُطَوَّقَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». رواه أحمد. [٢٩٦٠]

الحديث الثالث عشر عن رافع: قوله: «كل مما سقط» «مظ»: إنما أجاز له رسول الله ﷺ أن يأكل مما سقط للاضطراب، وإلا لم يجز له أن يأكل السقط أيضاً؛ لأنه مال الخير كالرطب على رأس النخل. أقول: لو كان مضطرا لجاز له أن يأكل ما رماه، وإن لم يكن على الأرض شيء. وقوله: «اللهم أشيع بطنه» يدل على أنه لم يكن مضطرا.

### الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني والثالث عن يعلى بن مرة: قوله: «ظلم شبرا» المفعول به محذوف و«شبرا» يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أو مفعولا فيه، أي مقدار شبر أو ظلم شبر. فإن قلت: كيف التوفيق بين قوله: «ثم يطوقه إلى يوم القيامة» وقوله: «حتى يقضى بين الناس» فإن «إلى» دل على أن انتهاء التطويق يوم القيامة، و«حتى» على القضاء بين الناس فيه. قلت: «إلى» تفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل،

[٢٩٥٧] ضعيف أبي داود ٤٥٣، ضعيف ابن ماجه ٥٠٤.

[٢٩٥٩] صحيح الجامع ٥٩٨٣، ٥٩٨٤ بنحوه.

[٢٩٦٠] صحيح، انظر صحيح الجامع (ح/٢٧٢٢).

## (١٢) باب الشفعة

### الفصل الأول

٢٩٦١ - \* عن جابر، قال: قَضَى النبي ﷺ بالشُّفْعَةِ في كُلِّ ما لَمْ يُقَسِّمْ، فإذا وقعتِ الحُدُودُ وصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ. رواه البخاري.

فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى: ﴿فَنظَرْنَا إِلَى مِيسِرَةٍ﴾<sup>(١)</sup> لأن الإعصار علة الإنظار، وبوجود الميسرة تزول العلة. وما فيه دليل على الدخول قولك: حفظت القرآن من أوله إلى آخره؛ لأن الكلام مسروق لحفظ القرآن كله. كذا في الكشف<sup>(٢)</sup>، وكذا ما نحن فيه الغاية يوم القيامة. وهو داخل في الحكم إلى قضاء الحق بين الناس، فيكون «حتى يقضى» كالبيان للغاية.

### باب الشفعة

المغرب: الشفعة اسم للملك المشفوع بملكك من قولهم: كان وترا قشفته بآخر، أي جعلته زوجاً له، ونظيرها الأكلة واللقمة، في أن كل واحدة منهما فعلية بمعنى مفعول، هذا أصلها، ثم جعلت عبارة عن تملك مخصوص. وقد جمعها الشعبي في قوله: من بيعت شفعته وهو حاضر فلم يطلب ذلك فلا شفعة له.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن جابر رضي الله عنه: قوله: «قضى النبي ﷺ بالشُّفْعَةِ في كُلِّ ما لَمْ يُقَسِّمْ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق» قال المالكي: معنى «صرفت الطرق» أي خلصت وبيئت، واشتقاقه من الصرف وهو الخالص من كل شيء قليل منه صرف وتصرف كما قيل من المحض مَحْضٌ ومَحْضٌ. «تو»: هذا الحديث أخرجه البخاري بهذا اللفظ ولم يخرج مسلم، وإنما أخرج حديثه الآخر الذي يتلو هذا الحديث. وكان على مؤلف المصابيح لما أورد الحديث في القسم الذي هو مما أخرجه الشيخان، أو أحدهما أن لا يعدل في اللفظ عن كتاب البخاري؛ فإن بين الصيغتين بوناً بعيداً، ولا يكاد يتسامح فيه ذو عناية بعلم الحديث. وقد روي هذا الحديث أيضاً في غير الكتابين عن أبي هريرة على نحو ما رواه البخاري عن جابر.

«قص»: هذا الحديث مذكور في مسند الإمام أبي عبد الله محمد الشافعي رضي الله عنه كذا «الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة»، وفي صحيح البخاري كذا: «قضى رسول الله ﷺ بالشُّفْعَةِ» إلى آخره. فاختار الشيخ عبارته إلا أنه بدل قوله: «قضى بالشُّفْعَةِ فيما لم

(٢) الكشف (ج/١/١٦٦).

(١) البقرة: ٢٨٠.

٢٩٦٢ - \* وعنه، قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربيعة، أو حائط: «لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به» رواه مسلم.

يقسم» بقوله: «قال: الشفعة فيما لم يقسم» لما لم يجد بينهما مزيد تفاوت في المعنى، وقد صحت الرواية بهذه العبارة، وبه اندفع اعتراض من شنع عليه.

فإن قلت: كيف سويت بين العبارتين؟ وما ذكره الشيخ يقتضي الحصر عرفاً، وما أورده البخاري لا يقتضيه؛ لجواز أن يكون حكاية حال واقعة، وقضاء في قضية مخصوصة. قلت: كفى لدفع هذا الاحتمال ما ذكره عقيه، ورتب عليه بحرف التعقيب، ولا يصح أن يقال: إنه ليس من الحديث بل شيء زاده الراوي فأوصله بما حكاه؛ لأن ذلك يكون تليساً وتدليساً. ومنصب هذا الراوي والأئمة الذين دونوه وساقوا الرواية بهذه العبارة إليه، أعلى من أن يتصور في شأنهم أمثال ذلك. والحديث كما ترى يدل بمنطوقه صريحاً على أن الشفعة في مشترك مشاع لم يقسم بعد، فإذا قسم وتميزت الحقوق ووقعت الحدود وصرفت الطرق، بأن تعددت وحصل نصيب لكل طريق مخصوص لم يبق للشفعة مجال، فعلى هذا تكون الشفعة للشريك دون الجار.

وهو مذهب أكثر أهل العلم كعمر وعثمان وابن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز، والزهرى ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن من التابعين، والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ممن يعلمهم. وقوم نزر من الصحابة ومن بعدهم مالوا إلى ثبوتها للجار، وهو قول الثوري وابن المبارك وأصحاب أبي حنيفة، غير أنهم قالوا: الشريك أولى وأقدم على الجار، واحتجوا بما روى البخاري عن أبي رافع.

أقول: قوله: «لما لم يجد بينهما مزيد تفاوت في المعنى» إلى آخره، لا يرفع الإنكار؛ لأن أهل هذه الصنعة صرحوا بأن القائل إذا قال: رواه البخاري أو مسلم مثلاً، جاز له الرواية بالمعنى، وأما إذا قال: في كتاب فلان كذا وكذا، لم يجز له أن يعدل عن صريح لفظه. وقد ذكر الشيخ في خطبة المصاييح: وأعني بالصحاح ما أورده الشيخان في جامعيهما أو أحدهما. وأما قوله: «كفى لدفع هذا الاحتمال» إلى آخره، ففيه بحث؛ لأن الحصر هاهنا ليس بالأداة والتقديم وتعريف الخبر، بل بحسب المفهوم.

وقوله: «الشفعة فيما لم يقسم» مفهومه لا شفعة فيما قسم، فيكون ما بعده بياناً له وتقييداً، ومفهوم قوله: «قضى رسول الله ﷺ في كل ما لم يقسم» لم يقض فيما قسم، فينبغي أن يكون الحديث الثاني عن جابر رضي الله عنه: قوله: «ربعة أو حائط» «مع»: الربع والربعة - بفتح الراء وإسكان الباء - المسكن والدار وطلق الأرض، وأصله المتزل الذي كانوا يربعون فيه.

٢٩٦٣ - \* وعن أبي رافع، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحقُّ بسقبي» رواه البخاري.

قالوا: الحكمة في ثبوت الشفعة لإزالة الضرر عن الشريك، وخصت بالعقار؛ لأنه أكثر الأنواع ضرراً. واتفقوا على أن لا شفعة في غير العقار من الحيوان والياب والامنة وسائر المتقلبات. واستدل أصحابنا بهذا الحديث على أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار محتمل للقسمة، بخلاف الحمام الصغير والرحى ونحو ذلك، والشركة لا تختص بالمسلم بل تعم المسلم والذمي، وبه قال الجمهور. وقال الشعبي والحسن وأحمد: لا شفعة للذمي على المسلم.

وقوله: «لا يحل له أن يبيع» محمول عند أصحابنا على التنب، وكراهة بيعه قبل إعلامه، فإن نفي الحل يصدق على المكروه؛ لأنه ليس بحلال، أو يكون الحلال بمعنى المباح، وهو مستوى الطرفين، والمكروه ليس بمباح مستوى الطرفين بل هو راجح تركه. واختلفوا فيما لو أهدم الشريك بالبيع فأذن فيه فباع، ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة، فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة. وقال الحاکم والثوري وطائفة من أهل الحديث: ليس له الأخذ. وعن أحمد روايتان كالمذهبين. والله أعلم.

الحديث الثالث عن أبي رافع: قوله: «بسقبه» المغرب: السقب القرب، وبالصاد لغة، وهما مصدر أسقبت الدار وصقبت والصاقب القريب. والمعنى الجار أحق بالشفعة إذا كان جاراً ملاصقاً، والباء من صلة «أحق» لا للتسبب، وأريد بالسقب الساقب على معنى ذو سقب من داره أي قريبة. ويروى في حديث عمرو بن الشريد أنه ﷺ لما قال ذلك، قيل: وما سقبه؟ قال: شفعت. «خط»: يحتمل أن يراد به البر والمعونة وما في معناهما. «تو»: ويرحم الله أبا سليمان فإنه لم يكن جديراً بهذا التعسف، وقد علم أن الحديث قد روى عن الصحابي في قصة صار البيان مقترناً به؛ ولهذا أورده علماء النقل في كتب الأحكام في باب الشفعة، وأولهم وأفضلهم البخاري ذكره بقصته عن عمرو بن الشريد إلى آخره.

أقول: الواجب على الناظر أن لا يسلك طريق التعسف، ويأخذ بالمنهج القويم، ثم النظر إلى نفس التركيب من غير اعتبار أمر خارجي يوجب التأويل، فالسقب حقيقة هو القرب، وإذا ذهب إلى المجاز فالبر والإحسان أقرب لوجود العلاقة المعتبرة، والقرينة الصارفة إليهما من نفس التركيب، ومثله ما روي عن عائشة رضي الله عنها: قلت: يا رسول الله! إن لي جارين فإلى أيهما أهدى؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً»، وإذا ذهب إلى الشفعة كانت العلاقة بعيدة، والقرينة خفية فيصير بمنزلة التعمية والإلغاز، فيفتقر إلى الاستفسار كما رواه صاحب المغرب،

٢٩٦٤ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ» متفق عليه.

وهو من أئمة اللغة؛ ولأن «أحق» يقتضى شركة فى نفس الشفعة، ومن له حق الشفعة الشريك والجار على دُعمكم، فكيف يرجع الجار عليه مع ورود تلك النصوص الصريحة الصحيحة؟.

وأما إيراد الإمام محمد بن إسماعيل فى باب الشفعة مع اقتران البيان به، فليس بحجة على الإمام الشافعى ولا على أبى سليمان، على أن محيى السنة فعل كذلك فى كتاب المصابيح، وبين ما قصدته فى شرح السنة حيث قال: وإن كان المراد منه الشفعة فيحمل الجار على الشريك جمعا بين الخبرين. واسم الجار قد يقع على الشريك؛ لأنه يجاور شريكه بأكثر من مجاورة الجار؛ فإن الجار لا يساكنه والشريك يساكنه فى الدار المشتركة، ويدل عليه أنه قال: «أحق» وهذه اللفظة تستعمل فيمن لا يكون غيره أحق منه. والشريك بهذه الصفة أحق من غيره وليس غيره أحق منه. وذكر أيضا الوجه الذى ذكره الخطائى؛ لاحتماله، وإن كان الأول هو الوجه؛ لما سيرد فى حديث جابر: «الجار أحق يشفعه إذا كان طريقهما واحدا» لأنه تفسير للمعهم وتقيد للمطلق. وكم ترى من كلمة فى التنزيل لها احتمالات مختلفة بل متضادة ذكرها المفسرون، وأكثرها فيها القول، ولم يكن ذلكم مغفرا فيهم ومطعنا للمخالف. وإذا كان الأمر على هذا؛ فلا وجه للتشنيع على الإمام القنوة المحدث أبى سليمان الذى لأن له الحديث، كما لأن لسليمان الحديث.

الحديث الرابع عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله: «لا يَمْنَعُ جَارٌ» «مع»: اختلفوا فى معنى هذا الحديث، هل هو على الندب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعى ولأصحاب مالك، أصحهما الندب. وبه قال أبو حنيفة، والثانى: الإيجاب وبه قال أحمد وأصحاب الحديث، وهو الظاهر لقول أبى هريرة بعد روايته: «مالى أراكم عنها معرضين: والله لأرmin بها بين أكتافكم» وذلك أنهم توقعوا عن العمل به. وفي رواية أبى داود: «فنكسوا رموسهم فقال: مالى أراكم عرضتم» أى عن هذه السنة أو الخصلة أو الموعظة أو الكلمات. ومعنى قوله: «لأرmin بها بين أكتافكم» أقضى بها وأصرحها وأوجعكم بالتقريع بها كما يضرب الإنسان بالشئ بين كتفيه. وأجاب الأولون بأن إعراضهم إنما كان لأنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب. ولو كان واجبا لما أطبقوا على الإعراض عنه.

أقول: يجوز أن يرجع الضمير فى قوله: «لأرmin بها» إلى «الخشب»، ويكون كناية عن إلزامهم بالحجة القاطعة على ما ادعاه، أى لا أقول: إن الخشب ترمى على الجدار بل بين أكتافكم؛ لما وصى ﷺ بالبر والإحسان فى حق الجار وحمل أثقاله.

٢٩٦٥ - \* وعنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جَعَلْ عَرْضُهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» رواه مسلم.

## الفصل الثاني

٢٩٦٦ - \* عن سعيد بن حُرَيْث، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا، قَمِنَ أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ» رواه ابنُ ماجه، والدارمي. [٢٩٦٦]

الحديث الخامس عن أبي هريرة رضى الله عنه : قوله: «سبعة أذرع» «مع»: في أكثر النسخ سبع أذرع، والروايتان صحيحتان؛ لأن النزاع يذكر ويؤنث. وأما قدر الطريق فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوكة طريقاً مسيلة للمارين، فقدرها إلى خيرته والأفضل توسيعها، وليست هذه الصورة مرادة بالحديث، فإن كان الطريق بين أرض لقوم أرادوا عمارتها، فإن اتفقوا على شيء فذاك، وإن اختلفوا في قدره جعل سبعة أذرع هذا مراد الحديث. أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكة وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يتسلى على شيء منه، لكن له عمارة ما حواليه من الموات، وتملكه بالإحياء بحيث لا يضر المارين.

«حس»: هذا على معنى الإرفاق، فإن كانت السكة غير نافذة فهي مملوكة لأهلها، فلا يبنى فيها ولا تضيق ولا يفتح إليها باب إلا بإذن جماعتهم. وإن كانت نافذة فحق العمر فيها لعامة المسلمين. ويشبه أن يكون معناه إذا بنى أو قعد للبيع في النافذ بحيث يبقى للمارة من عرض الطريق فلا يمنع، لأن هذا القدر يزيل ضرر المارة. وكذا في أراضي القرى التي تزرع إذا خرجوا من حدود أراضيهم إلى ساحتها، لم يمتنوا إذا تركوا للمارة سبعة أذرع. أما الطريق إلى البيوت التي يقسمونها في دار يكون منها مدخلهم، فيقدر بمقدار لا يضيق عن مآربهم، التي لابد لهم منها كحمار السقاء والحمال ومسلك الجنائز ونحوها.

أقول: معنى ظاهر الشرط أن يقال: إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا، فعدل إلى قوله: «جعل» دلالة على التنبيه والإخبار، أي إذا اختلفتم في الطريق فاعلموا أن حكمه عند الشارع كذا فادعوا له. وذلك أن الجزء مسبب على الشرط. وهاهنا الجعل والقضاء مقدم على الاختلاف، فوجب التأويل بالإخبار. وإلى هذا أشار الشيخ محيي الدين بقوله: وإن اختلفوا في قدره جعل سبعة أذرع، هذا مراد الحديث.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن سعيد: قوله: «قَمِنَ أَنْ لَا يُبَارَكَ» «مظ»: «قَمِنَ» أى حقيق، يعنى بيع الأراضى والدور وصرف ثمنها إلى المتقولات غير مستحب؛ لأنها كثيرة المنافع قليلة الآفة

[٢٩٦٦] ضعيف، رواه ابن ماجه (ح/ ٢٤٩٠)، وفي إسناده إسماعيل بن إبراهيم، ضعفه البخاري، وأبو داود

وغيرهما كما في الزوائد.

٢٩٦٧ - \* وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بشفعتي، يُتَّظَرُ لها وإن كان غائبًا إذا كان طريقَهُما واحدًا» رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي. [٢٩٦٧]

٢٩٦٨ - \* وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «الشريك شفيع، والشفعة في كل شيء» رواه الترمذي، قال: [٢٩٦٨]

٢٩٦٩ - \* وقد روي عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلًا، وهو أصح. [٢٩٦٩]

لا يسرقها سارق، ولا يلحقها غارة بخلاف المنقولات، فالأولى أن لا تباع، وإن باعها فالأولى صرف ثمنهما إلى أرض أو دار.

الحديث الثاني عن جابر رضي الله عنه: قوله: «الجار أحق بشفعتي» «حسن»: هذا حديث لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر، وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث. وقال الشافعي: نخاف أن لا يكون محفوظًا. وقال الشيخ: احتج من يثبت الشفعة في المقسوم إذا كان الطريق مشتركًا بهذا، ويقول: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطريق». والمراد منه الطريق في المشاع؛ فإن الطريق فيه يكون شائعًا بين الشركاء، وكل واحد يدخل من حيث يشاء، فإذا قسم العقار بينهم منع كل واحد منهم أن يتطرق شيئًا من حق صاحبه، فتصير الطريق في القسمة مصروفة.

«قضى»: هذا الحديث وإن سلم عن الطعن فلا يعارض ما ذكرنا فضلًا أن يرجح، ومع هذا فهو لا يؤولون بما هو مقتضى هذا الحديث كما سبق. قوله: «وإن كان غائبًا» يثبت الواو في الترمذي وأبي داود وابن ماجه والدارمي وجامع الأصول وشرح السنة، ويأسقاطها في نسخ المصابيح والأول أوجه.

الحديث الثالث عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «الشريك شفيع» مضمي بحته في الحديث الثاني من الفصل الأول.

[٢٩٦٧] صحيح، انظر صحيح الجامع (٣١٠٣)، وانظر الإرواء (١٥٤٠).

[٢٩٦٨] ضعيف جدًا. انظر ضعيف الجامع (٣٤٣٤)، وانظر الضعيفة (١٠٠٨).

[٢٩٦٩] ضعيف لإرساله.



٢٩٧٠ - \* وعن عبد الله بن حُبَيْش، قال: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «من قطعَ سِدْرَةَ صَوْبِ اللَّهِ رَأْسَهُ في النارِ». رواه أبو داود وقال: هذا الحديثُ مختصرٌ يعني: من قطعَ سِدْرَةَ في فلاةٍ يَسْتَظِلُّ بها ابنُ السَّيْلِ والبهايمُ عُشْمًا وظُلْمًا بغيرِ حَتٍّ يكونُ له فيها، صَوْبُ اللَّهِ رَأْسَهُ في النارِ. [٢٩٧٠]

### الفصل الثالث

٢٩٧١ - (١١) عن عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ [رضي الله عنه]، قال: إذا وقعتِ الحدودُ في الأرض فلا شُفْعَةَ فيها. ولا شُفْعَةَ في بئرٍ ولا فحلٍ النخل. رواه مالك. [٢٩٧١]

### (١٣) باب المساقاة والمزارعة

#### الفصل الأول

٢٩٧٢ - \* عن عبد الله بن عمر: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ دفعَ إلى يهودِ خيبرِ نخلَ

الحديث الرابع عن عبد الله: قوله: «صوب الله» أي أنكسه. والغشم الظلم والحرب غشوم؛ لأنها تال غير الجاني، وجمع بين الظلم والغشم تأكيداً، وقوله: «يكون له فيها» صفة «حق» والمراد بالحق النفع؛ لأنه ربما يظلم أحد ظلماً ويكون له فيه نفع، وهذا بخلافه كما قال تعالى: «يبيعون في الأرض بغير الحق» (١).

#### الفصل الثالث

الحديث الأول عن عثمان رضي الله عنه: قوله: «لا شفعة في بئر ولا فحل النخل» لما سبق أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار محتمل للقسمة. «نه»: «فحل النخل» ذكرها تلحق منه النخل، وإنما لم تثبت فيه الشفعة؛ لأن القوم كانت لهم نخيل في حائط فيتوارثونها ويقتسمونها. ولهم فحل يلحقون منه نخيلهم، فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوقه من الفحل وغيره، فلا شفعة للشركاء في الفحل لأنه لا يمكن قسمته.

#### باب المساقاة والمزارعة

#### الفصل الأول

المساقاة: هي أن يعامل إنسان على شجرة ليعملها بالسقي والتربية، على أن ما رزق الله تعالى من الثمرة يكون بينهما بجزء معين، وكذا المزارعة في الأراضي.

[٢٩٧٠] صحيح الجامع (٧٤٧٦)، الصحيحة (٦١٤).

[٢٩٧١] صحيح الجامع (٨٣٨) بلفظ (إذا وقعت الحدود، وصُرِّت الطرق فلا شفعة)، وانظر الإرواء (ح/١٥٣٦).  
[١] يونس: ٢٣.

خيرَ وأرضها على أن يعتَمِلوها من أموالهم، ولرسولِ الله ﷺ شطرٌ ثَمَرِها. رواه مسلم.

وفي رواية البخاري: أن رسولَ الله ﷺ أعطى خيرَ اليهود أن يَعْمَلوها ويَزْرَعوها ولهم شطرٌ ما يَخْرُجُ منها.

---

الحديث الأول عن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما: قوله: «دفع إلى يهود خير» «قضى»: لم أر أحداً من أهل العلم منع عن المساقاة مطلقاً غير أبي حنيفة. والدليل على جوازها في الجملة أنه صرح عن الرسول ﷺ وشاع منه، حتى تواتر أو كاد أن يتواتر أنه ساقى أهل خير بنخيلها على الشطر، كما دل عليه الحديث. وتأويله بأنه ﷺ إنما استعملهم في ذلك بدل الجزية، وأن الشطر الذى دفع إليهم كان منحة منه ﷺ، ومعونة لهم على ما كلفهم به من العمل، بعيد كما ترى.

وأما المزارعة فهي أن تسلم الأرض إلى زارع ليزرعه ببلز المالك، على أن يكون الربيع بينهما مساهمة، وهى عندنا جائزة تبعاً للمساقاة إذا كان اليباض خلال النخيل بحيث لا يمكن، أو يعسر إفرادها بالعمل كما فى خير، لهذا الحديث. ولا يجوز إفرادها لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما، أنه قال: ما كنا نرى بالمزارعة بأساً حتى سمعت رافع بن خديج يقول: إن رسول الله ﷺ نهى عنها. ومنع عنها مالك وأبو حنيفة مطلقاً.

وذهب أكثر أهل العلم من الصحابة كعمر وعلى وابن عباس وابن مسعود وسعد بن مالك رضى الله عنهم، ومن التابعين كابن المسيب والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين وطاؤرس، وغيرهم كالزهري وعمر بن عبدالعزيز وابن أبى ليلى وأحمد وإسحاق وأبى يوسف ومحمد بن الحسن إلى جوازها مطلقاً؛ لظاهر هذا الحديث. ويؤيده القياس على المساقاة والمضاربة. «مع»: فى الأحاديث جواز المساقاة، وعليه جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء إلا أبا حنيفة، وتناول الأحاديث بأن خير فتحت عنوة، فكان أهلها عبيداً له ﷺ فما أخذه فهو له.

واحتج الجمهور بقوله: «على أن يعتملوها من أموالهم» ويقول: «أقركم ما أقركم الله عليه» وهذا صريح فى أنهم لم يكونوا عبيداً. وقد اختلفوا فى خير هل فتحت عنوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال، أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة وبعضها بجلاء أهلها وبعضها عنوة، وهذا أصح الأقوال. وقال: ذهب الشافعى وموافقه إلى جواز المزارعة إذا كانت تبعاً للمساقاة، ولا يجوز إذا كانت منفردة كما جرى فى خير. وقال مالك: لا تجوز المزارعة منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من الأرض بين الشجر.

٢٩٧٣ - \* وعنه، قال: كنا نخابرُ ولا نرى بذلكَ بأماً حتى رَعمَ رافعُ بنُ خَدِيجٍ  
أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عنها فتركناها من أجل ذلك. رواه مسلم.

٢٩٧٤ - \* وعن حنظلةَ بنِ قيسٍ ، عن رافعِ بنِ خَدِيجٍ، قال: أخبرني عمِّي  
أنَّهُم كانوا يَكرونَ الأرضَ على عهدِ النبيِّ ﷺ بما يَنْبَتُ على الأريعاءِ أو شيءٍ يستثنيه  
صاحبُ الأرضِ، فنهانا النبيُّ ﷺ عن ذلك. فقلتُ لرافِع: فكيف هي بالدرهم  
والدنانير؟ فقال: ليسَ بها بأمرٌ، وكانَ الذي نهى عن ذلك ما لو نَظَرَ فيه ذوو الفهم  
بالحلالِ والحرامِ لم يُجيزوه لما فيه من المخاطرة. متفق عليه.

وذهب أبو حنيفة وزفر إلى أن المزارعة والمساقاة فاسدتان مطلقاً، وذهب أكثرهم إلى جواز  
المساقاة والمزارعة مجتمعتين ومنفردتين. قال الشيخ محيي الدين: هذا هو الظاهر المختار  
لحديث خبير، ولا تقبل دعوى كون المزارعة في خير إنما جاءت تبعاً للمساقاة، بل جاءت  
مستقلة ، ولأن المعنى المجور للمساقاة موجود في المزارعة، وقياساً على القراض فإنه جائز  
بالإجماع، وهو كالمزارعة في كل شيء؛ ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستمرون  
على العمل بالمزارعة.

وأما الأحاديث السابقة في النهي عن المخابرة فأجيب عنها، وأنها محمولة على ما إذا  
اشترطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض. وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز المزارعة  
واستقصى فيه وأجاد، وأجاب عن أحاديث النبي ﷺ. انتهى كلامه. والظاهر من كلام محيي  
السنة في شرح السنة أنه مائل إلى جواز المزارعة مطلقاً.

الحديث الثاني عن عبدالله: قوله: «كنا نخابر» «حسن»: لا تجوز المخابرة لأنها ليست في  
معنى المساقاة؛ لأن البذر في المخابرة يكون من جهة العامل، فالمزارعة اكتراء العامل ببعض ما  
يخرج من الأرض، والمخابرة اكتراء العامل الأرض ببعض ما يخرج منها. وذهب الأكثرون إلى  
جواز المزارعة كما سبق.

الحديث الثالث عن حنظلة: قوله: «على الأريعاء» الأريعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير  
الذي يسقى المزارع، يقال: ربيع وأريعاء وأربعة كنصيب وأنصباء وأنصبه. «قض»: معنى  
الحديث أنهم كانوا يكرون الأرض على أن يزرعه العامل ببذره، ويكون ما ينبت على أطراف  
الجداول والسواقي للمكري أجرة لأرضه، وما عدا ذلك يكون للمكترى في مقابلة بذره وعمله،  
أو ما ينبت في هذه القطعة بعينها فهو للمكري، وما ينبت في غيرها فهو للمكترى، ونهى  
النبي ﷺ عن ذلك، ولعل المقضى للنهي ما فيه من الخطر والغرر؛ إذ ربما تثبت القطعة المسماة

٢٩٧٥ - \* وعن رافع بن خديج، قال: كنّا أكثر أهل المدينة حقلاً، وكان أحدنا يكرى أرضه، فيقول: هذه القطعة لي، وهذه لك. فربما أخرجتّ ذه، ولم تخرج ذه. فنهاهم النبي ﷺ. متفق عليه.

٢٩٧٦ - \* وعن عمرو، قال: قلت لطاومس: لو تركت المخابرة فإنهم يزعمون أنّ النبي ﷺ نهى عنه. قال: أي عمرو! إني أعطيتهم وأعيتهم، وإنّ أعلمهم أخبرني

لاحدهما دون الأخرى، فيفور صاحبها بكل ماحصل ويضيع حق الآخر بالكلية، فيكون كما لو شرط ثمار بعض النخيل لنفسه وبعضها للعامل في المساقاة. وإلى هذا أشير بما ذكر في آخر الحديث، وهو قوله: «وكان الذي نهى عن ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفهم بالحلال والحرام لم يجيزوه؛ لما فيه من المخاطرة»، والظاهر من سياق الكلام أنه من كلام رافع. فتو: هذه زيادة على حديث رافع بن خديج أدرجت في حديثه؛ وعلى هذا السياق رواه البخاري، ولم يتبين لي أنها من قول بعض الرواة أم من قول البخاري.

أقول: اسم «كان» الموصول مع الصلة، وخبره الموصول الثاني، والوار حال من خبر «ليس»، فإن رافعاً لما استفتى عن الاكتراء بالدرهم ولم يكن له نص فيه، ولم ير العلة فيها جامعة ليقاس بها بغيره بقوله: وكان الذي نهى إلى آخره، ولو ذهب إلى أنه من كلام البخاري لم يرتبط؛ ومن ثمة قال القاضي: والظاهر من سياق الكلام أنه من كلام رافع، ويؤيده الحديث الثاني: «فربما أخرجت ذه ولم تخرج ذه، فنهاهم النبي ﷺ».

قوله: «ذو الفهم» الرواية بواو واحدة كذا في نسخ المصابيح. وقال الشيخ التوريشي: «ذو الفهم» ذوو بواوين أريد بها الجمع. أقول: والذي حملة على ذلك قوله: لم يجيزوه. ويمكن أن يقال: إن «ذر الفهم» باعتبار الجنسية فيه عموم فيجوز جمع الضمير في «لم يجيزوه».

الحديث الرابع عن رافع: قوله: «حقلاً» المغرب: الحقل الزرع وقد أحقل إذا طلع رأسه ونبت، والمحاقل بيع الطعام في سنبله بالبر. وقيل: اشتراء الزرع بالحنطة. وقيل: المزارعة بالثلث والربع وغيرهما. وقيل: كراء الأرض بالحنطة. قوله: «ذه» إشارة إلى القطعة من الأرض، وهي من الأسماء المبهمة التي يشار بها إلى المونث، يقال: ذي، وذه، والهاء ساكنة؛ لأنها للوقف، هذا قول رافع يائناً لعدم الجواز؛ لحصول المخاطرة المنهى عنها، يعني فربما تخرج هذه القطعة المستثناة، ولم يخرج سواها أو بالعكس، فيفور صاحب هذه بكل ما حصل ويضيع حق الآخر بالكلية.

الحديث الخامس عن عمرو: قوله: «نهى عنه» الضمير راجع إلى المخابرة على تأويل الزرع

- يعني ابن عباس - أن النبي ﷺ لم يثمه عنه؛ ولكن قال: «أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَّهِ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا» متفق عليه.

٢٩٧٧ - \* وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنَّ أَبِي فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ» متفق عليه.

فى أرض غيره، وفى «أعلمهم» إلى ما يرجع إليه الضمير فى «يزعمون» وهم جماعة ذهبوا إلى خلاف ما ذهب إليه طاووس من فعل المخابرة؛ ولذلك أتى بلفظ الزعم، و«لو» يجوز أن تكون امتناعية، وجوابها محذوف أى لكان خيراً، وأن تكون للتمنى.

«تو»: أحاديث المزارعة التى أوردها المؤلف وما ثبت منها فى كتب الحديث فى ظواهرها تبين واختلاف، وجملته القول فى الوجه الجامع بينها أن يقال: إن رافع بن خديج سمع أحاديث فى النهى وعللها متنوعة، فنظم سائرهما فى سلك واحد؛ ولهذا مرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ، ومرة يقول: حدثنى عمومى، وأخرى: أخبرنى عمأى. والعلة فى بعض تلك الأحاديث أنهم كانوا يشترطون فيها شروطاً فاسدة، ويتعاملون على أجرة غير معلومة فنهوا عنها، وفى البعض أنهم كانوا يتنازعون فى كراء الأرض حتى أفضى بهم إلى القتال، فقال النبى ﷺ: «إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ فَلَا تَكُرُوا الْمَزَارِعَ» وقد بين ذلك زيد بن ثابت فى حديثه، وفى البعض أنه كره أن يأخذ المسلم خرجاً معلوماً من أخيه على الأرض، ثم تمسك السماء قطرها أو تخلف ريعها، فيذهب ماله بغير شيء، فيتولد منه التنافر والبغضاء. وقد تبين لنا ذلك من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ لم يثمه عنه، ولكن قال بالحديث إلى آخره. ومن حديث جابر قال النبى ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا» الحديث. وذلك من طريق المروءة والمواساة، وفى البعض أنه كره لهم الافتتان بالحرث والحراثة والمحرص عليها والتفرغ لها، فتقعد بهم عن الجهاد فى سبيل الله ويفوتهم الحظ على الغنمة والفى، ويدل عليه حديث أبى أمامة.

أقول: وعلى هذا المعنى يجب أن يحمل الاضطراب المروي فى شرح السنة عن الإمام أحمد أنه قال: لما فى حديث رافع بن خديج من الاضطراب، مرة يقول: سمعت رسول الله، ومرة يقول: حدثنى عمومى، لاعلى الاضطراب المصطلح عند أهل الحديث؛ فإنه نوع من أنواع الضعف، وجل جناب الشيخين أن يوردا فى كتابيهما من هذا النوع شيئاً.

الحديث السادس عن جابر رضى الله عنه: قوله: «فليزرعها» «مط»: يعنى ينبغى أن يحصل للإنسان نفع من ماله، فمن كانت له أرض فليزرعها حتى يحصل له نفع منه، أو ليعطها أخاه ليحصل له ثواب، فإن لم يفعل هذين الشيئين فليمسك أرضه، وهذا توبيخ لمن له مال ولم

٢٩٧٨ - \* وعن أبي أمامة، ورأى سِكَّةً وشيئاً من آلة الحرث، فقال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «لا يدخلُ هذا بيتَ قومٍ إلا أدخله الذلُّ» رواه البخاري.

## الفصل الثاني

٢٩٧٩ - \* عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ»، وله نَفَقَتُهُ رواه الترمذي، وأبو داود، وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريب. [٢٩٧٩]

يحصل له منه نفع. أقول: بل هو ترويض على السدول عن هذين الأمرين إلى الثالث من المخابرة والمزاعة ونحوهما. «مع»: إن الشافعي رضي الله عنه موافقيه جوزوا الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما، وتأولوا أحاديث النهي تأويلين، أحدهما: إيجارتها بما يزرع على الماذيانات والماذيانات- بذلك معجمة مكسورة، ثم ياء مثناة تحت، ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم تاء مثناة فوق- هي مسايل الماء. وقيل: ما ينبت على حافتي المسيل والسواقي وهي معربة.

الحديث السابق عن أبي أمامة رضي الله عنه: قوله: «ورأى سكة» «تو»: السكة الحديدية التي تحرث بها الأرض، وإنما جعل آلة الحرث مظنة للذل؛ لأن أصحابها يختارون ذلك، إما لجبن في النفس، أو قصور في الهمة، ثم إن أكثرهم ملزمون بالحقوق السلطانية في أرض الخراج، ولو أثروا الجهاد لدرت عليهم الأرزاق، واتسعت عليهم المذاهب، وجبى لهم الأموال مكان ما يجبى عنهم. قيل: وقريب من المعنى قوله: «العز في نواصي الخيل، والذل في أذنان البقر».

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن رافع: قوله: «وله نفقته» «مظ»: أي ما حصل من الزرع يكون لصاحب الأرض، وليس لصاحب البلر إلا بلره؛ وبهذا قال أحمد، وأما غيره فقال: ما حصل من الزرع فهو لصاحب البلر وعليه أجرة الأرض من يوم غصبها إلى يوم الترخيف. «حسن»: وهذا حديث ضعفه بعض أهل العلم، ويحكى عن أحمد أنه قال: راد أبو إسحاق: «بغير إذنهم»، ولم يذكر غيره هذا الحرف، وأبو إسحاق هو الذي رواه عن رافع بن خديج. وقال أحمد: إذا زرع الزرع فهو لصاحب الأرض وللزارع الأجرة.

[٢٩٧٩] صحيح انظر صحيح الجامع (٦٢٧٢) بنحوه.

## الفصل الثالث

٢٩٨٠ - \* عن قيس بن مسلم، عن أبي جعفر، قال: ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرَّبع. وزارع علي، وسعد بن مالك، وعبدالله بن مسعود، وعمر بن عبدالعزيز، والقاسم، وعروة، وأل أبي بكر، وأل عمر، وأل علي، وابن سيرين. وقال عبدالرحمن بن الأسود: كنت أشارك عبدالرحمن بن يزيد في الزرع. وعامل عمر الناس على: إن جاء عمر بالبذر من عنده؛ فله الشطر، وإن جاءوا بالبكر؛ فلهم كلها. رواه البخاري.

### (١٤) باب الإجارة

#### الفصل الأول

٢٩٨١ - \* عن عبدالله بن مفضل، قال: رعم ثابت بن الضحك أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة، وأمر بالمؤاجرة، وقال: «لا بأس بها» رواه مسلم.

٢٩٨٢ - \* وعن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجهم، فأعطى الحجّام أجره واستعط. متفق عليه.

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن قيس: قوله: «ما بالمدينة أهل بيت هجرة» الحديث شرحه مضى في الحديث الأول من الباب، واختاره الشيخ محيي الدين وذكر الترجيح. وقوله: «على: إن جاء» حال من فاعل عامل، والجملة الشرطية مجرورة المحل على الحكاية، أي عاملهم بناء على هذا الشرط.

### باب الإجارة

المغرب: الإجارة تملك المنافع بعوض شرعاً، وفي اللغة اسم للأجرة وهي كراء الاجير، وقد أجره إذا أعطاه أجرته.

#### الفصل الأول

الحديث الأول عن عبدالله: قوله: «نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة» التعريف فيهما للبعد، فالمعنى بالمزارعة ما علم عدم جواره، وبالمؤاجرة عكس ذلك.

الحديث الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «واستعط السعوط - بالفتح - الدواء

٢٩٨٣- \* وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، قال: «مابعث الله نبياً إلا رعى الغنم». فقال أصحابه: وانت؟ فقال: «نعم، كنت أرعى على قرابط لأهل مكة» رواه البخاري.

٢٩٨٤ - \* وعنه ، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكَل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعط أجره» رواه البخاري.

يصب في الأنف، يقال: أسعطت الرجل واستعط هو بنفسه، ولا يقال: استعط مبيتاً على المفعول، وفيه صحة الاستئجار وجواز المدلواة.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «أرعى على قرابط» «تو»: الفيراط قد ذكر في باب الجنائز ، وإنما ذكر هنا القرابط لأنه أراد بها قسط الشهر من أجره الرعية، والظاهر أن ذلك لم يكن يبلغ الدينار، أو لم ير أن يذكر مقدارها استهانة بالحظوظ العاجلة؛ أو لأنه نسي الكمية فيها، وعلى الأحوال فإنه قال هذا القول تواضعاً لله تعالى، وتصريحاً بمتته عليه.

«مظ»: علة رعيهم الغنم، أنهم إذا خالطوا الغنم زاد لهم الحلم والشفقة، فإنهم إذا صبروا على مشقة الرعي، ودفعوا عنها السبع الضارية واليد الخاطفة، وعلموا اختلاف طباعها. وعلى جمعها بعد تفرقها في المرعى والمشرب، وعرفوا ضعفها واحتياجها إلى النقل من مرعى إلى مرعى ومن مسرح إلى مراح، وعرفوا أن مخالطة الناس مع اختلاف أصنافهم وطباعهم، وقلة عقول بعضهم ورزانتها فصبروا على لحوق المشقة من الأمة إليهم، فلا تنفر طباعهم ولا تمل نفوسهم من دعوتهم إلى الدين؛ لاعتيادهم الضرر والمشقة، وعلى هذا شأن السلطان مع الرعية.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «أنا خصمهم» «قض»: الخصم مصدر خصمته أخصمه، نعت به للمبالغة. كالعدل والصوم. وقوله: «أعطى بي» أي عهد باسمي وحلف بي، أو أعطى الأمان باسمي أو بما شرعته من ديني. وقوله: «فاستوفى منه» أي عمله وما استأجره لأجله.

أقول: قوله: «أعطى» يقتضى مفعولاً به، وقوله: «غدر» قرينة لخصوصيته بالعهد، وقوله: «بي» حال أي موثقاً بي؛ لأن العهد مما يوثق بالإيمان بالله، قال الله تعالى: «الذين ينقضون



٢٩٨٥ - \* وعن ابن عباس: أن نَفَرًا من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء، فيهم لديغ - أو سليم - فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راقٍ؟ إن في الماء لديغا - أو سليما - فانطلق رجل منهم، فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء فبرئ، فجاء بالشاء إلى أصحابه، ففكروا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجرًا؛ حتى قدموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله! أخذ على كتاب الله أجرًا. فقال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله». رواه البخاري. وفي رواية: «أصبتم، أقسموا، واضربوا لي معكم سهماً».

عهد الله من بعد ميثاقه (١). وقوله: «أكل ثمنه»، وكذا قوله: «فاستوفى منه» أي فاستوفى منه ما أراد من العمل لم يؤت بهما إلا لمزيد التوبيخ والتقريع وتهجيناً للأمر.

الحديث الخامس عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «مروا بماء» «قضى»: يريد بالماء أهل الماء يعني الحى النازلين عليه، والضمير للمضاف المحذوف، واللينغ المدلوع، وأكثر ما يستعمل فيمن لدغه العقرب، والسليم فيمن لسعته الحية تفاؤلاً. والمقصود من الحديث فى هذا الباب، أنهم قرأوا الفاتحة على شاء، فإنه يدل على جواز الاستتجار لقراءة القرآن والرقية به، وجواز أخذ الأجرة عليه، ومنه يعلم إباحة أجرة الطبيب والمعالج. وقوله ﷺ فى آخر هذا الحديث: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله» دليل على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن.

وذهب قوم إلى تحريمه، وهو قول الزهري وأبي حنيفة وإسحاق، واحتجوا بما روي عن عبادة بن الصامت أنه قال: قلت: يا رسول الله! رجل أهدى إلى قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن، وليست بمال، فأرمى عليها فى سبيل الله؟ قال: «إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها» وأوّل بأنه كان متبرعاً بالتعليم ناوياً للاحتساب فيه، فكره رسول الله ﷺ أن يضيع أجره ويبطل حسنته بما يأخذه هدية فحله منه، وذلك لايمنع أن يقصد به الأجرة ابتداءً ويشرط عليه، كما أن من رد ضالة إنسان احتساباً، لم يكن له أن يأخذ عليه أجرًا، ولو شرط عليه أول الأمر أجرًا جلا.

قوله: «حتى قدموا المدينة» متعلق بقوله: «قالوا: أخذت على كتاب الله» معناه لم يزالوا ينكرون عليه فى الطريق حتى قدموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله! فالغاية أيضاً داخله فى المنيا؛ كما فى مسألة السمكة. «حس»: فى الحديث دليل على جواز الرقية بالقرآن ويذكر الله، وأخذ الأجرة عليه؛ لأن القراءة والنفث من الأفعال المباحة، وبه تمسك من رخص بيع

## الفصل الثاني

٢٩٨٦ - \* عن خارجة بن الصلت، عن عمه، قال: أقبلنا من عند رسول الله ﷺ، فأتينا على حيٍّ من العرب. فقالوا: إنا أنبئنا أنكم قد جئتم من عند هذا الرجل بخير، فهل عندكم من دواء أو رقية؟ فإن عندنا معنوها في القيود. فقلنا: نعم. فجاءوا بمعنوه في القيود، فقرأت عليه بفاتحة الكتاب ثلاثة أيام غدوة وعشية أجمع بزاقني ثم أتفل. قال: فكأنما أنشط من عقال، فأعطوني جعلاً، فقلت: لا، حتى أسأل النبي ﷺ. فقال: «كل»، فلعمري؛ لمن أكل برقية باطل، لقد أكلت برقية حق. رواه أحمد وأبو داود. [٢٩٨٦].

المصاحف وشراءها، وأخذ الأجرة على كتابتها، وبه قال الحسن والشعبي وعكرمة، وإليه ذهب سفيان ومالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة. قوله: «واضربوا لى معكم» أى اجعلوا لى نصيباً منها، «مع»: هو من باب المروءات والتبرعات ومواساة الأصحاب والرفاق، وإلا فجميع الشاة ملك للراقي، قاله تطيياً لقلوبهم، ومبالغة فى تعريفهم أنه حلال مباح لاشبهة فيه.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن خارجة قوله: «معنوها» «المغرب»: هو الناقص العقل. وقيل: المدهوش من غير جنون، وقد عته عتها وعتاهة. «نه»: هو المجنون المصاب بعقله. قوله: «فكأنما أنشط» «تو»: أى أحل، يقال: نشطت الحبل أنشطه نشطاً عقدته، وأنشطته أى حللته، وهذا القول أعنى «أنشط من عقال» يستعملونه فى خلاص الموثوق وزوال المكروه فى أدنى ساعة. أقول: الكلام فيه التشبيه، شبه سرعة برئه من الجنون بواسطة قراءة الفاتحة، وتقله بجملي معقول حل من عقاله، فتراه سريع النهوض.

قوله: «فلعمري» «مغل»: هو - بفتح العين وضمها - أى حياتي، واللام فيه للتأكيد، ولا يستعمل فى القسم إلا مفتوح العين، واللام فى «لمن أكل» جواب القسم، يعنى من الناس من يرقى رقية باطل ويأخذ عليها عوضاً، أما أنت فقد رقيت رقية حق. فإن قيل: كيف أقسم بخير اسم الله وصفاته؟ قلنا: ليس المراد به القسم، بل جرى هذا اللفظ فى كلامه على رسمهم\*. أقول: لعله ﷺ كان مأذوناً بهذا الإقسام، وأنه من خصائصه؛ لقوله تعالى: «لعمرك إنهم

[٢٩٨٦] انظر صحيح الجامع (٤٤٩٤)، والصحيح (٢٠٢٧).

\* فى «ك»، «رسمهم».

٢٩٨٧ - \* وعن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَعْطُوا الْآجِرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْفُهُ» رواه ابن ماجه. [٢٩٨٧]

٢٩٨٨ - \* وعن الحسين بن علي، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «للسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ» رواه أحمد، وأبو داود. وفي «المصابيح»: مُرْسَلٌ. [٢٩٨٨]

لفي سكرتهم» (١) قيل: أقسم الله تعالى بحياته، وما أقسم بحياة أحد قط كرامة له، و«من» في «لمن أكل» شرطية واللام موطئة للقسم، والثانية جواب للقسم ساد مسد الجزء، أي لعمري لأن كان ناس يأكلون برقية باطل؛ لأنكم أكلتم برقية حق، والفاء في قوله: «فقال» عطف على محذوف، أي ذهبت إلى رسول الله ﷺ فأنخبرته الخبر وسألته، فقال: «كل» وإنما أتى بالماضى في قوله: «أكلت» بعد قوله: «كل» دلالة على استحقاقه له، وأنه حق ثابت وأجرة صحيحة.

الحديث الثاني والثالث عن الحسين بن علي رضي الله عنهما: قوله: «وإن جاء على فرس» «قضى»: لا ترد السائل وإن جاءك على حال يدل على غناه، وأحسب أنه لو لم يكن له خلة دعه إلى السؤال لما يدل لك وجهه. وقيل: معناه لا تردّه وإن جاءك على فرس يلتبس منك طعامه، وعطف دابته.

قوله: «وفي المصابيح مرسل» «تو»: وصف هذا الحديث في المصابيح بالإرسال، فلا أدرى أثبت ذلك في الأصل أم هو شيء الحق به، وقد وجدته مسنداً إلى ابن عمر رضي الله عنه، وقد أورد بقية الحديث بمعناه أبو داود في كتابه بإسناد له عن الحسين بن علي رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «للسَّائِلِ حَقٌّ».

أقول: الخط لازم؛ لأن كلا من الحديثين متصل مستقل وقد جعلهما في المصابيح حديثاً واحداً مرسلأ، وعلى استقلالهما لا يدخل الحديث الثاني في الباب، ويمكن أن يقال على طريق التثزل وثبوت الإرسال من صاحب المصابيح أن يروى على طريق آخر مرسلأ على أنهما حديث واحد.

[٢٩٨٧] صحيح الجامع [١٠٥٥]، وقال بحسن، وانظر الإرواء [١٤٩٨].

[٢٩٨٨] ضعيف. انظر ضعيف الجامع (٤٧٤٩) والضعيفة ح/ (١٣٧٨).

(١) الحجر: ٧٢.

## الفصل الثالث

٢٩٨٩ - عن عتبة بن المنذر، قال: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ: (طَسَمَ) حَتَّى بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى، قَالَ: «إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِ سَنِينَ، أَوْ عَشْرًا عَلَى عَقَّةٍ فَرَجَهُ وَطَعَامٍ بَطْنِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَه. [٢٩٨٩]

٢٩٩٠ - \* وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا، مِمَّنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، وَلَيْسَتْ بِمَالٍ، فَأُرْمِي عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوِّقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَه. [٢٩٩٠]

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن عتبة: قوله: «عقّة فرجه» كنى به عن النكاح تأديباً، وأنه مما ينبغي أن يعد مالا لاكتساب العفة به، وفيه خلاف، قال أصحاب أبي حنيفة: لا يجوز تزويج امرأة بأن يخدمها سنة، وجوز أن يتزوجها بأن يخدمها عبده سنة، وقالوا: لعل ذلك كان جائزاً في تلك الشريعة. ويجوز أن يكون المهر شيئاً آخر، وإنما أراد أن يكون راعى غنمه هذه المدة. وأما الشافعي فقد جوز التزويج على الإجارة لبعض الأعمال والخدمة، إذا كان المستأجر له أو المخدم فيه أمراً معلوماً.

الحديث الثاني عن عبادة: قوله: «وليس بمال» حال، ولا يجوز أن يكون من «قوساً» لأنها نكرة صرفة فيكون حالاً من فاعل «أهدى»، أو من ضمير المتكلم، يريد أن القوس لم يعهد في المتعارف أن تعد من الأجرة، أو ليست بمال أقتنيه للبيع، بل هي عدة أرمى عليها في سبيل الله، ووجهه أن عبادة لم ير أخذ الأجرة لتعليم القرآن فاستفتى، أي هذا الذي أفعله أهو من أخذ الأجرة لأنه انتهى عنه، أو أنه مما لا بأس به فأخذه؟ فأجابه رسول الله ﷺ إنه ليس من الأجرة في شيء لتأخذه حقاً لك، بل هو مما يبتل بإخلاصك الذي نوتته في التعليم فأنته عنه، وقد سبق تمام تقريره في حديث ابن عباس رضى الله عنهما، وجوابه ﷺ نوع من الأسلوب الحكيم؛ لأنه تحليل ما حرمه عبادة، وتحريم ما حلله.

[٢٩٨٩] ضعيف. انظر ضعيف الجامع ح/ (٢٠١٤)، وانظر الإرواء ح/ (١٤٨٢).

[٢٩٩٠] صححه الشيخ بشواهده في الصحيحة ح/ (٢٥٦)، وفي النفس من تصحيحه شيء، خاصة وقد عارض الأحاديث الصحيحة الثابتة في ذلك كحديث: «إن أحق ما أخلتم عليه أجراً كتاب الله» سبق لي (٢٩٨٥)، وحديث: «زوجتكها بما مأك من القرآن» وفي رواية «على أن تعلمها ما مأك من القرآن»، وهذه الأحاديث كلها رولها البخاري، لا اختلاف في صحتها، أما حديث القوس فقد اختلف الأئمة فيه، وضمعه جماعة منهم على نحو ما ذكره الشيخ في الصحيحة ح/ (٢٥٦).

## (١٥) باب إحياء الموات والشرب

### الفصل الأول

٢٩٩١ - \* عن عائشة [رضي الله عنها]، عن النبي ﷺ ، قال: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ ؛ فَهُوَ أَحَقُّ». قال عُرْوَةُ: قَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رواه البخاري.

٢٩٩٢ - \* وعن ابن عباس: أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» رواه البخاري.

### باب إحياء الموات والشرب

المغرب: الموات الأرض الخراب، وخلافه العامر، وعن الطحاوي: هو ما ليس بملك لأحد، ولا هي من مرافق البلد، وكانت خارجة البلد سواء قربت منه أو بعدت. والشرب بالكسر النصب من الماء، وفي الشريعة عبارة عن نوبة الانتفاع بالماء سقيًا للمزارع أو الدواب.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «من عمر» «تو»: وفي بعض نسخ المصابيح «أعمر» بزيادة الألف وليس بشيء. «قضى»: وقد ريف مافى المصابيح بأن أعمرت الأرض معناه وجدتها عامرة، وما جاء بمعنى عمر، وجوابه أنه قد جاء أعمر الله بك منزلك، بمعنى عمر، وذلك كاف في جواز استعمال أعمرت الأرض بمعنى عمرتها؛ إذ الأصل في الاستعمال الحقيقة، وفي الحقائق اطرادها، «شف»: ليس كما قال، فإن الجوهرى بعد أن ذكر أعمر الله بك منزلك، وعمر الله بك، ذكر أنه لا يقال: أعمر الرجل منزله بالألف راويا عن أبي زيد. «قضى»: منطوق الحديث يدل على أن العمارة كافية في التملك لاقتصر إلى إذن السلطان، ومفهومه دليل على أن مجرد التحجر والإعلام لا يملك بل لا بد من العمارة، وهي تختلف باختلاف المقاصد.

الحديث الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «لا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ» «قضى»: كانت رؤساء الأحياء في الجاهلية يحمون المكان الخصيب لخیلهم وإبلهم وسائر مواشيهم، فأبطله الرسول ﷺ ، ومنع أن يحمى إِلَّا لله ولرسوله. «حس»: كان ذلك جائزًا لرسول الله ﷺ لخاصة نفسه، لكنه لم يفعله، وإنما حمى البقيع لمصالح المسلمين، وللخیل المعدة في سبيل الله. قال الشافعي: وإنما لم يجز في بلد لم يكن واسعًا فيضيق على أهل المواشى ، ولا يجوز لأحد من الأئمة بعده ﷺ أن يحمى لخاصة نفسه. واختلفوا في أنه هل يحمى للمصالح؟ منهم من لم يجز للحديث، ومنهم من جوزه على نحو ما حمى رسول الله ﷺ لمصالح المسلمين بحيث لا يتبين ضرره.

٢٩٩٣ - \* وعن عُرْوَةَ، قال: خَاصِمَ الزُّبَيْرِ رَجُلًا مِّنَ الْاَنْصَارِ فِي شَرَاخٍ مِّنَ الْحَرَّةِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقُ يَا زُبَيْرُ! ثُمَّ أَرْسَلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَقَالَ الْاَنْصَارِيُّ: «أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَا وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقُ يَا زُبَيْرُ! ثُمَّ أَحْبَسَ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، ثُمَّ أَرْسَلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَاسْتَوَعَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ حِينَ أَحْفَظَهُ الْاَنْصَارِيُّ، وَكَانَ أَشَارَ عَلَيْهِمَا بِأَمْرِ لَّهُمَا فِيهِ سَعَةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الحديث الثالث عن عروة: قوله: «في شراج من الحرة» «مح»: هو-بكسر الشين المعجمة وبالجيم - مسايل الماء، واحدها شرجة . والحرة هي الأرض ذات الحجارة السود. «وأن كان ابن عمتك» بفتح الهمزة. «قص»: وهو مقدر بأن أو لأن، وحرف الجر يحذف معها للتخفيف كثيراً، فإن «أن» فيها مع صلتها طولاً. ومعناه: هذا التقديم والترجيح، لأنه ابن عمتك أو بسببه، نحوه قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ (١) أى لا تطعمه مع هذه المثالب لأن كان ذا مال. ولهذا المقال نسب الرجل إلى النفاق.

«تو»: وقد اجترأ جمع من المفسرين بنسبة الرجل تارة إلى النفاق، وأخرى إلى اليهودية، وكلا القولين رافع عن الحق؛ إذ قد صح أنه كان أنصاريًا، ولم يكن الأنصار من جملة اليهود، ولو كان مغموصاً عليه في دينه لم يصفوه بهذا الوصف، فإنه وصف مدح، والأنصار وإن وجد فيهم من يرمى بالنفاق، فإن القرن الأول والسلف بعدهم تخرجوا واحتزوا أن يطلقوا على من ذكر بالنفاق واشتهر به الأنصاري، والأولى بالشحيح بدينه أن يقول: هذا قول أدله الشيطان فيه بتمكنه عند الغضب، وغير مستبعد من الصفات البشرية الابتلاء بأمثال ذلك.

«مح»: قال القاضي عياض: حكى الداودى أن هذا الرجل كان منافقاً. وقوله في الحديث: «إنه أنصاري» لا يخالف هذا؛ لأنه يكون من قبيلتهم لآمن الأنصار المسلمين. وأما قوله في آخر الحديث: «فقال الزبير: والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت فيه: ﴿فَلَا وَبِكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾» (٢) الآية. فلعلها قالت طائفة في سبب نزولها قال الشيخ محيي الدين: قالوا: لو صدر مثل هذا الكلام من إنسان كان كافراً جرت على قائله أحكام المرتدين من القتل. وأجابوا إنما تركه النبي ﷺ لأنه كان في أول الإسلام يتألف الناس، ويدفع بالتي هي أحسن، ويصبر على أذى المناققين، ويقول: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه». قوله: «تلون وجهه» أى تغير من الغضب لانتهاك حرمة النبوة وقبح كلام هذا الإنسان والجدر- بفتح الجيم وكسرهما، وبالدال المهملة- الجدار، والمراد بالجدر أصل الحائط، وقدره العلماء أن يرتفع الماء في الأرض كلها حتى يبلغ كعب رجل الإنسان.

٢٩٩٤ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ ، تَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَالَةِ» متفق عليه.

٢٩٩٥ - \* وعنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سَلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لَيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ. فَيَقُولُ اللَّهُ: الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَاءٍ لَمْ تَعْمَلْ بِدَاكِ» متفق عليه.

وذكرَ حديثَ جابرٍ في «باب المنهي عنها من البيوع».

«حسن»: قوله ﷺ أولاً «اسق ياربير ثم أرسل إلى جارك» كان أمراً للزبير بالمعروف وأخذاً بالمسامحة وحسن الجوار بترك بعض حقه، دون أن يكون حكماً منه، فلما رأى الأنصاري يجهل موضع حقه أمر ﷺ الزبير باستيفاء تمام حقه. وفيه دليل على أنه يجوز العفو عن التعزير، حيث لم يميز الأنصاري الذي تكلم بما أغضب النبي ﷺ، وقيل: كان قوله الآخر عقوبة في ماله، وكانت العقوبة إذ ذاك يقع بعضها في الأموال، والأول أصح. وفيه أنه ﷺ حكم على الأنصاري في حال غضبه مع نهيه الحاكم أن يحكم وهو غضبان. وذلك لأنه كان معصوماً من أن يقول في السخط والرضا إلحافاً. وفي الحديث أن مياه الأودية والعيون التي لا تملك منابعها ومجاريها على الإباحة، والناس فيها شرع وسواء، وأن من سبق إلى شيء منها كان أحق به من غيره، وأن أهل الشرب الأعلى مقدمون على من أسفل منهم، لسبقهم إليه، وليس له حبه ممن هو أسفل منه بعد ما أخذ منه حاجته. وقوله: «فاستوعى» أي استوفاه، مأخوذ من الوعاء الذي تجمع فيه الأشياء كأنه جمعه في وعاءه.

قوله: «حين أحفظه» «تو»: أي أغضبه، يقال: أحفظته فاحتفظ أي أغضبت فغضب، والحفيظة الغضب والحمية، وكذلك الحفيظة بالكسر.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لَا تَمْنَعُوا» مضي شرحه في الفصل الأول من الباب المنهي عنه من البيوع.

الحديث الخامس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ» كلا الفعلين على بناء المفعول، هذا معنى ما حلف به الرجل، ولو حكى قوله لقليل: لقد أعطيت بها أكثر مما أعطيت، على أن الأول بناء للمفعول والثاني للفاعل، أي طلب مني هذا المتاع قبيل هذا بأزيد مما طلبته. وقوله: «بعد العصر» إنما خص به لأن الأيمان المغلظة تقع فيه. وقوله: «لم تعمل يدك» صفة «ماء» والراجع محذوف أي فيه. «مظ» «لم تعمل يدك» أي خرج بقدرتي لأبسعك، ومجاز قوله: «لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ» سبق بيانه.

## الفصل الثاني

٢٩٩٦ - \* عن الحسن، عن سمرّة، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ أَحَاطَ حَاطَةً عَلَى الْأَرْضِ فَهُوَ لَهُ» رواه أبو داود. [٢٩٩٦]

٢٩٩٧ - \* وعن أسماء بنت أبي بكر: أن رسول الله ﷺ أَقْطَعَ لِلزُّبَيْرِ نَخِيلًا. رواه أبو داود. [٢٩٩٧]

٢٩٩٨ - \* وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ أَقْطَعَ لِلزُّبَيْرِ حُضْرَ فَرَسِهِ، فَأَجْرَى فَرَسَهُ حَتَّى نَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ، فَقَالَ: «أَعْطَوْهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ» رواه أبو داود. [٢٩٩٨]

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن الحسن: قوله: «فهُوَ لَهُ» «تَوْ»: يستدل به من يرى التملك بالتحجير. ولا يقرم به حجة؛ لأن التملك إنما هو بالإحياء، وتحجير الأرض وإحاطته بالحائط ليس من الإحياء في شيء. ثم إن قوله: «على أرض» مفتقر إلى البيان، إذ ليس كل أرض تملك بالإحياء. أقول: كفى به بياناً قوله: «أحاط» فإنه يدل على أنه بنى حائطاً مانعاً محيطاً بما يتوسطه من الأشياء نحو أن يبنى حائطاً لحظيرة غنم أو زريبة للدواب. «مع»: إذا أراد زريبة للدواب أو حظيرة يجفف فيها الثمار أو يجمع فيها الحطب أو الحشيش اشترط التحويط، ولا يكفي نصب سعف أو أحجار من غير بناء.

الحديث الثاني عن أسماء: قوله: «نَخِيلًا» «خط»: النخل مال ظاهر العين حاضر النفع كالمعادن الظاهرة، فيشبه أن يكون إنما أعطاه ذلك من الخمس الذي سهمه، وأن يكون من الموات الذي لم يملكه أحد، فيتملك بالإحياء.

الحديث الثالث عن ابن عمر رضى الله عنهما: «قوله»: «أَقْطَعَ لِلزُّبَيْرِ» «قض»: الإقطاع تعيين قطعة من الأرض لغيره، يقال أقطعت قطعة أى طائفة من أرض الخراج، و«الحضر» «الْعَدُو»، يقال: أحضر الفرس إحضاراً إذا عدا، ونصب «حُضْرَ» على حذف المضاف، أى قدر ما يعدو عدوة واحدة. «مع»: فى هذا دليل لجواز اقتطاع الإمام. والأرض المملوكة لبيت المال لا يملكها أحد إلا بإقطاع الإمام، ثم تارة يقطع رقبته ويملكها الإنسان بما يرى فيه مصلحة، فيجوز تملكها كما يملك ما يعطيه من الدراهم والدنانير وغيرها، وتارة يقطعها منفعتها فيستحق

[٢٩٩٦] صحيح، الجامع (٢٩٥٢) بلفظ «فهُوَ لَهُ».

[٢٩٩٧] رواه أبو داود فى سننه، برقم (٣٠٦٩).

[٢٩٩٨] إسناده ضعيف، ورواه أحمد ١٥٦/٢، والبقوى فى شرح السنة (٢٨٣/٨).



٢٩٩٩ - \* وعن علقمة بن وائل، عن أبيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتَ، قَالَ: فَأَرْسَلَ مَعِيَ معاويةَ ، قَالَ: «أَعْطِهَا إِيَّاهُ» رواه الترمذي، والدارمي. [٢٩٩٩]

٣٠٠ - \* وعن أبيض بن حَمَّال المَارِئِيُّ: أَنَّهُ وَقَدَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقْطَعَهُ الْمِلْحَ الَّذِي بِمَارَبَ، فَأَقْطَعَهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا وُكِيَ، قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا أَقْطَعْتُ لَهُ الْمَاءَ الْعَدُّ قَالَ: فَرَجَعَهُ مِنْهُ. قَالَ: وَمَا لَهُ؟ مَاذَا يُحْمِي مِنَ الْأَرَاكِ؟ قَالَ: «مَا لَمْ تَنْلُهُ أَخْشَافُ الْإِبِلِ» رواه الترمذي، وابن ماجه، والدارمي. [٣٠٠٠]

الانتفاع بها مدة الإقطاع. وأما الموات فيجوز لكل أحد إحياؤه، ولا يفترق إلى إذن الإمام. هذا مذنب مالك والشافعي والجمهور.

«حسن»: الإقطاع نوعان بحسب محله: إقطاع تملك وهو الذي يملك فيه المحل بالإحياء كما مر، وإقطاع إرفاق: وهو الذي لا يمكن تملك ذلك المحل بحال، كإقطاع الإمام مقعداً من مقاعد السوق أحدًا ليقعد للمعاملة ونحوها، وكان إقطاع الزبير من القسم الأول.

الحديث الرابع والخامس عن أبيض: قوله: «فاستقطعه» «قضى»: «المأرب» بالهز موضع باليمن، نسب إليه أبيض لنزوله به، ويقال: إنه أردى، وكان اسمه أسود، فبذل به رسول الله ﷺ أبيض، وهذا الموضع مملحة يقال له ملح سبأ. «فاستقطعه» أى سأل أن يقطعه إياه. فأسعف إلى ملتسه ظناً بأن القطيعة معدن يحصل منه الملح بعمل وكد، ثم لما تبين له أنه مثل الماء العدُّ أى الدائم الذى لا ينقطع - والعدُّ المهيأ - رجع فيه. ومن ذلك علم أن إقطاع المعادن إنما يجوز إذا كانت باطنة لا ينال منها شيء إلا بتعب ومؤنة. وما كانت ظاهرة يحصل المقصود منها من غير كد وصنعة لا يجوز إقطاعها بل الناس فيها شرع، كالكلأ ومياه الأودية، وإن الحاكم إذا حكم ثم ظهر أن الحق فى خلافه ينقض حكمه ويرجع عنه، والرجل الذى قال: «إنما أقطعت له الماء العدُّ» هو الأقرع بن حابس التميمي.

وقوله: «ماذا يحمى من الأراك؟» على البناء للمفعول، وإسناده إلى ما استكن فيه من الضمير العائد إلى «ذا». وقوله: «عالم تنله أخفاف الإبل» معناه ما كان بمعزل من المراعي والمعارات. وقيل: يحتمل أن يكون المراد به أنه لا يحمى منه شيء؛ لأنه لا يحمى ما تناله الأخفاف، ولا شيء منها إلا وتناله الأخفاف.

«مظ»: أراد بالحمى هنا الإحياء لا الحمى؛ لما تقرر أن الحمى لا يجوز لأحد أن يخصه. وفيه دليل على أن الإحياء لا يجوز بقرب المعارة لاحتياج أهل البلد إليه لمرعى مواشهم، وإليه أشار بقوله ﷺ: «عالم تنله أخفاف الإبل» أى ليكن الإحياء فى موضع بعيد. «فا»: قيل:

[٢٩٩٩] ورواه أحمد (٣٩٩/٦).

[٣٠٠٠] حسن بطريقه، وانظر شرح السنة (٢٧٨/٨).

- ٣٠٠١ - \* وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكلاء، والنار» رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣٠٠١]
- ٣٠٠٢ - \* وعن أسمر بن مضر، قال: أتيت النبي ﷺ فبأيعته. فقال: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ» رواه أبو داود. [٣٠٠٢]
- ٣٠٠٣ - \* وعن طاووس، مرسلاً: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْبَبَ مَوَاتًا مِنْ الْأَرْضِ فَهُوَ لَهُ، وَعَادِي الْأَرْضِ ضَلَّ» وَرَسُولُهُ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِنِّي» رواه الشافعي. [٣٠٠٣]
- ٣٠٠٤ - \* وَرَوَى فِي «شرح السنة»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

الأنخاف مسان الإبل. قال الأصمعي: الخف الجمل المسن، والمعنى أن ما قرب من المرعى لا يحمي، بل يترك لسان الإبل؛ وما في معناها من الضعاف التي لا تقوى على الإمعان في طلب المرعى.

الحديث السادس عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «في ثلاث» «قضى»: لما كانت الأسماء الثلاثة في معنى الجمع أنشأ بهذا الاعتبار وقال: «في ثلاث» والمراد بالماء المياه التي لم تحدث باستنباط أحد وسعيه، كماه القنى والآبار ولم يحرز في إناء أو بركة أو جدول مأخوذ من النهر. وبالكلا ما ينبت في الموات، والمراد من الاشتراك في النار، أنه لا يمنع من الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها، لكن للمستوقد أن يمنع أخذ جذوة منها، لأنه ينقصها ويؤدي إلى إطفائها. وقيل: المراد بالنار الحجارة التي توري النار، لا يمنع أخذ شيء منها إذا كانت في موات.

الحديث السابع والثامن عن طاووس: قوله: «وعادي الأرض» «قضى»: المراد بـ «عادي الأرض» الأبنية والضياع القديمة التي لا يعرف لها مالك، نسبت إلى عاد قوم هود عليه السلام لتقدم زمانهم للمباغة. وقوله: «الله ورسوله» معناه أنه فيء يتصرف فيه الرسول على ما يراه ويستصوبه. أقول: قوله: «هي لكم مني» بعد قوله: «الله ورسوله» إشعار بأن ذكر الله تهييد لذكر رسوله تعظيماً لشأنه وأن حكمه ﷺ حكم الله، ولذلك عدل من «لي» إلى «رسوله» وفيه التقتات.

الحديث التاسع عن شرح السنة: قوله: «الدور بالمدينة» «قضى»: يريد بالدور المنازل والعريضة التي أقطعها رسول الله ﷺ له ليبنى فيها، وقد جاء في حديث آخر أنه ﷺ أقطع

[٣٠٠١] قال الشيخ: إسناده صحيح.

[٣٠٠٢] رواه أبو داود (٣٠٧١)، وإسناده عنده ضعيف فيه ثلاث مجهولات.

[٣٠٠٣] إسناده ضعيف لإرساله.

الدور بالمدينة، وهي بين ظهراني عمارة الأنصار من المنازل والنخل، فقال بنو عبد بن زهرة: نكَبُ عَنَّا ابنَ أم عبد. فقال لهم رسول الله: «فَلِمَ ابْتَعَثَنِي اللهُ إِذَا؟ إِنَّ اللهَ لَا يَقْدَسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ».

٣٠٠٥ - وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله ﷺ قضى في السَّيْلِ المَهْزُورِ أَنْ يُمْسَكَ حَتَّى يَبْلُغَ الكَعْبِينَ ثُمَّ يُرْسَلَ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ. رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣٠٠٥]

المهاجرين الدور بالمدينة، ويؤول بهذا. والعرب تسمى المنزل داراً وإن لم يكن فيه بعد. وقيل: معناه أنه أقطعها له عارية، وكلنا إقطاعه ﷺ لسائر المهاجرين دورهم وهو ضعيف؛ لأنه ﷺ أمر أن يورث دور المهاجرين نساءهم، وأن زينب زوجة ابن مسعود ورثته داره بالمدينة ولم يكن له دار سواها، والعارية لا تورث.

وقوله: «وهي بين ظهراني عمارة الأنصار» أي بينها ووسطها. وفيه دليل على أن الموات المحفوظة بالمعارات يجوز إقطاعها للإحياء. وقوله: «نكَبُ عَنَّا» معناه اصرفه وأعدل به عنا، قال تعالى: ﴿هُنَّ الصُّرَاطُ لَنَا كَبُونَ﴾ (١) أي عادلون عن القصد. وبنو عبد بن زهرة حي من قرش كانت منهم أم الرسول ﷺ. وقوله: «فَلِمَ ابْتَعَثَنِي اللهُ إِذَا؟» أي إنما بعثني الله لإقامة العدل والتسوية بين القوي والضعيف، فإذا كان قومي يتبنون الضعيف عن حقه ويمعنونه فما الفائدة في ابتعاني؟ وقوله: «لَا يَقْدَسُ أُمَّةٌ» أي لا يظهرها ولا يزكها.

الحديث العاشر عن عمرو: قوله: «في السَّيْلِ المَهْزُورِ» «نه»: المَهْزُور بتقديم الزاي المعجمة على الراء غير المعجمة واد في بنى قريظة بالحجاز، فأما بتقديم الراء على الزاي فموضع سوق المدينة، تصدق به رسول الله ﷺ على المسلمين، كذا في الفائق مع زيادة قوله: وأما مهزول - باللام - فواد إلى أصل جبل يثرب. «تو»: هذا اللفظ في المصاييح وجدناه مصروفًا عن وجهه، ففي بعض النسخ «في السَّيْلِ المَهْزُورِ» وهو الأكثر، وفي بعضها «في سَيْلِ المَهْزُورِ» بالإضافة، وكلاهما خطأ، وصوابه يغير ألف ولام فيهما بصيغة الإضافة إلى علم. «قض»: لما كان «المَهْزُور» علمًا منقولًا من صفة مشتقة من هززه إذا [عَمَزَه] \* جاز إدخال اللام فيه تارة وتجريده عنه أخرى، والمقصود من الحديث أن النهر الجاري بنفسه من غير عمل ومؤنة يسقي منه الأعلى إلى الكعبين ثم يرسله إلى من هو أسفل منه، نص عليه مطلقًا أو في صورة معينة وقع النزاع فيه ليقاس عليه أمثاله.

[٣٠٠٥] صحيح أبي داود للشيخ الألباني برقم: (٣٠٩٤).

(١) المؤمنون: ٧٤. وفي «ط» و«ك» «فَهُنَّ» عن الصراط» وهو تصحيف.

\* في «ك» غمضه

٣٠٠٦ - \* وعن سمرّة بن جندب: أنه كانت له عضدٌ من نخلٍ في حائط رجلٍ من الأنصار، ومع الرجل أهله، فكان سمرّة يدخلُ عليه، فيتأذى به، فاتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فطلب إليه النبي ﷺ لبيعه، فأبى، فطلب أن ينقله، فأبى، قال: «فهبه له ولك كذا» أمرًا رغبه فيه، فأبى، فقال: «أنت مضارٌّ» فقال للأنصاري: «أذهب فاقطع نخله». رواه أبو داود. [٣٠٠٦]

وذكر حديث جابر: «مَنْ أَحْيَى أَرْضًا» في «باب الغصب» برواية سعيد بن زيد. وسنذكر حديث أبي صرمة: «مَنْ ضَارَّ أَضَرَ اللَّهُ بِهِ» في «باب ما ينهى من التهاجر».

الحديث الحادى عشر عن سمرّة: قوله: «عضد من نخل» «فا»: قالوا للطريقة من النخل عضد لأنها متناظرة فى جهة، وروى عفيف قال الأصمعى: إذا صار للنخلة جذع تتناول منه فهى العصيد، والجمع عصفدان. وقيل: هى الجبارة البالغة غاية الطول. «تو»: لفظ الحديث يدل على أنه كان فرد نخل لتعاقب الضمير بلفظ التذكير فى قوله: «لبيعه»، وينقله، وفهيه له. وأيضاً لو كانت طريقة من النخل لم يأمره بقطعها، لدخول الضرر عليه أكثر ما يدخل على صاحبه من دخوله، وقد ذكر أن صوابه عصيد. «قض»: أفراد الضمير فيها لإفراد اللفظ. ومعنى «أن ينقله» أن يبادل بنخل من موضع آخر، ولعله إنما أمر الأنصارى بقطع نخله لما بين له أن سمرّة يضاره، لما علم أن غرسها كان بالعارية. «شف»: «ولك كذا أمرًا» أى فى الجنة. «رغبه فيه» أى فى ذلك الأمر.

قوله: «أنت مضار» «مظ»: أى إذا لم تقبل هذه الأشياء فلست تريد إلا إضرار الناس، ومن يريد إضرار الناس جاز دفع ضرره، ودفع ضررك أن تقطع شجرك. أقول: ذكر الأهل والنادى دالان على تضرر الأنصارى من مروه، وكذا تعدية «طلب» بـ «إلى» تشعر بأن النبى ﷺ أنهى إليه طلب البيع شافعاً، وعلى هذا قوله: «طلب أن ينقله» وكذا قوله: «أمرًا رغبه فيه» يدل على أن الأمر فى قوله: «فهبه له» كان أمرًا على طريق الشفاعة، فحق من يأبى من مثل رسول الله ﷺ فى مثل هذا التشفيح أن يزجر ويوبخ، فقوله: «أمرًا» نصب على الاختصاص والتفسير لقوله: «فهبه له» يعنى هو أمر على سبيل الترغيب والاستشفاع، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «قال» أى قال أمرًا مرغباً فيه، وأن يكون نصباً على المصدر؛ لأن الأمر فيه معنى القول أى قال قولاً مرغباً فيه. وهذه الوجوه جارية فى قوله تعالى: «فيها يفرق كل أمر حكيم أمرًا من عندنا» (١). قيل: الأنصارى من بنى النجار، وقيل: اسمه مالك بن قيس، وقيل: لبابة بن قيس، وقيل: مالك بن أسعد، وكان شاعرًا.

[٣٠٠٦] أخرجه نحوه أبو داود فى «أبواب من القضاء» برقم: (٣٦٣٦).

(١) الدخان: ٤.

## الفصل الثالث

٣٠٠٧ - \* عن عائشة، أنها قالت: يارسول الله! ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «الماء والملح والنار» قالت: قلت: يارسول الله! هذا الماء قد عرفناه، فما بال الملح والنار؟ قال: «يا حميراء! من أعطى نارا؛ فكأنما تصدق بجميع ما اتضجت تلك النار، ومن أعطى ملحاً؛ فكأنما تصدق بجميع ما طيبت تلك الملح، ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث يوجد الماء؛ فكأنما أعتق رقبة، ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث لا يوجد الماء؛ فكأنما أحياها». رواه ابن ماجه. [٣٠٠٧]

## (١٦) باب العطايا

### الفصل الأول

٣٠٠٨ - \* عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن عمر أصاب أرضاً بخير، فأتى

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «قد عرفناه» حال وعامله مافى هذا من معنى الإشارة، وفى صاحبها خلاف، قيل: المقدر فى اسم الإشارة وهو المجرور، وقيل: الخير يعنى قد عرفنا حال الماء واحتياج الناس والدواب إليه وتضررها عن المنع، وليس كذلك أمر الملح والنار، فأجابها ﷺ بما أجاب مبيهاً على الأسلوب الحكيم، أى دعى عنك هذا وانظرى إلى من يفوت على نفسه هذا الثواب الجزيل عند المنع من هذا الأمر الحقيق الذى لا يؤبه به، ومن ثمة أنت ضمير الملح فى قوله: «طيب» «وتلك» مراداً بها القلة والتزرة والضمير فى قوله: «أحياها» راجع إلى المسلم على تأويل النفس أو النسمة، وهو من قوله تعالى: ﴿ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾ (١) وإنما أتى بالماء فى الجواب على أنه غير مستول عنه رداً لها ولادعائها العرفان بشأنه، يعنى إنك لست تعرفينه بهذا الوجه مفصلاً ولهذا آخره أيضاً فى الذكر.

## باب العطايا

### الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «أنفس» «مع»: أى أجود وقد نفّس -

[٣٠٠٧] إسناده ضعيف. قال الشيخ: «وكل الأحاديث التى فيها ذكر الحمير له لا يصح منها شيء» إلا حديث واحد أورده فى كتابي (آداب الزفاف) ونهت فيه على وهم من أطلق فى حق الصحة.  
(١) المائدة: ٣٢

النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها» فتصدق بها عمر: أنه لا يباع أصلها ولا يوهب، ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضييف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم غير مُمُول. قال ابن سيرين: غير متأثل مالا. متفق عليه.

٣٠٠٩ - \* وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «العُمري جائزة» متفق عليه.  
٣٠١٠ - \* وعن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «إن العُمري ميراث لأهلها» رواه مسلم.

٣٠١١ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّما رجلٍ أَمَرَ عُمري له ولعقبه؛ فأَنَّهُ للذي أعطِها، لا ترجعُ إلى الذي أعطَها، لأنَّه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارِثُ» متفق عليه.

بضم الفاء - نفاسة، واسم هذا المال «ثمغ» - بالكاء المثناة وسكون الميم والغين المعجمة - و«غير متأثل» أي غير جامع، وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثل، ومنه مجد مؤثل أي قديم، وأئلة الشيء أصله. وفيه دليل على صحة أصل الوقف، وأنه مخالف لشوائب الجاهلية، وقد أجمع المسلمون على ذلك. وفيه أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث، إنما يتفع فيه بشرط الواقف. وفيه صحة شروط الواقف. وفيه فضيلة الوقف، وهي الصدقة الجارية، وفضيلة الإنفاق مما يجب، وفضيلة ظاهرة لعمر رضي الله عنه، وفضيلة مشاورة أهل الفضل والصلاح في الأمور وطرق الخير. وفيه أن غيير فتحت عنوة، وأن الغانمين ملكوها واقتسموها، واستقرت أملاكهم على حصصهم. وفيه فضيلة صلة الأرحام والوقف عليهم.

«حسن»: فيه دليل على أن من وقف شيئاً ولم ينصب له قِيماً معيناً جار، لأنه قال: «لا جناح على من وليها أن يأكل منها» ولم يعين له قِيماً. فيه دليل على أنه يجوز للواقف أن يتفع بوقفه؛ لأنه أباح الأكل لمن وليه وقد يليه الواقف؛ ولأنه ﷺ قال للذي ساق الهدى: «اركبها». وقال رسول الله ﷺ «من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين» فاشتراها عمر رضي الله عنه ووقف أس داراً، وكان إذا قدمها نزلها.

الحديث الثاني إلى آخر الفصل عن جابر رضي الله عنه: قوله: «العُمري جائزة» «مع»: العُمري قول القائل: أصمرت لك هذه الدار مثلاً، أو جعلتها لك عمرَكَ أو حياتكَ أو ماعشت، أو

٣٠١٢ - \* وعنه، قال: إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلَعَقِكَ؛ فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَاعَشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا. متفق عليه.

## الفصل الثاني

٣٠١٣ - \* عن جابرٍ، عن النبي ﷺ، قال: «لَا تُرْقِبُوا، أَوْلاَ تُعْمِرُوا، فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئًا، أَوْ أَعْمَرَ؛ فَهِيَ لَوَرَثَتِهِ» رواه أبو داود. [٣٠١٣]

ما يفيد هذا المعنى. قال أصحابنا: للعمري ثلاثة أحوال، إحداها أن يقول: أعمرتك هذه الدار، فإذا مت فهي لورثتك أو لعقبك. فيصح بلا خلاف، ويملك رقبة الدار وهي هبة، فإذا مات فالدار لورثته، وإلا فليت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال. وثانيها: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لما سواه، ففي صحته قولان للشافعي أصحهما - وهو المجيد - صحته، وله حكم الحال الأولى. وثالثها أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مت عادت إليّ أو إلى ورثتي، ففي صحته خلاف، والأصح عندنا صحته، فيكون له حكم الحال الأولى، واعتمدوا على الأحاديث المطلقة، وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة. وقال أحمد: تصح العمري المطلقة دون المؤقتة، وقال مالك: العمري في جميع الأحوال تملك لمنافع الدار مثلاً، ولا يملك فيها رقبته بحال. ومذهب أبي حنيفة كملحبتنا.

«قضى»: العمري جائزة باتفاق، مملكة بالقبض كسائر الهبات، ويورث المعمر من المعمر له كسائر أمواله، سواء أطلق أو أرفف بأنه لعقبك أو ورثتك بعدك، وهو مذهب أكثر أهل العلم؛ لما روي عن جابر أنه ﷺ قال: «إن العمري ميراث لأهلها» أي للمعمر له، فإنه أطلق ولم يقيد. وذهب جمع إلى أنه لو أطلق ولم يقل: هو لعقبك من بعدك لم يورث منه، بل تعود بموته إلى المعمر، ويكون تملكاً للمنفعة له. وهو قول الزهري، ومالك. واحتجوا بما روي ثابتاً عن جابر أنه ﷺ قال: «أيما رجل أعمر» الحديث، فإن مفهوم الشرط الذي تضمنه «أيما» والتعليل يدل على أن من لم يعمر له كذلك لم يورث منه العمري، بل ترجع إلى المعطي. وبما روي عنه ثالثاً أنه قال: «إنما العمري التي أجاز» إلى آخره. والجواب عن الأول أنه مبني على المفهوم، والقول بعمومه، وجواز تخصيص المنطوق، والخلاف ماض في الكل. وعن الثاني أنه تأويل، وقول صدر عن رأي جابر واجتهاده، فلا احتجاج فيه.

## الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني عن جابر رضي الله عنه: قوله: «فمن أرقب شيئاً أو أعمر» كانوا في الجاهلية يفعلون ذلك فباطل الشرع ذلك وأعلمهم أن من أعمر شيئاً أو أرقبه في حياته فهو

[٣٠١٣] صحيح. انظر صحيح أبي داود (٣٥٥٦)، صحيح النسائي (٣٤٩٢)، الخواص (١٦٠٩).

٣٠١٤ - \* وعنه، عن النبي ﷺ، قال: «العُمري جائزة لأهلها، والرقبي جائزة لأهلها» رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود. [٣٠١٤]

### الفصل الثالث

٣٠١٥ - \* عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «امسكوا أموالكم عليكم، لا تفسدوها؛ فإنه من أعمَرَ عُمري، فهي للذي أعمَرَ حياً وميتاً ولعقبه» رواه مسلم.

### باب (١٧)

### الفصل الأول

٣٠١٦ - \* عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ

لورثته من بعده، وقد تعاضدت الروايات على ذلك. والفقهاء فيها مختلفون، فمنهم من يعمل بظاهر الحديث ويجعلونها تمليكا، ومنهم من يجعلها كالعارية ويتأول الحديث. والرقبي فعلى من المراقبة، لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه، لأنه قال: فإن مت قبلي عاد إلى وإن مت قبلك استقر لك.

أقول: الضمير في «لورثته» للمعمر له. وكذلك المراد بـ«أهلها» والفاء في «فمن أرقب» تعصيب للنهي وتعليل له، يعني: لا ترقبوا ولا تعمروا ظلماً منكم واغتراراً أن كلا منهما ليس بتمليك للمعمر له، فيرجع إليكم بعد موته، وليس كذلك؛ فإن من أرقب شيئاً أو أعمَرَ فهو لورثة المعمر له. فعلى هذا يتحقق إصابة ما ذهب إليه الجمهور في أن العمري للمعمر له، وأنه يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات، وتكون لورثته بعده وينصر هذا التأويل الحديث الذي يليه في الفصل الثالث.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن جابر رضي الله عنه: قوله: «لا تفسدوها» هذا النهي تأكيد للأمر. «مع»: أعلمهم أن العمري هبة صحيحة ماضية، يملكها الموهوب له ملكاً تاماً لاتعود إلى الواهب أبداً، وإذا علموا ذلك فمن شاء أعمَرَ ودخل فيها على بصيرة، ومن شاء تركها لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية يرجع فيها وهذا دليل الشافعي وموافقيه.

### باب

### الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «ريحان» «نه»: هو كل نبت طيب

[٣٠١٤] صحيح. انظر صحيح أبي داود (٣٠٣٩)، صحيح النسائي (٣٥٠٠)، صحيح ابن ماجه

ح/(١٩٣٠).



فلا يردُّه؛ فإنه خفيف المحمل، طيبُ الريح» رواه مسلم.

٣٠١٧ - \* وعن أنس: أن النبي ﷺ كان لا يردُّ الطيب. رواه البخاري.

٣٠١٨ - \* وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه، ليس لنا مثلُ السوء». رواه البخاري.

٣٠١٩ - \* وعن النعمان بن بشير، أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ فقال: إني

---

الريح من أنواع المسموم. قوله: «فإنه خفيف المحمل» أي قليل المنة، طيب الريح علة للنيية عن رد الهدية، يعني أن الهدية إذا كانت قليلة وتتضمن نفعا تاما فلا تردوها، لئلا يتأذى المهدي.

الحديث الثاني والثالث عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «ليس لنا مثل السوء» «قفس»: أي لا ينبغي لنا - يريد به نفسه والمؤمنين - أن نتصف بصفة ذميمة يساهمنا فيها أنفس الحيوانات في أخس أحوالها. وقد يطلق المثل في الصفة الغريبة العجيبة الشأن، سواء كان صفة مدح أو ذم، قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوءِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ (١) واستدل به على عدم جواز الرجوع في الموهب بعد ما أقبض المتب.

«مح»: هذا المثل ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما، وهو محمول على هبة الأجنبي إلا ما وهب لولده أو ولد ولده كما صرح به في حديث النعمان، هذا مذهب الشافعي ومالك والأوزاعي. وقال أبو حنيفة وآخرون: يرجع كل واهب إلا الولد وكل ذي رحم محرم. «تو»: محمل هذا المثل عند من يرى الرجوع في الهبة عن الأجنبي أنه على التنزيه وكراهة الرجوع لا على التحريم، ويستدل بحديث عمر رضي الله عنه حين أراد شراء فرس حمل عليه في سبيل الله، فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «لا تبتهه وإن أعطاكه بدرهم، ولا تمد في صدقتك، فإن العائد في صدقته [كالكلب يعود] في قيئه». قال: فلما لم يكن هنا القول موجبا حرمة ابتياع ما تصدق به، فكل ذلك هذا الحديث لم يكن موجبا حرمة الرجوع في الهبة.

أقول: والمجب أن ما يدل على تشديد الشيء والمبالغة في النهي عن رجوع الهبة كيف يجعل ذريعة إلى جوازها، ولذلك أتى بقوله: «لا تبتهه» يريد: احتذر عن ذلك السوء كل الاحتراز، ولا تبته الموهوب بأي طريق كان ولو بعقد شرعي. والله أعلم.

---

(١) النحل: ٦٠.

\* في «ك» «كالمائد».

نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا. فقال: «أَكُلْ وَلَكِ نَحْلَ مِثْلِهِ؟» قال: لا. قال: «فَارْجِعْهُ». وفي رواية: أَنَّهُ قَالَ: أَيْسَرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً؟» قال: بَلَى. قال: «فَلَا إِذَنْ». وفي رواية أَنَّهُ قَالَ: أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهِدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟» قال: لا. قال: «فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». قال: فَرَجَعَ فَرَدُّ عَطِيَّتِهِ. وفي رواية: أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ». متفق عليه.

الحديث الرابع عن النعمان: قوله: «إني نحلته» «نه»: النحل العطية والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق. يقال: نحله ينحله نحلا - بالضم - والنحلة - بالكسر - العطية. «مع»: فيه استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة فلا يفضل بعضهم على بعض، سواء كانوا ذكورا أو إناثا. قال بعض أصحابنا: ينبغي أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، والصحيح الأول؛ نظاهر الحديث. فلو وهب بعضهم دون بعض فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أَنَّهُ مكروه وليس بحرام والهبة صحيحة. قال أحمد والثوري وإسحاق وغيرهم: هو حرام، واحتجوا بقوله: «لا أشهد على جور» ويقولون: «واعدلو بين أولادكم».

واحتج الأولون بما جاء في رواية «فأشهد على هذا غيري» ولو كان حراماً أو باطلا لما قال هذا، ويقولون: «فأرجعه» ولو لم يكن نافذاً لما احتاج إلى الرجوع. فإن قيل: قاله تهديداً. قلنا: الأصل خلافه، ويحمل هذا الإطلاق صيغة أفعل على الوجوب أو الندب، وإن تعلل ذلك فعلى الإباحة. وأما معنى الجور فليس فيه أَنَّهُ حرام؛ لأنه هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور، سواء كان حراماً أو مكروهاً. وفيه جور رجوع الوالد في هبته عن الولد. أقول: ويقولون: «فلا إذن» لأن «إذن» جواب وجزاء، فإنه ﷺ لما قال: «أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء»، أي: يكونوا بارين محسنين إليك لأعاقين، فقال: بلى. فأجابته «فلا إذن» أي إذا كان كذلك فلا تفعل إذن، ولقظ السرور صريح في الاستحباب.

«حس»: في الحديث استحباب التسوية بين الأولاد في النحل وفي غيرها من أنواع البر حتى في القبل، ولو فعل خلاف ذلك نفذ. وقد فضل أبو بكر عائشة رضي الله عنهما بهنذا عشرين وسقاً، نحلها إياها دون سائر أولاده؛ وفضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عاصماً بشيء أعطاه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم. «قضى»: وقرر ذلك ولم ينكر عليهم، فيكون إجماعاً.

## الفصل الثاني

٣٠٢ - \* عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرجع أحدٌ في هبته، إلاَّ الوالدُ من ولده». رواه النسائي، وابن ماجه. [٣٠٢٠]

٣٠٢١ - \* وعن ابن عمر، وابن عباس، أن النبي ﷺ، قال: «لا يحلُّ للرجل أن يُعطيَ عطيةً، ثم يرجعَ فيها، إلاَّ الوالدُ فيما يُعطي ولده. ومثلُ الذي يُعطي العطيةَ، ثم يرجعُ فيها، كمثلي الكلبِ أكلَ حتى إذا شبعَ قاء، ثم عادَ في فيه». رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. وصححه الترمذي. [٣٠٢١]

## الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «لا يحل للرجل» «قضى»: الحديث - كما ترى - نص صريح على أن جوار الرجوع مقصور على ما وهب الوالد من ولده، وإليه ذهب الشافعي، وعكس الثوري وأصحاب أبي حنيفة، وقالوا لارجوع للواهب فيما وهب لولده أو لأحد من محارمه، ولا لأحد الزوجين فيما وهب للآخر، وله الرجوع فيما وهب للأجانب. وجوز مالك الرجوع مطلقاً، إلا في هبة أحد الزوجين من الآخر.

وأول بعض الحنفية هذا الحديث بأن قوله: «لا يحل» معناه التحذير عن الرجوع، لأنفي الجواز عنه، كما في قولك: لا يحل للواجد رد السائل، وقوله: «إلا الوالد لولده» معناه أن له أن يأخذ ما وهب لولده، ويصرف في نفقته، وسائر ما يجب له عليه وقت حاجته كسائر أمواله، استيفاءً لحقه من ماله، لا استرجاعاً لما وهب ونقضاً للهبة، وهو مع بعده عدول عن الظاهر بلا دليل.

وما تمسكوا به من قول عمر رضي الله عنه: «من وهب هبة لذي رحم جازت، ومن وهب هبة لغير ذي رحم فهو أحق بها مالم يشب منها»، مع أنه ليس بدليل أمثل تأويلاً، وأولى بأن يأول. مع أن الظاهر منه بيان الفرق بين الهبة من المحارم والأجانب في اقتضاء الثواب، وأن من وهب لأجنبي طمعاً في ثواب فلم يشبهه كان له الرجوع، وقد روي ذلك عنه صريحاً وللشافعي قول قديم يقرب منه. وأبو حنيفة لا يرى لزوم الثواب أصلاً، فكيف يحتج به.

أقول: لما تقرر في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن الرجوع عن الهبة مذموم، وأنه لا يصح ولا يستقيم للمؤمنين أن يتصفوا بهذا المثل السوء، وسبق أن حديث عمر رضي الله عنه: جاء مؤكداً له كان ينبغي أن لا يرجع في الأولاد أيضاً. وإنما جور لأنه في الحقيقة ليس

[٣٠٢٠] إسناده حسن.

[٣٠٢١] صحيح الترمذي بنحوه ١٠٤٤، ١٠٤٥.

٣٠٢٢ - \* وعن أبي هريرة: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَكْرَةً، فَعَوَّضَهُ مِنْهَا سِتًّا بِكَرَاتٍ، فَتَسَخَّطَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ فَلَانًا أَهْدَى إِلَيَّ نَاقَةً، فَعَوَّضْتُهُ مِنْهَا سِتًّا بِكَرَاتٍ، فَظَلَّ سَاخِطًا، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ، أَوْ أَنْصَارِيٍّ، أَوْ ثَقَفِيٍّ، أَوْ دَوْسِيٍّ». رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي. [٣٠٢٢]

٣٠٢٣ - \* وعن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ أَعْطَى عَطَاءً فَوَجَدَ فَلْيَجْزِ بِهِ،

يَرْجِعْ، لِأَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ وَمَالُهُ لَهُ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ (١) إِي الَّذِي وُلِدَ لَهُ، وَكَانَتْهُ مَمْلُوكَةً. وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ وَإِنْ أَوْلَاكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ». وَرَبِّمَا تَقْتَضِي الْمَصْلَعَةَ الرَّجُوعَ تَادِيًّا وَسِيَاسَةً لِلْوَلَدِ لِمَا يَرَى مِنْهُ مَا لَا يَرْضَاهُ.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «بكرة» «فه»: البكر بالفتح الفتحة من الإبل بمنزلة الغلام من الناس، والأثني بكرة. قوله: «لقد هممت أن لا أقبل» «تو»: كره قبول الهدية ممن كان الباعث له عليها طلب الاستكثار، وإنما خص المذكورين فيه بهذه الفضيلة لما عرف منهم من سخاوة النفس وعلو الهمة وقطع النظر عن الأهواض - انتهى كلامه. اعلم أن هذه الخصلة من رذائل الأخلاق وأخبثها، ولذلك عرض رسول الله ﷺ بالقبائل بحسن أخلاقها، أن قبيلة هذا الأعرابي على خلافها، ونهى الله سبحانه حبيبه ﷺ عنها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ (٢). «الكشاف» (٣): أي ولا تعط طالباً لستكثير، نهى عن الاستغفار، وهو أن يهب شيئاً وهو يطعم أن يتعرض من الموهوب له أكثر من الموهوب، وهذا جائز، ومنه: «المستغفر يثاب من هبته». وهذا النهي إما نهى تحريم، فهو يختص برسول الله ﷺ، أو نهى تنزيه له ولامته.

«حسن». اختلفوا في الهبة المطلقة التي لا يشترط فيها الثواب، فذهب قوم من الفقهاء أنها تقتضي الثواب لهذا الحديث، ومنهم من جعل الناس في الهدايا على ثلاث طبقات: هبة الرجل لمن هو دونه، فهو إكرام والطف لا يقتضي الثواب. وكذلك هبة النظر من النظر. وأما هبة الأدنى من الأعلى فتقتضي الثواب؛ لأن المعطي يقصد بها الرشد والثواب. ثم قدر الثواب على العرف والسعادة، وقيل: قدر قيمة الموهوب، وقيل: حتى يرضى الواهب. وظاهر مذهب الشافعي أن الهبة المطلقة لا تقتضي الثواب، سواء وهب لتظيره، أو لمن دونه أو فوقه. وكل من أوجب الثواب فلذا لم يثبت كان للواهب الرجوع في هبته.

الحديث الرابع عن جابر رضي الله عنه: قوله: «فوجد» أي من أعطي شيئاً، فليكن عارفاً بحقه، فإن وجد ما لا فليجز به، ومن لم يجد فليشكر، ولا يجوز له كتمان نعمته، ومن كفر فكنم

[٣٠٢٢] انظر صحيح الترمذي (٣٠٩١).

(٣) الكشاف (١٥٦/٤).

(٢) المثلث: ٦.

(١) البقرة: ٢٣٣.

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَنَبَّهْ، فَإِنَّ مَنْ أَتَى فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَ كَانَ كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورٍ». رواه الترمذي، وأبو داود. [٣٠٢٣]

٣٠٢٤ - \* وعن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا؛ فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ». رواه الترمذي. [٣٠٢٤]

٣٠٢٥ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ». رواه أحمد، والترمذي. [٣٠٢٥]

نعمته. وفيه من الحمد معنى قوله: «الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبد لم يحمد الله». والفاء في «فوجد» عاطفة على الشرط وفي «فليجز» جوابه.

فإن قلت: كان من حق الظاهر العطف بالواو؛ ليفيد أن الجمع بين الإعطاء والوجدان سبب للجزاء، فما معنى الترتيب؟ قلت: هذا الترتيب لا يمنع الجمع، وفائدته أن من أعطى فلا يؤخر الجزاء عن المطاء ريثما وجد اليسار، فيعلم أن من وجد لا ينبغي له التأخير بالطريق الأولى.

قوله: «وَمَنْ تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَ» «نه»: الحلي اسم لكل ما يتزين به. قال: أبو عبيدة: هو المرابي يلبس ثياب الزهاد ويرى أنه زاهد. وقال غيره: هو أن يلبس قميصا، يصل بكميه كمين آخرين، يرى أنه لابس قميصين، فكأنه يسخر من نفسه. ومعناه أنه بمنزلة الكاذب القائل ما لم يكن. وقيل: إنما شبه بالثوبين؛ لأن المتحلي كذب كلبين «فوصف نفسه بصفة ليست فيه، ووصف غيره بأنه خصه بصفة، فجمع بهذا القول بين كلبين». «خطأ»: كان في العرب رجل يلبس ثوبين كتياب المعاريف؛ ليظنه الناس أنه رجل معروف محترم؛ لأن المعاريف لا يكذبون؛ فإذا رآه الناس على هذه الهيئة، يعتمدون على قوله وشهادته بالزور؛ لأجل تشبيهه نفسه بالصادقين.

أقوله إنما أتبع الجازي والمثني بالمتحلي؛ لانهما أظهرتا حق ما وجب عليهما؛ لنلا يكفرا بالمنعم. وهذا إنما يظهر ما يلبس به الناس ويتلبس عليهم ليجز منهم، وإليه أشار أبو عبيدة بقوله: هو المرابي يلبس ثياب الزهاد ويرى أنه زاهد.

الحديث الخامس عن أسامة رضي الله عنه: قوله: «فقد أبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ» وذلك أنه اعترف بالتقصير وأنه ممن عجز عن جزائه وثنائه، ففوض جزاءه إلى الله ليجزيه الجزاء الأوفى.

الحديث السادس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ» «فرض»: هذا لأن

[٣٠٢٣] انظر صحيح أبي داود (٤٠٢٨).

[٣٠٢٤] صحيح. انظر صحيح الجامع (٦٣٦٨)، صحيح الترغيب (٩٥٩).

[٣٠٢٥] صحيح.

٣٠٢٦ - \* وعن أنس، قال: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَتَاهُ الْمُهَاجِرُونَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا رَأَيْنَا قَوْمًا أَبْلَدَ مِنْ كَثِيرٍ، وَلَا أَحْسَنَ مُوَاسَاةً مِنْ قَلِيلٍ؛ مِنْ قَوْمٍ نَزَلْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ: لَقَدْ كَفَوْنَا الْمُؤَنَّةَ. وَأَشْرَكُونَا فِي الْمَهْنَاءِ، حَتَّى لَقَدْ خَفْنَا أَنْ يَذْهَبُوا بِالْأَجْرِ كُلِّهِ. فَقَالَ: «لَا مَادَعَوْتُمْ اللَّهَ لَهُمْ وَأَتَيْتُمْ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. [٣٠٢٦]

٣٠٢٧ - \* وعن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «تَهَادُوا؛ فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ الضُّغَائِنَ». رَوَاهُ. [٣٠٢٧]

شكروه تعالى إنما يتم ببطاوعته وامتنال أمره، وإن مما أمر به شكر الناس الذين هم وسائط في إيصال نعم الله إليه، فمن لم يطاوعه فيه، لم يكن مؤديا شكر أنعمه، أو لأن من أخل بشكر من أسدى إليه نعمة من الناس - مع ما يرى من حرصه على حب الثناء والشكر على النعماء، وتأذيه بالإحراض والكفران - كان أولى بأن يتهاون في شكر من يستوي عليه الشكر والكفران.

الحديث السابق عن. أنس رضي الله عنه: قوله: «من كثير» الجاران أعني قوله «من كثير، ومن قليل» متعلقان بالبدل والمواساة، وقوله: «من قوم» صلة لأبلد وأحسن على سبيل التنازع، وقوم هو المفضل. والمراد بالقوم الأنصار، وإنما عدل عنه إليه؛ ليدل التذكير على التفضيم، فيتمكن من إجراء الأوصاف التالية عليه بعد الإبهام؛ ليكون أوقع؛ لأن التبيين بعد الإبهام أوقع في النفس وأبلغ. قوله: «في المهنة» هو ما يقوم بكفاية الرجل وإصلاح معاشه.

«قصر»: يريد به ما أشركوهم فيه من زروعهم وثمارهم، من قولهم: هنا في الطعام يهتائي - بالضم والكسر - أي أعطانيه، والاسم منه الهنة - بالكسر - وهو العطاء. قوله: «بالأجر كله» يعني إذا حملوا المشقة والتعب على أنفسهم، وأشركونا في الراحة والمهنة، فقد أحرزوا المثوبات، فكيف نجازيهم؟. فأجاب: لا. أي ليس الأمر كما زعمتم؛ فإنكم إذا أتيتهم عليهم شكرا لصنيعهم ودمتم عليه، فقد جازيتهمهم.

الحديث الثامن عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «تذهب الضغائن» «نه»: الضغن الحقد والعداوة والبغضاء، وكذلك الضغينة وجمعها الضغائن. أقول: وذلك لأن السخط جالب للضغينة والحقد، والهدية جالبة للرضا، فإذا جاء سبب الرضا ذهب سبب السخط.

[٣٠٢٦] صحيح.

[٣٠٢٧] قال الشيخ الألباني: يباي في الأصل، وفي مخطوطة الحاكم: «رواه الترمذي»، وهذه الزيادة ذكرت في حاشية الأصل منسوبة إلى الشيخ الجزري. وفي هذا التخريج عندي نظرا؛ لأن الحديث لم يروه الترمذي من حديث عائشة، بهذا اللفظ، وإنما رواه من حديث أبي هريرة بلفظ آخر نحوه، وهو المذكور في الكتاب بعلمه، وإنما رواه عن عائشة باللفظ المذكور يوسف بن عمر القواس في «حديثه» ق(٢/١٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨٨/٤) والقضائي في «مسند الشهاب» ق(١/٦٥) وفيه أبو يوسف الأعشى واسمه يعقوب. قال الأزدي: كذاب رجل سوء. وقال ابن الملقن في «الخلاصة» ق(١/١٠٣) «قال ابن ظاهر: لا أصل له، وقال ابن الجزري: لا يصح، وروى من طرق آخر، كلها ضعيفة».

٢٨ - ٣٠ \* وعن أبي هريرة [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ قال: «تهادوا؛ فإنَّ الهدية تذهبُ وَحَرَ الصَّدْرِ. ولا تحقرنَّ جارةً لجارتها ولو شقَّ فرسَنَ شاةٍ». رواه الترمذي. [٣٠٢٨]

٢٩ - ٣٠ \* وعن ابن عمر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ثلاثٌ لا تُردُّ الوَسائدُ، والدُّهنُ، واللَّبَنُ». رواه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ غريب. قيل: أرادَ بالدُّهنِ الطيبَ. [٣٠٢٩]

٣٠ - ٣٠ \* وعن أبي عثمان التُّهَدي، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا أُعطي أحدُكم الرِّيحانَ فلا يردُّه؛ فإنَّه خرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ». رواه الترمذي مُرسلاً. [٣٠٣٠]

---

الحديث التاسع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «وحر الصدر» «نه»: «وحر الصدر بالتحريك غشه ووساوسه. وقيل: الحقد والغضب. وقيل: العداوة. وقيل: أشد الغضب. «قضى»: الفرس من الشاة والبعر بمنزلة الحافر من الدابة، والمعنى لا تحقرن جارة هدية جارتها ولو كانت فرسن شاة، وقد جاء في بعض الروايات «ولو بشق فرسن شاة» بزيادة حرف الجر فالتقدير: لو أن تبعث إليها أو تتفقد لها ونحو ذلك. أقول: الحديث من رواية الترمذي بغير به، وكلنا في جامع الأصول.

قوله: «لجارتها» متعلق بمحذوف، وهو مفعول «تحقرن» أي لا تحقرن جارة هدية مهداة لجارتها، وهو تميم للكلام السابق، كقول الشاعر:

نظرت إليك بعين جارية حوراء حانية على طفل

أرشد الناس إلى أن التهادي يزِيل الضغائن، ثم بالغ فيه حتى ذكر أحقر الأشياء بين أبيض البغيضين، إذا حمل الجارة على الضرة، وهو الظاهر لمعنى التميم. «نه»: الجارة الضرة من المجاورة بينهما. ومنه حديث أم روع: «وغيظ جارتها» أي أنها ترى حسنهما فيغيظها ذلك. الحديث العاشر والحادي عشر عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «الوسائد» يريد أن يكرم الضيف بالوسادة والطيب واللبن هدية قليلة المنة، فلا ينبغي أن ترد.

---

[٣٠٢٨] ضعيف الإسناد.

[٣٠٢٩] ضعيف.

[٣٠٣٠] ضعيف لإرساله.

## الفصل الثالث

٣٠٣١ - \* عن جابر، قال: قالت امرأة بشير: أنحلّ ابني غلامك، وأشهد لي رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ. فقال: إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْحَلَ ابْنَهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهَدُ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَهُ إِخْوَةٌ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَفَكُلُّهُمْ أُعْطِيَتْهُمْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَته؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلَحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ». رواه مسلم.

٣٠٣٢ - \* وعن أبي هريرة، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ إذا أتَى بيا كورةَ الفاكهة، وضعها على عينيه وعلى شفتيه، وقال: «اللَّهُمَّ كَمَا أَرَيْتَنَا أَوَّلَهُ فَأَرِنَا آخِرَهُ». ثُمَّ يُعْطِيهَا مَنْ يَكُونُ عَنْدهُ مِنَ الصَّيَّانِ. رواه البيهقيُّ في «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرَةِ».

## (١٨) باب اللقطة

### الفصل الأول

٣٠٣٣ - \* عن زيد بن خالد، قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن اللَّقْطَةِ. فقال: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاةَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن جابر رضي الله عنه: قوله: «ابني غلامك» مفعول لـ«أنحل». الجوهرى: يقال: نحلّت المرأة مهرها عن طيب نفس من غير مطالبة أنحلها، وسبق فقه الحديث في الحديث الرابع من الفصل الأول.

الحديث الثاني عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «بياكورة» «نه»: «أول كل شيء بياكورته، وابتكر الرجل إذا أكل بياكورة الفواكه. أقول: إنما ناول بياكورة الثمار الصبيان لمناسبة بينهما، من أن الصبي ثمرة الفؤاد وبياكورة الإنسان. والله أعلم.

## باب اللقطة

المغرب: اللقطة الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه. قال: الأزهري: ولم اسمع اللقطة بالسكون لغير الليث.

## الفصل الأول

الحديث الأول عن زيد: قوله: «اعرف عفاصها» «فا»: العفاص الرعاء الذي تكون فيه



فَشَأْنُكَ بِهَا». قال: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قال: «هِيَ لَكَ، أَوْ لَأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّبِّ». قال: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قال: «مَالُكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سَقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رِيْهَا». متفق عليه. وفي رواية لمسلم: فقال: «عَرَفْتُهَا سَنَةً، ثُمَّ أَعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَفْتِ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رِيْهَا فَأَذِّهَا إِلَيْهِ».

اللقطة، من جلد أو خرقه أو غير ذلك، يقال: عفاص القارورة لغلانها من المقص وهو التي والعطف؛ لأن الوعاء يثني على ما فيه وينعطف.

قوله: «وكاءها» «نه»: هو الذي تشد به البصرة والكيس ونحوهما. «شف»: قوله: «فإن جاء صاحبها» شرط حذف جزؤه للعلم به، أي فردها إليه، أو فيها ونعمت. وقوله: «فضالة الإبل» مبتدأ وخبره محذوف أي ما حكمها. وقوله: «فَشَأْنُكَ» قيل: هو منصوب على المصدر شأنت شأنه أي قصدت قصده، وأشان شأنتك أي عمل ما تحسنه. وقوله: «مَعَهَا سَقَاؤُهَا» إلى آخره على تقدير الحال، أي مالك واخذها؟ والحال أنها مستقلة بأسباب تمشيها.

«حس»: اختلّفوا في تأويل قوله: «اعرف عفاصها» في أنه لو جاء رجل وادعى اللقطة وأعرف عفاصها ووكائها، هل يجب الدفع إليه أم لا؟ فذهب مالك وأحمد إلى أنه يجب الدفع إليه من غير بينة، إذ هو المقصود من معرفة العفاص والوكاء. وقال الشافعي وأصحاب أبي حنيفة: إذا عرف الرجل العفاص، والوكاء والعدد والوزن، ووقع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه وإلا فينته؛ لأنه قد يصيب في الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها، فعلى هذا تأويل قوله: «اعرف عفاصها ووكاءها»؛ لئلا تختلط بماله اختلاطاً لا يمكن التمييز إذا جاء مالكاها. وأراد بالسقاء أنها إذا وردت الماء شربت ما يكون فيه ريها لظمنها، وهي من أطول البهائم ظمأً. وقيل: أراد به أنها ترد عند احتياجها إليه، فجعل النبي ﷺ صبرها على الماء، أو ورودها إليه بمثابة سقائها، وبالحذاء خفافها، وأنها تقوى بها على السير وقطع البلاد الشاسعة، وورود المياه النائية، شبهها النبي ﷺ بمن كان معه حذاء وسقاء في سفره. وإنما أضاف الرب إليها؛ لأن البهائم غير متعبدة ولا مخاطبة، فهي بمنزلة الأموال التي تجوز إضافة مالكاها إليها وجعلهم أرباباً لها.

«قصر»: فيه دليل على أن من السقط لقطة وعرفها سنة ولم يظهر صاحبها كان له تملكها، سواء كان غنياً أو فقيراً. وإليه ذهب كثير من الصحابة والتابعين، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق. وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «يتصدق بها الغني ولا يتنصع بها، ولا يملكها» وبه قال الثوري وابن المبارك وأصحاب أبي حنيفة. ويؤيد الأول ما روي عن أبي بن كعب أنه قال: «وجدت صرة - إلى قوله - فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها» وكان أبي بن كعب من مياسير الانصار.

٣٠٣٤ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَالٌ يُعْرِفُهَا». رواه مسلم.

٣٠٣٥ - \* وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أن رسول الله ﷺ نهى عن لُقطة الحاج. رواه مسلم.

وقوله: «هي لك» أي إن أخذتها وعرفتتها ولم تجد صاحبها، فإن لك أن تملكها. «أو لأخيك» يريد به صاحبها. والمعنى: إن أخذتها فظهر مالكُ فهو له، أو تركتها فاتفق أن صادفها فهو أيضاً له. وقيل: معناه إن لم تلتقطها يلتقط غيرك. «أو للذئب» أي إن تركتها ولم يتفق أن يأخذها غيرك يأكله الذئب غالباً. نبه بذلك على جوار التقاطها وتملكها، وعلى ما هو العلة لها، وهي كونها معرضة للضياع؛ ليدل على إطراد هذا الحكم في كل حيوان يعجز عن الرعية بغير راع، والتحفظ عن صغار السباع. وأشار بالتقييد بقوله: «معها سقاؤها» أن المانع من التقاطها، والفارق بينها وبين الغنم ونحوها استقلالها بالتعيش، وذلك إنما يتحقق فيما يوجد في الصحراء، فأما ما يوجد في القرى والأصهار فيجوز التقاطها لعدم المانع ووجود الموجب، وهو كونها معرضة للتلف، مطمحة للأطعام. وذهب قوم إلى أنه لا فرق في الإبل ونحوها من الحيوان الكبار بين أن يوجد في صحراء أو عمران؛ لإطلاق المنع.

الحديث الثاني عن زيد: قوله: «فهو ضال» أي الواجد غير راشد إن لم يعرفها، أو ما وجد ضال كما كان. «مع»: يجوز أن يراد بـ«ضال» ضالة الإبل ونحوها مما لايجوز التقاطها للملك، بل إنما يلتقط للحفظ، «فهو ضال» إن حفظها ولم يعرفها.

الحديث الثالث عن عبد الرحمن: قوله: «نهى عن لقطة الحاج» «قضى»: هذا الحديث يحتمل أن يكون المراد به النهي عن أخذ لقطتهم في الحرم، وقد جاء في الحديث ما يدل على الفرق بين لقطة الحرم وغيره، وأن يكون المراد النهي عن أخذها مطلقاً؛ لتترك مكانها وتعرف بالنداء عليها؛ لأن ذلك أقرب طريقاً إلى ظهور صاحبها؛ لأن الحاج لا يلبثون مجتمعين إلا أياماً معدودة، ثم يتفرقون ويصدرون مصادر شتى، فلا يكون للتعريف بعد تفرقهم جدوى. «مظ»: لايجوز التقاط لقطة حرم مكة للملك، فلو التقطها لا يملكها بعد التعريف، بل يلزمه أن يحفظها أبداً لمالكها ثمة.

## الفصل الثاني

٣٠٣٦ - \* عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن رسول الله ﷺ: أنّه سئلَ عنِ الثَّمرِ المعلقِ. فقال: «مَنْ أَصابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ حَبْنَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ، فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمُجَنِّ فَعَلِيهِ الْقَطْعُ» وَذَكَرَ فِي ضَالَةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ كَمَا ذَكَرَ غَيْرُهُ. قَالَ: وَسُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ «مَا كَانَ مِنْهَا فِي الطَّرِيقِ الْمَيْتَاءِ وَالْقَرِيَةِ الْجَامِعَةِ فَعَرَفُهَا سَنَةً؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدْفَعَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَهُوَ لَكَ، وَمَا كَانَ فِي الْخَرَابِ الْعَادِيِّ فَفِيهِ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: وَسُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ إِلَى آخِرِهِ. [٣٠٣٦]

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عمرو: مقدمة الحديث سبق شرحها في باب الغصب. قوله: «أن يؤويه الجرين» [نه] أوى وأوى بمعنى واحد، والمقصود منهما لأرم ومتعد، ومن المتعدي هذا الحديث، والمعنى يضمه البيلدر ويجمعه. «والجرين» موضع تجفيف الثمر، وهو له كالبيدر للحنطة، ويجمع على جرّن بضمين. قوله: «في الطريق الميتاء» كذا في جامع الأصول، وقد وقع في نسخ المصابيح «بطريق الميتاء» بالإضافة. «تو»: الطريق الميتاء الطريق العام، ومجتمع الطريق أيضًا ميتاء، والجادة التي تسلكها السابلة، وهو مفعول من الإيتان أي يأتيه الناس ويسلكه.

قوله: «فعلية غرامة مثليه والعقوبة» «قض»: هذا إيجاب للغرامة والتعزير فيما يخرج به؛ لأنه ليس من باب الضرورة المخصص فيها؛ ولأن الملاك لا يتسامحون بذلك، بخلاف القدر اليسير الذي يؤكل. ولعل تضعيف الغرامة للمبالغة في الجزر؛ أو لأنه كان كذلك تغليظًا في أوائل الإسلام ثم نسخ، وإنما لم يوجب القطع فيه، وأوجب فيما يوجد مما جمع في البيدر؛ لأن مواضع النخل بالمدينة لم تكن محوطة محروزة. والمراد بـ«ثمن المجن» ثلاثة دراهم، ويشهد له ما روى ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم» والجرين للثمار كالمراح للشياه، فإن حرز الأشياء على حسب العادة، وجعل ما يوجد في العمران وما يأتيه الناس غالبًا من المسالك لقطة يجب تعريفها؛ إذ الغالب أنه ملك مسلم. وأعطى ما يوجد في بركة والأراضي العادية التي لم تجر عليها عمارة إسلامية، ولم تدخل في ملك مسلم حكم الركايز؛ إذ الظاهر أنه لا مالك له.

[٣٠٣٦] قال الشيخ في رواية النسائي: إسناده حسن.

٣٠٣٧ - \* وعن أبي سعيد الخدري: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] وَجَدَ دِينَارًا، فَأَتَى بِهِ فَاطِمَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]، فَسَأَلَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا رِزْقُ اللَّهِ». فَأَكَلَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَكَلَ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَتْ امْرَأَةً تَنْشُدُ الدِّينَارَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ! أَدِّ الدِّينَارَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣٠٣٧]

٣٠٣٨ - \* وعن الجارود، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ. [٣٠٣٨]

٣٠٣٩ - \* وعن عياض بن حمار، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَا عَدْلٍ - أَوْ ذَوِي عَدْلٍ - وَلَا يَكْتُمْ وَلَا يُغَيِّبْ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيُرِدْهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ. [٣٠٣٩]

الحديث الثاني عن أبي سعيد رضي الله عنه. قوله: «وجد دينارًا» [«شف»]: فيه دليل على أن القليل لا يعرف. «شف»: فيه دليل على أن الغني له التملك كالفقير، وعلى أن اللقطة تحل على من لا تحل عليه الصدقة؛ فإن النبي ﷺ كان غنيًا بما آفاه الله عليه، وكان هو وعليّ وفاطمة ممن لا تحل عليهم الصدقة، وعلى وجوب بذل البدل على الملتقط إلى مالكها متى ظهر.

الحديث الثالث عن الجارود: قوله: «ضالة المسلم» «نه»: هي الضائعة من كل ما يقتنى من الحيوان وغيره، يقال: ضل الشيء إذا ضاع، وهي في الأصل فاعلة، ثم اتسع فيها فصات من الصفات الغالبة، وتقع على الذكر والأنثى، والاثني والجمع، وتجمع على ضوال. «حرق النار» - بالتحريك - لهيها، وقد يسكن، والمعنى أن ضالة المؤمن إذا أخذها إنسان يملكها، ولم يراع فيها الأحكام التي شرعت فيها من التعريف وغير ذلك عن أخذها أدته إلى النار.

الحديث الرابع عن عياض: قوله: «فليشهد» «حس»: هذا أمر تأديب وإرشاد وذلك لمعنيين، أحدهما: أن لا يؤمن من أن يحمله الشيطان على إمساكها وترك أداء الأمانة فيها. والثاني: الأمن من أن يحوزها ورثته في جملة التركة عند اخترام المنيّة إياه. وقد قيل بوجوب الإشهاد لظاهر هذا الحديث. قوله: «وإلا فهو مال الله» وقال في الحديث السابق «رزق الله» وهما عبارتان عن الحلال، وليس للمعتزلة أن يتمسكوا به بأن الحرام ليس برزق؛ لأن المقام مقام مدح اللقطة لإباحتها، لا بيان الحلال والحرام، والفاء في قوله: «فهو مال الله» جواب للشرط، ويجوز إسقاطها كما في رواية البخاري، «وإلا استمتع بها» قال المالكي: حذف الفاء والمبتدأ في الحديث معاً من جواب الشرط.

[٣٠٣٧] انظر شرح السنة (٨/ ٣١١).

[٣٠٣٨] انظر شرح السنة (٨/ ٣١٦) (٢٢٠٩) برواية مطرف.

[٣٠٣٩] صحيح أبي داود ١٥٠٣.

\* في «ك»، «حس».

٣٠٤٠ - \* وعن جابر، قال: رخصَ لنا رسولُ الله ﷺ في العصا، والسوط، والحبل، وأشباهه يُلْتَقَطُهُ الرَّجُلُ يَتَنَفَّعُ بِهِ. رواه أبو داود. [٣٠٤٠]

وذكرَ حديثُ المقدمِ بنِ معدٍ كُرب: «أَلَا لَا يَحِلُّ» في «باب الاعتصام».

## [كتاب الفرائض والوصايا]

### الفصل الأول

٣٠٤١ - \* عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «أَنَا أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَسٌ وَلَمْ يَتْرِكْ وَفَاءً، فَعَلِي قِضَاؤُهُ. وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَتِهِ». وفي رواية: «مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِياعًا فَلْيَاتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ». وفي رواية: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيَاتِنَا». متفق عليه.

الحديث الخامس عن جابر رضي الله عنه: قوله: «في العصا والسوط» «حسن»: فيه دليل على أن القليل لا يعرف، ثم منهم من قال: ما دون عشرة دراهم قليل، وقال بعضهم: الدينار فما دونه قليل لحديث علي رضي الله عنه، وقال قوم: يتنفع بالقليل التافه من غير تعريف، كالنعل والسوط والجراب ونحوها.

### باب الفرائض

«حسن»: الفرض أصله القطع، يقال: فرضت لفلان إذا قطعت له من المال شيئاً. «المغرب»: الفريضة اسم ما يفرض على المكلف، وقد يسمى بها كل مقدار. فقليل لأنصياء الموارث: فرائض، لأنها مقدرة لأصحابها، ثم قيل للعلم بمسائل الميراث: علم الفرائض. وللعالم به: فرضي وفارض وفراض. وفي الحديث «افرضكم زيد» أي أعلمكم بهذا النوع.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «مَنْ تَرَكَ مَالًا» منه أخذ التركة. «فأ»: التركة اسم للمتروك، كما أن الطلبة اسم للمطلوب، ومنه تركة الميت. «أو ضياعاً» «قضى»: ضياعاً بالفتح يريد به العيال العالة، مصدر أطلق مقام اسم الفاعل للمبالغة كالعدل والصوم، وروي بالكسر على أنه جمع ضايع، كجبايع في جمع جائع، و«الكل» هو الثقل، قال تعالى: «وَهُوَ كُلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ» (١) وجمعه كلول، وهو يشمل الدين والعيال. قوله: «فإلينا» أي إلينا مرجعه ومأواه. «حسن»: الضياع اسم ما هو في معرض أن يضيع إن لم يتعهد كالتربية الصغار، والزمنى الذين لا يقومون بكل أنفسهم ومن يدخل في معناهم.

[٣٠٤٠] في سننه كتاب القطة، وقال: رواه النعمان بن عبد السلام عن المغيرة بن سلمة يستأذنه، ورواه شبابة عن مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر، قال: كانوا لم يذكر النبي ﷺ.

(١) النحل: ٧٥.

٣٠٤٢ - \* وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر». متفق عليه.

٣٠٤٣ - \* وعن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم». متفق عليه.

أقول: الغاء في قوله: «فمن مات» تفسيرية مفصلة لما أجمل من قوله: «أنا أولى بالمؤمنين» ومعنى الأولوية النصرة والتولية، أي أنا أتولى أمورهم بعد وفاتهم، وأنصرهم فوق ما كان منهم لو عاشوا، فإن تركوا شيئاً من المال فأذب المستأكلة من الظلمة، أن يحوموا حوله فيخلص لورثتهم، وإن لم يتركوا وتركوا ضياعاً وكلاً من الأولاد فأنا كافلهم، وإلينا ملجئهم ومأواهم، وإن تركوا ديناً فعليّ أداؤه؛ ولهذا وصفه الله تعالى في قوله عز من قائل: «بالمؤمنين رؤوف رحيم» (١) وقوله: «الذي أولى بالمؤمنين من أنفسهم» (٢). وهكذا ينبغي أن تفسر الآية أيضاً؛ ولأن قوله: «وإزواجه أمهاتهم» (٣) إنما يلتزم إذا قلنا: إنه ﷺ كالآب المشفق، بل هو أرف وأرحم بهم.

الحديث الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «فهو لأولى رجل ذكر» «مح»: قال العلماء المراد به «الأولى» الأقرب، مأخوذ من [الوَلَّى] \* وهو القرب. ووصف الرجل بالذكر تنبيهاً على سبب استحقاقه، وهي الذكورة التي هي سبب العصوية وسبب الترجيح في الإرث؛ ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وحكمته أن الرجال تلحقهم مؤن كثيرة في القيام بالعيال، والضيقات، وإرفاد القاصدين، ومواساة السائلين، وتحمل الغرامات وغير ذلك والله أعلم.

أقول: أوقع الموصوف مع الصفة موقع العصبة كأنه قيل: فما بقي فهو لأقرب عصبة وسموا عصبة؛ لأنهم يعصبونه ويعصب بهم، أي يحيطون به ويشد بهم، والعصبة أقارب من جهة الأب، «مح»: قد أجمعوا على أن ما بقي بعد الفرائض فهو للعصبات، يقدم الأقرب فالأقرب، فلا يرث عاصب بعيد مع وجود قريب، وجملة عصبات النسب الابن والأب ومن يدلي بهما، ويقدم منهم الأبناء ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم الأب ثم الجد، ثم الإخوة للأبوين أو للأب، وهم في درجة. «حسن»: فيه دليل أن بعض الورثة يحجب البعض، والمحجب نوعان: حجب نقصان، وحجب حرمان.

الحديث الثالث عن أسامة. قوله: «لا يرث المسلم الكافر» «مح»: أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم، وأما المسلم من الكافر فقيه خلاف، فالجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على أنه لا يرث أيضاً. وذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومسروق

(١) التوبة: ١٢٨. (٢) الأحزاب: ٦.

\* «الوَلَّى» بإسكان اللام على وزن الرمي.

٣٠٤٤ - \* وعن أنس [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ، قال: «مولى القوم من أنفسهم». رواه البخاري.

٣٠٤٥ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ابن أخت القوم منهم». متفق عليه.

وذكر حديث عائشة: «إنما الولاء» في باب قبل «باب السلم».  
وسنذكر حديث البراء: «الخالة بمنزلة الأم» في باب: «بلوغ الصغير وحضائته» إن شاء الله تعالى.

---

وغيرهم إلى أنه يرث من الكافر، واستدلوا بقوله ﷺ: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» وحجة الجمهور هذا الحديث. والمراد من حديث الإسلام فضل الإسلام على غيره وليس فيه تعرض للميراث فلا يترك النص الصريح. وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع، وأما المسلم من المرتد ففيه اختلاف، فعند الشافعي ومالك وربيعة وابن أبي ليلى وغيرهم أن المسلم لا يرث منه. وقال أبو حنيفة والكوفيون والأوزاعي وإسحاق: إنه يرثه وروى ذلك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، لكن قال الثوري وأبو حنيفة: ما اكتسبه في دته فهو لبيت المال. وما اكتسبه في الإسلام فهو لورثته المسلمين.

الحديث الرابع عن أنس رضي الله عنه: قوله: «مولى القوم» «مظ»: المولى يقع في اللغة على المعتق وعلى العتيق، وفسر العلماء المولى هنا بالمعتق، أي يرث من العتيق إذا لم يكن له أحد من عصبائه النسبية، ولا يرث العتيق المعتق إلا عند طاووس.

الحديث الخامس عن أنس رضي الله عنه: قوله: «ابن أخت القوم منهم» «مظ»: ابن الأخت من ذوي الأرحام، ولا يرث ذوو الأرحام إلا عند أبي حنيفة وأحمد، وإنما يرث ذوو الأرحام إذا لم يكن للميت عصبية ولا ذو فرض، وذوو الأرحام عشرة أصناف. ولد البنت، وولد الأخت، وبنت الأخ، وبنت العم، والنخال، والخالة، وأبو الأم، والعم للأم، والعمة، وولد الأخ من الأم ومن أدلى بهم، وأولادهم أولاد البنت، ثم أولاد الأخت، وبنت الأخ، ثم العم للأم والعمات، والأخوال والخالات، وإذا استوى اثنان منهم في درجة فأولاهم بالميراث من هو أقرب إلى صاحب فرض أو عصبية، وأبو الأم أولى من ولد الأخ من الأم من بنات الأخ وأولاد الأخت.

أقول: «من» في «منهم» اتصالية، أي ابن الأخت متصل بأقربائه في جميع ما يجب أن يتصل به من القول والنصرة والتوريث وما أشبه ذلك، وهو نحو قوله تعالى: «وأولوا الأرحام

## الفصل الثاني

٣٠٤٦ - \* عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مَلَّتَيْنِ شَتَّى». رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣٠٤٦]

٣٠٤٧ - \* ورواه الترمذي عن جابر. [٣٠٤٧]

٣٠٤٨ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ». رواه الترمذي، وابن ماجه. [٣٠٤٨]

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله<sup>(١)</sup> أي في أحكامه وفرائضه، والكتاب كثيرًا ما يجيء بمعنى الفريضة، واستدل به أصحاب أبي حنيفة على تورث ذوي الأرحام، وينصره حديث المقدم في الفصل الثاني: «والخال وارث من لا وارث له».

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عبدالله: قوله: «شَتَّى» حال من فاعل «يتوارث» أي مختلفين. ويجوز أن يكون صفة «المَلَّتَيْنِ» أي ملتين متفرقتين، قد سبق بيان تورث المسلم من الكافر وعكسه. وأما تورث الكفار بعضهم من بعض، كاليهودي من النصراني وعكسه، والمجوسي منهما وهما منه، فقال به الشافعي، لكن لا يرث حربي من ذمي ولا ذمي من حربي. وكلنا لو كانا حربيين في بلدين متحاربتين قال أصحابنا: لم يتوارثا، كلنا في شرح مسلم.

الحديث الثاني عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ» «مَطَّ» العمل على هذا الحديث عند العلماء، سواء كان القتل عمدًا أو خطأ، من صبي أو مجنون أو غيرهما. وقال مالك: إذا كان القتل خطأ لا يمتنع الميراث. وقال أبو حنيفة: قتل الصبي لا يمتنع.

أقول: إذا جعل العلة نفس القتل المنصوص عليه فيم، وإذا ذهب إلى المعنى وما يعطيه من قطع الوصلة فلا. فالتعريف في «القاتل» على الأول للجنس، وعلى الثاني للعهد، وعليه يفرغ ما ذكره الشيخ محيي الدين في الروضة إذا قتل الإمام مورثه حدًا ففي منع التورث أوجه. ثالثها: إن ثبت بالبيئة منع، وإن ثبت بالإقرار فلا؛ لعدم التهمة، والأصح المنع مطلقًا؛ لأنه قاتل.

[٣٠٤٦] صحيح. انظر صحيح الجامع ح (٧٦١٣)، (٧٦١٤)، والإرواء (١٦٧٥).

[٣٠٤٧] صحيح.

[٣٠٤٨] قال الشيخ: إسناده ضعيف جدًا، فيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، تركه أحمد وغيره. وله شاهد من حديث ابن عمرو، رواه ابن ماجه لكن فيه عمر بن سعيد وهو المصلوب؛ قال أحمد: حديث موضوع. (١) الأنفال: ٧٥.



٣٠٤٩ - \* وعن بُرَيْدَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجِلَّةِ السُّنُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمَّ.

رواه أبو داود. [٣٠٤٩]

٣٠٥٠ - \* وعن جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ، صَلَّى

عَلَيْهِ، وَوَرِثَ». رواه ابنُ مَاجَه، والدارمي. [٣٠٥٠]

٣٠٥١ - \* وعن كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَحَلِيفُ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ». رواه

الدارمي. [٣٠٥١]

٣٠٥٢ - \* وعن الْمُقَدِّمِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ

نَفْسِهِ، فَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَمِيْعَةً فَلِئَلَّنَا. وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوَرِثَهُ. وَأَنَا مَوْلَى مَنْ لَامَوْلَى

الحديث الثالث عن بريدة: قوله: «دونها أم» «دون» هنا بمعنى قدام، لأن الحاجب كالحاجز

بين الوارث والميراث، واتشد في الكشف:

[ترك القلى دونه وهي دونها]\*

أي قدامه.

الحديث الرابع عن جابر رضي الله عنه: قوله: «إذا استهل» «حص»: لو مات إنسان ووارثه

حمل في البطن يوقف له الميراث، فإن خرج حيًّا كان له، وإن خرج ميتًا فلا يورث منه، بل

لسائر ورثته الأول، فإن خرج حيًّا ثم مات يورث منه، سواء استهل أولم يستهل بعد أن وجدت

فيه أماره الحياة من عطاس، أو تنفس، أو حركة دالة على الحياة سوى اختلاج الخارج عن

المضيق. وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب أبي حنيفة. وذهب قوم إلى أنه

لا يورث منه ما لم يستهل، واحتجوا بهذا الحديث، والاستهلال رفع الصوت، والمراد منه عند

الأخريين وجود أماره الحياة، وعبر عنها بالاستهلال؛ لأنه يستهل حالة الانفصال في الأغلب وبه

تعرف حياته. وقال الزهري: أرى العطاس استهلالًا.

الحديث الخامس عن كثير: قوله: «مولى القوم منهم» سبق شرحه، وكذا شرح «ابن أخت

القوم»، وأما الحليف فلأنهم كانوا يتحالفون ويقولون: دمي دمك وهدمي هدمك، وسلمي

سلمك، وحربي حريك، أرث منك وترث مني، فتسخ بآية المواريث.

الحديث السادس عن المقدم: قوله: «أرث ماله» «فرض»: يريد به صرف ماله إلى بيت مال

المسلمين، فإنه لله ولرسوله. وقوله «أعقل له» أي أعطي له وأقضي عنه، ما يلزمه بسبب

[٣٠٤٩] كتاب الفرائض، باب في الجدة.

[٣٠٥٠] صحيح ابن ماجة (٢٢٢٢).

[٣٠٥١] أورده الأثرى في كتاب السير وقال المحقق: في إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني،

كلبه أبو داود، وقال الشافعي: إنه ركن من أركان الكلب.

\* كذا في الأصول، والبيت في اللسان - مادة (دون) ترك القلى من دونها وهي دونه.

له، إِرْثُ مَالِهِ. وَأَفْكَ عَانَهُ. وَالْخَالُ إِرْثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَرِثُ مَالَهُ، وَيَفْكَ عَانَهُ. وفي رواية: «وَأَنَا وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلُ عَنْهُ، وَأَرُثُهُ. وَالْخَالُ وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلُ عَنْهُ، وَيَرِثُهُ». رواه أبو داود. [٣٠٥٢]

٣٠٥٣ - \* وعن وائلة بن الأسقع، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَحَوُّرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَ مَوَارِثَ: عَتِيقَهَا وَلَقِيطَهَا وَوَكْدَهَا الَّذِي لَاعَنْتَ عَنْهُ». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٠٥٣]

٣٠٥٤ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرُ بَحْرَةً أَوْ أَمَةً، فَالْوَلَدُ وَلَدُ زَنَى لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ». رواه الترمذي. [٣٠٥٤]

٣٠٥٥ - \* وعن عائشة: أَنَّ مُوَلَّى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَتَرَكَ شَيْئًا، وَلَمْ يَدَعْ

الجنایات التي سبيلها أن يتحملها العاقلة. «وأفك عانه» أي عانيه بحذف الياء تخفيفا، كما حذفها في يد، أي أخلص أسيره بالفداء عنه. وقوله: «والخال وارث من لا وارث له، يرث ماله» يستدل به على إرث ذوي الأرحام، وأول من لم يورثهم. قوله: «الخال وارث من لا وارث له» بمثل قولهم: المجرع زاد من لا زاد له. وحملوا قوله: «يرث ماله» على أنه أولى بأن يصرف إليه ما خلفه على بيت المال من سائر المسلمين. أقول: لا ارتياب أن قوله: «يرث ماله» كالقرار لقوله: «الخال وارث» والتكرير إنما يؤتى به لرفع ماعسى أن يتوهم في المعنى السابق التجور، فكيف يجعل تقريراً للتجور؟ رحم الله من أذعن للحق وأنصف.

الحديث السابع عن وائلة: قوله: «تحوُّر المرأة» «حس»: هذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل، واتفق أهل العلم على أنها تأخذ ميراث عتيقها، وأما الولد الذي نفاه الرجل باللعان فلا خلاف أن أحدهما لا يرث الآخر؛ لأن التوارث بسبب النسب، وقد انتفى النسب باللعان، أما نسبه من جهة الأم فثابت ويتوارثان. «قضى»: حيازة الملقطة ميراث لقطتها محمولة على أنها أولى بأن يصرف إليها ما خلفه من غيرها، صرف مال بيت المال إلى أحاد المسلمين، فإن تركته لهم، لا أنها ترثه وراثته المعتقة من معتقها، وأما حكم ولد الزنا فحكم المنفى بلا فرق. الحديث الثامن عن عمرو: قوله: «عاهر» «نه»: العاهر الزاني، وقد عهر يعهر عهوراً وعهراً إذا أتى المرأة ليلاً للمعجور بها، ثم غلب على الزنا مطلقاً.

الحديث التاسع عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «حميم» حميم الرجل قريبه الذي يهتم لأمره. «قضى»: إنما أمر أن يعطى رجلاً من قريته تصدقاً منه أو ترفعاً، أو لأنه كان لبيت المال

[٣٠٥٢] صحيح أبي داود (٢٥٢٠).

[٣٠٥٣] سنن أبي داود كتاب الفرائض، باب ميراث ابن الملاحنة.

[٣٠٥٤] صحيح الترمذي (١٧١٧).

حبيماً ولا ولدًا، فقال رسول الله ﷺ: «أعطوا ميراثه رجلاً من أهل قريته». رواه أبو داود، والترمذي. [٣٠٥٥]

٣٠٥٦ - \* وعن بُرَيْدَةَ، قال: مات رجلٌ من خُزَاعَةَ، فأتى النبي ﷺ بميراثه، فقال: «التمسوا له وارثاً أو ذا رحمٍ» فلم يجدوا له وارثاً ولا ذا رحمٍ فقال: رسول الله ﷺ: «أعطوه الكُبرَ من خُزَاعَةَ». رواه أبو داود وفي رواية له: قال: «انظروا أكبر رجلٍ من خُزَاعَةَ». [٣٠٥٦]

٣٠٥٧ - \* وعن علي رضي الله عنه، قال: إنكم تقرعون هذه الآية: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾<sup>(١)</sup>، وإن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية، وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه، دون أخيه لأبيه. رواه الترمذي، وابن ماجه. وفي رواية الدارمي: قال: الإخوة من الأم يتوارثون دون بني العلات... إلى آخره. [٣٠٥٧]

ومصرفه مصالح المسلمين وسد حاجاتهم، فوضعه فهم لما رأى من المصلحة، فإن الأنبياء كما لا يورث عنهم لا يورثون عن غيرهم. «تو» الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين لا يورثون ولا يورث عنهم؛ لارتفاع قدرهم عن التلبس بالدنيا الدنية، وانقطاع أسبابهم عنها. وقوله في الحديث الذي تقدم: «أنا مولى من لا مولى له، أرث ماله» فإنه لم يرد به حقيقة الميراث، وإنما أراد أن الأمر فيه إليّ في التصديق به، أو صرفه في مصالح المسلمين، أو تمليك غيره.

الحديث العاشر عن بريدة: قوله: «الكُبر من خُزَاعَةَ» أنه: يقال: فلان كبر قومه بالضم إذا كان أبعلهم في النسب، وهو أن ينتسب إلى جده الأكبر بأبَاء أقل عدداً من باقي عشيرته. وقوله: «أكبر رجل» أي كبيرهم، وهو أقربهم إلى الجدد الأعلى.

الحديث الحادي عشر عن علي رضي الله عنه: قوله: «وإن أعيان بني الأم» «فا»: الأعيان الإخوة لأب واحد وأم واحدة، مأخوذ من عين الشيء وهو النفس منه. وينسب العلات الإخوة لأب واحد وأمها شتى، فإن كانوا لأم واحدة وآباء شتى فهم الأخياف. «قض»: سما علات؛ لأن الزوج قد عل من المتأخرة بعد ما نهل من الأولى، وقد يسمى الأخوة أيضاً علات على حذف المضاف، والمعنى أن إخوة الأب والأم إذا اجتمعوا مع إخوة الأب فالعيرات للذين من الأبوين؛ لقوة القرابة وإزدواج الوصلة.

[٣٠٥٥] صحيح أبي داود (٢٥٢١).

[٣٠٥٦] سيزن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوى الأرحام، وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي قال المحافظ (في التقريب: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوكة وكان صادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع، وشيخه جبريل بن أحمد أبو بكر قال فيه المحافظ: صدوق يهيم مشهور بكتبته).

[٣٠٥٧] صحيح الترمذي (١٠٧٣) صحيح ابن ماجه (٢٧١٥).

(١) النساء: ١٢

٣٠٥٨ - \* وعن جابر، قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع بابتيتها من سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! هاتان ابنتا سعد بن الربيع قُتل أبوهما معك يوم أحد شهيداً، وإنَّ عَمَّهُما أخذَ مالَهُما ولم يدعْ لَهُما مالاً، ولا تُنكِحانِ إلَّا وَلَهُما مالٌ. قال: «يقضي اللهُ في ذلك» فنزلت آية الميراث، فبعث رسول الله ﷺ إلى عَمَّهُما فقال: «أعطِ لابنتي سعدِ الثُلثين، وأعطِ أُمَّهُما الثُّمنَ، وما بقيَ فهوَ لك». رواه أحمدُ، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب. [٣٠٥٨]

أقول: قوله: «إنكم تقرأون» إخبار فيه معنى الاستفهام، يعني إنكم تقرأون هذه الآية، هل تدرون معناها؟ فالوصية مقدمة على الدين في القراءة مؤخرة عنه في القضاء، والإخوة فيها مطلق يومهم التسوية، ففرض رسول الله ﷺ بتقديم الدين عليها، وقضى في الإخوة بالفرق. وقوله «وإن أعيان» بالفتح على حلف الجار عطف على «بالدين» بدليل رواية المصاحيب «قضى رسول الله ﷺ إن أعيان بني الأم». وقوله: «الرجل يرث» استئناف كالبيان والتفسير لما قبله.

فإن قلت: إذا كان الدين مقدماً على الوصية فلم قدمت عليه في التنزيل؟ قلت: اهتماماً لشأنها. الكشف: لما كانت الوصية مشبهة بالميراث في كونها مأخوذة من غير عرض، كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاضم، ولا تطيب أنفسهم بها، وكان أداؤها مظنة للتفريط، بخلاف الدين فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه؛ فلذلك قدمت على الدين بعناً على وجوبها، والمساورة إلى إخراجها مع الدين؛ ولذلك جيء بكلمة «أو» للتسوية بينهما في الوجوب.

الحديث الثاني عشر عن جابر رضي الله عنه: قوله: «قتل أبوهما معك» لا يجوز «معك» أن يتعلق به «قتل». الكشف في قوله تعالى: «ودخل معه السجن فتيان»<sup>(١)</sup>. «مع» يدل على معنى الصحبة واستحداثها، تقول خرجت مع الأمير تريد مصاحباً له، فيجب أن يكون دخولهما السجن مصاحبين له، وفي قوله تعالى: «فلما بلغ معه السعي»<sup>(٢)</sup> لا يصح تعلق «معه» به «بلغ»؛ لاقتضائه بلوغهما معاً فهو بيان، كأنه لما قيل: فلما بلغ معه السعي، أي الحد الذي يقدر فيه على السعي، قيل: مع من؟ قيل: مع أبيه، وكذلك التقدير، فلما قيل: قتل يوم أحد، قيل: يوم أحد مع من؟ قيل: معك، و«شهيداً» تمييز، ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة؛ لأن السابق في معنى الشهادة.

[٣٠٥٨] صحيح الترمذي (١٧٠١).

(٢) الصافات: ١٠٢.

(١) يوسف: ٣٦.

٣٠٥٩ - \* وعن هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، قَالَ: سَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةٍ، وَبَنَتْ ابْنًا، وَأَخْتًا. فَقَالَ: لِلْبَنَاتِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ، وَاتَّ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَسَيِّتَابَعْنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى. فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَّكَ إِذْنٌ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْبَنَاتِ النِّصْفُ وَلِلْابْنِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ». فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى، فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ. فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٦٠ - \* وعن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي مَاتَ، فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ قَالَ: «لَكَ السُّدُسُ» فَلَمَّا وَلِيَ دَعَاهُ قَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرُ» فَلَمَّا وَلِيَ دَعَاهُ قَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طَعْمَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. [٣٠٦٠]

٣٠٦١ - \* وعن قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا. فَقَالَ لَهَا: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ. فَسَأَلَ فَسَأَلَ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمَغِيرَةُ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]. ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ

---

الحديث الثالث عشر عن هُزَيْلٍ: قوله: «تكملة الثلاثين» إما مبصر موكد؛ لأنك إذا أضفت السدس إلى النصف فقد كملته ثلاثين، ويجوز أن يكون حالا مؤكدة.

الحديث الرابع عشر عن عمران: قوله: «إن ابن\* ابني مات» «مظ» صورة هذه المسألة أنه ترك الميت بتتين وهذا السائل، فلهما الثلثان وبقي الثلث، فدفع ﷺ إلى السائل سدسًا بالفرض؛ لأنه جد الميت، وتركه حتى ذهب، فدعاه ودفع إليه السدس الآخر؛ كيلا يظن أن فرضه الثلث. ومعنى «الطعممة» هنا التعصيب، يعني رزق لك وليس بفرض. وإنما قال في السدس الآخر طعممة دون الأول؛ لأنه فرض، والفرض لا يتغير بخلاف التعصيب، فلما لم يكن التعصيب شيئًا مستقرًا ثابتًا سمى طعممة.

الحديث الخامس عشر عن قبيصة: قوله: «فأنفذته» أي الحكم بالسلم للجدّة.

وقوله: «ثم جاءت الجدّة الأخرى» أي لهدا الميت، إما من جهة الأب إذا كانت الأولى من

---

[٣٠٦٠] قال الشيخ: إسناده ضعيف؛ لأنه من رواية الحسن، وهو البصري عن عمران. والحسن مدلس وقد صنفه.

\* كلنا في «هـ» و«ك» ومتن الحديث «إن ابني».

الآخرى إلى عمر رضي الله عنه [تسأله ميراثها. فقال: هو ذلك السدس، فإن اجتمعتم فهو بينكما، وأنتكما خلعت به فهو لها. رواه مالك، وأحمد، والترمذي، وأبو داود، والدارمي، وابن ماجه.

٣٠٦٢ - \* وعن ابن مسعود، قال في الجدة مع ابنها: إنها أول جدة أطعمها رسول الله ﷺ سدساً مع ابنها، وابنها حي. رواه الترمذي، والدارمي، والترمذي ضعفه. [٣٠٦٢]

٣٠٦٣ - \* وعن الضحاك بن سفيان: أن رسول الله ﷺ كتب إليه: «إن ورت امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها». رواه الترمذي، وأبو داود، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. [٣٠٦٣]

٣٠٦٤ - \* وعن تميم الداري، قال: سألت رسول الله ﷺ ما السنة في الرجل من أهل الشرك يسلم على يدي رجل من المسلمين؟ فقال: «هو أولى الناس بمحياه ومماته». رواه الترمذي، وابن ماجه، والدارمي. [٣٠٦٤]

الأم وبالعكس، وقوله: «هو ذلك السدس» أي ميراثك ذلك السدس بعينه تقتسمان بينكما، وقوله: «فإن اجتمعتم» إلى آخره، بيان للمسألة، والخطاب في «فإن اجتمعتم وأنتكما» للجنس لا يختص بهاتين الجدتين، فالصديق إنما حكم بالسدس لها؛ لأنه ما وقف على الشركة، والفاروق لما وقف على الاجتماع حكم بالاشتراك. والله أعلم.

الحديث السادس عشر عن ابن مسعود رضي الله عنه: قوله: «إنها أول جدة» مقول القول، والضمير راجع إلى الجدة المذكورة في المسألة، أي قال ابن مسعود في مسألة الجدة مع الابن هذا القول. «مط»: يعني أعطى رسول الله ﷺ أم أبي الميت سدساً مع وجود أبي الميت، مع أنه لا ميراث لها معه. «حسن»: قال ابن مسعود: «الجدة ليس لهن ميراث، إنما طعمة أطعمنها، أقربهن وأبعدهن سواء».

الحديث السابع عشر عن الضحاك: قوله: «من دية زوجها» «حسن»: فيه دليل على أن الدية تجب للمقتول أولاً ثم تنتقل منه إلى ورثته كسائر أملاكه، وهذا قول أكثر أهل العلم. وروى عن علي رضي الله عنه: أنه كان لا يورث الإخوة من الأم، ولا الزوج والمرأة من الدية شيئاً.

الحديث الثامن عشر عن تميم: قوله: «ما السنة» «مط»: أي ما حكم الشرع في شأن الرجل

[٣٠٦٢] أورده الدارمي في كتاب القرائن، وفي إسناده أشعث بن سوار، وهو ضعيف، ضعفه الحافظ في التريب. وفي التهذيب للمزني قال أبو زرعة لين، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف وقال أحمد: ضعيف الحديث.

التهذيب (٣/ ٥٢٤).

[٣٠٦٣] صحيح الترمذي (١٧١٤).

[٣٠٦٤] صحيح الترمذي (١٧١٦) وصحيح ابن ماجه (٢٧٥٢).

٣٠٦٥ - \* وعن ابن عباس: أن رجلاً مات ولم يدع وارثاً إلا غلاماً كان أعتقه. فقال النبي ﷺ: «هل له أحد؟» قالوا: لا؛ إلا غلامٌ له كان أعتقه، فجعل النبي ﷺ ميراثه له. رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه. [٣٠٦٥]

٣٠٦٦ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «يرث الولاء من يرث المال». رواه الترمذي، وقال: هذا حديث إسناده ليس بالقوي. [٣٠٦٦]

### الفصل الثالث

٣٠٦٧ - \* وعن عبدالله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «ما كان من ميراث قُسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية، وما كان من ميراث أدركه الإسلام فهو على قسمة الإسلام». رواه ابن ماجه. [٣٠٦٧]

أسلم على يد غيره، يصير مولى له أم لا؟ فعند أبي حنيفة والشافعي ومالك والثوري لا يصير مولى له، ويصير مولى عند عمر بن عبدالعزيز وسعيد بن المسيب وعمرو بن الليث لهذا الحديث. دليل الشافعي وأتباعه قوله ﷺ «الولاء لمن أعتق». وحديث تميم الداري يحتمل أنه كان في يده الإسلام؛ لأنهم كانوا يتواثون بالإسلام والنصرة ثم نسخ ذلك. ويحتمل أن يكون قوله ﷺ: «هو أولى الناس بحياه ومماته» يعني بالنصرة في حال الحياة، وبالصلاة بعد الموت فلا يكون حجة.

الحديث التاسع عشر عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «فجعل النبي ﷺ ميراثه له» هذا يجعل مثل ما سبق في حديث عائشة: «أعطوا ميراثه رجلاً من أهل قريته». «مظ»: قال شريح وطاوس: يرث العتيق من المعتق؛ كما يرث المعتق من العتيق.

الحديث العشرون عن عمرو بن شعيب: قوله: «من يرث المال» «مظ»: هذا مخصوص أي كل عصابة ترث مال الميت، ينتقل إليها ولاء العتيق، ولا ينتقل إلى بيت المال، وإن كانت ترث المال؛ لأنها ليست بعصابة بل العصابة المذكور دون الإناث، ولا ترث النساء بالولاء إلا إذا اعتقن، أو أعتق عتيقهن أحداً.

### الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني عن محمد بن أبي بكر بن حزم: قوله: «عجباً» هذا التعجب من

[٣٠٦٥] رواه أبو داود في سننه، كتاب الفرائض، وفي إسناده عوسجة مولى ابن عباس، قال الحافظ في التقریب: ليس بمشهور. وضعفه الألباني في ضيف ابن ماجه (٥٩٩)، والإرواء (١٦٦٩).

[٣٠٦٦] ضعيف الإسناد.

[٣٠٦٧] فيه عبدالله بن لهيعة وهو ضعيف.

٣٠٦٨ - \* وعن محمد بن أبي بكر بن حزم، أنه سمع أباه كثيراً يقول: كان عمرُ ابنِ الخطاب يقولُ عجباً للعمةِ ثورثُ ولا ترثُ. رواه مالك. [٣٠٦٨]

٣٠٦٩ - \* وعن عمر [رضي الله عنه]، قال: تعلّموا الفرائضَ. وزاد ابنُ مسعودٍ: والطلاقَ والحجَّ. قالوا: فإنه من دينكم. رواه الدارمي. [٣٠٦٩]

## (١) باب الوصايا

### الفصل الأول

٣٠٧٠ - \* عن ابنِ عمر [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله ﷺ: «ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له شيءٌ يُوصي فيه يبيتُ ليلتينِ إلا ووصيته مكتوبةٌ عنده» متفق عليه.

حيث القياس رآي العقل، وإذا نظر إلى التعبد، وإن الحكمة في ذلك إلى الله تعالى فلا عجب.

الحديث الثالث عن عمر رضي الله عنه: قوله: «فإنه من دينكم» ومنه ما روي: «تعلّموا الفرائض وعلّموها الناس، فإنه نصف العلم» وإنما سماء نصف العلم؛ إما توسعاً في الكلام، أو استكثاراً للبعض، أو اعتباراً لحالتي الحياة والممات.

### باب الوصايا

المغرب: الوصية والوصاة اسمان في معنى المصدر. قال الأزهري: هي مشتقة من وصيت الشيء إذا وصلته، وسميت وصية؛ لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده، ويقال: وصى وأوصى أيضاً.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «ما حق امرئ مسلم» «ما» بمعنى ليس، وقوله: «يبيت ليلتين» صفة ثالثة لـ «امرئ» و«يوصي فيه» صفة «شيء» والمستثنى خبر. «مط» قيد «ليلتين» تأكيد وليس بتحديد، يعني لا ينبغي له أن يمضي عليه زمان وإن كان قليلاً إلا ووصيته مكتوبة. أقول: في تخصيص «ليلتين» تسامح في إرادة المبالغة، أي لا ينبغي أن يبيت ليلة وقد سامحته في هذا المقدار فلا ينبغي أن يتجاوز عنه.

«مع»: فيه حث على الوصية، ومذهب الجمهور أنها مندوبة. وقال الشافعي: معناه ما الحزم والاحتياط لمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده. وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي

[٣٠٦٨] كذا رواه مالك في الموطأ عن عمر. انظر تنوير الحوالك ٥٦/٢.  
[٣٠٦٩] أثر عمر وابن مسعود كلاهما رواهما الثوري في سنته (٢٨٥١) (٢٨٥٦).



٣٠٧١ - \* وعن سعد بن أبي وقاص، قال: مرضتُ عامَ الفتحِ مرضاً أَشْفَيْتُ على الموت، فأتاني رسولُ الله ﷺ يعوذني، فقلت: يارسولَ الله: إن لي مالا كثيراً وليسَ يرثني إلا ابنتي، أفأوصي بمالي كله؟ قال: «لا» قلتُ: فثُلثي مالي؟ قال: «لا» قلتُ: فالشطر؟ قال: «لا» قلتُ: فالثُلث؟ قال: «الثُلثُ، والثُلثُ كثير. إنك أن تذرَ ورثتك أغنياءَ خيرٌ من أن تذرهم عالةً يتكففونَ الناسَ، وإنك لن تُنفقَ نفقةً تبغي بها وجهَ الله إلا أُجرتَ بها حتى اللقمةُ ترفعُها إلى في امرأتك» متفق عليه.

واجبة بهذا الحديث. ولا دلالة لهم فيه على الوجوب، لكن إن كان على الإنسان دين أو ودية لزمه الإيصاء بذلك، ويستحب تعجيلها، وأن يكتبها في صحيفة ويشهد عليه فيها، وإن تجدد له أمر يحتاج إلى الوصية به الحق بها، وإنما قلنا: يشهد عليه فيها؛ لأنه لم تنفعه الوصية إذا لم يشهد عليها.

الحديث الثاني عن سعد رضي الله عنه: قوله: «أشفيت» «نه»: [يقال: أشفى عليه، ولا يكاد يقال إلا في الشر]. «فا»: تكفف السائل واستكف إذا بسط كفه للسؤال أو سأل الناس كفاً من طعام أو ما يكف الجوعة. قوله: «إلا ابنتي». «خط»: معناه ليس لي وارث من أصحاب الفروض إلا ابنتي، وليس المراد منه أنه لا وارث له غير ابنته، بل كان له عصبة كثيرة. أقول: يؤيد هذا التأويل، قوله: «أن تذر ورثتك أغنياءَ خيرٌ من أن تذرهم عالةً يتكففون». ولعل تخصيص البنت بالذكر لعجزها، المعنى ليس يرثني ممن أخاف عليه إلا ابنتي.

قوله: «الثُلث والثُلث كثير» «مح»: يجوز نصب الثُلث الأول ورفع، فالنصب على الإغراء، أو على تقدير أعط الثُلث، وأما الرفع فعلى أنه فاعل، أي يكفك الثُلث، أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه. وقوله: «أن تذر» بفتح الهمزة وكسرهما روايتان صحيحتان. «فا»: «أن تذر» مرفوع المحل على الابتداء، أي تركك أولادك أغنياءَ خير، والجملة بأسرها خبر إن. «شف»: لا يجوز أن يجعل «إن» حرف الشرط؛ لأنه يبقى الشرط حيثنزل بلاجزاء، فإنه لايجوز جعل قوله «خير» جزءاً له، وكثيراً ما يصحف فيه أهل الزمان.

أقول: إذا صحت الرواية فلا التفات إلى من لم يجوز حذف الفاء من الجملة إذا كانت اسمية، بل هو دليل عليه، ثم إنني وجدت بعد برهة من الزمان نقلاً من جانب الإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائفي، في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح أنه أتى في الحديث بالشرط وقال: الأصل «إن تركت ورثتك أغنياءَ فهو خير» فحذف الفاء والمبتدأ، ونظيره قوله ﷺ لأبي بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها».

\* كذا في الأصول (ك)، و(ط). وفي النهاية لابن الأثير «نه» ج (٤٨٩/٢). [يقال: أشفى عليه، أي أشرف عليه، ولا يكاد يقال: أشفى إلا في الشر].

## الفصل الثاني

٣٠٧٢ - \* عن سعد بن أبي وقاص، قال: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأنا مريضُ فقال: «أوصيت؟» قلت: نعم. قال: «بكم؟» قلت: بمالي كُلِّه في سبيلِ الله. قال: «فما تركتَ لولدِكَ؟» قلت: هم أغنياءٌ بخير. فقال: أوصِ بالعشرِ فما زلتُ أناقصُهُ، حتى قال: «أوصِ بالثلثِ، والثلثُ كثيرٌ» رواه الترمذي. [٣٠٧٢]

وقوله لهلال بن أمية: «البيتة، وإلا حدٌ في ظهرك». وذلك مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بل يكثر استعماله في الشعر ويقال في غيره، ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وصيق حيث لا تضيق.

قوله: «وانك لن تتفق» عطف على قوله: «إنك أن تلز» وهو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث، كأنه قيل: لا تفعل لأنك إن مت وتلزم ورثتك أغنياء، خير من أن تلزمهم فقراء، وإن عشت تصدقت بما بقي من الثلث، وأنفقت على عيالك يكن خيراً لك.

«مع»: فيه جواز ذكر المريض ما يجده من الوجع لغرض صحيح من مداواة أو دعاء أو وصية ونحو ذلك. وإنما يكره من ذلك ما كان على سبيل السخط، فإنه قاذح في أجر مرضه. ودليل على إباحة جمع المال، ومراعاة العدل بين الورثة والوصية. وأجمعوا على أن من له وارث لا تنتفد وصيته بزيادة على الثلث إلا بإجازته، وعلى نفوذها بإجازته في جميع المال. وأما من لا وارث له فملذهب الجمهور لاتصح وصيته فيما زاد على الثلث، وجوزه أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد في إحدى الروايتين عنه.

وفيه الحث على صلة الأرحام، والإحسان إلى الأقارب والشفقة على الورثة، فإن صلة القريب الأقرب والإحسان إليه أفضل من الأبعد. وفيه استحباب الإنفاق في وجوه الخير، وأنه إنما يثاب على عمله بنيته، وأن الإنفاق على العيال يثاب عليه إذا قصد به وجه الله تعالى، وأن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة؛ فإن زوجة الإنسان من أحظ حظوظه الدنيوية وشهواتها وملذاتها المباحة، ووضع اللقمة في فيها إنما يكون في العادة عند الملاعبة والملاطفة وهي أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة. ومع هذا فأنخير النبي ﷺ أنه إذا قصد به وجه الله تعالى حصل له الأجر، فغير هذه الحالة أولى بمحصل الأجر.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن سعد رضي الله عنه: قوله: «بخير» إما خبر بعد خبر، أو صفة «أغنياء» أي ملتبسون بخير. قوله: «فما زلت أناقصه» من المناقصة وهي مفاعلة من نقص أي لم أرل

[٣٠٧٢] صحيح انظر صحيح الترمذي (٧٨٠) مع زيادة يسيرة.

٣٠٧٣ - \* وعن أبي أمامة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ في خطبته عامَ حجةِ الوداع: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». رواه أبو داود، وابن ماجه، وزاد الترمذي: «الولدُ للفراش وللعاهر الحجرُ، وحسابُهم على الله». [٣٠٧٣]

أرجعه في النقصان، أي أعد ما ذكر ناقصاً حتى قال بالثلث، ولو روي بالضياد المعجمة لكان من المناقضة. «نه» في حديث صوم التطوع «فناقضني وناقضته» أي ينتقض قولي وناقض قوله من نقض البتاء، وأراد به المراجعة والمرادة.

الحديث الثاني عن أبي أمامة: قوله: «أعطى كل ذي حق حقه» «مط»: كانت الوصية للأقارب فرضاً قبل نزول آية الميراث، فلما نزلت بطلت الوصية، فإن أوصى وأجاز باقي الورثة صحت. قوله: «للفراش» «نه»: سميت المرأة فراشاً؛ لأن الرجل يفتريشها. أي الولد منسوب إلى صاحب الفراش، سواء كان زوجاً، أو سيكاً، أو واطئاً شبهة. وليس للزاني في نسبه حظ، وإنما الذي حصل له من فعله استحقاق الحد وهو قوله: «وللعاهر الحجر»، «تو»: «وللعاهر الحجر» يريد أن له الخيبة فلا حظ له في نسب الولد، وهو كقولك: له التراب، والذي ذهب فيه إلى الرجم فقد أخطأ؛ لأن الرجم لم يشرع في سائر الزناة، وإنما شرع في المحصن دون البكر.

أقول: كلا التاويلين حسن، والاول أحسن؛ فإن قوله: «قد أعطى كل ذي حق حقه» يدل على أن لانتصيب لأحد بعد ما بين الله الانتصاب إلا للأجنبي إذا أوصى في حقه، فإن الناس إما منسوب إلى الميت أو لا، والاول إما حقيقة أو ادعاءً، فلا حظ للأول فكيف بالثاني، فكان من حق الظاهر أن يقال: لا حق للعاهر ثم له التراب، فوضع الحجر موضعه ليدل بإشارة النص على الحد، ويعبارته على الخيبة، وكان أجمع من أن لوقيل: التراب.

قوله: «وحسابهم على الله» «مط»: يعني نحن نقيم الحد على الزناة وحسابهم على الله إن شاء عفا عنهم وإن شاء عاقبهم، هذا مفهوم الحديث. وقد جاء أن من أقيم عليه الحد في الدنيا لا يعذب بذلك الذنب في القيامة؛ فإن الله تعالى أكرم من أن يثني العقوبة على من أقيم عليه الحد. ويحتمل أن يراد به أن من رزى أو أذنب ذنباً آخر ولم يقم عليه الحد فحسابه على الله، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه.

أقول: الضمير في «حسابهم» إذا رجع إلى المعاهر بحسب الجنسية جاز، إذا أريد بالحجر

٣٠٧٤ - \* ويروى عن ابن عباس [رضي الله عنهما] عن النبي ﷺ قال: «لا وصية لوارث، إلا أن يشاء الوريثة» منقطع. هذا لفظ «المصاييح». وفي رواية الدارقطني: قال: «لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الوريثة». [٣٠٧٤]

٣٠٧٥ - \* وعن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إن الرجل ليعمل المرأة بطاعة الله ستين سنة، ثم يحضرهما الموت، فيضاران في الوصية، فتجب لهما النار» ثم قرأ أبو هريرة «من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار»<sup>(١)</sup> إلى قوله «وذلك الفوز العظيم». رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٠٧٥]

### الفصل الثالث

٣٠٧٦ - \* عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات على وصية مات على سبيل وسنة، ومات على تقى وشهادة، ومات مغفوراً له» رواه ابن ماجه. [٣٠٧٦]

الحذ، وإذا أريد مجرد الحرمان فلا ويمكن أن يقال: إنه راجع إلى ما يفهم من الحديث من الورثة والعاهر، كان المعنى أن الله تعالى هو الذي قسم أنصاء الورثة بنفسه، فأعطى بعضا الكثير وبعضا القليل، وحجب البعض وحرم البعض، ولا يعرف حساب ذلك وحكمته إلا هو، فلا تبدلوا النص بالوصية للوارث وللعاهر، فعلى هذا قوله: «وحسابهم على الله» حال من مفعل «أعطى»، وعلى الأول من الضمير المستقر في الخبر في قوله: «وللعاهر الحجر».

الحديث الثالث عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «منقطع» المنقطع هو الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور، ومنه الإسناد الذي ذكر فيه بعض الرواة بلفظ مبهم، نحو رجل أو شيخ أو غيرهما.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «فيضاران» المضارة إيصال الضرر إلى شخص، ومعناها في الوصية أن لا يمضي، أو ينقص بعضها، أو يوصي لغير أهلها ونحو ذلك.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن جابر رضي الله عنه: قوله: «على وصية» مضي المراد منها في الحديث الأول من الباب، ونكر «سبيل» وأبهمه ليدل على ضرب بليغ من الفخامة، ثم فسر بقوله: «وسنة» والتكثير للتكثير، ولكونه تفسيراً لم يعد الجارة. ثم كرر «الموت» وأعاد ليفيد استقلال

[٣٠٧٤] صحيح انظر صحيح الجامع (٧٥٧٠) بلفظ (لاوصية لوارث) دون الزيادة والإرواء برقم ١٦٥٥.

[٣٠٧٥] ضعيف انظر ضعيف الجامع ح (١٤٥٧).

[٣٠٧٦] ضعيف انظر ضعيف الجامع ح (٥٨٦٠).

(١) النساء: ١٢-١٣.

٣٠٧٧ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جلده، أن العاص بن وائل أوصى أن يُعْتَقَ عنه مائة رقية، فأعتق ابنه هشام خمسين رقية، فأراد ابنه عمرو أن يُعْتَقَ عنه الخمسين الباقية، فقال: حتى أسأل رسول الله ﷺ، فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن أبي أوصى أن يُعْتَقَ عنه مائة رقية، وإن هشاماً أعتق عنه خمسين، وبقيت عليه خمسون رقية، فأعتقُ عنها! فقال رسول الله ﷺ: «إنه لو كان مسلماً فاعتقتُم عنه أو تصدقتُم عنه أو حججتم عنه، بلغه ذلك» رواه أبو داود. [٣٠٧٧]

٣٠٧٨ - \* وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قطع ميراث وارثه؛ قطع الله ميراثه من الجنة يوم القيامة». رواه ابن ماجه. [٣٠٧٨]

٣٠٧٩ - \* ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة رضي الله عنه. [٣٠٧٩].

صفة التقوى والشهادة، ثم ثلث بـ«الغفران» ترقياً، لأن الغفران غاية المطلب ونهاية المقصد، ومن ثم أمر الله تعالى رسوله ﷺ بالاستغفار قبل إتمام النعمة في قوله: «إذا جاء نصر الله والفتح»<sup>(١)</sup>. وإنما لم يعد «الجاراة» في القرينة الثالثة؛ لأن الحالات السابقة هيأت صادرة عن العبد، والآخرى عن الله تعالى، وهو الوجه في الفرق بينهما. والله أعلم.

الحديث الثاني والثالث عن أنس رضي الله عنه: قوله: «ميراثه من الجنة» «غيب»: الوراثة انتقال قنية إليك عن غيرك من غير عقد، ولا ما يجري مجراه، وسمي بذلك المتقل عن الميت، ويقال لكل من حصل له شيء من غير تعب: وقد ورت كنا . ويقال لمن خول شيئاً منها: أورت. قال تعالى: «تلك الجنة التي أوردتموها»<sup>(٢)</sup>.

أقول: وتخصيص ذكر يوم القيامة وقطعه ميراث الجنة؛ للدلالة على مزيد الخيبة والخسارة، ووجه المناسبة أن الوارث كما انتظر وترقب وصول الميراث من مورثه، فخاب في العاقبة لقطعه، كذلك يخيب الله تعالى آماله عند الوصول إليها والفوز بها. والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

[٣٠٧٧] إسناده حسن.

[٣٠٧٨] قال الشيخ: لم أجده في ابن ماجه، ولا أعتقد إلا أن عزوه إليه خطأ، فقد أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٢٨٥/٢) من رواية سعيد بن منصور فقط عن سليمان بن موسى مرسلًا.

[٣٠٧٩] قال الشيخ: إسناده حسن.

(١) النصر: ١ . (٢) الزخرف: ٧٢.

## كتاب النكاح

### الفصل الأول

٣٠٨ - \* عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج؛ فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء» متفق عليه.

### كتاب النكاح

«مع»: هو في اللغة الضم، ويطلق على العقد وعلى الوطء. نقل الواحدي عن الزجاج هذا، وقال: وتركيب «ن ك ح» على هذا الترتيب لزوم الشيء بالشئ راكباً عليه. قال: قال أبو علي الفارسي: فرقت العرب بينهما فرقاً لطيفاً، فإذا قالوا: نكح فلانة أو بنت فلان أو اخته أرادوا عقد عليها، وإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته؛ لم يريدوا إلا الوطء. حكى القاضي حسين من أصحابنا: أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء، وصححه القاضي أبو الطيب، وقطع به المتولي وغيره. وقيل بالعكس، وبه قال أبو حنيفة. وقيل للتزويج: نكاح؛ لأنه سبب الوطء، وقيل: حقيقة فيها بالاشتراك؛ ويتمين المقصود بالقرينة كما سبق عن علي رضي الله عنه. «غب»: أصل النكاح العقد، ثم استعير للجماع، ومحال أن يكون في الأصل للجماع ثم استعير للعقد؛ لأن أسماء الجماع كلها كنايات لاستقباحهم ذكره كاستقباح تعاطيه، ومحال أن يستعير من لا يقصد فحشاً اسم ما يستبحونه لما يستحسنونه. قال الله تعالى: ﴿وَأَنكحُوا الْيَامَىٰ مِنْكُمْ﴾ (١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (٢) ﴿فَأَنكحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ (٣) إلى غير ذلك من الآيات.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن عبد الله: قوله: «يا معشر الشباب «مع»: السمعر هم الطائفة الذين يشملهم وصف، كالشباب والشيوخة والبنوة، والشباب جمع شاب، وجمع على شبان وشبية، وهو عند أصحابنا من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة. وأما «الباءة» فالفصيحة المشهورة بالمد والهاء، وقيل: بلامد، وقيل: بالمد ولاهاء، وقيل: بالهاتين ولامد، وهي الجماع مشتقة من المباءة المنزل، ثم قيل لعقد النكاح باءة؛ لأن من تزوج امرأة بواها منزلاً، واختلعا في المراد بها في الحديث على وجهين: أرجحهما: أن المراد هو الجماع، والمضاف محذوف، أي أسبابه ومؤنثه، فتقديره: من استطاع منكم أسباب الجماع ومؤنثه فليتزوج. الثاني: أن المراد

(٣) النساء: ٢٥.

(٢) الأحزاب: ٤٩.

(١) النور: ٣٢.

٣٠٨١ - \* وعن سعد بن أبي وقاص، قال: ردَّ رسولُ الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتلَ ولو أذنَ له لأختصمنا. متفق عليه.

بها مؤن النكاح، سميت باسم ما يلزمها. ولا بد من أحد التأويلين؛ لأن قوله ﷺ: «ومن لم يستطع» عطف على قوله: «من استطاع» ولو حمل «الباء» على الجماع لم يستقم قوله: «فإن الصوم له وجاء»؛ لأنه لا يقال للعاجز هذا، وإنما يستقيم إذا قيل: أيها القادر المتمكن من الشهوة! إن حصلت لك مؤن النكاح فتزوج وإلا فصم، ولهذا خص النداء بـ«الشباب». والوجاء - بكسر الواو والمد - رض الخصيتين، أي الصوم يقطع الشهوة وشر المنى، كما يفعل الوجاء، كان من الظاهر أن يقول: ومن لم يستطع فعله بالجوع، وقلة ما يزيد في الشهوة وطغيان الماء من الطعام، فعدل إلى الصوم إدماجاً لمعنى عبادة هي برأسها مطلوبة، وليؤذن أن المطلوب من نفس الصوم الجوع وكسر الشهوة، وكم من صائم يمتلئ معى قال أبو عبيدة: «فعلية بالصوم» غراء غائب، ولا تكاد العرب تغري إلا الشاهد. تقول: عليك زيداً ودونك صمراً، ولا تقول: عليه زيداً، إلا في هذا الحديث - انتهى كلامه.

ولما كان الضمير الغائب راجعاً إلى لفظة «من» وهي عبارة عن المخاطبين في قوله: «يا معشر الشباب» وبين بقوله: «منكم» جارا؛ لأنه بمنزلة الخطاب، وفي عكسه قول القائل: أنا الذي سمتني أمي حيلرة.

«مع»: فيه الأمر بالنكاح لمن استطاعه وتأقت إليه نفسه، فهو عندنا على سبيل الندب؛ فلا يلزمه التزويج ولا التسري سواء خاف العنت أم لا، وأوجه دأود ومن وافقه من أهل الظاهر رواية عن أحمد. قال الإمام المازري: حجة الجمهور قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله - أو ما ملكت أيمانكم ﴿(١) الآية؛ لأن الله سبحانه وتعالى خيره بين النكاح والتسري؛ ولا يجب التسري بالاتفاق، فلو كان النكاح واجباً لما خيره بينه وبين التسري لأنه لا يصح التخيير بين واجب وغيره؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حقيقة الواجب وأن تاركة لا يكون آتياً. والناس في النكاح على أربعة أقسام؛ لأنه لا يخلو من أن يكون تافهاً إليه أم لا، والأول إما أن يجد المؤن والأسباب أم لا، فإن وجد فيستحب له النكاح، وإن لم يجد فعله الصوم، والثاني إما أن يجد المؤن والأسباب أم لا، فإن وجد فالأولى له ترك النكاح والتخلي للعبادة عند الجمهور، ومذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي ومالك أن النكاح له أفضل، وإن لم يجد فيكره له النكاح.

الحديث الثاني عن سعد: قوله: «التبتل» «حس»: التبتل الانقطاع عن النساء وترك النكاح،

(١) أنفله: ٣.

٣٠٨٢ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تُنكح المرأة لأربع لمالها، ولحسبها ولجمالها، ولدينها؛ فاظفر بذات الدين تربت يداك» متفق عليه.

وأما بتول متقطعة عن الرجال لا شهوة لها فيهم، وسميت فاطمة البتول؛ لانقطاعها عن نساء الأمة فضلا ودينًا وحسبًا. وكان التبتل من شريعة النصارى، فنهى النبي ﷺ أمته عنه؛ ليكثر النسل ويدوم الجهاد. وقال ابن عباس لسعيد بن جبيرة: «تزوج فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء». أقول: كان من حق الظاهر أن يقال: لو أذن لتبتلنا، فعدل إلى قوله: «اختصينا» إرادة للمبالغة، أي لو أذن له لبألغنا في التبتل حتى الاختصاء، ولم يرد به حقيقة لأنه غير جائز. «مح»: كان ذلك ظنًا منهم جواز الاختصاء، ولم يكن هذا الظن موافقًا؛ فإن الاختصاء في الآدمي حرام صغيرًا أو كبيرًا، وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل، وأما المأكول فيجوز في صغيره ويحرم في كبيره.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «تُنكح المرأة لأربع: لمالها» بدل من «أربع» بإعادة العامل، وقد جاء اللام مكررة في الخصال الأربع في «صحيح مسلم» وليس في «صحيح البخاري» اللام في «جمالها». «قضى»: من عادة الناس أن يرغبوا في النساء ويختاروها لإحدى أربع خصال عدوها. واللاق يذرى المروءات وأرياب الديانات أن يكون الدين مطمح نظرهم فيما ياتون ويذرون، لاسيما فيما يدوم أمره ويعظم خطره، فلذلك اختاره الرسول ﷺ بأوكد وجه وأبلغه، فأمر بالظفر الذي هو غاية البغية، ومنتهى الاختيار، والطلب الدال على تضمن المطلوب لنعمة عظيمة وفائدة جليلة.

وأما قوله: «تربت يداك» فقد سبق غير مرة أن هذا وأمثاله وإن كان دعاء في أصله، إلا أن العرب تستعملها لمعان آخر كالمعانية والإنكار والتعجب وتعظيم الأمر والحث على الشيء، وهو المراد به هاهنا. «نه»: ترب الرجل إذا اقتصر أي لصق بالتراب، وأترب إذا استغنى، ولم ترد العرب وقوع الأمر بها، كما تقول: قاتله الله. وقيل: هو دعاء على الحقيقة؛ فإنه ﷺ قد قال لعائشة: «تربت يمينك»؛ لأنه ﷺ رأى الحاجة خيرًا لها، والأول أوجه. «حس»: هي كلمة جارية على استهم كقولهم: لا أب لك ولا أم لك ولم يرد وقوع الأمر، وقيل: قصد بها وقوع الأمر لتعديه ذوات الدين إلى ذوات الجمال والجمال، ومعناه تربت يداك إن لم تفعل ما أمرتك، والأول أولى.

أقول: إنما كان الأول أوجه؛ لأنه من باب العكس تعجبًا، وذلك أنهم إذا راوا مقدما أبلى في الحرب بلاء حسنا، يقولون: قاتله الله، ما أشجعهم! إنما يريدون به ما تزيد به قوته وشجاعته ونصرته، وكذلك ما نحن فيه؛ فإن الرجل إذا يؤثر تلك الثلاثة على ذات الدين لإعدامها مالا



٣٠٨٣ - \* وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «الدنيا كلها متاعٌ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة» رواه مسلم.

٣٠٨٤ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «خيرُ نساءٍ رَكِبَ الإِبِلُ صالِحُ نساءِ قُرَيْشٍ أحتَأً على ولدٍ في صغره، وأرعاهُ على زوجٍ في ذات يده» متفق عليه

وجمالاً وحسباً فينبغي أن يحمل الدعاء على ما يجتنب عنه من الفقر، أي عليك بذات الدين يفتك الله، فيوافق معنى الحديث النص التزيلي «وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله»<sup>(١)</sup> والصالح هو صاحب الدين.

«مع»: النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العادة فإنهم يقصدون في الزواج هذه الخصال الأربع ويؤخرون ذات الدين، فأمر رسول الله ﷺ أن يقدم ما أخروها، يعني فاظفر أنت أيها المسترشد بذات الدين وفز بها. وفيه الحث على مصاحبة أهل الصلاح في كل شيء؛ لأن من صاحبهم استفاد من أخلاقهم وبركتهم وحسن طريقتهم، ويأمن المفسدة من جهتهم. «حسن»: روي أن رجلاً جاء إلى الحسن وقال له: إن لي بنتاً أحبها، وقد خطبتها غير واحد، فمن تشير علي أن أزوجها؟ قال: زوجها رجلاً يتقي الله؛ فإنه إن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها. قوله: «فاظفر» جزاء شرط محذوف، أي إذا تحقق ما فصلت لك تفصيلاً يبتاً، فاظفر أيها المسترشد بذات الدين؛ فإنها تكسب منافع الدارين. واللامات المكررة مؤذنة بأن كلا منهن مستقلة في الغرض.

الحديث الرابع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: قوله: «كلها متاع» هو من التمتع بالشيء: الانتفاع به، وكل ما ينتفع به من عروض الدنيا قليلها وكثيرها فهو متاع. أقول: الظاهر أنه ﷺ أخبر أن الاستمتاعات الدنيوية كلها حقيرة لا يعبأ بها. وكذلك أنه تعالى لما ذكر أصنافها وأنواعها وسائر ملاذها في قوله: «زين للناس حب الشهوات من النساء - إلى قوله - والأانعام والحرث»<sup>(٢)</sup> أتبعه بقوله: «ذلك متاع الحياة الدنيا»<sup>(٣)</sup> ثم قال بعده: «والله عنده حسن المآب»<sup>(٤)</sup> فبه على أنها تضاد ما عند الله تعالى من حسن الثواب، وخص منها المرأة ويقيدها بالصالحة؛ ليؤذن بأنها شرها لو لم تكن على هذه الصفة، ومن ثمة قدمها في الآية على سائرهما. وورد في حديث أسامة «ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء».

الحديث الخامس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «ركب الإبل» «قضى»: يريد به خير نساء العرب لأنهن يركبن الإبل. و«أحتأ» اشتغفه، من حنا يحنو حنوً إذا عطف، وتذكير

(٢) آك عمران: ١٤

(١) التور: ٣٢

٣٠٨٥ - \* وعن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تركتُ بعدي فتنةً أضُرَّ على الرجالِ من النساءِ» متفق عليه.

٣٠٨٦ - \* وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الدنيا حلوةٌ خضرةٌ، وإنَّ اللهَ مستخلفكم فيها فينظرُ كيف تعملون، فاتَّقوا الدنيا، واتَّقوا النساءَ فإنَّ أولَ فتنةِ بني إسرائيل كانت في النساءِ» رواه مسلم.

الضمير على تأويل أحنى هذا الصنف، أو من يركب الإبل، أو يتزوج، أو نحوها. «وأرعاة على روج في ذات يده» أي أحفظ من يتزوجن على زوجها فيما في يده، أي أمواله التي في يدها، وذكر الضمير إجراء على لفظ «أرعاة»، أو في الأموال التي في ملك يد الزوج وتصرفه. «شف»: تنكير لفظ الولد إشارة إلى أنها تحنو على أي ولد كان، وإن كان ولد زوجها من غيرها أكثر مما يحنو عليه غيرها. أقول: وفي وصفه الولد بالصغر إشعار بأن حنوها معلل بالصغر، وأن الصغر هو الباعث على الشفقة، فأينما وجد هذا الوصف وجد حنوهن. «مع»: فيه فضيلة نساء قريش لشفتتهن وحسن تربيتهن والقيام على الأولاد إذا كانوا أيتاما، فلا تتزوج بعد يتمهم، فإن تزوجت فليست بحانية انتهى كلامه.

فإن قلت: أي فرق بين قوله: «أحناء وأحنائهن»؟ قلت: الأول دل على الجنسية، وهو من يعرف كل أحد أن العرب منهم، فالقصد الأولى فيه المعنى والذات تابعة له، كأنه قيل: خير هذا الجنس الذي فاق الناس في الشرف هذا الجيل، ولذلك عدل من ذكر العرب إلى الصفة المميزة من قوله: «ركبن الإبل» لزيادة الاختصاص. ولو قيل: أحنائهن، كانت الذات مقصودة والمعنى تابعاً لها فلم يكن بذلك. وفي اختصاص العرب من بين سائر الناس واختصاص قريش منها دلالة على أن العرب أشرف الناس وقريش أشرفها.

الحديث السادس عن أسامة: قوله: «فتنة أضر» وذلك أن المرأة إذا لم تكن يمنعها الصلاح الذي من جبلتها، كانت عين المفسدة، فلا تأمر زوجها إلا بشر ولا تحته إلا على فساد، وأقل ذلك أن ترغب في الدنيا كي يهلك فيها، وأي فساد أضر من هذا وقد سبق أنه تعالى قدمها في آية ذكر الشهوات على سائر الأنواع وجعلها نفس الشهوات، حيث بين الشهوات بقوله: «من النساء» (١) ثم عقبها بغيرها دلالة على أنها أصلها ورأسها.

الحديث السابع عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «حلوة خضرة» «مط»: أي طيبة مزينة في عيونكم وقلوبكم، والاستخلاف إقامة الغير مقام نفسه، أي جعل الله الدنيا مزينة لكم ابتلاء واختباراً، فينظر هل تصرفون فيها كما يحب ويرضى أو تسخطونه وتصرفون فيها بغير ما يحب ويرضى؟ وقوله: «فاتَّقوا الدنيا» أي احذروا من الاغترار بما في الدنيا؛ فإنه في وشك الزوال، واحذروا أن تميلوا إلى النساء بالحرام أو تقبلوا قولهن؛ فإنهن ناقصات عقل، لآخر في

٣٠٨٧ - \* وعن ابن عمر. قال: قال رسول الله ، : «الشوم في المرأة، والدار، والفرس» متفق عليه، وفي رواية: «الشوم في ثلاثة: في المرأة ، والمسكن، والدابة».

٣٠٨٨ - \* وعن جابر، قال: كنّا مع النبي ﷺ في غزوة، فلما قتلنا كنّا قريباً من المدينة قلت: يا رسول الله ! إني حديث عهد بعُرس. قال: «تزوجت؟» قلت: نعم. قال: «أبكر أم ثيب؟» قلت: بل ثيب. قال: «فهلأ يكرّ تلاعبها وتلاعبك». فلماً قدمنا ذهبنا لندخل، فقال: «أمهلوا حتى ندخل ليلاً-أي عشاء-لكي تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة». متفق عليه.

كلامهن غالباً، وأول فتنة في بني إسرائيل أن رجلاً منهم اسمه عاميل طلب منه ابن أخيه - وقيل: ابن عمه- أن يزوجه ابنته فلم يزوجهَا منه فقتله؛ لينكح ابنته- وقيل: لينكح زوجته- وهو الذي نزلت فيه قصة البقرة. والله أعلم بصحته.

الحديث الثامن عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «الشوم» «نه»: هو ضد اليمن تشاءمت وتيمنت، والوau في الشوم همزة؛ لكنها خففت فصارت واواً غلب عليها التخفيف، حتى لم ينطق بها مهموزة. قيل: شوم الدار ضيقها وسوء جوها، وشوم الفرس أن لا يفرى عليها، وشوم المرأة أن لا تلد، وقيل: شوم الفرس صعوته وسوء خلقه، وشوم المرأة غلاء مهرها وسوء خلقها. وقيل: هذا إرشاد منه إن كانت له دار يكره سكنها وامرأة يكره صحبتها أو فرس لا يمجبه بأن يشارك بالانتقال عن الدار وتطلق المرأة ويبيع الفرس، فلا يكون هذا من باب الطيرة المنهي عنها. وهذا كما روي أنه ﷺ قال: «ذروها ذميمة»- انتهى كلامه. ومن ثمة جعلها ﷺ من باب الطيرة على سبيل الفرس في قوله: «إن تكن الطيرة في شيء ففي المرأة والفرس والدار».

«خط»: هذه الأشياء الثلاثة ليس لها بأنفسها وطباعها فعل وتأثير، وإنما ذلك كله بمشيئة الله وقضائه، وخصت بالذكر لأنها أعم الأشياء التي يقتنيها الناس، ولما كان الإنسان لا يخلو عن العارض فيها، أضيف إليها اليمن والشوم إضافة مكان ومحل.

الحديث التاسع عن جابر رضي الله عنه: قوله: «أبكر أم ثيب؟» وفي أصل المالكى «هل تزوجت؟» قال صاحب المفتاح \* : «هل» لا يطلب بها إلا حصول النسبة؛ ومن ثم امتنع «هل» عندك عمرو أم بشر؟ بالاتصال دون الانقطاع، بيانه أن «أم» المتصلة تستدعي حصول النسبة عند الطالب، ويسأل بها عن تعيين أحد المتستبين، و«هل» تستدعي أن لا تكون النسبة حاصلة عنده فيسأل بها عنها، فبينهما تناف. وقال المالكى: في هذا الحديث شاهد على إيقاع «هل» موضع الهمزة فتكون أم بعدها متصلة؛ لأن استفهام النبي ﷺ جابراً لم يكن إلا بعد علمه بتزويجه، فطلب منه الإعلام بالتعيين.

\* يقصد أبا يعقوب السكاكي، وكتابه مفتاح العلوم.

## الفصل الثاني

٣٠٨٩ - \* عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة حق على الله عونهم: المكاتب الذي يُريدُ الأداء، والتأكح الذي يُريدُ العفاف، والمجاهد في سبيل الله» رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [٣٠٨٩]

٣٠٩٠ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه؛ إن لا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عريض». رواه الترمذي. [٣٠٩٠]

قوله: «فهلأ بكرة» أي فهلأ تزوجت بكرة، ثم علله بقوله: «تلاعيبها وتلاعبك» وهو عبارة عن الالفة السامة؛ لأن الثيب قد تكون متعلقة القلب بالزوج الأول، فلم تكن محبتها كاملة بخلاف البكرة، وعليه ما ورد «عليكم بالأكبار، فإنهن أشد حياءً وأقل خبا». قوله: «لكني تمتشط» «قضى»؛ لأن تنهياً وتزويجاً بامتشاط الشعر وتنظيف البدن بالخلق ونحوه. والاستحداد في الأصل الاستسعال من الحديد، أي استعماله. و«الشعثة» المستشرة الشعر من شعث إذا انتشر، و«المغيبة» التي غاب زوجها، يقال: أغابت المرأة فهي مغيبة. فإن قلت: كيف أمر هاتنا بالدخول ليلاً وقد نهى أن يطرق الرجل أهله وهو أن يأتيه ليلاً؟ قلت: المراد من النهي أن يغيب الرجل أهله؛ لما ذكر في هذا الحديث من التهيؤ والتزين، أما إذا قدم ليلاً بعد إعلام. ولُبث كما كان في مقدمهم هذا، فلا نهى عنه لانتفاء ما هو المقضي له - انتهى كلامه. فإن قلت: كيف قيل: «وتشعد المغيبة» و«الشعثة» هي المغيبة أيضاً؟ قلت: نقادها عن اللفظ المستهجن، ولما لم يكن لفظ الشعثة مستهجناً صرح به، وكنتي بالمغيبة عن طول شعر عانتها لاستهجانها، ومن ثمة عدل عن التف إلى الاستحداد، لأن النساء لا يرون استعمال الحديد ولا يحسن بهن.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «ثلاثة حق على الله» إنما أكر هذه الصيغة إيماناً بأن هذه الأمور من الأمور الشاقة التي [تفدح] الإنسان وتقصم ظهره، ولولا أن الله تعالى يعينه عليها لايقوم بها، وأصبها العفاف؛ لأنه قمع الشهوة الجبلية المركوزة فيها، وهي مقتضى البهيمية النازلة في أسفل السافلين، فإذا استمك وتداركه عون الله تعالى، ترقى إلى منزلة الملائكة وأعلى عليين.

الحديث الثاني عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «إا، لا تفعلوه» الفعل هنا كناية عن

[٣٠٨٩] قال الشيخ: وإسناده صحيح.

[٣٠٩٠] قال الشيخ: حديث حسن.

\* في «تد» [تفدح] بالعفاف، وهو تصحيح، وصوابه ولعلها «تفدح» بلفاء الموحدة. وفي اللسان «تفدح» [تقال الأمر والحمل صاحبه، يقال ففدحه الدين]: أثقله.

٣٠٩١ - \* وعن معقل بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَكُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأَمَمَ» رواه أبو داود، والنسائي. [٣٠٩١]

المجموع ، أي إن لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقه تحدث فتنة في الأرض وفساد عريض، والفساد خروج الشيء عن حالة استقامته، وكونه متفعلاً به، ونقيضه الصلاح وهو الحصول على الحالة النافعة. والفساد في الأرض هيج الحروب والفتن؛ لأن في ذلك فساد ما في الأرض وانتفاء الاستقامة عن أحوال الناس والزروع والمنافع الدينية والدنيوية، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ (١).

والحديث يحتمل وجهين: أحدهما: أنكم إن لم ترغبوا فيمن له الدين المرضي<sup>٢</sup> والخلق الحسن الموجبان لصلاح الأرض واستقامتها، ورغبتم في مجرد الحسب والمال الجالين للطغيان المؤدى إلى البغي والفساد في الأرض- تكن فتنة في الأرض وفساد عريض، وإلى هذا المعنى أشار التنزيل في حق المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (٢). وثانيهما: ما ذكره المظهر وهو إن لم تزوجوا من ترضون دينه، بل نظرتهم إلى صاحب مال وجاء كما هو من شيمة أبناء الدنيا، يبقى أكثر النساء بلا زوج والرجال بلا زوجة، فيكثر الزنا ويلحق العار الأولياء والغيرة، فيقع القتل فيمن نسب إليه هذا العار، فتتيج الفتنة.

وفي الحديث دليل لمالك فإنه يقول: لا يراعى في الكفاءة إلا الدين وحده. ومذهب الجمهور أنه يراعى أربعة أشياء: الدين، والحرية، والنسب، والصنعة؛ فلا تزوج المسلمة من كافر، ولا الصالحة من فاسق، ولا الحرة من عبد، ولا المشهورة النسب من المخامل، ولا بنت تاجر أو لمن له حرفة طيبة ممن له حرفة خبيثة أو مكروهة، فإن رغبتم المرأة أو وليها بغير كفاء صح النكاح، وإن رضى أحدهما بغير كفاء دون الآخر فالنكاح باطل، وإن كثرت الأولياء لابد من رضى الكل.

الحديث الثالث عن معقل: قوله: «إِنِّي مُكَاثِّرٌ» يعني أغالب الأمم السالفة في الكثرة بأمتي، وهو تعليل للأمر بتزويج الودود الولود؛ وإنما أتى بالقيدين، لأن الولود إذا لم تكن ودوداً لم يرغب الزوج فيها، والودود إذا لم تكن ولوداً لم يحصل المطلوب. «فظ»: وفيه استحباب التزوج وإيثار الولود الودود على غيرها، وفضيلة كثيرة الأولاد؛ لأن بها يحصل ما قصده النبي ﷺ من المباهاة، وتظهر فائدة الخلق من العبادة. ويعرف القيدين أعنى الودود الولود في الابتكار من أقاربهم؛ لأن الغالب سراية طباع الأقارب من بعضهم إلى بعض.

[٣٠٩١] قال الشيخ: صحيح بطريقه، وقد خرجتها في «آداب الزفاف» ص ٥٥.

(١) البقرة: ٢٠٥.

(٢) البقرة: ١١-١٢.

٣٠٩٢ - \* وعن عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال : قال رسول الله ﷺ : «عليكم بالابكار؛ فإنهنّ أعذب أفواه» ، وأنتن أرحاماً ، وأرضى باليسير . رواه ابن ماجه مُرسلاً . [٣٠٩٢]

الحديث الرابع عن عبد الرحمن : قوله : «فإنهنّ أعذب» أفرد الخبر وذكر على تقدير «من» كقوله تعالى : ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾ (١) «تو» : إنما أضاف العذوبة إلى الأفواه إرادة ما يحويه من الريق ، ويقال للريق والخمر : الأعليان ، والمذب الماء الطيب . «شف» : يمكن أن يكون «أعذب أفواه» مجازاً عن قلة لذاتها وفحشها مع زوجها لبقاء حياتها ؛ فإنها ما خالطت زوجها قبله . قوله : «وأنتن أرحاماً» «نه» : أي أكثر أولاداً يقال للمرأة الكثيرة الولد . ناتق ؛ لأنها ترمى بالأولاد رمياً والتق الرمي . وقوله : «وأرضى باليسير» «تو» : أي أرضى باليسير من الأرفاق ؛ لأنها لم تعود في سالف الزمان دون معاشرة الأزواج ما يدعوها إلى استقلال ما تصادفه في المستأنف .

أقول : أمر ﷺ في الحديث السابق بتزوج الودود الولود ، فينزل هذا الحديث على ذلك ، فقوله : «وأنتن أرحاماً» عبارة عن الولود ، فينبغي أن تحمل القريتان على ما يزيد المحبة والود ؛ فقوله : «أعذب أفواه» كناية عن كونها أعذب ألفاظاً ؛ فإن حسن الكلام يدل على حسن الخلق ، وسوء المنطق يدل على سوء الخلق ، ومن رضى باليسير وقنع بالموجود يكن نقي القلب طاهر [الحديث] \* راضياً عن الله تعالى على ما رزقه الله وأولاده ، فإذا اجتمع طيب اللسان والجنان فقد كمل المقصود من الودود ، قال الشاعر :

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

فإن قلت : إذا كان المراد من قوله : «أعذب أفواه» أعذب ألفاظاً ، فلم عدل عنه ؟ قلت : قد تقرر عند علماء البيان أن الكناية لاتنافى إرادة الحقيقة ، فإنك إذا قلت : فلان طويل النجاد ، وأردت طول قامته مع طول نجاهه جاز ، فكذلك هاهنا يفيد أنها طيبة النكهة لذيدة الريق حسنة المنطق ، ولو صرح بهذا لم يفد هذه القائلة .

قال الشيخ أبو حامد في الإحياء : من فوائد البكارة أن تحب الزوج وتألفه فيؤثر في معنى الود ، والطباع مجبولة على الأنس بأول مألوف ، وأما التي اختبرت الرجال ومارست الأحوال فربما لا ترضى بعض الأوصاف التي تخالف ما ألفته فتقلّي الزوج ، وكذلك الزوج يحبها فإن الطبع ينفر عن التي مسها غير الزوج نفرة ما ، وذلك يتقل على الطبع مهما يذكر ، وبعض الطباع في هذا أشد نفوراً . والله أعلم .

[٣٠٩٢] ضعيف لإرساله .

(١) هود : ٧٨ .

\* في «ك» : «الجبب» .

## الفصل الثالث

٣٠٩٣ - \* عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لم تر للمتحابين مثل النكاح». [٣٠٩٣]

٣٠٩٤ - \* وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً، فليتزوج الحرائر». [٣٠٩٤]

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن ابن عباس رضى الله عنهما: قوله: «لم تر» من الخطاب العام ومفعوله الأول محذوف، أى لم تر أيها السامع ما تزيد به المحبة للمتحابين مثل النكاح، وهو يحتمل وجهين: إذا جرى بين المتحابين وصلة خارجية بعد التحاب تزيد الوصلة الظاهرة فى الباطنة. وثانيهما: إذا نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية وأخذت بمجامع قلبه. فنكاحها يورث مزيد المحبة، وسفاحها البغض والشتان.

الحديث الثانى عن أنس رضى الله عنه: قوله: «الحرائر» إنما خصهن؛ لأن الإمامة مبتلة غير مودبة، وتكون خسارة ولا أجرة غير ملازمة للخير، فإذا لم تكن مودبة لم تحسن تأديب أولادها وتربيتهم بخلاف الحرائر؛ ولأن الغرض بالتزوج التوالد والتناسل بخلاف التسرى، ولذلك جاز العزل عن السراى بغير إذنهن، وكان التزوج مظنة لكثرة الأولاد وهو المطلوب، ويمكن أن يحمل «الحرائر» على المعنى، قال الحماسى:

ولا يكشف الغماء إلا ابن حرة يورى غمرات الموت ثم يزورها

«غب»: الحرية ضريسان: الأول: من لم يجر عليه حكم السبى، والثانى: من تتملكه قواه الدمية فيصير عبداً لها، كما قال ﷺ: «تعى عبد الدرهم وعبد الدينار» وقول الشاعر:

ورق ذوى الاطماع رق مخلد

وقيل: عبد الشهوة أذل من عبدالرق.

[٣٠٩٣] صحيح، رواه البيهقى والحاكم عن ابن عباس، وانظر صحيح الجامع/٥٢٠٠، والصحيحة

ح/٦٢٤.

[٣٠٩٤] ضعيف، انظر ضعيف الجامع (ح/٥٣٩٦)، والضعيفة (ح/١٤١٧).

٣٠٩٥ - \* وعن أبي أمامة، عن النبي ﷺ أنه يقول: «ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيراً له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرته، وإن أقسم عليها أبرته، وإن غاب عنها نصبته في نفسها وماله» روى ابن ماجه الأحاديث الثلاثة. [٣٠٩٥]

٣٠٩٦ - \* وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين، فليتق الله في النصف الباقي». [٣٠٩٦]

٣٠٩٧ - \* وعن عائشة، قالت: قال النبي ﷺ: «إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة» رواهما البيهقي في «شعب الإيمان». [٣٠٩٧]

---

الحديث الثالث عن أبي أمامة: قوله: «بعد تقوى الله» جعل التقوى نصفين نصفين تزوجاً ونصفاً غيره، وهو المعنى بالحديث الآتي. قال الشيخ أبو حامد: المفسد لدين المرء في الأغلب فرجه وبلطته، وقد كُفِيَ بالتزويج أحدهما، ولأن التزويج التحصين من الشيطان وكسر التوقان، ورفق غوائل الشهوة، وغض البصر وحفظ الفرج.

قوله: «إن أمرها أطاعته» بيان لصلاحها على سبيل التقسيم؛ لأنه لا يخلو من أن يكون الزوج حاضراً فافتقاره إليها إما في الخدمة بهن البيت أو الملاعبة أو المباشرة، فتكون مطيعة فيما أمرها، وذات جمال ودلال فيلاعبها، ومتقادة إذا أراد مباشرتها، أو غائبة فتحتفظ ما يملك الزوج من نفسها بأن لا تخون في نفسها وماله، وإذا كانت حالها في الغيبة على هذا، ففي الحضور أولى، وهذه ثمرة صلاحها. وإن كانت ضعيفة الدين قصرت في صيانة نفسها وفرجها وأزرت بزواجها، وسودت بين الناس وجهه وشوشت بالغيرة قلبه، ونغص بذلك عيشه، فإن سلك فيه سبيل الحمية والغيرة لم يزل في بلاء ومحنة، وإن سلك سبيل التساهل كان متهاوئاً بدينه وعرضه، وإن كانت مع الفساد جميلة كان البلاء أشد، إذ يشق عليه مفارقتها فلا يصبر عنها.

الحديث الرابع عن أنس رضي الله عنه: قوله: «فقد استكمل» يحتمل أن يكون جواباً للشرط «فليتق الله» عطف عليه، ويجوز أن يكون الجواب الثاني، والاول عطف على الشرط، فعلى هذا السبب مركب والسبب مفرد، فالمعنى أنه معلوم أن التزويج نصف الدين، فمن حصل هذا فعليه بالنصف الباقي، وهذا أبين لما يؤذن أنه مقرر ومعلوم أن التزويج تحصين بنصف الدين، وعلى الوجه الآخر إعلام بذلك فلا يكون مقررًا، وعلى الاول السبب مفرد والسبب مركب، وفيه إعلام أن التزويج سبب لاستكمال نصف الدين المرتب عليه تقوى الله تعالى.

الحديث الخامس ظاهر.

---

[٣٠٩٥] ضعيف انظر ضعيف الجامع ح (٥٠٠١).

[٣٠٩٦] حسنه الشيخ بطرله.

[٣٠٩٧] شعب الإيمان ح (٦٥٦٦) ٥/٢٥٤.



## باب (١) النظر إلى المخطوبة وبيان العورات الفصل الأول

- ٣٠٩٨ - \* عن أبي هريرة ، قال : جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : إني تزوجتُ امرأةً من الأنصارِ . قال : « فانظرَ إليها ، فإنَّ في أعينِ الأنصارِ شيئاً » رواه مسلم .
- ٣٠٩٩ - وعن ابن مسعودٍ [رضي الله عنه] ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لا تبشِّرِ المرأةَ المرأةَ فتتبعُها لزوجها كأنَّه ينظرُ إليها » متفق عليه .

### باب النظر إلى المخطوبة

« غب » : الخطب والمخاطبة والتخاطب المراجعة في الكلام ، ومنه الخُطبة والخِطبة ، والأولى تخص بالموعظة ، والثانية بطلب المرأة ، وأصلها الحالة التي عليها الإنسان إذا خطب نحو الجلسة والقعدة . والعورة سوءة الإنسان وذلك كناية ، وأصلها من العار ، وذلك لما يلحق في ظهورها من العار ، أي المذمة ويستحي منه إذا ظهر ، ولذلك سمى النساء عورة ، ومن ذلك العوراء للكلمة القبيحة .

### الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه : قوله : « إني تزوجت » « قرض » : لحل المراد بقوله : « تزوجت » خطبت ؛ ليفيد الأمر بالنظر إليها ، وللعلماء خلاف في جواز النظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها ، فجوزه الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق مطلقاً ، أفنت المرأة أو لم تأذن ؛ لحديث جابر والسمفيرة المذكورين في [أول الحسان] \* ، وجوز مالك بإذنها ، وروى عنه المنع مطلقاً . وقوله : « فإن في أعين الأنصار شيئاً » يعني شيئاً ينفر عنه الطبع ولا يستحسنه ، وإنما عرف رسول الله ﷺ ذلك ، إما لأنه رأى في أعين رجالهم فحاس بهم النساء ؛ لأنهن شقائقهم ؛ ولذلك أطلق الأنصار ، أو لتحدث الناس به . « مع » : قيل : المراد بقوله : « شيئاً » صفرة أو زرقه ، وفي هذا دلالة على جواز ذكر مثل هذا للنصيحة ، وفيه استحباب النظر إليها قبل الخطبة حتى إذا كرهها تركها من غير إيلاء ، بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة ، وإذا لم يمكنه النظر استحسب أن يبعث امرأة تصفها له . وإنما يباح له النظر إلى وجهها وكفها فحسب ، لأنهما ليسا بعورة في حقه ، فيستدل بالوجه على الجمال وضده ، وبالكفين على سائر أعضائها باللين والخشونة .

الحديث الثاني عن ابن مسعود رضي الله عنه : قوله : « لا تبشِّرِ » البشرية ظاهر جلد الإنسان ،

\* أي في أول الأحاديث الحسان (جمع حسن) وهي الأحاديث التي يشي بها المصنف بعد الصحاح .

٣١٠٠ - \* وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الرجلُ إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يُفْضي الرجلُ إلى الرجل في ثوبٍ واحد، ولا تُفْضي المرأة إلى المرأة في ثوبٍ واحد» رواه مسلم.

٣١٠١ - \* وعن جابر [رضي الله عنه]. قال: قال رسول الله : «ألا لا يبيتنَّ رجلٌ عند امرأةٍ ثيابٍ إلا أن يكونَ ناكحًا أو ذا محرَّم» رواه مسلم.

والمباشرة الملامسة، وأصله من لمس البشرة البشرية، والمعنى به في الحديث النظر مع اللمس، فينظر إلى ظاهرها من الوجه والكفين، ويحس باطنها باللمس، ويقف على نعومتها وسمعتها. قوله: «فتنتها» عطف على «تباشر» والتني منصوب عليهما معاً، فتجوز المباشرة بغير التوصيف.

الحديث الثالث عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «ولا يفضي الرجل» «غب»: أفضى يديه إلى كذا. وأفضى إلى امرأته في باب الكناية أبلغ وأقرب، وقال الله تعالى: «وقد أفضى بعضكم إلى بعض»<sup>(١)</sup>. «مظ»: يعني لا يجوز أن يضطجع رجلان في ثوب واحد متجردين وكذلك المرأتان، ومن فعل يمزر ولا يحد، وفيه بيان تحريم النظر إلى ما لا يجوز، وعورة الرجل ما بين سترته وركبته، وكذلك عورة المرأة في حق المرأة، وكذلك في حق محارمها. وأما المرأة في الرجل الأجنبية فجميع بدنها عورة إلا وجهها وكفيها عند حاجة، كسماع إقرار وخطبة كما مر. «مع»: نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية حرام من كل شيء من بدنها، وكذلك المرأة إلى الرجل، سواء كان بشهوة أو بغيرها، وكذلك يحرم النظر إلى الأمر إذا كان حسن الصورة أمن من الفتنة أم لا. هذا هو المذهب الصحيح المختار عند المحققين، نص عليه الشافعي وحلق أصحابه رضي الله عنهم؛ وذلك لأنه في معنى المرأة فإنه يشتهى كما تشتهى، وصورته في الجمال كصورة المرأة، بل ربما كان كثير منهم أحسن صورة من كثير من النساء، بل هم بالتحريم أولى لما يتمكن في حقهم من طرق الشر ما لا يتمكن من مثله في حق المرأة.

الحديث الرابع عن جابر رضي الله عنه: قوله: «عند امرأة ثياب» «فرض»: المراد النهي عن البيوتة في مسكن ثمة ثياب، وتخصيص الثياب لأن البكر أغض وأخوف على نفسها، قوله: «أو ذا محرَّم» «مع»: هو كل من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب محارمتها، فقولنا: «على التأييد» احتراز من أخت امرأته وعمتها وخالتها ونحوهن، ومن بنتها قبل الدخول بالأم، وقولنا: «بسبب مباح» احتراز من أم الموطوءة بشبهة فإنها حرام على التأييد، لكن لا بسبب مباح، فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا محرَّم ولا يغيرهما؛ لأنه ليس فعل مكلف.

٣١٠٢- \* وعن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ الْحَمَوَ؟ قَالَ: «الْحَمَوُ الْمَوْتُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٣- \* وعن جَابِرٍ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحِجَامَةِ، فَأَمَرَ أَبَا طَلِيَّةٍ أَنْ يَحْجِمَهَا، قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وقولنا: «الحرمتها» احتراز عن الملاعة فهي حرام على التأييد، لا لحرمتها بل تغليظ عليهما.

الحديث الخامس عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ: قوله: «الحمو الموت» «قضى»: الحمو قريب الزوج كإخيه وأخيه، وفيه لفتان حما كعصا وحمو على الأصل، وحمو بضم الميم وسكون الواو، وحمو كآب، وحمو بالهمز وسكون الميم والجمع أحماء. قوله: «الحمو الموت» قال أبو عبيد: معناه فليمت ولا يفعل ذلك، وقال ابن الأعرابي: هذه كلمة تقولها العرب للتشبيه في الشدة والفظاعة، فيقال: الأسد الموت، يعني لقاءه مثل الموت، والسلطان النار أى قربه مثل قرب النار. وقال الشيخ في شرح السنة: معناه الحمو كالموت تحذر منه المرأة كما تحذر من الموت. وهذه الوجوه إنما تصح إذا فسر الحمو بأخي الزوج ومن أشبهه من أقاربه كعمه وابن أخته، ومن فسر به بأخي الزوج حملة على المبالغة؛ فإن رؤيته وهو محرم إذا كان بهذه المثابة فكيف بغيره؟ أو أول الدخول بالخلوة. وقيل: لما ذكر السائل لفظاً مجعلاً محتملاً للمحرم وغيره، رد عليه سؤاله لتعميمه رد المغضب المنكر عليه.

«مع»: والمراد بـ «الحمو» هنا أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه؛ لأن الخوف من الأقارب أكثر والفتنة منهم أوقع؛ لتمكنهم من الوصول إليها والخلوة من غير نكير عليهم، بخلاف غيرهم، وعادة الناس المساهلة فيه وتخلفي الأخ بامرأة أخيه، فهذا هو الموت. «فا»: معناه أن حماها الغاية في الشر والفساد، فشبّه بالموت؛ لأنه قصارى كل بلاء، وذلك أنه شر من القريب من حيث إنه آمن [مذل] \*، والأجنبي متخوف مترقب. ويحتمل أن يكون دعاء عليها أى كان الموت منها بمرتلة الحمو الدخول عليها إن رضيت بذلك - انتهى كلامه. فإن قلت: أى فرق بين الإخبار والدعاء؟ قلت: فى الإخبار أداة التشبيه ووجهه مضمرة، أى الحمو كالموت فى الشر والضرر، وفى الدعاء ادعاء أن الحمو نوعان: متعارف وهو القريب، وغير متعارف وهو الموت، وطلب لها غير المتعارف لما استفتى الرجل المتعارف بمبالغة، هذا معنى قول القائل: رد المغضب المنكر عليه.

الحديث السادس عن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قوله: «حسبت» إلى آخره، هذا يدل على أن

\* من «ك» وفى «ط» «مئل» بالذال المهملة، ولعل المعجمة أولى على أن المعنى: أنه آمن بوقوع صاحبه فى الذل إذا ما وقعت الفاحشة.

٣١٠٤ - \* وعن جرير بن عبد الله، قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظير الفجاءة، فأمرني أن أصرف بصري. رواه مسلم.

٣١٠٥ - \* وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المرأة تُقْبَلُ في صورة شيطان، وتُدْبَرُ في صورة شيطان، إذا أحدكم أعجبته المرأة فوقعَتْ في قلبه فليَمْدُدْ إلى امرأته فليؤاقيها فإنَّ ذلك يردُّ مافي نفسه» رواه مسلم.

الحاجة إلى الحجامة لم تكن ضرورية، ولا يجوز للأجنبي أن يحجمها وينظر إلى جميع بدننها للعلاج.

الحديث السابع عن جرير: قوله: «عن نظر الفجاءة» «مع»: وهي أن يقع النظر إلى الأجنبية من غير قصد بغتة فهو معفو، لكن يجب عليه أن يصرف بصره في الحال، وإن استدام النظر يَأْثَمُ، وعليه قوله تعالى: «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم» (١). قال القاضي عياض: قالوا: فيه حجة على أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها، وإنما ذلك سنة مستحبة لها، ويجب على الرجال غض البصر عنها في جميع الأحوال إلا لغرض صحيح شرعي.

الحديث الثامن عن جابر رضى الله عنه: قوله: «تقبل في صورة شيطان» جعل «صورة شيطان» ظرفاً لإقبالها مبالغة على سبيل التجريد، كما تقول: رأيت فيك أسداً أى لست غير الأسد؛ لأن إقبالها داع للإنسان إلى استراق النظر إليها، كالشيطان الداعى إلى الشر والوسواس. وعلى هذا إدبارها؛ لأن الطرف رائد القلب، فيتعلق القلب بها عند الإدبار فيتخيل للوصول إليها. قال الحماسي:

وكنْتُ إذا أرسلتَ طرفَكَ رائداً      لقلبك يوماً أتعبتك المناظر

رأيت الذى لا كله أنت قادر      عليه ولا عن بعضه أنت صابر

قال أبو حامد: النظر مبدأ الزنا فحفظه مهم، وهو عسير من حيث إنه قد يستهان به ولا يعظم الخوف منه، والأفات كلها تنشأ منه. «مع»: قال العلماء: معناه الإشارة إلى الهوى، والدعاء إلى الفتنة بما جعل الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء والالتذاذ بالنظر إليهن وما يتعلق بهن، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشهوة بوسوته وتزيينه له. ويستنبط من هذا أنه ينبغي لها أن لاتخرج إلا لضرورة، ولاتلبس ثياباً فاخرة، وينبغي للرجل أن لاينظر إليها ولا إلى ثيابها. وفيه أنه لا بأس للرجل أن يطلب امرأته إلى الوقاع في النهار، وإن كانت مشغولة بما يمكن تركه؛ لأنه ربما غلبت على الرجل شهوة فيتضرر بالتأخير في بدنه أو قلبه. قوله: «أعجبته» أى استحسناها، لأن غاية رؤية المتعجب منه تعظيمه واستحسانه.

## الفصل الثاني

- ٣١٠٦ - \* عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظرَ إلى ما يدعوهُ إلى نِكَاحِها فليُفعلْ». رواه أبو داود. [٣١٠٦]
- ٣١٠٧ - \* وعن المغيرة بن شعبه، قال خطبتُ امرأة، فقال لي رسولُ الله ﷺ: «هل نظرتَ إليها؟» قلتُ: لا. قال: «فانظرِ إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدَمَ بينكما». رواه أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي. [٣١٠٧]
- ٣١٠٨ - \* وعن ابن مسعود، قال: رأى رسولُ الله ﷺ امرأة فاعجبته، فأتى

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن جابر رضى الله عنه: قوله: «إلى ما يدعوه إلى نكاحها» قد مر أن الداعى إلى النكاح إما المال أو الحسب أو الجمال أو الدين، فمن غرضه الجمال فليتحرف في النظر إلى ما قصده بأن ينظر إليها بنفسه، أو أن يبعث من يمتنها له، هذا معنى الاستطاعة، وفيه إن لم يكن غرضه الجمال لا يفتقر إلى رؤيتها. ويمكن أن يحمل الداعى على كسر الشهوة وغض البصر عن غير المحارم، فحينئذ يكون الجمال مطلوباً إذ به يحصل التحصين، والطبع لا يكتفى بالذميمة غالباً، كيف والغالب أن حسن الخلق والخلق لا يفترقان؟ وأن ما روى أن المرأة لا تنكح لجمالها، ليس رجراً عن رعاية الجمال، بل هو رجس عن النكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدين.

الحديث الثاني عن المغيرة: قوله: «أن يؤدَمَ بينكما» «فا» الأدم والإيدام الإصلاح والتوفيق، من آدم الطعام وهو إصلاحه بالإدام وجعله موافقاً للطعام، وأصله «بأن يؤدَم» فحذف الباء وحذفها مع أن «وأن» كثيرة، والهاء في قوله: «فإنه» راجع إلى مصدر «نظرت» كقولهم: من أحسن كان خيراً له، ويجوز أن يكون الضمير للشان «وأحرى أن يؤدَم» جملة في موضع خبر «إن» والمعنى: فإن النظر أولى بالإصلاح وإيقاع الألفة والوفاق بينهما. انتهى كلامه. أى «يؤدَم» به فالجار والمجرور أقيم مقام الفاعل ثم حذف، ويجوز أن يكون النائب «بينكما» على أن يكون مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ (١) بالرفع.

[٣١٠٦] حسن الشيخ إسناده.

[٣١٠٧] قال الشيخ إسناده حسن، وقد أصل بالانقطاع.

(١) الأنعام: ٩٤.

سَوْدَةٌ وَهِيَ تَصْنَعُ طَبِيًّا وَعِنْدَهَا نِسَاءٌ، فَأَخْلِيْنُهُ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ رَأَى امْرَأَةً تُعْجِبُهُ فَلْيَقُمْ إِلَى أَهْلِهَا؛ فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا» رواه الدارمي. [٣١٠٨]

٣١٠٩ - \* وعنه، عن النبي ﷺ، قال: «المرأة عورةٌ، فإذا خرجتِ استشرفها الشيطانُ» رواه الترمذي. [٣١٠٩]

الحديث الثالث عن ابن مسعود رضى الله عنه: قوله: «فإن معها مثل الذي معها» يريد أن غاية ذلك النظر هذا الفعل، ولكن التفاوت أن في تلك الغاية سخطاً من الله وغضباً وهذه بخلافه، وكانت تلك الفعلة بمحض تلك النساء إرشاداً لهن ولأزواجهن إلى ما ينبغي أن يفعل.

الحديث الرابع عن ابن مسعود رضى الله عنه: قوله: «المرأة عورة» «تو»: العورة السوءة وكل ما يستحي منه، وأصلها من العار المذمة ولذلك سمي النساء عورة، أى أن المرأة موصوفة بهذه الصفة، وما كان هذه صفته فمن حقّه أن يستر، ويحتمل أن يكون معناه أنها ذات عورة، ولما كان من شأن العورة أن تكون مستورة محجوبة يستحي من كشفها، ويستنكف من هتك حرمتها، وكان من شأن المرأة في تبرؤها وتبرجها شيئاً يكشف العورة سماها هنالك عورة. والأصل في الاستشراف رفع البصر للنظر إلى الشيء، ويسط الكف فوق الحاجب، ومنه قول الحماسي:

فيا عجباً للناس يستشرفوننى كأن لم يروا يعذى محباً ولاقبنى

وفي الحديث وجوه: أحدها: أن ينظر إليها ويطمح ببصره نحوها ليفويها أو يغوى بها.

وثانيها: أن أهل الرية إذا رأوها بارزة من خدرها استشرفوها؛ لما بث الشيطان في نفوسهم من الشر والقى في قلوبهم من الزيغ، فأضاف الفعل إلى الشيطان لكونه الباعث على استشرافهم إياها. وثالثها: أنه يود أنها على شرف الأرض لتكون معرضة له. ورابعها: أنه أراد أن الشيطان يصيها بعينه فتصير من الخيئات بعد أن كانت من الطيبات. من قولهم: استشرفت إليهم أى تميمتها. هذا الذى اهتمنا إليه من البيان، والعجب ممن يتصدى لبيان المشكل وتفسير الغريب، ثم يمر على مثل هذا القول غير مكترث به أو لقد فتشت أمهات الكتب التى صنفت فى هذا الفن عن بيان هذا الحديث، فلم أصادف أحداً منهم تعرض له بكلمة.

أقول: المرأة عورة سواء كانت فى خدرها أو خارجة عنه، وفى هذا المقام ينبغي أن تحمل العورة على معنى ما يخالف استشراف الشيطان إياها، معنى ما دامت فى خدرها لم يطمح الشيطان فيها وفى إغواء الناس بها، فإذا خرجت طمع وأطمع؛ لأنها حبال الشيطان، فإذا

٣١١٠ - \* وعن بُرَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَلِّي: «يَا عَلِيُّ! لَا تُبَيِّنِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ». رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والدارمي. [٣١١٠]

٣١١١ - \* وعن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَوْجٌ أَحَدَكُمْ عَبْدَهُ أَمَتَهُ فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى عَوْرَتِهَا». وفي رواية: «فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى مَدُونِ السَّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ» رواه أبو داود. [٣١١١]

٣١١٢ - \* وعن جرهم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْفَخْخَ عَوْرَةٌ» رواه الترمذي، وأبو داود. [٣١١٢]

خرجت جعلها مصيدة يزينها في قلوب الرجال ويفريهم عليها فيورطهم في الزنى، كالصائد الذي يضع الشبكة ليصطاد ويفرى الصيد إليها بما يوقعه فيها.

قال الشيخ أبو حامد قدس الله سره: روى عن الفضيل أن إبليس يقول: هي قوسى القديمة وسهمى الذى لا تخفى به. وعن بعضهم: ما أيس الشيطان من ابن آدم قط إلا أتى من قبل النساء. ولأن الصلاة أفضل العبادات وأفضل موقعها أن تكون مع الجماعة فى المساجد، وإنما ورد صلاة المرأة فى بيتها أفضل من صلاتها فى حجرتها، وصلاتها فى مخدعها أفضل من صلاتها فى بيتها؛ لهذا السر. والله أعلم.

الحديث الخامس عن بريدة: قوله: «فإن لك الأولى» يدل على أنها نافعة كما أن الثانية ضارة؛ لأن الناظر إذا أمسك عتانه نظره ولم يتبع الثانية أجز. «حسن»: فيه دلالة على أن النظرة الأولى له لأعليه إذا كانت فجأة من غير قصد، فأما القصد فلا يجوز إلا لفرض كالنكاح وغيره. وقال الحسن والشعبي فى المرأة بها الجرح ونحوه: يخرق الثوب على الجرح، ثم ينظر إليه الطبيب.

الحديث السادس عن عمرو: قوله: «فلا ينظرون إلى ما دون السرة» بيان لما يراد من قوله: «فلا ينظرون إلى عورتها». «حسن»: الأمة عورتها مثل عورة الرجل ما بين السرة والركبة، وكذلك المحارم بعضهم مع بعض. ويجوز للزوج أن ينظر إلى جميع بدن امراته وأمتة التى

[٣١١٠] حديث حسن. انظر صحيح الجامع ح/٧٩٥٣. وحجاب المرأة المسلمة ٣٤.

[٣١١١] إسناده صحيح.

[٣١١٢] صحيح بشواهده.

٣١١٣ - \* وعن علي [رضي الله عنه]، أن رسول الله ﷺ قال له: «يا علي! لا تبرز فخلك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت». رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣١١٣]  
 ٣١١٤ - \* وعن محمد بن جحش، قال: مر رسول الله ﷺ على معمر، وفخذه مكشوفتان، قال: «يا معمر! غط فخذيك؛ فإن الفخذين عورة». رواه في «شرح السنة». [٣١١٤]

٣١١٥ - \* وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والتعري؛ فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرمهم». رواه الترمذي. [٣١١٥]

٣١١٦ - \* وعن أم سلمة: أنها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة، إذ أقبل ابن أم مكتوم، فدخل عليه، فقال رسول الله ﷺ: «احتجبا منه» فقلت: يا رسول الله ليس هو أعمى لا يبصرنا؟ فقال رسول الله ﷺ: «أفعميا وإن أنتما؟ ألستما تبصرا؟» رواه أحمد، والترمذي. وأبو داود. [٣١١٦]

تحل له، وكذلك هي منه إلا نفس الفرج، فإن النظر إليه مكروه، وكذلك فرج نفسه، وإذا درج أمته حرم النظر إلى ما بين السرة والركبة.

الحديث السابع إلى العاشر عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «فإن معكم من لا يفارقكم» هم الحفظة الكرام الكاتبون.

الحديث الحادي عشر عن أم سلمة رضي الله عنها: قوله: «وميمونة» «قضى»: ترى مرفوعة عطفاً على الضمير في «كانت» وإنما جاز لوقوع الفصل بينهما، ومنصوبة عطفاً على الهاء في «أنها»، ومجرورة عطفاً على «رسول الله». أقول: الأرجح أن يعطف «ميمونة» على اسم «أن» ليشعر بأنه ﷺ كان في بيت أم سلمة وميمونة داخلة عليها؛ لأن تأخير المعطوف عن المعطوف عليه، وإيقاع الفصل بينهما يدل على أصالة الأولى وتبعية الثانية، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ

[٣١١٣] صحيح بشواهده.

[٣١١٤] صحيح بشواهده.

[٣١١٥] ضعيف انظر ضعيف الجامع ج/٢١٩٣.

[٣١١٦] ضعيف.



٣١١٧ - \* وعن بهز بن حكيم، عن أبيه. عن جده. قال: قال رسول الله ﷺ: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك» فقلت: يا رسول الله! أفرأيت إن كان الرجل خالياً؟ قال: «فإنه أحق أن يستحي منه». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣١١٧].

إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل» (١) أوقع الفصل ليدل على أن إسماعيل كان تاباً له في الرفع، ولو عطف من غير فصل أوهم الشركة.

«قضى»: الحديث بظاھر يدل على أنه ليس للمرأة النظر إلى الأجانب مطلقاً كما ليس لهم أن ينظروا إليها. ومنهم من خصص التحريم بحال خاف فيه الفتنة؛ توفيقاً بينه وبين ما روى عن عائشة رضى الله عنها في حديثها المشهور أنها قالت: «كنت أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون بحرايبهم في المسجد». ومن أطلق التحريم أول ذلك بأنها ما كانت يومئذ بالغة، وفيه نظر؛ لأنها وإن لم تكن بالغة كانت مراعاة وكان من حقها أن تمنع. «مط»: عمل بعض الفقهاء بهذا الحديث، وبعضهم عمل بحديث عائشة، وحمل هذا على التقوى والورع، والفترى على أنه يجوز للمرأة النظر إلى الرجل الأجنبي فيما فوق السرة وتحت الركة، بدليل أنهن كن يحضرن الصلاة مع رسول الله ﷺ في المسجد، ولابد أن يقع نظرهن إلى الرجال، فلو لم يجز لم يؤمرن بحضور المسجد والمصلى؛ ولأنه أمرت النساء بالحجاب عن الرجال ولم يؤمر الرجال بالحجاب، وهذا إذا لم يكن النظر عن الشهوة، فأما نظرها بالشهوة إلى الرجل فحرام.

قوله: «أفعميوان» هذا من بليغ الكلام ووجيز؛ فإن الهمزة الأولى للإنكار والتوبيخ والثانية للتفريق، والفاء عطفت ما بعدها من الجملة الاسمية على المقدرة قبلها بعد الهمزة، يعنى زعمنا أن علة منع الاحتجاب العمى وهى موجودة فيه، أمى موجودة فيكم؟ أفعميوان أئتما؟ ثم استأنف مفرقاً بذلك قائلاً: «أستما تبصرانه؟» وفيه أن علة الاحتجاب الفتنة وهى قائمة، سواء كان من الطرفين أو من أحدهما. روى الشيخ أبو حامد عن سعيد بن المسيب أنه قال وهو ابن أربع وثمانين سنة، وقد ذهب إحدى عينيه ويعشر بالأخرى: - ما شئ عندي أخوف من النساء. وفيه أنه لا يجوز للنساء مجالسة العميان كما جرت العادة به في التأمم والولائم، فيحرم على الأعمى الخلوة بالنساء ويحرم على المرأة مجالسة الأعمى وتحديق النظر إليه لغير حاجة.

الحديث الثانى عشر عن بهز بن حكيم: قوله: «احفظ عورتك» عدل عن قوله: استر إلى «احفظ»؛ ليدل سياق الكلام على الأمر بستر العورة استحياء ممن ينبغى أن يستحي منه من الله تعالى ومن خلقه، ويشير به إلى معنى قوله تعالى: «والذين هم لقروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم» (٢) لأن عدم الستر يؤدى إلى الوقاحة وهى إلى الزنى.

[٣١١٧] حسنه الشيخ.

(٢) المؤمنون : ٦٤.

(١) البقرة: ١٢٧.

٣١١٨ - \* وعن عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَلَمَهُمَا الشَّيْطَانُ». رواه الترمذي. [٣١١٨]

٣١١٩ - (٢٢) وعن جابر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَلْجُوا عَلَى الْمَغِيَّاتِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ» قُلْنَا: وَمَنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَمَنِّي، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ؛ فَأَسْلَمَ». رواه الترمذي. [٣١١٩]

٣١٢٠ - \* وعن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى فَاطِمَةَ بَعِيدَ قَدْ وَهَبَ لَهَا، وَعَلَى فَاطِمَةَ ثَوْبٌ إِذَا قَتَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا، وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَلْقَى قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ». رواه أبو داود. [٣١٢٠]

### الفصل الثالث

٣١٢١ - \* عن أم سلمة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَفِي الْبَيْتِ مَخْنَثٌ، فَقَالَ:

الحديث الثالث عشر عن عمر رضى الله عنه: قوله: «لا يخلون» جواب للقسم ويشهد له الاستثناء؛ لأنه يمنعه من أن يكون نهياً، والمستثنى منه أعم عام الأحوال، أى والله لا يخلون رجل بامرأة كائنين على حال من الأحوال إلا على هذه الحالة، وفيه تحذير عظيم فى الباب، ونكر «رجل» وامرأة» ليعم ولا يختص منهما إلا الأرواح.

الحديث الرابع عشر عن جابر رضى الله عنه: قوله: «يجرى من أحدكم مجرى الدم» مضى شرحه فى باب الوسوسة.

الحديث الخامس عشر عن أنس رضى الله عنه: قوله: «ما تلقى» أى من تغطية الرأس طورك، والرجل أخرى، حياءً وتزهداً، والضمير فى «إنما هو» راجع إلى من استحيى وتزهد منه، يعنى لا بأس أن من تستحيين منه إلا أباك وغلامك، ذكر الأب ليعطف عليه «غلامك» إشعاراً بأن غلام المرأة بمنزلة أبيها فى المحرمية، فلو قال: إنما هو أنا وغلامك لم يقع هذا الموقع.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن أم سلمة رضى الله عنها: قوله: «مخنث» «مظ»: هو بكسر النون

[٣١١٨] إسناده صحيح.

[٣١١٩] له شواهد.

[٣١٢٠] قال الشيخ إسناده جيد.

لعبد الله بن أبي أمية أخيه أم سلمة: يا عبد الله! إن فتح الله لكم غدا الطائف فإني أدلك على ابنة غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال النبي ﷺ: «لا يدخلن هؤلاء عليك». متفق عليه.

٣١٢٢ - \* وعن المسور بن مخرمة، قال حملت حجرة ثقيلا، فبينما أنا أمشي سقط عني ثوبي، فلم أستطع أخذه، فرأني رسول الله ﷺ، فقال لي: «خذ عليك ثوبك؟ ولا تمشوا عراة» رواه مسلم.

٣١٢٣ - \* وعن عائشة، قالت: ما نظرت - أو ما رأيت - فرج رسول الله ﷺ قط رواه ابن ماجه. [٣١٢٣]

٣١٢٤ - \* وعن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، قال: «ما من مسلم ينظر إلى محاسن

وفتحها، وهو الذي يشبه النساء في أخلاقه وفي كلامه وحركاته، وتارة يكون هذا خلقه من الأصل، وتارة بتكلف، والأول لازم عليه ولا إثم ولا عقوبة؛ لأنه معذور لاصنع له في ذلك، ولهذا لم ينكر النبي ﷺ أولا دخوله على النساء، والثاني ملعون؛ لقوله ﷺ: «لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين بالنساء من الرجال».

قوله: «تقبل بأربع»: يريد أربع عكن في البطن من قدامها، فإذا أقبلت رويت مواضعها شاحصة منكسرة الفصوص، وأراد بالثمانى أطراف هذه العكن من ورائها عند منقطع الجنين. وكذا نقل الشيخ محيي الدين عن أبي عبيدة. وإنما أنت «ثمان» ولم يقل ثمانية؛ لأن المراد الأطراف، وهى مذكرة، وإنما جاز حذف الهاء لأنه لم يذكر بلفظ المذكر كقوله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه يست من شوال». وأما دخول المخنث على أمهات المؤمنين فلأنهن اعتقدن أنه من غير أولى الإرية، فلما سمع ﷺ هذا الكلام، علم أنه من أولى الإرية فمنع، ففيه منع المخنث من الدخول على النساء، ويبان أن له حكم الرجال الفحول الراغبين فى النساء، وكذا حكم الخصى والمجبوب. وجمع «هؤلاء» والمشار إليه مفرد على تأويل حذف المضاف، أى لا يدخلن صنف هؤلاء، أو إرادة للجنس، أى من هو على صفته وهجيره.

الحديث الثانى عن المسور: قوله: «ولا تمشوا» أعم الخطاب بعد الخصوص فى قوله: «خذ عليك ثوبك» دلالة على أن الحكم عام لا يختص بواحد دون واحد.

الحديث الثالث والرابع عن أبى أمامة رضى الله عنه: قوله: «إلا أحدث الله له عبادة» لوح

امرأةٍ أوَّلَ مرةٍ ثمَّ يَخْضُ بِبَصْرِهِ إِلَّا أَحْدَثَ اللَّهُ لَهُ عِبَادَةً يَجِدُ حَلَاوَتَهَا» رواه أحمد. [٣١٢٤]

٣١٢٥- \* وعن الحسن، مُرسلاً، قال: بَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ النَّاطِرَ وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِ». رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان». [٣١٢٥]

## (٢) باب

# الولي في النكاح واستئذان المرأة الفصل الأول

٣١٢٦- \* عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا تَنْكِحُ الْاَيْمُ حَتَّى

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا إِلَى مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾ (١) فَإِنَّ الزَّكَاةَ إِذَا التَّمِيَّةَ أَوْ الطَّهَارَةَ، وَالطَّهَارَةُ مُنْتَهَى إِلَى النَّمُو أَيْضًا، وَلَا تَمُو فِي الْإِنْسَانِ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ مِنْ أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَابَ مَخْلَقٍ لِأَجَلِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَكَمَالِهَا أَنْ يَجِدَ الْعَابِدَ حَلَاوَتَهَا وَيَزُولَ عَنْهُ تَعَبُ الطَّاعَةِ وَتَكَالُفُهَا الشَّاقَّةَ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْمَقَامُ هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «وَقَرَّةٌ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» \*، وَ «أَرْحَانَا يَا بِلَالُ» \* وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الحديث الخامس عن الحسن: قوله: «لَعَنَ اللَّهُ النَّاطِرَ وَالْمَنْظُورَ» لَمْ يَبَيِّنْ مَا بِهِ يَسْتَحِقُّ بِهِ اللَّعْنُ مِمَّا لَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهِ شَرْعًا لِعَدَمِ اللَّبَسِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَاهُوُ تَعْظِيمًا لَهُ وَتَفْخِيمًا لَشَأْنِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

## باب الولي في النكاح واستئذان المرأة

«نه»: ولي المرأة متولى أمرها، والمولى اسم يقع على جماعة كثيرة من الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعبد والمعتق والمنعم عليه.

## الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «لَا تَنْكِحُ الْاَيْمُ» «نه»: الْاَيْمُ فِي الْأَصْلِ الَّتِي لَا رَوْجَ لَهَا بِكَرٍّ كَانَتْ أَوْ ثَبِيًّا، مُطْلَقَةً كَانَتْ أَوْ مَتَوَفًى عَنْهَا، وَيُرِيدُ بِالْاَيْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الثَّيِّبَ خَاصَّةً، وَهِيَ الَّتِي زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ، سِوَا رَالَتْ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ

[٣١٢٤] إسناده ضعيف.

[٣١٢٥] إسناده ضعيف.

(١) التور: ٣٠.

\* صحيح.

\* صحيح وهو بعض حديث.

تُسْتَأْمَرُ، وَلَا تَنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قالوا: يا رسول الله، وكيف إذن؟ قال: «أَنْ تَسُكَّتْ» متفق عليه.

٣١٢٧ - \* وعن ابن عباس، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». وفي رواية: قال: «الثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ

شبهة أو فاسد أو زنى أو بوثب أو بإصبع أو غير ذلك؛ لأنها جعلت مقابلة للبكر، ويقال الرجل أيضاً: الأيم. قوله: «حتى تستأمر» «قضى»: الاستمرار طلب الأمر، والاستئذان الإعلام، وقيل: طلب الإذن، لقوله ﷺ: «وَإِذْنُهَا الصَّمُوتُ» وقيل: المراد بالاستئذان المشاورة، وذلك بأن الاستئذان أبلغ من المشاورة، فلو حمل الاستمرار عليها ينعكس الأمر، وليس كذلك؛ فإن المشاورة تستدعي أن يكون للمستشار رأى ومقال فيما يشاور فيه ولا كذلك الاستئذان. وظاهر الحديث يدل على أنه ليس للولي أن يزوج موليته من غير استئذان ومراجعة ووقوف وإطلاع على أنها راضية بصريح إذن أو سكوت من البكر؛ لأن الغالب من حالها أن لا تظهر إرادة النكاح حياء.

وللعلماء في هذا المقام تفصيل واختلاف، وقد ذهبوا جميعاً إلى أنه لا يجوز تزويج الثيب البالغة العاقلة دون إذن، ويجوز للأب والجد تزويج البكر الصغيرة، وخصصوا هذا الحديث فيه بما صح أن أبا بكر رضي الله عنه روج عائشة من رسول الله ﷺ ولم تكن بعد بالغة. واختلفوا في غيرهما، فمنع الشافعي تزويج الثيب الصغيرة مطلقاً؛ لأنه ﷺ أمر باستمرار الثيب مطلقاً، ولا معنى لاستمرارها قبل البلوغ؛ إذ لا عبرة بقولها، وتزويج البكر الصغيرة لغير الأب والجد والبالغة لغيرهما من غير إذن؛ لمعوم قوله: «البكر تستأذن» وجوز لهما تزويج البكر البالغة بغير إذن كما يجوز لهما تزويجها صغيرة. وخصص قوله: «ولانكح البكر حتى تستأذن» بمفهوم قوله ﷺ: «الثيب أحق بنفسها من وليها» وقوله فيما روى عنه أبو هريرة: «اليتيمة تستأمر في نفسها» فإن معناه: لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ فتستأمر. والمراد باليتيمة التي تكون قرية العهد بالبلوغ. وأبو حنيفة ذهب إلى خلاف ذلك كله. واختلف أيضاً في أن السكوت من البكر يقوم مقام الإذن في حق جميع الأولياء، أو في حق الأب والجد دون غيرهما، وإلى الأول ذهب الأكثر لظاهر الحديث.

الحديث الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «الأيام أحق بنفسها» «مع»: قال الكوفيون وزفر: «الأيام» هنا كل امرأة لأزوج لها بكرة كانت أو ثيباً، كما هو مقتضاه في اللغة، فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقدنا على نفسها بالنكاح صحيح. وبه قال الشعبي والزهري. «شف»: قالوا: ليس الولي من أركان صحة النكاح بل من تمامه. وقوله: «أحق بنفسها» يحتمل أن يراد به من وليها في كل شيء من العقد وغيره كما قال أبو حنيفة

\* في «ط»: [عند أبي].

وليها، والبكر تُستأمر، وإذنها مكوثها» وفي رواية قال: «الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها في نفسها، وإذنها صماتها» رواه مسلم.

٣١٢٨ - \* وعن خنساء بنت خدام: أن أباهما زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأتت رسول الله ﷺ، فردّ نكاحها رواه البخاري وفي رواية ابن ماجه: نكاح أبيها.

٣١٢٩ - \* وعن عائشة، أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت سبع سنين، وزفت إليه وهي بنت تسع سنين، ولعبها معها، ومات عنها وهي بنت ثمانين عشرة. رواه مسلم.

وداود، ويحتمل أنها أحق بالرضى، حتى لاتزوج إلا أن تاذن بالنطق بخلاف البكر، ولكن لما صح قوله ﷺ: «لأنكاح إلا بولي» مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني. فإذا تقرر هذا فمعنى «أحق» وهو يقتضى المشاركة، أن لها فى نفسها فى النكاح حقًا ولوليها حقًا، وحقها أؤكد من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كفوًا وامتنعت لم تجبر، وإن أرادت أن تزوج كفوًا وامتنع الولي اجبر، فإن أصّر زوجها القاضى. وأما قوله ﷺ فى البكر: «وإذنها صماتها» فظاهر العموم أنه فى كل بكر وكل ولي، وأن سكوتها يكفى مطلقًا.

الحديث الثالث عن خنساء: قوله: «نكاحها» كذا فى البخارى والحميدى والدارمى وجامع الاصول ومسند الشافعى، وفى سنن ابن ماجه «نكاح أبيها» ووقع فى نسخ المصاييح «نكاحها».

الحديث الرابع عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «ولعبها معها» «تو»: اللعب جمع لعبة كركبة وركب، أرادت ما كانت تلعب به، وكل ملعوب به فهو لعبة، وإذا فتح اللام فهو المرة الواحدة من اللعب، وإذا كسرت فى الحالة التى عليها اللعاب. «مع»: أجمع المسلمون على جواز تزويج الأب بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث، وإذا بلغت فلا خيار لها فى فسحه عند مالك والشافعى والحجازيين، وقال أهل العراق: لها الخيار إذا بلغت + وأما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوجه عند الشافعى ومالك والثورى وغيرهم، وقال الأوزاعى وأبو حنيفة وآخرون: يجوز لجميع الأولياء، ولها الخيار إذا بلغت إلا أبا يوسف، فقال: لا خيار. وفيه جواز اتخاذ اللعب ولياحة لعب الجوارى بهن، وقد جاء فى الحديث الآخر أنه ﷺ رأى ذلك ولم ينكره، ويحتمل أن يكون قضية عائشة هذه فى أول الهجرة قبل تحريم الصور.

## الفصل الثاني

- ٣١٣ - \* عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «لأنكاح إلا بوكي». رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي. [٣١٣٠]
- ٣١٣١ - \* وعن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وكيلها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له». رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي. [٣١٣١]

## الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «أيما امرأة نكحت بغير إذن»: الحديث صريح في المنع عن استقلال المرأة بالتزويج، فإنها لو روجت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، وقد اضطرب فيه الحنفية فتارة يتجاسرون بالظعن فيه، ويقولون: إن هذا الحديث رواه الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة، وقد روي عن ابن جريج أنه قال: سألت الزهري عنه فلم يعرف، ولم يعرفوا أن هذا الحديث قد روى عن ابن جريج جمع كثير من الأكابر الأئمة وأعيان النقلة، كيحيى بن سعيد الأنصار ويحيى بن أيوب وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة، وعن الزهري غير سعيد من الأثبات كالحجاج بن أوطاة وجعفر بن ربيعة، مع أن سعيداً من أكابر الرواة ووجوه الثقات، وروى هشام بن عروة عن أبيه مثل ذلك. على أن قوله: «فلم يعرفه» إن صح لم يقدح؛ لأنه ليس فيه صريح إنكار. وتارة مالوا إلى المعارضة والترجيح، قالوا: يعارضه حديث ابن عباس وهو من الصحاح، وقد عرفت ما هو المراد من حديثه، وأن قوله: «الأيام أحق بنفسها من وليها» ليس فيه تنصيص على استقلالها بالعقد.

ومرة جنحوا إلى التأويل، فقوم خصصوا «أيما امرأة» بالأمة والصغيرة والمكاتب والمجنونة، فأبطلوا به ظهور قصد التعميم بتمهيد أصل؛ فإنه صدر الكلام «بأي» الشرطية وأكد بـ«ما» إيهامية، ورتب الحكم على وصف الاستقلال ترتيب الجزاء على الشرط المقتضى له، مع أن الصغيرة لا تسمى امرأة في عرف أهل اللسان، ثم إنه ﷺ رتب الحكم بطلانه ثلاثاً، وعقد الصبية ليس بباطل عندهم بل هو موقوف على إجازة الولي، والأمة ليس لها مهر، وقد قال

[٣١٣٠] حديث صحيح.

[٣١٣١] حديث صحيح.

﴿فإن مسها فلها المهر بما استحلت من فرجها﴾ والمكاتبة نادرة بالنسبة إلى جنس النساء، فلا يصح قصر العام عليها.

وقوم أولوا قوله: «باطل» بأنه على صدد البطلان، ومصيره إليه بتقدير اعتراض الأولياء عليها إذا زوجت نفسها من غير كفاءة، وذلك مع ما فيه من إبطال قصر التعميم مزيف من وجوه آخر: أحدها: أنه لا يناسب هذا التأكيد والمبالغة. وثانيها: أن المتعارف المنقول في تسمية الشيء باسم ما يتول إليه [تسمية ما يكون المال إليه] قطعاً، كما في قوله تعالى: «إنك ميت وإنهم ميتون»<sup>(١)</sup> أو غالباً كما في قوله تعالى: «إني أراي أعصر خمراً»<sup>(٢)</sup>. وثالثها: أنه لو كان كذلك لاستحق المهر بالعقد إلا بالوطء؛ ولذلك قالوا: يقرر المسمى بالوطء ويتعلق بالطلاق قبل الوطء، وقد علق رسول الله ﷺ الاستحقاق على الوطء، وجعل الاستحلال علة لثبوته، وذلك يدل على أن وطء الشبهة يوجب مهر الحثل، ولم أجد أحداً غيرهم من أهل العلم رخص للمرأة تزويج نفسها مطلقاً، وجوز مالك للنية دون الشريعة، وقال أبو ثور: إن زوجت نفسها بإذن الولي صح، وإن زوجت بغير إذنه لم يصح؛ لتخصيص الحكم بالتزويج بغير إذن، وهو ضعيف؛ لاتفاق القائلين بالمفهوم على أن محل النطق إذا خصص بالحكم لخروجه مخرج الأعم الأغلب لم يكن له مفهوم كقوله تعالى: «وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن»<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: «فإن خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به»<sup>(٤)</sup> إذ الظاهر أن الموجب لتخصيص محل النطق في ذلك كونه غالباً، فلا يدل على قصر الحكم عليه.

وقوله: «فإن اشجروا» أي اختلفوا وتنازعوا، ومنه قوله تعالى: «فيما شجر بينهم»<sup>(٥)</sup> أي فيما وقع خلافاً بينهم يريد به مشاجرة العضل؛ ولذلك فوض الأمر إلى السلطان وجعلهم كالمعدومين، وهو مما يؤيد منع المرأة عن مباشرة العقد؛ إذ لو صلحت عبارتها للعقد لأطلق لها ذلك عند عضل الأولياء واختلافهم، ولما فوض إلى السلطان. هذا تلخيص ما في شرح السنة.

أقول: «أيما» من المعممات التي يستغنى بها إما عن تفصيل غير حاصر أو تطويل غير ممل. فقله: «أيما امرأة» تشمل الثيب والبكر والأمة والمجنونة والمكاتبة والصغيرة، فالقول بأن الثيب خارجة من الحكم يقتضي دليل، وكذا قوله: «لأنكاح إلا بولي» «لا» نفى جنس النكاح وحصره إلا على الولي، فهو من قصر الأفراد، يرد زعم من يذهب إلى أن النكاح يصح بولي وبغير ولي، فقطع الشركة وقصر الحكم على الولي؛ فالحدثان دالان على أن للولي مدخلا في النكاح البتة ولا يصح بدونه، لكنهما مجملان مبهمان في أن الولي هل هو مستقل أم لا، واستقلاله في بعض الصور أو كلها؟ وحديث أبي هريرة وابن عباس مع الروايات السابقة في بعضها؛ فإن أفعل التفضيل تدل على أن له مدخلا وليس بمستقل، وكذلك الاستمرار. ومن

(٣) النساء: ٢٣.

(١) الزمر: ٣٠. (٢) يوسف: ٣٦.

(٤) البقرة: ٢٢٩. (٥) النساء: ٦٥.

\* ما بين المعكوتين سقط من (ط) واقتبأه من (ك).



- ٣١٣٢ - \* وعن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «البغايا اللاتي يُنكِحْنَ أنفسهنَّ بغيرِ بينة». والأصحُّ أنَّه موقوفٌ على ابنِ عباسٍ رواه الترمذي.
- ٣١٣٣ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اليتيمةُ تستأمرُ في نفسها، فإن صمَّتْ فهو إذْنُها، وإنَّ أبْتَ فلا جَوَازَ عليها». رواه الترمذي وأبو داود، والنسائي. [٣١٣٣]
- ٣١٣٤ - \* ورواه الدارمي عن أبي موسى.

ذهب إلى استقلال الثيب أبطل مقتضى هذين الحديثين، ولم يعمل بموجب الحديثين الأولين.

الحديث الثالث عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «البغايا» جمع بغية وهي الزانية، من البغاء وهو الزنا. والبيئة إما أن يراد به الشاهد فبدونه رضى عند الشافعي وأبي حنيفة، أو من به تبين النكاح من الولي فهو شبهة فتسميتها بـ «البغايا» تشديد وتغليظ، ويؤيد هذا الوجه الحديث الثاني في الفصل الثالث من الباب. «حسن»: في الحديث السابق «فإن دخل بها فلها المهر» دليل على أن وطء الشبهة يوجب مهرًا ولا يجب به الحد، ويثبت النسب؛ فمن فعله عامدًا عزر. وذهب أكثر أهل العلم إلى أن النكاح لا يتعقد إلا ببيئة، وليس فيه خلاف ظاهر بين الصحابة ومن بعدهم من التابعين وغيرهم، إلا قوم من المتأخرين كأبي ثور.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «اليتيمة تستأمر» يراد بها البالغة البكر من اليتامى، سماها يتيمة باعتبار ما كانت، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا اليتامى أموالهم﴾<sup>(١)</sup>. وفائدة التسمية مراعاة حقها والشفقة عليها في تحريز الكفاءة والصلاح؛ فإن اليتيم مظنة الرافقة والرحمة. «حسن»: اختلفوا في اليتيمة إذا زوجها غير الأب والجد، فذهب جماعة إلى أن النكاح صحيح، ولها الخيار إذا بلغت في فسخ النكاح أو إجلاته، وهو قوله أصحاب أبي حنيفة، وذهب قوم إلى أن النكاح باطل. وهو قول الشافعي، واحتج بأنه ﷺ قال: «اليتيمة تستأمر» واليتيمة اسم للصغيرة التي لا أب لها، وهي قبل البلوغ لأمعنى لإذنها ولأعبرة لإبائها، وكأنه ﷺ شرط بلوغها، فمعناه لا تنكح حتى تبلغ فتستأمر.

واختلفوا في الوصي هل يزوج بنات الموصي؟ فذهب قوم إلى أنه لا ولاية له وإن فوض إليه. وقال حماد بن أبي سليمان: للوصي أن يزوج اليتيمة قبل البلوغ، وحكي ذلك عن ابن شريح أنه أجاز نكاح الوصي مع كراهة الأولياء، وأجاز مالك إذا فوض إليه الأب.

قوله: «فلا جواز عليها» أي فلا تعدي عليها. «نه»: جازه يجوز إذا تعداه وعبر عليه.

[٣١٣٢] ضعيف انظر ضعيف الجامع ح (٢٣٧٤).

[٣١٣٣]، [٣١٣٤] حديث حسن. انظر صحيح الجامع (٨١٩٤) وانظر الإرواء ح/ ١٨٢٨، ١٨٣٤.

(١) النساء : ٢.

٣١٣٥ - \* وعن جابر، عن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ». رواه الترمذي، وأبو داود، والدارمي. [٣١٣٥]

### الفصل الثالث

٣١٣٦ - \* عن ابن عباس، قال: إِنَّ جَارِيَةَ بَكَرًا أَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَبَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ. رواه أبو داود. [٣١٣٦]

٣١٣٧ - \* وعن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَوِّجِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجِ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا». رواه ابن ماجه. [٣١٣٧]

٣١٣٨ - \* وعن أبي سعيد، وابن عباس، قالا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَلْيُحْسِنِ اسْمَهُ وَأَدَبَهُ، فَإِذَا بَلَغَ فَلْيُزَوِّجْهُ، فَإِنْ بَلَغَ وَلَمْ يُزَوِّجْهُ فَأَصَابَ إِثْمًا؛ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى أَبِيهِ». [٣١٣٨]

٣١٣٩ - \* وعن عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك [رضي الله عنهما] عن رسول الله ﷺ قال: «فِي التَّوْرَةِ مَكْتُوبٌ: مَنْ بَلَغَتْ ابْنَتُهُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَلَمْ يُزَوِّجْهَا فَأَصَابَتْ إِثْمًا، فَإِثْمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ». رواهما البيهقي في «شعب الإيمان». [٣١٣٩]

الحديث الخامس عن جابر رضي الله عنه: قوله: «فهو عاهر» «مظ»: لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده عند الشافعي [واحد] \* لهذا الحديث، ولا يصح إن أجاز بعد العقد، وعند أبي حنيفة يجوز إن أجاز به.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «جارية بكرًا» قيدها بالبكارة دون الصغر لاعتبار كراهتها، ولو كانت صغيرة لما اعتبر كراهتها؛ فإن قوله: «وهي كارهة» حال لبيان هيئة المفعول عند التزويج.

الحديث الثاني والثالث والرابع عن أبي سعيد وابن عباس رضي الله عنهم: قوله: «فأصاب إثمًا» أي ما أثم به من الفواحش. وقوله: «فإنما إثم على أبيه» أي جزاء الإثم عليه حقيقة، ودل هذا الحصر على أن الإثم على الوالد مبالغة؛ لأنه لم يتسبب لما يتضاد ولده من إصابته الإثم.

[٣١٣٥] صحيح انظر صحيح الجامع (٢٧٣٣) والإرواء (١٩٣٣).

[٣١٣٦] صحيح انظر صحيح أبي داود (١٨٤٥).

[٣١٣٧] صحيح دون جملة الزانية انظر ضعيف الجامع ٦٢٢٧ الإرواء (١٨٤١).

[٣١٣٨] شعب الإيمان ح (٤٠١/٦)، ٨٦٦٦.

[٣١٣٩] شعب الإيمان ح (٨٦٧٠) ٤٠٢/٦.

\* هكذا في (ط) وهو الصواب كما حكاه ابن قدامة في المغني (٥١٥/٦) والشوكاني في (نيل الأوطار) (١٥١/٦). وفي (ك) [مالك].

## (٣) باب إعلان النكاح والخطبة والشرط

### الفصل الأول

٣١٤٠ - \* عن الربيع بنتِ مُعوذ بنِ عفراء، قالت: جاء النبي ﷺ فدخل حين بُنيَ عليّ، فجلسَ على فراشي كمجلسك مني، فجعلتُ جويرات لنا يضربن بالدفِّ ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر، إذ قالت إحداهن: وفيما نبي يعلم ما في غدٍ. فقال: «دعي هذه، وقولي بالذي كنتِ تقولين» رواه البخاري.

٣١٤١ - \* وعن عائشة رضي الله عنها قالت: رُفّت امرأةٌ إلى رجلٍ من الأنصار، فقال نبي الله ﷺ: «ما كان معكم لهو؟ فإنَّ الأنصار يُعجبهم اللهو» رواه البخاري.

٣١٤٢ - \* وعنهما، قالت: تزوّجني رسولُ الله ﷺ في شوالٍ، وبني بي في شوالٍ، فأيُّ نساءِ رسولِ الله ﷺ كان أحظى عنده مني؟ رواه مسلم.

## باب إعلان النكاح، والخطبة، والشرط

### الفصل الأول

الحديث الأول عن الربيع: قوله: «كمجلسك» الخطاب لمن يروى عنها الحديث. قوله: «ويندبن» (مطه): النذب عد خصال الميت ومحاسنه. وفيه دليل على جوار إنشاد شعر ليس فيه فحش وكذب، وإنما منع رسول الله ﷺ القائلة بقولها: وفيما نبي يعلم ما في غد؛ لكرهته أن يستند إليه علم الغيب مطلقاً؛ لأن الغيب لا يعلمه إلا الله، أو أن يوصف في أثناء اللعب والهزل؛ لأنه ﷺ أجل وأشرف من أن يذكر إلا في مجالس الجد.

الحديث الثاني والثالث عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «ما كان معكم لهو؟» «ما» نافية وهمزة الإنكار مقدرة، أي أما كان؟ وفيه معنى التحضيض، لما في حديث عائشة رضي الله عنها «ألا أرسلتم معهم من يقول: آتيناكم» الحديث. «حسن»: إعلان النكاح وضرب الدف فيه مستحب، وقد روى عن [القاسم] \* بن محمد عن عائشة بإسناد غريب، قالت: قال رسول الله ﷺ: «اعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف» \*.

قوله: «وبني بي» الجوهري: بنى على أهله بناء أي زفها، والعامّة تقول: بنى بأهله وهو خطأ، وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها، فقليل لكل داخل

\* «في طه» (المعاصم) والتصويب من (ك).

\* رواه الترمذی عنها وهو ضعيف، انظر ضعيف الجامع (١٠٦٦).

٣١٤٣ - \* وعن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تَوْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ» متفق عليه.

بأهله: يان، وعليه كلام الشيخ التوريشي والقاضي، وبالعنا في التخطئة حتى تجاوزوا إلى تخطئة الراوي. أقول: إن استعمال «بنى عليها» بمعنى رفعها في بدأ الأمر كناية، فلما كثر استعماله في الزفاف فهم منه معنى الزفاف، وإن لم يكن ثمة بناء. وأي بعد في أن ينتقل من المعنى الثاني إلى الثالث، فيكون بمعنى أعرس بي؟ فيوضح هذا ما قال صاحب المغرب: أصله أن المعرس كان يني على أهله ليلة الزفاف خباء ثم كثر حتى كني به عن الوطء. وعن أبي دريد: بنيس بامرأته بالياء كأعرس بها.

قوله: «فأي نساء» الفاء سببية، أي كذبوا ما قالوا من أن التزوج في الشوال سبب لعدم الحظ من الزوج؛ فإن رسول الله ﷺ قد تزوجني ولم يكن أحظي مني، فوضح الجملة الاستفهامية موضعه مزيداً للتقرير والتأكيد. روى في شرح السنة «كان أحظي مني» نظراً إلى «أي» ومن حق الظاهر أن يقال: أية امرأة، فاعتبر في الإضافة الجمع وذكره. فإن قلت: فلم قالت: «فأي نساء» ولم تقل: فأي امرأة؟ قلت: ليؤذن ابتداء كثرة نساءه المفضلات عليهن، وهي أحظي عنده ﷺ من كل واحدة منهن، وقريب منه قوله تعالى: «فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك»<sup>(١)</sup> حيث لم يقل: فإن كانت امرأة فوق اثنتين. وفائدته التنبيه على خلوصهن إناناً لا ذكر فيهن.

قوله: «أحظي عنده مني» «نه»: أي أقرب إليه مني وأسعد به، يقال: حظيت المرأة عند زوجها تحظى حظوة وحظوة بالكسر والضم، أي سعدت به ودنت من قلبه وأحبها. «مع»: فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا عليه واستدلوا بهذا الحديث، قصدت عائشة رضي الله عنها بهذا رد ما كانت الجاهلية عليه، وما يتخيله بعض العوام اليوم، وكان أهل الجاهلية يطهرون بذلك؛ لما في اسم شوال من الإشارة والرفع.

الحديث الرابع عن عقبة: قوله: «أحق الشروط» مبتدأ خبره «ما استحللتم» وقوله: «أن توفوا» بدل من «الشروط». «قضى»: المراد بالشرط ها هنا المهر؛ لأنه المشروط في مقابلة البضع، وقيل: جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة، فإن الزوج ألزمها بالعقد فكانها شرطت فيه. وقيل: كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً.

«مع»: قال الشافعي وأكثر العلماء: هذا محمول على شرط لا ينافي مقتضى النكاح، ويكون من مقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف، والإنفاق عليها وكسوتها وسكنائها، ويقسم لها

٣١٤٤ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك» متفق عليه.

٣١٤٥ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها، ولتنكح فإن لها ما قدر لها» متفق عليه.

كثيرها، ومن جانب المرأة أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه، ولا تنشز عليه ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه، ولا تأذن غيره في بيته إلا بإذنه، ولا تصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك. وأما شرط يخالف مقتضاه: كشرط أن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها، ولا ينفق عليها ولا يسافر بها ونحو ذلك، فلا يجب الوفاء به؛ بل يكون لغواً، ويصح النكاح بمهر المثل. وقال أحمد: يجب الوفاء بكل شرط. أقول: فعلى هذا الخطاب في قوله: «ما استحلتتم» للتغليب فيدخل فيه الرجال والنساء، تدل عليه الرواية الأخرى «ما استحلتت به الفروج».

الحديث الخامس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «حتى ينكح أو يترك» «مظ»: أي إذا طلب أحد تزوج امرأة فأجابها وليها، حيث لا يشترط رضى الزوجة، بأن كانت بكرًا ووليها أبوها أو جدها، وحيث شرط رضى الزوجة، فيعتبر أن يجيب الطالب الزوجة ووليها - فحينئذ يحرم أن يتزوج تلك المرأة أحد، حتى يترك الطالب الأول تزوجها، أو يأذن للطالب الثاني في تزوجها، فإن تزوج الثاني تلك المرأة بغير إذن الأول صح النكاح ولكن يائمه. أقول: «حتى» غاية النهي، فيوهم أن بعد النكاح لا تكون المخطبة منهياً عنها، وبعد النكاح لا تصبر المخطبة، فكيف معنى «حتى»؟ فيقال: إنه من باب التعليق بالمحال، يعني إن استقام أن يخطب بعد النكاح جاز، وقد علم أنه لا يستقيم فلا يجوز، والله أعلم. ويجوز أن تكون «حتى» بمعنى «كي» و«أو» بمعنى «إلى» وضمير «ينكح» راجع إلى الرجل، وفي «يترك» إلى «أخيه»، المعنى لا يخطب الرجل على خطبة أخيه لكي ينكحها إلى أن يتركها أخوه.

الحديث السادس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لا تسأل المرأة» «قصر»: نهى المخطوبة عن أن تسأل الخاطب طلاق التي في نكاحه، وسماها أختاً؛ لأنها أختها في الدين لتميل إليها وتحنن عليها، واستقباحاً للخصلة المنهى عنها. وقوله: «لتستفرغ صحفتها» أي تجعلها فارغة لتفوز بحظها؛ فإن ما قدر لها منه لا يزيد بذلك. قوله: «ولتنكح» عطف على «لتستفرغ» وكلاهما علة للنهي، أي لا تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها وتنكح زوجها، استعارة مستملحة تمثيلية، شبه النصيب والبحث بالصفحة، وحظوظها وتمتعها بما يوضع في الصفحة من الأطعمة اللذيذة، وشبه الافتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصفحة عن تلك الأطعمة، ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به، واستعمل في المشبه ما كان مستعملاً في

٣١٤٦ - \* وعن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار - والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق. متفق عليه. وفي رواية لمسلم: قال: «لا شغار في الإسلام».

٣١٤٧ - \* وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية. متفق عليه.

٣١٤٨ - \* وعن سلمة بن الأكوع، قال: رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها. رواه مسلم.

---

المشبه به من اللفاظ. وقوله: «ولتنكح» تجريد للاستعارة لأنه مناسب للمشبه. ولو قيل: لتنال ما وضع في صفحاتها، لكان من جملة الاستعارة، أو ترشيحاً لها إن حملت الاستعارة على المصراحة أو الممكنة، فحينئذ يناسب النصيب والبخت قوله ﷺ: «فإن لها ما قدر لها» «فا»: الصفحة القصعة التي تشيع الخمسة، وهذا مثل لاختيارها نصيب أختها من زوجها.

الحديث السابع عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «نهى عن الشغار» مضى شرحه في باب الفصص.

الحديث الثامن والتاسع عن علي رضي الله عنه: قوله: «نهى عن متعة النساء» «مع»: قال المازري: نكاح المتعة كان جائزاً، ثم نسخ بالأحاديث الصحيحة، وعقد الإجماع على تحريمه، ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة، وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك، وقد ثبت نسخها. وذكر فيها اختلافات كثيرة وأطنب فيها، فمن أراد فعله بشرح صحيح مسلم.

قال الشيخ محيي الدين: والصحيح المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، وكانت حلالاً قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس؛ لاتصالهما، ثم حرمت بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤكداً إلى يوم القيامة. ولا يجوز أن يقال: إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر، والتحريم بيوم خيبر للتأييد، وأن الذي كان يوم فتح مكة مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح، كما اختاره المازري والقاضي عياض؛ لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك، فلا يجوز إسقاطها، ولا مانع يمنع تكرير الإباحة.

قال القاضي عياض: أحاديث إباحة المتعة وردت في أسفارهم في الغزو، وعند ضرورتهم وإعدام النساء، مع أن بلادهم حارة وصبرهم عنهن قليل. وقد ذكر في حديث ابن عمر أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة ونحوها، ثم أجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة حكم بطلانه، سواء قبل الدخول أو بعده، إلا ما قال وفر: من نكح متعة تأب

## الفصل الثاني

٣١٤٩ - \* عن عبد الله بن مسعود، قال: علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة، والتشهد في الحاجة، قال: التشهد في الصلاة: «التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله». والتشهد في الحاجة: «إن الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله». وقرأ ثلاث آيات: «يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا

نكاحه، وكأنه جعل ذكر التأجيل من باب الشروط الفاسدة في النكاح؛ فإنها تلغى ويصح النكاح.

قال القاضي عياض: أجمعوا على أن من نكح مطلقاً، ونيته أن لا يمكث معها إلا مدة، فنكاحه صحيح وليس بنكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشروط المذكور، وهو أن ينكح الرجل المرأة إلى مدة فإذا انقضت بانت منه، واختلف أصحاب مالك: هل يحد الواطئ في نكاح المتعة؟ فلمنبنا أنه لا يحد لشبهة العقد وشبهة الخلاف. واختلف الأصوليون في أن الإجماع بعد الخلاف هل يدفع الخلاف، ويصير المسألة مجمعة عليها؟ فالأصح عند أصحابنا أنه لا يدفعه.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قوله: «إن الحمد لله» خبر لقوله: «التشهد في الحاجة» وإن «هي المخففة من الثقيلة، كقوله تعالى: ﴿وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين﴾» (١) فالحمد هنا يجب أن يحمل على الثناء على الجميل من نعمة وغيرها، من أوصاف الكمال والجلال والإكرام والأفعال العظام، والتعريف فيه على استغراق الجنس، فيفيد أن كل نعمة من النعم الدنيوية والأخروية ليست إلا منه، وكل صفة من صفات الكمال وفضائل الأعمال له ومنه وإليه؛ ليرتب عليه الأفعال المتناسقة بعده، من الاستعانة والاستغفار والاستعاذة، وأضاف الشر إلى النفس أولاً كسباً، والإضلال إلى الله تعالى ثانياً خلقاً وتقديراً.

قوله: «ويقرأ ثلاث آيات» هذا في رواية النسائي، وهو يقتضي معطوفاً عليه، فالتقدير والتشهد في الحاجة أن يقول: الحمد لله كيت وكيت، وقرأ ثلاث آيات، ولعل قوله: «يأيها

(١) يونس: ١٠

تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون»<sup>(١)</sup> «يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تسمعون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً»<sup>(٢)</sup> «يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً»<sup>(٣)</sup>. رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وفي جامع الترمذي فسر الآيات الثلاث سفيان الثوري، وزاد ابن ماجه بعد قوله «إن الحمد لله: «نحمده» وبعد قوله «من شرور أنفسنا»: «ومن سيئات أعمالنا» والدارمي بعد قوله: «عظيماً»: «ثم يتكلم بحاجته». وروى في شرح السنة عن ابن مسعود في خطبة الحاجة من النكاح وغيره. [٣١٤٩]

٣١٥٠ \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء». رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب. [٣١٥٠]

الذين آمنوا اتقوا الله الذي تسمعون به» الآية هكذا في مصحف ابن مسعود، أو تأويل لما في [الإمام\*]، وإرادة أن التعريف في «يأيها الناس» للمهد والإشارة به إلى المؤمنين. ويؤيده حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه: «جاء قوم عراة مجتأبي النمار عامتهم من مضر، فخطب رسول الله ﷺ فقال: «يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة - إلى قوله: - رقيباً»<sup>(٢)</sup> و«اتقوا الله ولتنتظر نفس»<sup>(٤)</sup> الآية. تصدق رجل من ديناره - إلى آخر الحديث». والله أعلم بحقيقة الحال.

الحديث الثاني عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «كاليد الجذماء» «تو»: أي المقطوعة. والجلد سرعة القطع، يعني أن كل خطبة لم يؤت فيها بالثناء على الله، فهي كاليد المقطوعة التي لا فائدة فيها لصاحبها. وأصل التشهد قولك: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ويعبر به عن الثناء في غير هذه الرواية «كل خطبة ليس فيها شهادة، فهي كاليد الجذماء». والشهادة الخبر المقطوع به، والثناء على الله أصدق الشهادات وأعظمها.

[٣١٤٩] حديث صحيح، وللشيخ رسالة مطبوعة، في طرقه وألفاظه.

[٣١٥٠] انظر السلسلة للصحيحة (١٦٩/٩٢/١).

(١) آل عمران: ١٠٢ (٢) النساء: ١ (٣) الأحزاب: ٧٠، ٧١ (٤) الحشر: ١٨.

\* كذا في «ط» وفي «ك»: «الإمام».



٣١٥١ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ  
لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ» رواه ابنُ ماجه. [٣١٥١]

٣١٥٢ - \* وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ،  
وَأَجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْذُّفُوفِ». رواه الترمذي. وقال: هذا حديثٌ  
غريب. [٣١٥٢]

٣١٥٣ - \* وعن محمد بن حاطب الجُمَحِيِّ، عن النبي ﷺ، قال: «فَصِلْ مَا بَيْنَ  
الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ: الصَّوْتُ وَالذُّفُوفُ فِي النِّكَاحِ» رواه أحمد، والترمذي، والنسائي،  
وابنُ ماجه. [٣١٥٣]

---

أقول: إنما عبر بالشهد عن الحمد لله في هذا الحديث، وحمل في الحديث السابق عليه في  
قوله: «والشهد في الحاجة: إن الحمد لله» لأن القول اللساني لا يعتبر ولا يعتد به إذا لم  
يتواطأ اللسان والقلب، ولم يجزم فيه. وليست الشهادة إلا عبارة عن هذه الأمور. والأولى أن  
يقال: إنما عبر عنه بالشهد؛ لأنه متضمن للشهادتين بشهادة الحديث السابق، إطلاقاً للجزء  
على الكل كما في التحيات أيضاً.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ» «نه»: البال الحال  
والشان، وأمر ذو بال أي شريف يحتفل به ويهتم، والبال في هذا القلب. وقال غيره: إنما  
قال: «ذو بال»؛ لأنه من حيث إنه يشغل القلب كأنه يملكه، فكان صاحب بال. أقول: ويجوز  
أن يقال للأمر الخطير: ذو بال، على الاستعارة المكنية بأن يشبه الأمر بـرجل شهيم، له قلب  
ثبت وجنان ذو عزم، فينبه عن لازم المشبه به، وهو البال المنكر تنكير تفخيم على موضع  
الاستعارة في «أمر»، فيكون قوله: «أقطع» ترشيحاً للاستعارة.

الحديث الرابع والخامس عن محمد: قوله: «الصوت والدف» «حسن»: معناه إعلان النكاح  
واضطراب الصوت به والذكر في الناس، كما يقال: فلان قد ذهب صوته في الناس، وبعض  
الناس يذهب به إلى السماع، يعني السماع المتعارف بين الناس الآن، وهذا خطأ.

---

[٣١٥١] إسناده ضعيف. وانظر الحديث الأول في الإرواء.

[٣١٥٢] ضعيف.

[٣١٥٣] حسن الشيخ إسناده.

٣١٥٤ - \* وعن عائشة، قالت: كانت عندي جارية من الأنصار زوجتها، فقال: رسول الله ﷺ: «يا عائشة! ألا تُغنين؟» فإن هذا الحي من الأنصار يحبون الغناء» رواه ابن حبان في صحيحه.

٣١٥٥ - \* وعن ابن عباس، قال: أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار، فجاء رسول الله ﷺ، فقال: «أهديتُم الفتاة؟» قالوا: نعم. قال: «أرسلتُم معها من تُغني؟» قالت: لا. فقال: رسول الله ﷺ: «إن الأنصار قوم فيهم غزل، فلو بعثتم معها من يقول:»

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فحيانا وحيّاكم». رواه ابن ماجه.

٣١٥٦ - \* وعن سمرة، أن رسول الله ﷺ قال: «أيها امرأة زوجها وليان؛ فهي للأول منهما ومن باع بيعاً من رجلين؛ فهو للأول منهما». رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، والدارمي.

### الفصل الثالث

٣١٥٧ - \* عن ابن مسعود، قال: كنّا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس معنا نساء،

الحديث السادس والسابع والثامن عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «ألا تغنين؟» «تو»: تغني وغنى بمعنى، ويحتمل أن يكون على خطاب الغيبة لجماعة النساء والمراد منهن من يتغاني ذلك من الإمام والسفلة؛ فإن الحرائر يستنكفن عن ذلك، وأن يكون على خطاب الحضور لهن، ويكون من إضافة الفعل إلى الأمر به والأذن فيه. ولا يحسن فيه تفريد الخطاب هاهنا؛ لما فيه من الاحتمال، وقد جل منصب الطيبات الصديقات الصالحات القانتات عن معاناة ذلك بأنفسهن. أقول: ويمكن أن يقال: إن تفعل بمعنى استفعل غير عزيز\*، منه قوله تعالى: «فمن تعجل في يومين»<sup>(١)</sup> أي استعجل، فإذا لاحت الحاجة إلى التكلف، ويؤيد هذا قوله في الحديث الآتي: «فلو بعثتم معها من يقول: أتيناكم أتيناكم» فإن «لو» للتمني فيه الطلب. قوله: «غزل» الجوهرى: مغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن، تقول: غازلتها وغازلتني، والاسم الغزل.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن ابن مسعود رضي الله عنه: قوله: «ثم رخص لنا» فيه إشارة إلى أنه كان

(١) البقرة: ٢٠٣

\* أي ليس نادراً.

فقلنا: ألا نخصي؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن نستمتع، فكان أحدنا ينكح المرأة بالثوب إلى أجل، ثم قرأ عبدالله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (١). متفق عليه.

٣١٥٨ - \* وعن ابن عباس، قال: إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم، فتحفظ له متاعه، وتصلح له شيء، حتى إذا نزلت الآية ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (٢) قال ابن عباس: فكل فرج سواهما فهو حرام. رواه الترمذي. [٣١٥٨]

٣١٥٩ - \* وعن عامر بن سعد، قال: دخلت على قرظة بن كعب وأي مسعود الأنصاري في عرس وإذا جوار يعتن، فقلت: أي صاحبي رسول الله ﷺ وأهل بدرا يفعل هذا عندكم؟ فقالا: اجلس إن شئت فاسمع معنا، وإن شئت فاذهب؛ فإنه قد رخص لنا في اللهو عند العرس. رواه النسائي. [٣١٥٩]

يعتقد بإباحتها كابن عباس رضي الله عنهما، ولم يبلغه فيها نص، فلما استبان لابن عباس ذلك من قول سعيد بن جبيرة حين قال ما قال، رجع عن ذلك كما سيأتي. ولعل ابن مسعود رجع عن ذلك، أو استمر عليه لما لم يبلغه النص.

الحديث الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (٢) يريد أن الله تعالى وصفهم بأنهم يحفظون فروجهم عن جميع الفروج إلا عن الأزواج والسراي، والمتعة ليست منهما؛ لأن حكم الأزواج من التوريث والإيراث غير جار عليها، ولا هي مملوكة بل هي مستأجرة نفسها أياماً معدودة، فلا تدخل تحت الحكم. ذكر الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره: أن المستمتعة ليست زوجة له، فوجب أن لا تحل له، وإنما قلنا: إنها ليست زوجة له؛ لأنهما لا يتوارثان بالإجماع، ولو كانت زوجة له لحصل التوارث؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ (٣)، وإذا ثبت أنها ليست زوجة له وجب أن لا تحل له، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (٢).

الحديث الثالث عن عامر بن سعد: قوله: «وأهل بدرا» خصهم به؛ لأن أهل بدرا هم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار. كأنه قيل: كيف يفعل هذا بين أيديكم - وأنتم من أجلة الصحابة - ولم تذكروه وهو بعيد منكم ومتاف لحالكم.

[٣١٥٨] انظر تحفة الأحوذى ١١٣١.

[٣١٥٩] إسناده صحيح.

(١) المائدة: ٨٧.

(٢) المؤمنون: ٦.

(٣) النساء: ١٢.

## (٤) باب المحرمات

### الفصل الأول

٣١٦٦ - \* عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا». متفق عليه.

### باب المحرمات

المحرم الممنوع منه، المغرب: المحرم الحرام والحرمة أيضاً، وحقيقته موضع الحرمة، ومنه: هي له محرم وهو لها محرم.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لا يجمع بين المرأة وعمتها» «مع»: أي يحرم الجمع بينهما سواء كانت عمّة وخالة حقيقية أو مجازية، وهي أخت أب الأب وأب الجد وإن علا، أو أخت أم الأم وأم الجدة من جهتي الأم والأب وإن علت، وكلهن حرام بإجماع العلماء، ويحرم الجمع بينهما في النكاح أو في ملك اليمين. وأما باقي الأقارب كبنتي العمين أو بنتي الخالين ونحوهما فجائز، وكذا الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها.

الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «يحرم من الرضاعة» «حس»: الرضاعة بالفتح والكسر الاسم من الإرضاع. فأما من اللؤم فبالفتح لا غير. وفي الحديث دليل على أن حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح، فإذا أرضعت المرأة رضيعاً يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب، ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه، ولا تحرم عليك أم أخيك من الرضاع إذا لم تكن أمّاً لك ولا زوجة أبيك، ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب أم أخت إلا وهي أم لك أو زوجة لأبيك. وكذلك لا تحرم عليك أم نافتك من الرضاع إذا لم تكن بنتك أو زوجة ابنك، ولا جدة ولدك من الرضاع إذا لم تكن أمك أو أم زوجتك، ولا أخت ولدك من الرضاع إذا لم تكن ابنتك أو ريبتك. وفيه دليل على أن الزانية إذا أرضعت بلبن الزنى رضيعاً، لا تثبت الحرمة بين الرضيع وبين الزاني وأهل نسبه، كما لا يثبت به النسب. «مع»: فيه دليل على أنه يحرم النكاح ويحل النظر والخلوة والمسافرة، لكن لا يترتب عليه أحكام الأمور من كل وجه؛ فلا يتوارثان، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يعتق عليه بالملك، ولا يسقط عنها القصاص بقتله، فهما كالأجنبيّين في هذه الأحكام. والله أعلم.

٣١٦١ - \* وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ». رواه البخاري.

٣١٦٢ - \* وعنهما، قالت: جاء عمي من الرُّضَاعَةِ، فاستاذَنَ عليَّ، فأبيتُ أَنْ أَذِنَ له حتى أسألَ رسولَ الله ﷺ، فجاءَ رسولَ الله ﷺ فسأله فقال: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَأَذِنِي لَهُ» قالت: فقلتُ: يا رسولَ الله! إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ». وذلك بعدَ ما ضُربَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ. متفق عليه.

٣١٦٣ - \* وعن عليٍّ رضي الله عنه، قال: يا رسولَ الله! هلْ لَكَ فِي بِنْتِ عَمِّكَ حِمْزَةٌ؟ فَإِنَّهَا أَجْمَلُ فِتْنَةٍ فِي فُرَيْشٍ. فقال له: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ حِمْزَةَ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ؟ وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ؟» رواه مسلم.

٣١٦٤ - \* وعن أمِّ الفضل، قالت: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ الرُّضْعَةُ أَوْ الرُّضْعَتَانِ».

٣١٦٥ - \* وفي رواية عائشة، قال: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ».

٣١٦٦ - \* وفي أخرى لأمِّ الفضل، قال: «لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ».

هذه رواياتٌ لمسلم.

---

الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «جاء عمي من الرضاعة» هذا يوهم أن أم أبيها أرضعته أو أمه أرضعت إياها، لكن قولها: «إنما أرضعنتي المرأة» يبين أن الرجل بمنزلة أبيها، فدعاه العم، هذا ما يعطيه ظاهر اللفظ. وفي شرح مسلم فيه اختلاف، وذكر أن المعروف أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس وكنيته أفلح أبو الجعد. «حسن»: فيه دليل على أن ابن الفحل يحرم حتى تثبت الحرمة في جهة صاحب اللبن، كما ثبت من جانب المرضعة؛ فإن النبي ﷺ أثبت عمومة الرضاعة والحقها بالنسب.

الحديث الرابع عن علي رضي الله عنه: قوله: «هل لك في بنت عمك؟» «لك» خبر مبتدأ محذوف، وفي «متعلق به، أي هل لك رغبة فيها؟

الحديث الخامس عن أم الفضل: قوله: «الإملاجة والإملاجتان» «حسن»: الملج تناول الصبي الثدي ومصه، يقال: أملجت المرأة صبيها فملج، والإملاجة للمرأة الواحدة. واختلف العلماء في قدر ما يحرم في الرضاع، فذهب أكثر أهل العلم إلى أن قليل الرضاع وكثيره سواء

٣١٦٧ - \* وعن عائشة، قالت: كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ». ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ. فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيهَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ. رواه مسلم.

في التحريم، ومنهم ابن عمر وابن عباس وابن المسيب وعروة بن الزبير، والزهري والثوري ومالك والأوزاعي وابن المبارك ووكيع وأصحاب أبي حنيفة؛ لم يعمموا قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾<sup>(١)</sup>. وفرق بينهم بين القليل والكثير بهذا الحديث وأمثاله، فقالت عائشة وغيرها من أزواج النبي ﷺ وابن الزبير: لا يثبت التحريم بأقل من خمس رضعات، وإليه ذهب الشافعي وإسحاق؛ لما روى عن عائشة أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات تحرم، ثم نسخت بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن. وذهب أبو عبيد وأبو ثور وداود إلى أنه لا يحرم أقل من ثلاث رضعات، لمفهوم قوله: «لا تحرم الرضعة والرضعتان» ومفهوم العدد ضعيف. وللفارق أن تحجب عن الآية بأن الحرمة فيها مرتبة على الأمومة والأخوة من جهة الرضاع، وليس فيها ما يدل على أنهما يحصلان بالرضعة الواحدة. وقول عائشة رضي الله عنها: «توفي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن» مؤول بأنه كان يقرؤه من لم يبلغه النسخ، حتى بلغه فترك؛ لأن القرآن محفوظ من الزيادة والنقصان، وهذا من جملة ما نسخ لفظه ومعناه باق.

الحديث السادس عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «وهي فيما يقرأ من القرآن» «تو»: يحمل هذا على أن بعض من لم يبلغه النسخ كان يقرؤه على الرسم الأول؛ لأن النسخ لا يكون إلا في زمان الوحي، وكيف النسخ بعد موت النبي ﷺ؟ ولا يجوز أن يقال: إن تلاوتها قد كانت باقية فتركوها، فإن الله تعالى رفع قدر هذا الكتاب المبارك عن الاختلال والنقصان، وتولى حفظه، وضمن بصيافته. فقال عز من قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فلا يجوز على كتاب الله أن يضع منه آية، ولا أن يخرم حرف كان يتلى في زمان الرسالة، إلا ما نسخ منه. «شف»: المفهوم من كلام الشيخ في شرح الستة أن الضمير في قول عائشة رضي الله عنها: «وهي فيما يقرأ من القرآن» عائد إلى «عشر رضعات» وحيث احتاج الشيخ في هذا الحديث إلى ما ذكره. ويقوم هذا الحديث دليلاً لمن قال: إن التحريم لا يحصل بأقل من عشر رضعات، ولو جعل الضمير المذكور عائداً إلى «خمس معلومات» مع قرينه، لقام دليلاً للشافعي، واستغنى عن جميع ما ذكره، ويكون المعنى حينئذ أن العشر نسخن بخمس معلومات، واستقر النسخ وتقرر في زمان النبي ﷺ. وهذا هو المراد من قولها: «فتوفي رسول الله، وهي فيما يقرأ من القرآن». أي توفي النبي ﷺ بعد نسخ العشر بالخمس، وفي حالة استقرار الخمس وكونه مقروء في القرآن.

(١) إنشاء: ٢٣.

(٢) الحجر: ٩.

٣١٦٨ - \* وعنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ، فَكَانَتْ كَرِهَ ذَلِكَ. فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي. فَقَالَ: «انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانِكُنَّ؟ فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». متفق عليه.

أقول: يؤيده قول الشيخ محيي الدين في شرح مسلم: «فتوفي رسول الله ﷺ» معناه أن نسخ خمس رضعات تأخر إزالته جذاً، حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات قرآنًا مثلوها لم يبلغه النسخ؛ لقرب عهد، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عنه، واجمعوا على أن هذا لا يئلي - انتهى كلامه. فإذاً يكون قولها: «عشر رضعات معلومات» منسوخ الحكم والتلاوة وقولها: «خمس معلومات» منسوخ التلاوة ثابت الحكم كآية الرجم. وأما حديث أم الفضل «لا تحرم الرضعة أو الرضعتان» فمبين لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرُّضَاعَةِ﴾ (١) أنه لا يكفي رضعة أو رضعتان، ولا يعمل بالمفهوم كما عليه مذهب داود، أنه لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لثبوت حكم خمس رضعات؛ لأنه لا ينافي حديث أم الفضل، والله أعلم.

الحديث السابع عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «فإنما الرضاعة من المجاعة» مع: أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة ما تكون من الصفر، حين يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعته، فأما ما كان بعد بلوغ الصبي حداً مما لا يسد اللبن جوعته، ولا يشبعه إلا الخبز وما في معناه، فلا تثبت به الحرمة. واختلف أهل العلم في تحديد مدة الرضاع، فذهب جماعة إلى أنها حولان، لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ﴾ (٢) فدل على أن حولين تمام مدتها، فإذا انقطعت انقطع حكمها، يروى معناه عن ابن مسعود وأبي هريرة وأم سلمة، وبه قال الشافعي. وحكي عن مالك أنه جعل حكم الزيادة على الحولين حكم الحولين. وقال أبو حنيفة: مدة الرضاع ثلاثون شهراً؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (٣) وهو عند الأكثرين لأقل مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع. والفصال الفطام، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ (٤) أي فطاماً. أقول: «انظرن» هنا بمعنى التفكير والتأمل. ومن استفهامية مفعول به على تأويل الجواب للاستفهام وقوله: «فإنما الرضاعة من المجاعة» تعليل للبعث على إمعان النظر والتفكير؛ لأن الرضاعة تثبت النسب وتجعل الرضيع محرماً، ولا يحصل ذلك إلا بإتيان اللحم وتقوية العظم، فلا تكفي مصة أو مصتان، ولا أن يشبعه إلا الخبز وما في معناه.

«مظ»: المعنى ليس كل من أرضع لبن أمهاتكن يصير إخناً لكن، بل شرطه أن تكون الرضاعة من المجاعة، فيشبع الولد بذلك، ويكون ذلك في الصغر؛ فإن الصغير معدته ضعيفة، يكفيه اللبن ويشبعه ولا يحتاج إلى طعام آخر، فينبئ لحمه بذلك ويقوى عظمه، فيصير كجزء من المرضعة، فيكون ولداً كسائر أولادها التي ولدتهم.

(٢) الأحكام: ١٥.

(٣) البقرة: ٢٣٣

(١) النساء: ٢٣.

٣١٦٩ - \* وعن عُبَيْةَ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ لَأَبِي إِهَابٍ بْنِ عَزِيزٍ، فَاتَتْ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُ عُبَيْةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا. فَقَالَ لَهَا عُبَيْةٌ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ قَدْ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي. فَأَرْسَلَ إِلَى آلِ أَبِي إِهَابٍ، فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا، فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» فَفَارَقَهَا عُبَيْةٌ، وَنَكَحَتْ رَجُلًا غَيْرَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٧٠ - \* وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوَاطَسٍ، فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»<sup>(١)</sup> أَيُ فُهِنَ لَهُمْ حِلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

---

الحديث الثامن عن عُبَيْة: قوله: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» «كَيْفَ» سؤال عن الحال، و«قد قيل» حال، وهما يستدعيان عاملاً يعمل فيهما، يعني كيف تباشرها وتفضي إليها، وقد قيل: إنك أخوها؟ إن ذلك بعيد من ذوي المروءة والورع. وفيه أن الواجب على المرأة أن يجتنب مواقع النهم والريّة، وإن كان نقي الليل يرى الساحة، وأنشد:

قد قيل ذلك إن صدقاً وإن كذباً      فما اعتلارك من شيء إذا قيلاً

«قضى»: هذا محمول عند الأكثر على الأخذ بالاحتياط والحث على التورع من مظان الشبه، لا الحكم بثبوت الرضاع وفساد النكاح بمجرد شهادة المرضعة، إذ لم يجز بحضرته ﷺ ترفع وإداء شهادة، بل كان ذلك مجرد إخبار واستفسار، وإنما هو كسافر ما تقبل فيه شهادة النساء الخلس لا يثبت إلا بشهادة أربع. وقال مالك وابن أبي ليلى وابن أبي شبرمة: إنه يثبت بشهادة امرأتين. وعن ابن عباس أنه يثبت بشهادة المرضعة وحلقها، وبه قال الحسن وأحمد وإسحاق.

الحديث التاسع عن أبي سعيد: قوله: «إلى أوطاس» «مح»: هو موضع عند الطائف يصرف ولا يصرف. قوله: «والمحصنات» هن ذوات الأزواج؛ لأنهن أحصن فروجهن بالتزويج، وما ملكت أيمانهم: أي من اللاتي سبين ولهن أزواج في دار الكفر، فهن حلال لفظة المسلمين وإن كن محصنات. وفي معناه قول الفردق:



## الفصل الثاني

٣١٧١ - عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، وَالْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا، أَوْ الْخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أَخْتِهَا، لَا تُنْكَحُ الصَّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى. وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصَّغْرَى. رواه الترمذی، وأبو داود، والدارمی، والنسائي، وروايته إلى قوله: «بنت أختها» [٣١٧١].

٣١٧٢ - \* وعن البراء بن عازب، قال: مرَّ بي خالي أبو بردة بن دينار، ومعه لواء، فقلت: أين تذهب؟ قال: بعثني النبي ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أتبه برأسه. رواه الترمذی، وأبو داود.

وفي رواية له وللنسائي وابن ماجه والدارمی: فأمرني في أن أضرب عنقه وأخذ ماله. وفي هذه الرواية قال: عني بدل: خالي. [٣١٧٢]

وذاث حليل أنكحتها رماحتا حلال لمن يني بها لم تطلق

«مخ»: مذهب الشافعي وموافق له أن المسبية من عبدة الأوثان والكفار الذين لا كتاب لهم، لا يحل وطؤها بملك اليمين حتى تسلم، فهي محرمة ما دامت على دينها، وهؤلاء المسيبات كن من مشركي العرب، فتأويل الحديث على أنهم أسلمن وانقضى استبرأؤهن بوضع الحمل من الحامل، ويحضيضة من الحائض. واختلفوا في أمة يبعث وهي متزوجة بمسلم: هل يفسخ النكاح وتحل لمشتريها أم لا؟ فقال ابن عباس: يفسخ، لعموم الآية، وقال سائر العلماء: لا يفسخ، وخصوا الآية بالملوكة بالسي.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لا تنكح الصغرى على الكبرى «شف»: هذا إلى آخره كالبيان والتوكيد لقوله: «نهى أن تنكح المرأة على عمتها» إلى آخره ولذلك لم يجرى بينهما بالعاطف، المراد من «الصغرى والكبرى» بحسب المرتبة، فالعمة والخالة هي الكبرى، وبنت الأخ وبنت الأخت هي الصغرى، أو لأنهما أكبر سناً منهما غالباً. «مظ»: وعلّة تحريم الجمع بينهما وبين الأختين، أنهن من ذوات الرحم، فلو جمع بينهما في النكاح لظهرت بينهما علادة وقطيعة الرحم. وفي تعليته بـ«على» إيماء إلى الإضرار.

الحديث الثاني عن البراء: قوله: «ومعه لواء» «مظ»: كان ذلك اللواء علامة كونه مبعوثاً من جهة النبي ﷺ في ذلك الأمر، وكان هذا الرجل يعتقد حل هذا النكاح، فمن اعتقد حل شيء

[٣١٧١] صحيح الترمذی ٨٩٩، صحيح أبي داود ١٦٨٠٢ الإرواء ٦/٢٨٩-٢٩٠.

[٣١٧٢] رواه أحمد وأصحاب السنن، وأخرجه الدارمی بلفظ (لقيت عتي). الدارمی ح/ ٢٢٣٩.

٣١٧٣ - \* وعن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يُحرم من الرضاع إلا ما فُتقَ الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام». رواه الترمذي. [٣١٧٣]

٣١٧٤ - \* وعن حجاج بن حجاج الأسلمي، عن أبيه، أنه قال: يا رسول الله! ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ فقال: «غرة: عبدٌ أو أمة». رواه الترمذي وأبو داود، والنسائي والدارمي. [٣١٧٤]

٣١٧٥ - \* وعن أبي الطفيل الخنوي، قال: كنتُ جالساً مع النبي ﷺ إذ أقبلت امرأة، فبسط النبي ﷺ رداءه حتى قعدت عليه، فلما ذهبت، قيل: هذه أرضعت النبي ﷺ. رواه أبو داود. [٣١٧٥]

محرم كفر، وجاز قتله وأخذ ماله، ومن جهل تحريم نكاح واحدة من محارمه فتزوجها لم يكفر، ومن علم تحريمها واعتقد الحرمة فسق، وفرق بينهما وعزر، هذا إذا لم يجر بينهما دخول، وإلا فإن علم تحريمه فهو ران، تجري عليه أحكام الزنا، وإن جهل فهو وطء بالشبهة يجب عليه مهر المثل، ويثبت النسب.

الحديث الثالث عن أم سلمة: قوله: «إلا ما فُتق» «تو»: فتقت الشيء فتقاً شقيقته، والمراد منه ما وقع موقع الغذاء، ويشق الأمعاء شق الطعام إذا نزل إليها. وذلك لا يكون إلا في أوان الرضاع. وقوله: «في الثدي» «في» بمعنى الوعاء، كقولك: الماء في الإناء، وهو مثل قولهم: شربت من الإناء أو شربت فيه، والارتضاع في الثدي إنما يفتق أمعاء الرضيع لضيق مخرج اللبن من الثدي ودقة أمعاء الصبي، ولم يرد به الاشتراط في الرضاع المحرم أن يكون من الثدي؛ فإن إيجار الصبي يقوم في التحريم مقام الارتضاع من الثدي. أقول: «ما» في قوله: «إلا ما فُتق» موصولة، وضمير الفاعل راجع إليها، و«الأمعاء» مفعول به و«في الثدي» حال من ضمير الفاعل حالاً مقدرة، كقوله تعالى: «وتنحيتون من الجبال يوتاً»<sup>(١)</sup> أي حال كونه معتلاً في الثدي فائضاً منها. ولو قيل: «من الثدي» لم يفد هذه الفائدة. وذكر الفتق والأمعاء والثدي مزيداً لإرادة الرضاع المؤثر تأثيراً يعتد به، كما سبق في الحديث السابق.

الحديث الرابع عن حجاج: قوله: «مذمة الرضاع» «فا»: الذمام والمذمة - بالكسر والفتح - الحق - والحرمة التي يلزم مضيعها، يقال: رعبت ذمام فلان ومذمته، وعن أبي زيد: المذمة بالكسر الذمام، وبالفتح الذم، والمراد بمذمة الرضاع الحق اللام بسبب الرضاع، أو حق ذات الرضاع، فحذف المضاف. «قض»: المعنى أي شيء يسقط عني حق الإرضاع، حتى أكون باراً به مؤدياً حق المرضعة بكمالها؟ وكان العرب يستحبون أن يرضخوا الظئر عند فصال الصبي

[٣١٧٣] صحيح الجامع ٧١٣٣، الإرواء ٧١٥٠.

[٣١٧٤] ضعيف.

[٣١٧٥] ضعيف.

(١) الشعراء: ١٤٩.

٣١٧٦ - \* وعن ابن عمر رضي الله عنه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلمَ وله عشرُ نسوةٍ في الجاهلية، فأسلمنَ معه، فقال النبي ﷺ: «إمسك أربعا، وفارق سائرهنَّ». رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه. [٣١٧٦]

٣١٧٧ - \* وعن نوفل بن معاوية، قال: أسلمتُ وتحتي خمسُ نسوة، فسألتُ النبي ﷺ، فقال: «فارق واحدةً، وأمسك أربعا» فعمدتُ إلى أقدمهنَّ صعبةً عندي: عاقرةٌ منذ ستين سنةً، ففارقتهَا. رواه في «شرح السنة». [٣١٧٧]

٣١٧٨ - \* وعن الضحاك بن فيروز الديلمي، عن أبيه، قال: قلتُ: يا رسولَ الله! إني أسلمتُ وتحتي أختان، قال: «اخترِ أيَّهما شئتَ». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣١٧٨]

٣١٧٩ - \* وعن ابن عباس، قال: أسلمت امرأةً، فتزوَّجتُ، فجاءَ زوجها إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسولَ الله! إني قد أسلمتُ، وعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي. فانتزَعَهَا رسولُ

يشيء سوى الأجرة، وهو المستول عنه. «والغرة» المملوك، وأصلها البياض في جبهة الفرس، ثم استعير لأكرم كل شيء، كقولهم: غرة القوم لسيدهم، ولما كان المملوك خير ما يملك سبي غرة، ولما كانت الظئر أخلصت له نفسها جعل جزاء حقها من جنس فعلها، فأمر بأن يعطيها مملوكا يخدمها ويقوم بحقوقها. وقيل: الغرة لاتطلق إلا على الأبيض من الرقيق.

الحديث الخامس والسادس عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «إمسك أربعا» «مط»: فيه أن أنكحة الكفار صحيحة إذا أسلموا، ولا يؤمرون بإعادة النكاح، إلا إذا كان في نكاحهم من لايجوز الجمع بينهم من النساء، وأنه لايجوز أكثر من أربع نسوة، وأنه إذا قال: اخترت فلانة وفلانة للنكاح ثبت نكاحهن، وحصلت الفرقة فيما بينه وبين ما سوى الأربع من غير أن يطلقهن.

الحديث الثامن والتاسع عن الضحاك: قوله: «وتحتي أختان» «مط»: مذهب الشافعي ومالك وأحمد: أنه لو أسلم وتحت أختان، وأسلمتا معه كان له أن يختار إحداهما سواء كانت المختارة تزوجها أولا أو آخرًا. وقال أبو حنيفة: إن تزوجهما معًا لايجوز له أن يختار واحدة منهما، وإن تزوجهما متعاقبتين، له أن يختار الأولى منهما دون الأخرى.

الحديث التاسع: عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «وردها إلى زوجها الأول» «حس»: فيه دليل على أن المرأة إذا ادعت الفراق على الزوج بعد ما علم بينهما النكاح وأنكر الزوج،

[٣١٧٦] صحيح.

[٣١٧٧] رواه البغوي في شرح السنة (٩١/٩) وقال المحقق: رواه الشافعي ومن طريقه البيهقي، وإسناده ضعيف لجملة شيخ الشافعي فيه، وباقي رجاله ثقات.

[٣١٧٨] صحيح أبي داود (١٩٦٢).

الله ﷺ من زوجها الآخر، وردّها إلى زوجها الأول وفي رواية: أنّه قال: إنّها أسلمت معي، فردّها عليه. رواه أبو داود. [٣١٧٩]

٣١٨٠ - \* وروى في «شرح السنة»: أنّ جماعة من النّساء ردّهنّ النبي ﷺ بالنّكاح الأول على أزواجهنّ، عند اجتماع الإسلاميين بعد اختلاف الدين والدار، منهنّ بنتُ الوليد بنِ مغيرة، كانت تحت صفوان بنِ أمية، فأسلمت يومَ الفتح، وهربَ زوجها من الإسلام، فبعثَ النبي ﷺ إليه ابنَ عمه وهبَ بنَ عميرٍ برداءِ رسولِ الله ﷺ أماناً لصفوان، فلما قدّم جعلَ له رسولُ الله ﷺ تسيرَ أربعة أشهر، حتى أسلم، فاستقرّت عنده، وأسلمت أمُ حكيم بنت الحارث بنِ هشام، امرأةُ عكرمة بنِ أبي جهل يومَ الفتح بمكة، وهربَ زوجها من الإسلام، حتى قدم اليمن، فارتحلت أمُ حكيم، حتى قدّمت عليه اليمن، فدعته إلى الإسلام، فأسلم، فنبّأ على نكاحهما. رواه مالكٌ عن ابنِ شهاب مرسلًا. [٣١٨٠]

أن القول قول الزوج مع يمينه، سواء نكحت آخر أم لا. وكذلك لو أسلم الزوجان قبل الدخول واختلعا، فقال الزوج: أسلمنا معاً، فالنكاح بيننا باق، وقالت: بل أسلم أحدنا قبل الآخر فلا نكاح بيننا، فالقول قول الزوج. وكذلك إن كان بعد الدخول أسلمت المرأة، ثم بعد انقضاء عدتها ادعى الزوج أنّي كنت أسلمت قبل انقضاء عدتك، وادعت انقضاء عدتها قبل إسلامه، كان القول قول الزوج.

الحديث العاشر عن شرح السنة: قوله: «بعد اختلاف الدين والدار» «مط»: يعني إذا أسلمنا قبل انقضاء العدة ثبت النكاح بينهما، سواء كانا على دين واحد كالكتابيين والمولّنين، أو أحدهما على دين والآخر على دين آخر، وسواء كانا في دار الإسلام أو في دار الحرب، أو أحدهما في أحدهما والآخر في الآخر: هذا مذهب الشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة: لا تحصل الفرقة بينهما إلا بأحد ثلاثة أمور: انقضاء العدة، أو عرض الإسلام على الآخر مع الامتناع عنه، أو ينتقل أحدهما من دار الإسلام إلى دار الحرب، أو بالعكس. وسواء عنده الإسلام قبل الدخول أو بعده. «حسن»: الدليل على أن اختلاف الدار لا يوجب الفرقة، ما روى عن عكرمة عن ابن عباس قال: فرد رسول الله ﷺ ابنة زينب على أبي العاص بالنكاح الأول، ولم يحدث نكاحاً، وكان قد أفرقت بينهما الدار.

[٣١٧٩] رواه أبو داود في كتاب الطلاق، باب إذا أسلم أحد الزوجين وفي إسناده سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال الحافظ في التلخيص سماك أبو المغيرة صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد نفي بأخرة فكان ربما يلقن. وانظر التهذيب للزمّري (١٢/٢٥٧٩). [٣١٨٠] ضعيف لإرساله.

## الفصل الثالث

٣١٨١ - \* عن ابن عباس، قال: حَرَّمَ مِنَ النِّسْبِ سَبْعٌ، وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتَكُمْ﴾ (١) الآية. رواه البخاري.

٣١٨٢ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا. وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلْيَنْكِحْ ابْنَتَهَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ أُمَّهَا، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ». رواه الترمذي، وقال: هذا حديث لا يصحُّ قبل إسناده، إنما رواه ابنُ لهيعة، والمثنى بنُ الصباح، عن عمرو بن شعيب، وهما يضعفان في الحديث. [٣١٨٢]

قوله: «برداء رسول الله ﷺ» الظاهر أن يقال: بردائه، وليس المقام مقام وضع المظهر موضع المضمرة؛ لأن الباعث رسول الله ﷺ، والمبعوث وهب بن عمير، ذكر في الاستيعاب: كان عمير بن وهب استأمن لصفوان رسول الله ﷺ حين هرب هو وابنه وهب بن عمير، فأمته ويعث إليه وهب بن عمير بردائه. قوله: «تفسير أربعة أشهر» أضاف المصدر إلى الظرف على الاتساع، كقوله: يأسارق الليلة. «تو»: يقال: سيره من بلد أي أخرجه وأجلاه، والمعنى في الحديث تمكينه من السير في الأرض أمناً، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (٢) حتى يأخذوا حذرهم ويسبحوا في أرض الله حيث شاءوا، فينظروا إلى أحوال المسلمين.

## الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «ومن الصهر سبع» «نه»: صهره وأصهره إذا قربه وأدناه، والصهر حرمة التزويج، والفرق بينه وبين النسب أن النسب ما رجع إلى ولادة قريبة من جهة الآباء، والصهر ما كان من خلطة نسبة القرابة يحدثها التزويج. «مع»: المحرمات من النسب الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات، وبنات الأخ وبنات الاخت، ومن الصهر من تحرم على التأييد: أم الزوجة وزوجة الابن وابن الابن وإن سفل، وزوجة الأب والأجداد وإن علت، وبنات الزوجة بعد الدخول على الأم. ومن يحرم على غير التأييد كانت الزوجة وعمتها وخالتها، والله أعلم.

[٣١٨٢] ضعیف.

(٢) التوبة: ٢

(١) النساء: ٢٣

## (٥) باب المباشرة

### الفصل الأول

٣١٨٣ - \* عن جابر، قال: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قُبُلها كان الولد أَحَوَك، فنزلت: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتِ شَتْمٌ﴾ (١). متفق عليه.

٣١٨٤ - \* وعنه، كُنَّا نَعزِلُ الْقُرْآنَ يَنْزِلُ. متفق عليه. وزاد مسلم: فبلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينهنا.

### باب المباشرة

«غيب»: البشرة ظاهر الجلد، وجمعها بشر وأبشار، وعبر عن الإنسان بالبشر اعتباراً لظهور جلده من الشعر، بخلاف الحيوانات، والمباشرة الإفضاء بالبشرتين، وكُنِيَ بها عن الجماع في قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (٢).

### الفصل الأول

الحديث الأول عن جابر: قوله: ﴿أَنْتِ شَتْمٌ﴾ «حس»: اتفقوا على أنه يجوز للرجل إتيان الزوجة في قُبُلها من جانب دبرها، وعلى أي صفة كانت، وعليه دل قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتِ شَتْمٌ﴾ (١) أي هن لكم بمنزلة أرض تزرع، ومحل الحرث هو القبل. الكشف: «حرث لكم» مواضع حرثكم، شبهن بالمحارث لما يلقى في أرحامهن من النطف التي منها النسل بالبدور. وقوله: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾ معناه: فأتوهن كما تأتون أرضكم التي تريدون أن تحرثوها، من أي جهة شتتم، ولا يحظر عليكم جهة دون جهة، وهو من الكتابات اللطيفة والتعريضات المستحسنة. أقول: وذلك أنه أبيع لهم أن يأتوهن من أي جهة شاءوا كالأراضي المملوكة، وقبدها بالحرث ليشير إلى أن لا يتجاوز البتة موضع البلر، ويتجانب عن مجرد الشهوة.

الحديث الثاني عن جابر: قوله: «فبلغ ذلك النبي ﷺ عطف على الجملة المقيدة بالحال، يعني كنا نعزل ولم يمنعتا الوحي ولا السنة. «مع»: العزل هو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزح وأنزل خارج الفرج، وهو مكروه عندنا؛ لأنه طريق إلى قطع النسل، وكذا ورد «العزل الواد الخفي». قال أصحابنا: لا يحرّم في مملوكته ولا في زوجته الأمة، سواء رضيت أم لا؛ لأن عليه ضرراً في مملوكته بأن يصيرها أم ولد لا يجوز بيعها، وفي زوجته الرقيقة بصير ولده رقيقاً تبعاً لأمه؛ أما زوجته الحرة: فإن أذنت فيه فلا يحرّم، وإلا فوجهان أصحهما لا يحرّم.

(٢) البقرة: ١٨٧.

(١) البقرة: ٢٢٣.

٣١٨٥ - \* وعن ، قال : إن رجلاً أتى رسولَ الله ﷺ ، فقال : إن لي جاريةً هي خادمَتنا ، وأنا أطوفُ عليها ، وأكرهُ أنْ تحملَ فقال : «اعزِلْ عنها إن شئتَ ، فإنَّه سيأتيها ما قَدَّرَها» . فلبثَ الرجلُ ، ثم أتاهُ ، فقال : إن الجاريةَ قد حبلتَ فقال : «قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قَدَّرَ لها» . رواه مسلم .

٣١٨٦ - \* وعن أبي سعيد الخدري ، قال : خرجنا مع رسولِ الله ﷺ في غزوة بني المصطلق ، فأصبنا سبيًا من سبي العرب ، فاشتبهنا النساء ، واشتدَّت علينا الغربةُ ، وأحببنا العزْلَ ، فاردنا أنْ نعزِلَ ، وقلنا : نعزِلُ ورسولُ الله ﷺ بينَ أظهرنا قبل أنْ نسألَه ؟ فسأناه عن ذلك . فقال : «ما عليكم إلا تفعلوا ، ما من نسمةٍ كائنةٍ إلى يومِ القيامةِ ، إلا وهي كائنةٌ» . متفق عليه .

٣١٨٧ - \* وعنه ، قال : سئل رسولُ الله ، عن العزْلِ . فقال : «ما من كلِّ الماءِ يكونُ الولدُ ، وإذا أرادَ الله خَلَقَ شيءٍ لم يمنعه شيءٌ» . رواه مسلم .

الحديث الثالث عن جابر : قوله : «اعزل عنها إن شئت» أن لاتحبل ، وذلك لايفعلك ، ثم علله بقوله : «فإنه سيأتيها» والضمير للشان ، وفيه مؤكدات «إن» وضمير الشان وسين الاستقبال . «مع» فيه دلالة على إلحاق النسب مع العزل .

الحديث الرابع عن أبي سعيد : قوله : «فقال : ما عليكم» «قضى» : الحديث مما أخرجه الشيخان . وقوله : «ما عليكم» روى به «ما» و«لا» ومعناه لا بأس عليكم أن تفعلوا و«لا» مزيدة . ومن لم يجوز العزل قال : «لا» نفي لما سأله ، و«عليكم أن لاتفعلوا» كلام مستأنف مؤكد له ، وإن مفتوحة ، وقد صرح بالتجوز في حديث جابر حيث قال : «اعزل عنها إن شئت» وللعلماء فيه خلاف ، واختيار الشافعي جوازه عن الأمة مطلقاً ، وعن الحرمة بإذنها . وقوله : «ما من نسمة كائنة» إلى آخره يدل على أن العزل لايمنع الإيلاد ، فلو استفرش أمة وعزل عنها ، فأنث بولد لحقه إلا أن يدعي الاستبراء . «حسن» : قال المبرد : معناه لا بأس عليكم أن تفعلوا ، ومعنى «لا» الثانية طرحها . «مع» : فيه دليل على أن الأعراب يجري عليهم الرق إذا كانوا مشركين ؛ لأن بني المصطلق قبيلة من خزاعة ، وهو مذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم : لايجري عليهم الرق لشرفهم .

الحديث الخامس عن أبي سعيد : قوله : «ما من كل الماء» فإن قلت : كيف طاب هذا جواباً للسؤال؟ قلت : معنى السؤال أنهم استأذنوا في العزل مخافة الولد ، فأجيبوا بأنكم رعتم بأن صب الماء سبب للولد ، والعزل لعدمه ، وليس كذلك ؛ إذ لا يكون الولد من كل الماء ، فكم

٣١٨٨ - \* وعن سعد بن أبي وقاص: أن رجلاً جاء إلي رسول الله، فقال: إني أعزل عن امرأتي. فقال له رسول الله ﷺ: «لِمَ تفعل ذلك؟» فقال الرجل: أشفق على ولديها فقال رسول الله ﷺ: «لو كان ذلك ضاراً فارسَ والروم». رواه مسلم.

٣١٨٩ - \* وعن جذامة بنت وهب، قالت: حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول: «لقد هممت أن أنهي عن الغيلة، فنظرت في الروم وفارس، فإذا هم يُغيلون أولادهم، فلا يضرب أولادهم ذلك شيئاً». ثم سألوه عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الوادُ الخفيُّ وهي ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾<sup>(١)</sup>». رواه مسلم.

---

من صب لا يحدث منه الولد، ومن عزل محدث له. فقدم خير «كان»؛ ليدل على الاختصاص، وأن تكوين الولد بمشية الله تعالى لا بالماء، وكذا عدمه بها لا بالعزل.

الحديث السادس عن سعد: قوله: «اشفق على ولديها» «نه»: الشفق والإشفاق الخوف، أي لو كان الغيل ضاراً لضرب يهلين الجيلين.

الحديث السابع عن جذامة: قوله: «هن الغيلة» «نه»: الغيلة - بالكسر - الاسم من الغيل بالفتح، وهو أن يجامع الرجل زوجته وهي مرضع، وكذلك إذا حملت وهي مرضع، وقيل: يقال فيه: الغيلة والغيلة بمعنى، وقيل: الكسر للاسم والفتح للمرأة، وقيل: لا يصح الفتح إلا مع حذف الهاء، وقد غال الرجل وأهيل، والولد مغال ومغيل، واللبن الذي يشربه الولد يقال له: الغيل أيضاً. «قضى»: كان العرب يحترزون عن الغيلة، ويزعمون أنها تضر الولد، وكان ذلك من المشهورات الدائمة عندهم، فأراد النبي ﷺ أن ينهي عنها لذلك، فرأى أن فارس والروم يفعلون ذلك ولا يبالون به، ثم أنه لا يعود على أولادهم بضرر، فلم ينه.

قوله: وهي: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾<sup>(١)</sup> الضمير راجع إلى مقدر، أي ذلك الواد الخفي مندرج تحت الآية في الوعيد، وهي قوله: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾. «قضى»: وإنما جعل العزل وأذا خفياً؛ لأنه في إضاعة النطفة التي هيأها الله تعالى لأن تكون ولدًا، يشبه إهلاك الولد ودفنه حيًا، لكن لأشك أنه دونه؛ فلذلك جعله خفياً. واستدل به من حرم العزل، وهو ضعيف؛ إذ لا يلزم من حرمة الواد الحقيقي حرمة ما يضاويه بوجه، ولا يشاركه فيما هو علة الحرمة، وهي إزهاق الروح وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولكنه يدل على الكراهة.

الحديث الثامن عن أبي سعيد: قوله: «إن أعظم الأمانة أي أعظم أمانة عند الله خان فيها



٣١٩٠ - \* وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» - وفي رواية - : «إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى أَمْرِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهُ». رواه مسلم.

## الفصل الثاني

٣١٩١ - \* عن ابن عباس، قال: أُوْحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ» (١) الآية: «أَقْبِلْ وَأَدْبِرْ، وَاتَّقِ الدَّبَرَ وَالْحِيْضَةَ». رواه الترمذي وابن ماجه. [٣١٩١]

٣١٩٢ - \* وعن خزيمة بن ثابت: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مَنْ

الرجل أمانة الرجل... إلى آخره». «شف»: لا بد فيه من تقدير مضاف، أي إن أعظم خيانة الأمانة عند الله يوم القيامة. وقوله: «الرجل» خبر «إن» وفيه تقدير مضاف أيضاً، أي خيانة رجل يفضي إلى امرأته. «مع»: «إن من أشر» قال القاضي: هكذا وقعت في الروايات، والنحويون لا يجوزون أشر وأخير. قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة للفتين جميعاً، وهي حجة في جوازهما. وفي تحريم إفشاء الرجل ما يجري بينه وبين المرأة تحت اللحاف من فعل أو قول. وأما مجرد ذكر الجماع، فإن لم يكن فائلاً أو حاجة فمكروه؛ لأنه خلاف المروءة، وقد قال ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» وإن احتاج إلى أن يشكو منها إضرابها، أو احتاجت أن تدعي عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أَقْبِلْ وَأَدْبِرْ وَاتَّقِ الدَّبَرَ» تفسير لقوله تعالى: «فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتْمٌ» فإن الحَرْث يدل على اتقاء الدبر «أَنْتُمْ شَتْمٌ» على إباحة الإقبال والإدبار، والخطاب في التفسير خطاب عام، وإن كل من يتأذى منه الإقبال والإدبار فهو مأمور بهما. قوله: «وَالْحِيْضَةُ» «نه»: الحيضة بالكسر الاسم من الحيض، والحال التي تلزمها الحائض من التجنب والتحيض، كالجلسة والقعدة.

الحديث الثاني عن خزيمة: قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي» الحياء تغير يعتري الإنسان من تخوف ما يعاب به ويلزم، والتغير على الله تعالى مجاز عن الترك الذي هو غاية الحياء، أي إن

الحق، لا تأثروا النساء في أدبارهن». رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه،  
والدارمي. [٣١٩٢]

٣١٩٣ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ملعون من أتى امرأته  
في دبرها». رواه أحمد، وأبو داود. [٣١٩٣]

٣١٩٤ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الذي يأتي امرأته في دبرها  
لا ينظر الله إليه». رواه في «شرح السنة». [٣١٩٤]

٣١٩٥ - \* وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الله إلى رجل  
أتى رجلاً أو امرأة في الدبر». رواه الترمذي. [٣١٩٥]

٣١٩٦ - \* وعن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تقتلوا  
أولادكم سرًا، فإن الغيل يلدرك الفارس فيدعثره عن فرسه». رواه أبو داود. [٣١٩٦]

---

الله لا يترك من قول الحق أو إظهاره. وفي جعل هذا الكلام مقدمة وتمهيداً للنهي الوارد بعده  
إشعاراً بشناعة هذا الفعل واستهجان، وكان من الظاهر أن يقال: إني لا أستحي، فاستد إلى  
الله تعالى مزيداً للمبالغة والتأكيد، وهذا في شأن النساء فكيف بالرجل؟ «مط»: هذا إن فعله  
بأجنبية حكمه حكم الزنا، وإن فعله بامرأته أو أمته فهو محرم، لكن لا يجرم ولا يحد ولكن  
يعزر. «مع»: ولو لاط بعبده فهو كلواطه بأجنبي. وأما المقعول به فإن كان صغيراً أو مجنوناً  
أو مكرهاً فلا حد عليه.

الحديث الثالث إلى السابع عن أسماء: قوله: «فيدعثره» «نه»: أي يصرعه ويهلكه، يريد أن  
سوء أثر الغيل في بدن الطفل وإفساد مزاجه وإرخاء قواه لا يزال يلاقه إلى أن يشتد ويبلغ مبلغ  
الرجال، فإذا أراد منالقة قرن في الحرب، وهن عنه وانكسر، وسبب وهنه وانكساره الغيل -  
انتهى كلامه. فإن قلت: كيف أثبت ضرر الغيل في هذا الحديث وبالف فيه ونفاه في الحديثين  
السابقين؟ قلنا: كان ذلك إبطالا لزعم أهل الجاهلية، واعتقاد أنه سبب مستقل مؤثر في نفسه،  
وإثبات الضرر هنا؛ لأنه سبب ولكن المؤثر الحقيقي هو الله تعالى.

---

[٣١٩٢] صحيح.

[٣١٩٣] صحيح انظر صحيح الجامع (٥٨٨٩).

[٣١٩٤] صحيح.

[٣١٩٥] حسن.

[٣١٩٦] صحيح الجامع ٧٣٩١.

## الفصل الثالث

٣١٩٧ - \* عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْرَكَ عَنِ الْحَرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا. رواه ابنُ ماجه. [٣١٩٧]

### باب (٦)

## الفصل الأول

٣١٨٩ - \* عن عُرْوَةَ، عن عائشة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا فِي بَرِيرَةَ: «خُذِيهَا فَأَعْتِقِيهَا» وَكَانَ رَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرْهَا. متفق عليه.

٣١٩٩ - \* وعن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ، يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ؛ كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ، يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: «يَا عَبَّاسُ! أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ بَرِيرَةَ؟ وَمَنْ بَغَضَ بَرِيرَةَ مُغِيثًا؟» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَاجَعْتَهُ» فَقَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ! تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «إِنَّمَا أَسْتَفْحُ» قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ. رواه البخاري.

## الفصل الثالث

مضى شرحه.

### باب

## الفصل الأول

الحديث الأول عن عروة : قوله: «ولو كان حرًا لم يخيبرها» «مذموم» إذا اعتقت أمة فإن كان زوجها مملوكًا، فلها الخيار بالاتفاق، وإن كان زوجها حرًا فلا خيار لها عند مالك والشافعي وأحمد، ولها الخيار عند أبي حنيفة. وإن اعتق الزوجان معًا، فلا خيار، أو الزوج فلا خيار له، سواء كانت زوجته مملوكة أو حرة.

الحديث الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «تأمرني» فإن قلت: قوله: «لو راجعته» من أين دل على الأمر؟ فإن «لو» إما امتناعية وجوابها محذوف، أو للتمنى فعلى التقديرين ليس فيها معنى الأمر. قلت: ذهبت إلى أنها امتناعية على معنى لو راجعته لكان خيرًا لك، وأن رسول الله ﷺ فيه جازم كالأمر، فأجاب ﷺ أن «لو» بمعنى التمنى، أى أود رجوعك واستشفع إليك. والرواية في «لو راجعته» بإثبات الياء لإشباع الكسرة.

[٣١٩٧] أخرجه ابن ماجه في سنن (١٩٢٨)، قال في الزوائد: «في إسناده ابن ليمه وهو ضعيف» اهـ.

## الفصل الثاني

٣٢٠ - \* عن عائشة: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُعْتَقَ مَمْلُوكَيْنِ لَهَا رُجُومًا. فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَبْدَأَ بِالرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

٣٢٠١ - \* وَعَنْهَا: أَنَّ بَرِيرَةَ عَتَقَتْ وَهِيَ عِنْدَ مَغِيثٍ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهَا: «إِنْ قَرَبَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣٢٠١]

## (٧) باب الصداق

### الفصل الأول

٣٢٠٢ - \* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ

### الفصل الثاني

الحديث الأول عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «لها روج» في إعرابه إشكال، وفي أكثر نسخ المصابيح وفي شرح السنة «لها روجين» وهو صفة للمملوكين، والضمير في «لها» لعائشة إلا أن يقدّر أحدهما روج للآخر أو بينهما ازدواج. ويجوز أن يكون الضمير للجارية لما يفهم من قوله: «مملوكين» في هذا السياق، فحينئذ يجوز أن يكون «روج» مبتدأ والمجار والمجور خبره، وأن يكون فاعله لاعتماده على الموصوف. ويؤيده ما وقع في بعض نسخ المصابيح «مملوكة لها روج» مطّ: معناه: كان لعائشة عبد وأمة، وكانت الأمة روجته، وأرادت أن تعتقهما، فسألت النبي ﷺ يعتق أيهما ابتداءً؟ فأمرها ﷺ أن تبتدئ بعق الزوج؛ لأنها لو اعتقت أولاً الزوجة لانتسخ النكاح، ولو اعتقت أولاً الزوج لا يُفسخ، والإعتاق على وجه يبقى النكاح بينهما أولى.

الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «إن قريك فلا خيار لك» «حس»: متى صح الحديث فالمصير إليه هو الواجب، وقد قال الشافعي: كان لها الخيار ما لم يصبها بعد العتق، ولا أعلم في تأخير الخيار شيئاً يتبع، إلا قول حفصة روج النبي ﷺ: ما لم يمسه، والله أعلم.

## باب الصداق

المغرب: صداق المرأة مهرها، والكسر أفصح، وجمعه صدق، والاصدقة قياس لا سماع.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن سهل: قوله: «وهبت نفسي لك» «مع»: هذا من خواص النبي ﷺ، ولا

[٣٢٠١] ضعيف الجامع ١٣٩٢، الإرواء ١٩٦٦.

الله! إني وهبتُ نفسي لك. فقامتُ طويلاً، فقام رجلٌ، فقال: يا رسولَ الله! رَوَّجْتُهَا إن لم تكنْ لك فيها حاجةٌ. فقال: «هلْ عندَكَ منْ شيءٍ تُصَدِّقُهَا؟» قال: ما عندي إلاَّ إِراري هذا. قال: «فالتمسْ ولو خاتماً منْ حديدٍ» فالتمسَ فلم يجدْ شيئاً. فقال رسولُ الله ﷺ: «هلْ معَكَ منَ القرآنِ شيءٌ؟» قال: نعم، سورةٌ كذا وسورةٌ كذا، فقال: «رَوَّجْتُكُهَا بما معَكَ منَ القرآنِ» وفي روايةٍ، قال: «انطلقْ فقد رَوَّجْتُكُهَا، فعلمها منَ القرآنِ» متفق عليه.

يجب مهرها عليه ولو بعد الدخول، بخلاف غيره. وفي نكاح النبي ﷺ بلفظ الهبة وجهان: أحدهما ينعقد لظاهر الآية والحديث، والثاني: لا ينعقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح كغيره من الأمة؛ فإنه لا ينعقد إلا بأحد هذين اللفظين عندنا بلا خلاف. قال أبو حنيفة: ينعقد نكاح كل أحد بكل لفظ يقتضي التملك على التأييد. ولمالك روايتان: إحداهما مثل مذهبتنا، والأخرى أنه ينعقد بلفظ الهبة والصدقة والبيع إذا قصد به النكاح. وفيه استحباب عرض المرأة نفسها على الصلحاء لتزوجها، وأنه يستحب لمن طلب منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت سكوتاً يفهم السائل منه ذلك ولا يخجله بالمنع. وفيه جواز نكاح المرأة من غير أن تسأل، هل هي في عدة أم لا؟ وفيه استحباب تسمية الصداق في النكاح؛ لأنه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة. وفيه جواز قلة الصداق مما يتمول إذا تراضيا؛ لأن خاتم الحديد في غاية القلة. وهو مذهب الشافعي وجماهير العلماء. قال مالك: أقله ربع دينار، كنصاب السرقه. وقال أبو حنيفة وأصحابه: أقله عشرة دراهم. ومذهب الجمهور هو الصحيح؛ لهذا الحديث الصريح. وفيه جواز اتخاذ خاتم الحديد، وفيه خلاف للسلف، ولأصحابنا في كراهته وجهان: أحدهما لا يكره؛ لأن الحديث في النهي عنه ضعيف. وفيه استحباب تمجيل تسليم المهر إليها. وفيه دليل على جواز كون الصداق تعليم القرآن، وجواز الاستئجار لتعليمه، وهو مذهب الشافعي. ومنعه جماعة منهم الزهري وأبو حنيفة.

«حسن»: وفيه دليل على أن الصداق لا تقدير له؛ لأنه ﷺ قال: «التمس» وهذا يدل على جواز أي شيء كان من المال، وعلى أن المال غير معتبر في الكفاءة؛ فإن النبي ﷺ لم يسأل هل هو كفءٌ لها أم لا؟ وقد علم ﷺ من حاله أنه لا مال له.

«شف»: قال الحنفية: الباء في قوله ﷺ: «رَوَّجْتُكُهَا بما معَكَ منَ القرآنِ» ليست للمقابلة بل للتشبيه، والمراد كما وهبت نفسها للنبي ﷺ، لعلها وهبت صداقها لذلك الرجل، وقالوا: معناه رَوَّجْتُهَا منك بسبب ما معَكَ من القرآن. قال الخطابي الباء باء التعويض كما يقال: بعت هذا الثوب بدينار، ولو كان معناه ما أولوه ولم يرد بها معنى المهر، لم يكن لسؤاله إياه «هل معَكَ منَ القرآنِ شيءٌ؟» معنى وليس في الحديث أنه جعل المهر ديناً.

٣٢٠٣ - \* وعن أبي سلمة، قال: سألت عائشة: كم كان صدقُ النبي ﷺ؟ قالت: كان صدّاقه لأرواحه ثنتي عشرة أوقية ونش. قالت: أتدري ما النش؟ قلت: لا. قالت: نصف أوقية، فذلك خمسمائة درهم. رواه مسلم. ونش بالرفع في «شرح السنّة» وفي جميع الأصول.

## الفصل الثاني

٣٢٠٤ - \* عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: ألا لا تغالوا صدقة النساء، فإنّها لو كانت مكرمة في الدنّيا وتقوى عند الله، لكان أولاكم بها نبي الله ﷺ ما علمت رسول الله ﷺ نكح شيئا من نسائه، ولا أنكح شيئا من بناته على أكثر من اثنتي عشرة أوقية. رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي. [٣٢٠٤]

الحديث الثاني عن أبي سلمة: قوله: «أوقية» «حس»: الأوقية أربعون درهماً، والنش عشرون. قال ابن الأعرابي: النش النصف من كل شيء، ونش الرغيف نصفه. قوله: «ونش» بالرفع، وفيه أن النصب كما هو مثبت في أكثر نسخ المصابيح عطفاً على «أوقية» ليس برواية، فعلى الرفع تقديره: معها نش أو يزداد نش. «مع»: استدل بعض أصحابنا بهذا الحديث على استحباب كون الصداق خمسمائة درهم. فإن قيل: صداق أم حبيبة زوج النبي ﷺ كان أربعة آلاف درهم أو أربعمائة دينار. فالجواب أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله؛ إكراماً للنبي ﷺ.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قوله: «إلا لا تغالوا» «قضى»: المغالاة التكثير، و(الصدقة) الصداق، والضمير للمصدر الذي دل عليه «تغالوا». فإن قلت: كيف يصح هذا الحصر، وقد صح أن أم حبيبة زوج النبي ﷺ كان مهرها أربعة آلاف درهم، وأن عائشة قالت: «كان صدّاقه لأرواحه ثنتي عشرة أوقية ونش»؟ قلت: أما صداق أم حبيبة، فلم يكن بتعيين الرسول ﷺ، وأما ما روته عائشة رضي الله عنها، فلم يتجاوز عدد الأواق التي ذكرها عمر، ولعله أراد عدد الأوقية، ولم يلتفت إلى الكسور، مع أنه نفى الزيادة في علمه، فلعله لم يبلغ إليه صداق أم حبيبة، ولا الزيادة التي في حديث عائشة رضي الله عنها.

٣٢٠٥ - \* وعن جابر، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ مِلَّةً كَفَيْهِ سَوِيْقًا أَوْ تَمَرًا فَقَدْ اسْتَحْلَ» رواه أبو داود. [٣٢٠٥]

٣٢٠٦ - \* وعن عامر بن ربيعة: أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين. فقال لها رسول الله ﷺ: «أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟» قالت: نعم؛ فأجاره. رواه الترمذي. [٣٢٠٦]

٣٢٠٧ - \* وعن علقمة، عن ابن مسعود: أنه سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا شَيْئًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ. فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سَنَانَ الْأَشْجَعِيُّ، فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةً مِثْلًا مَا قَضَيْتَ. ففَرَحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ. رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، والدارمي. [٣٢٠٧]

الحديث الثاني إلى آخر الفصل عن علقمة: قوله: «ولم يفرض لها شيئاً» «مفط»: يعنى تزوجها ولم يسم لها مهراً، ثم مات الزوج قبل أن يدخل بها، فاجتهد ابن مسعود في هذه المسألة شهراً، ثم قال: لها صداق نساها، ولها الميراث وعليها العدة. فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمضى ومن الشيطان، ففى قول ابن مسعود دليل جوار الاجتهاد؛ فإنه حكم في هذه المسألة باجتهاده، حتى شهد معقل بن سنان أنه سمع النبي ﷺ أنه حكم فيها بمثل ما حكم به ابن مسعود، ففرح ابن مسعود لكون اجتهاده موافقاً لحكم النبي ﷺ. وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه مع جماعة من الصحابة: إنه لا مهر لها؛ لأنه لم يدخل بها الزوج، ولها الميراث، وعليها العدة. وللشافعى قولان: أحدهما كقول ابن مسعود، والثانى كقول على رضى الله عنهم. ومنه ابى حنيفة وأحمد كقول ابن مسعود. هذا إذا مات الزوج قبل الفرض والدخول. فأما إذا دخل بها قبل الفرض، وجب لها مهر المثل بلا خلاف. ومهر المثل هو مهر مثلها من نساها في المال والجمال والثبوية والبكارة من نساء عصباتها، أى أخواتها من الأب والأم أو من الأب أو عمتها أو بنت عمتها. فإن طلقها قبل الفرض والدخول فلها المنة، وهى شيء يقدره الحاكم باجتهاده، على الموضع قدره، وعلى المقتر قدره، مثل أن يعطيها ثوباً أو خماراً أو خاتماً. قوله: «ففرح بها» «تو»: الضمير يرجع إلى الفتيا أو إلى القصة.

[٣٢٠٥] ضعيف. انظر ضعيف الجامع (٥٤٦٢).

[٣٢٠٦] رواه الترمذى (١١٢٥) وضعفه الشيخ الألبانى، ورواه أحمد ٤٤٥/٣، البيهقى فى السنن

٢٣٩، ١٣٨/٧.

[٣٢٠٧] صحيح الترمذى، ٩١٤، صحيح ابن ماجه ١٨٩١.

## الفصل الثالث

٣٢٠٨ - \* عن أم حبيبة: أنها كانت تحت عبد الله بن جحش، فعات بأرض الحبشة، فزوجه التجاشي النبي ﷺ وأمهرها عنه أربعة آلاف. وفي رواية: أربعة آلاف درهم، ويحث بها إلى رسول الله ﷺ مع شريحيل بن حسنة. رواه أبو داود، والنسائي. [٣٢٠٨]

٣٢٠٩ - \* وعن أنس، قال: تزوج أبو طلحة أم سليم، فكان صداق ما بينهما الإسلام، أسلمت أم سليم قبل أبي طلحة، فخطبها فقالت: إني قد أسلمت، فإن أسلمت نكحتك. فأسلم، فكان صداق ما بينهما. رواه النسائي. [٣٢٠٩]

## (٨) باب الوليمة

### الفصل الأول

٣٢١٠ - \* عن أنس: أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة، فقال: «ما هذا؟» قال: إني تزوجت امرأة على ورن نواة من ذهب. قال: «بارك الله لك، أولم ولو بشاة» متفق عليه.

## الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني عن أنس رضي الله عنه: قوله: «فأسلم فكان صداق ما بينهما» فيه إشعار بأن المنفعة الدينية تجوز أن تكون عوضاً للبضع، وأن تعليم القرآن يجوز أن يحمل على هذا المعنى.

## باب الوليمة

الوليمة هي الطعام الذي يصنع عند العرس. المغرب: الوليمة اسم لكل طعام، والعرس في الأصل اسم من الأعراس ثم سمي به الوليمة. ويؤنث ويلكر.

## الفصل الأول

الحديث الأول عن أنس رضي عنه: قوله: «ما هذا» «قضى» يريد به السؤال عن سببه، ولذلك أجاب بما أجاب. ويحتمل أن يكون المراد به الإنكار؛ فإنه كان نهى عن التضمخ بالخلوق،

[٣٢٠٨] صحيح النسائي ٣١٤٢، صحيح أبي داود ١٨٣٥.

[٣٢٠٩] صحيح.



٣٢١١ - \* وعنه، قال: ما أولم رسول الله ﷺ على أحدٍ من نسائه ما أولم على زينب، أولم بشاة. متفق عليه.

٣٢١٢ - \* وعنه، قال: أولم رسول الله ﷺ حين بنى زينب بنت جحش فاشيع الناس خبزاً ولحمًا. رواه البخاري

٣٢١٣ - \* وعنه، قال: إن رسول الله ﷺ أعتق صفيّة وتزوجها، وجعل عتقها صداقها وأولم عليها بحيس. متفق عليه.

٣٢١٤ - \* وعنه، قال: أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاث ليالٍ يئني عليه بصفية، فدعوت المسلمين إلى وليمته، وما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن أمر بالانطاع فبسطت فألقي عليها التمر والأقط والسمن. رواه البخاري.

فأجاب عنه بأنه ليس من تضمخه، بل هو شيء علق به من مخالطة العروس. والنواة اسم لخمسة دراهم كما أن النش اسم لعشرين درهماً، والأوقية اسم لأربعين. وقوله: «على وزن نواة من ذهب» أي على مقدار خمسة دراهم وزناً من الذهب، يعني ثلاثة مثاقيل ونصفاً ذهباً. وقيل معناه على ذهب تساوي قيمته خمسة دراهم، وهو لا يساعده اللفظ. وقيل: المراد بالنواة نواة التمر. قوله: «أولم ولو بشاة» أي اتخذ وليمة، ومن ذهب إلى إيجابها أخذ بظاهر الأمر، وهو محمول على التنب عند الأكثر.

الحديث الثاني عن أنس رضي الله عنه: قوله: «أولم على زينب» يعني أي مثل ما أولم أو قدر ما أولم، أي أولم على زينب أكثر مما أولم على نساءه.

الحديث الثالث والرابع عن أنس: قوله: «عتقها صداقها» حس: «اختلف أهل العلم فيما لو أعتق أمته وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، فلذهب من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى جوازه لظاهر الحديث، ولم يجوزوه جماعة، وتأولوا هذا الحديث أن هذا كان من خواصه، كما كان النكاح ينفي المهر من خواصه، وكانت هذه في معنى الموهبة. وفي الحديث دليل على أن لا كراهة فيمن يعتق أمّة ثم ينكحها. والحيس طعام يتخذ من التمر والسويق والسمن.

الحديث الخامس عن أنس رضي الله عنه: قوله: «يئني عليه بصفية» كان من الظاهر المشهور أن يقول: بنى على صفيّة أو بنى بصفية على قول ابن دريد. ولعل المعنى يئني على رسول الله ﷺ خيلاء جديد مع صفيّة أو بسببها. وقوله: «وما كان فيها إلا أن أمر» بعد قوله: «وما كان من خبز» إعلام بأنه ما كان فيها من طعام أهل التمتع والترفة، بل من طعام أهل التقشف من التمر والإقط والسمن. ويجوز أن يراد بالمجموع الحيس، وفي ذكر بسط الانطاع دلالة على كثرة هذا الجنس من الطعام.

٣٢١٥ - \* وعن صفية بنت شيبة، قالت: أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمُدِين من شعير. رواه البخاري.

٣٢١٦ - \* وعن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دُعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها». متفق عليه. وفي رواية لمسلم: «فليجب، عرساً كان أو نحو».

٣٢١٧ - \* وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن شاء طعم وإن شاء ترك» رواه مسلم.

---

الحديث السادس والسابع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: قوله: «فليأتها» «حسن»: يستحب للمرء إذا أحدث الله به نعمة أن يحدث له شكرًا، والوليمة والعقيقة والدعوة على الختان، وعند القدوم من النبية والإعذار \* والخُرس \* كلها سنن مستحبة، شكرًا لله تعالى على ما أحدث من النعمة، وأكدها استحبابًا وليمة العرس والإعذار والخُرس.

واختلفوا في وجوب الإجابة إلى وليمة النكاح، فذهب بعضهم إلى أنها مستحبة، وآخرون إلى أنها واجبة، يحرَج إذا تخلف عنها بغير عذر؛ لقوله ﷺ: «من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله» وهذا التشديد في الإجابة والحضور، أما الأكل فغير واجب بل مستحب إن لم يكن صائمًا؛ لما روى عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن شاء طعم وإن شاء ترك». أما الإجابة إلى غير وليمة النكاح فمستحبة؛ لقوله ﷺ: «لو دعيت إلى كُرَاع لاجبت» وغير واجبة.

«مع»: الوليمة - على ما قالوا - كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح أو ختان أو غيرهما، لكن الأشهر استعمالها على الإطلاق في النكاح. ويقال لدعوة الختان: إعذار - بالعين المهملة والذال المعجمة - ولدعوة الولادة: عقيقة، ولدعوة سلامة المرأة من الطلق: خُرس - بضم الخاء المعجمة وبالسین المهملة. وقيل أيضًا لطعام الولادة ولقدوم المسافرين: نقيعة، ولإحداث البناء: وكيرة، ولما اتخذ للمصيبة: وضِيحة - بكسر الضاد المعجمة - ولما يتخذ بلا سبب: مأدبة - بضم الدال وفتحها.

وأما الأعذار التي يسقط بها وجوب الإجابة وتندبها، فإن يكون في الطعام شبهة، أو يخص بها الأغنياء، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره، أو لا يليق به مجالسته، أو يدعوه لخوف شره أو لطمع في جاهه، أو لتعاونته على باطل، وأن يكون هناك منكر من خمر أو لهو، أو فرش حرير أو صور أو حيوان غير مفروشة، أو آتية ذهب أو فضة. ومن الأعذار أن يعتذر إلى الداعي فتركه، ولو دعاه ذمی لم تجب إجابته على الأصح.

---

\* الإطمار: طعام الختان.

\* الخُرس: طعام الولادة.

٣٢١٨ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «شر الطعام طعام الوكيمة يُدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله» متفق عليه.

٣٢١٩ - \* وعن أبي مسعود الأنصاري، قال: كان رجلٌ من الأنصار يُكنى أبا شعيب، كان له غلامٌ لحامٌ، فقال: اصنع لي طعاماً يكفي خمسة، لعلِّي أدعو النبي ﷺ خمسَ خمسة، فصنع له طعماً ثم أتاه فدعاه، فتبعهم رجلٌ، فقال النبي ﷺ: «يا أبا شعيب! إن رجلاً تبعنا، فإن شئتَ أذنتَ له، وإن شئتَ تركته» قال: لا، بل أذنتُ له. متفق عليه.

الحديث الثامن والتاسع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «شر الطعام طعام الوليمة» «قضى»: يريد من شر الطعام [فإن من الطعام] ما يكون شركاً منه، ونظيره: شر الناس من أكل وحده. وإنما سماه شركاً لما ذكر عقبيه؛ فإن الغالب فيها، فكانه قال: شر الطعام طعام الوليمة التي من شأنها هذا، فاللفظ وإن أطلق فالمراد به التقييد بما ذكر عقبيه، وكيف يريد به الإطلاق وقد أمر باتخاذ الوليمة وإجابة الداعي إليها، ورتب العصيان على تركها؟ ولذلك قيل بوجوب الإجابة. أقول: التعريف في «الوليمة» للعهد الخارجي، وكان من عادتهم مراعاة الأغنياء فيها وتخصيصهم بالدعوة، وإيثارهم وتطيب الطعام لهم، ورفع مجالسهم وتقديمهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم.

وقوله: «يدعى» إلى آخره استئناف بيان لكونها شر الطعام، وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير «من» لأن الرباء شرك خفي، «ومن ترك الدعوة» حال، والعامل «يدعى» يعنى يدعى لها الأغنياء، والحال أن الإجابة واجبة، فيجيب المدعو ويأكل شر الطعام.

الحديث العاشر عن أبي مسعود: قوله: «خامس خمسة» أى أحد خمسة، كقوله تعالى: ﴿ثَانِيِ الثَّيْنِ﴾<sup>(١)</sup>. قوله: «فإن شئتَ أذنتَ له» «حسن»: فيه دليل على أنه لا يحل طعام الضيافة لمن لم يدع إليها. وذهب قوم إلى أن الرجل إذا قدم إليه طعام وخطى بيته وبينه، فإنه يتخير إن شاء أكل وإن شاء أطعم غيره وإن شاء حملة إلى منزله؛ فأما إذا جلس على مائدة كان له أن يأكل بالمعروف، ولا يحمل شيئاً، ولا يطعم غيره منها. وقد استحسّن بعض أهل العلم أن يتناول أهل المائدة الواحدة بعضهم بعضاً شيئاً، فإن كانوا على مائدتين لم يجز. وذهب بعضهم إلى أن من قدم إلى رجل طعاماً ليأكله فإنه لايجزى مجزى التملك، وأن له أن يحول بيته وبينه إذا شاء. «مط»: هذا تصريح منه ﷺ على أنه لا يجوز لأحد أن يدخل دار غيره

(١) التوبة: ٤٠.

\* من «ك».

## الفصل الثاني

٣٢٢٠ - \* عن أنسٍ : أنَّ النبي ﷺ أولَمَ على صِفَةٍ بِسَوِيقٍ وتمِرٍ . رواه أحمد ،  
والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه . [٣٢٢٠]

٣٢٢١ - \* وعن سَعْنَةَ : أنَّ رجلاً ضافَ علىَّ بنَ أبي طالبٍ ، فصنعَ له طعاماً ،  
فقالَت فاطمةُ : لو دَعَوْنَا رسولَ الله ﷺ فأكلَ معنا ، فدَعَوُهُ ، فجاءَ فوضَعَ يَدَيْهِ على  
عِضَادَتِي البابِ ، فرأى القِرَامَ قدْ ضربَ في ناحيةِ البيتِ ، فرجعَ . قالتْ فاطمةُ :  
فتبعتهُ ، فقلتُ : يا رسولَ الله ! ما ردُّكَ؟ قالَ : «إنَّه ليسَ لي أوْ لنبِي أنْ يدخلَ بيتاً  
مُزَوَّغاً» رواه أحمد ، وابن ماجه . [٣٢٢١]

٣٢٢٢ - \* وعن عبدِ الله بنِ عُمَرَ ، قالَ : قالَ رسولُ الله ﷺ : «مَنْ دُعِيَ فلمْ  
يُجِبْ فقدْ عَصَى اللهَ ورسولَهُ ، وَمَنْ دَخَلَ على غيرِ دعوةٍ دخلَ سَارِقاً وخرجَ مُغِيراً»  
رواه أبو داود . [٣٢٢٢]

إلا ياذنه ، ولا للضيف أن يدعو أحداً بغير إذن المضيف . «مع» : يستحب للضيف أن يستأذن له ،  
ويستحب للضيف أن لا يرده إلا أن يترتب على حضوره مفسدة من تأذي الحاضرين ، وإذا رده  
ينبغي أن يُلطف به ، ولو أعطاه شيئاً من الطعام إن كان يليق به ، ليكون ردّاً جميلاً كان حسناً .

## الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني عن سَعْنَةَ : قوله : «ضاف على بن أبي طالب» «مظ» : أى صنع طعاماً  
وأهدى لعلى بن أبي طالب رضى الله عنه ، وليس معناه أنه دعى علياً إلى بيته . وعِضَادَتِي  
الباب خشبتان منصوبتان على جنبه ، والقِرَامُ الستر . قال الخطائى : كان ذلك مزيفاً منقشاً .  
وقيل : بل لم يكن منقشاً ، ولكن ضرب مثل حجلة العروس ستر به الجدار ؛ لأن فيه نوع  
رعونة تشبه أفعال الجابرة ، وفيه تصريح بأنه لا تجاب دعوة فيها منكر .

الحديث الثالث عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : قوله : «دخل سارقاً» هو حال لبيان  
هيئة الفاعل عند الدخول ، وهو تشبيه ، لذكر المشبه والمشبّه به ، يعنى أن هيئته كهيئة السارق  
من الدخول بالخفية واستراق النظر ، وعلى هذا قوله : «خرج مغيراً» . وفيه تصريح بوجوب إجابة  
الداعى مطلقاً ؛ لذكر العصيان ، ووضع المظهر موضع ضمير المتكلم فى «ورسوله» يعنى عصيان  
الله وعصيان من اسمه الرسول بمنزلة عظيمة .

[٣٢٢٠] صحيح الترمذى (٨٧٥) ، صحيح ابن ماجه (١٩٠٩) .

[٣٢٢١] صحيح ابن ماجه (٢٧٠٩) ، التمهيد لابن عبد البر ١٠ / ١٨١ .

[٣٢٢٢] ضعيف الجامع (٥٥٨٩) .

٣٢٢٣ - \* وعن رجلٍ من أصحاب رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا اجتمع الدعايان فاجب أقرهما باباً، وإن سبق أحدهما فاجب الذي سبق» رواه أحمد، وأبو داود. [٣٢٢٣]

٣٢٢٤ - \* وعن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «طعام أول يوم حق، وطعام يوم الثاني سنة، وطعام يوم الثالث سمعة، ومن سمع سمع الله به». رواه الترمذي. [٣٢٢٤]

٣٢٢٥ - \* وعن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ نهى عن طعام المتباريين أن يؤكل. رواه أبو داود، وقال محيي السنة: والصحيح أنه عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا. [٣٢٢٥]

الحديث الرابع والخامس عن ابن مسعود رضي الله عنه: قوله: «حق» وذلك على ما مر من أنه يستحب للمرء إذا أحدث الله به نعمة أن يحدث له شكرًا، وطعام اليوم الثاني سنة؛ لأنه ربما ينجر به ما عسى أن يصدر عنه من تقصير، أو تخلف عنه بعض الأصدقاء فإن السنة مكملة للواجب ومتمة له، وليس طعام اليوم الثالث إلا رياء وسمعة. «فا»: السمعة أن يسمع الناس عمله وينوه به على سبيل الرياء. ويقال: إنما يفعل سمعة وتنويها، أى ليسمع به ويرى؛ ولذلك سمى فعل المرائي سمعة ورياء؛ لأنه يفعله ليسمع به ويرى. ومن نوه عمله رياءً وسمعة نوه الله بريائه وتسميعه، وقرع به أسماع خلقه، فيتعارف ويشتهر بذلك فيفضح بين الناس - انتهى كلامه. هذا من جانب الداعي، وأما من جانب المدعو ففي الأولى يجب عليه الإجابة، وفي الثانية مستحبة، وفي الثالثة مكروهة بل هي محظورة.

الحديث السادس عن عكرمة: قوله: «المتباريين» «مظه»: المتباريان هما المتعارضان بفعليهما، ليرى أيهما يغلب صاحبه، وإنما كره ذلك لما فيه من المباهة والرياء. وقد دعى بعض العلماء فلم يجب. فقيل له: إن السلف يدعون فيجيئون، فقال: كانوا يدعون للمواخاة والمواساة، وأنتم تدعون للمباهة والمكافاة. وروى أن عمر وعثمان رضى الله عنهما دعيا إلى طعام فاجابا، فلما خرجا قال عمر لعثمان: لقد شهدت طعاماً وددت أنى لم أشهد، قال: ما ذاك؟ قال: خشيت أن يكون جعل مباهة.

[٣٢٢٣] ضعيف الجامع (٢٨٩) بنحوه.

[٣٢٢٤] ضعيف الجامع (٣٦١٨).

[٣٢٢٥] ضعيف لإرساله.

## الفصل الثالث

٣٢٢٦ - \* عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «المتباريان لا يُجابان، ولا يُؤكلُ طعامهما» قال الإمام أحمد: يعني المتعارضين بالضيافة فخرًا ورياء. [٣٢٢٦]

٣٢٢٧ - \* وعن عمران بن حصين، قال: نهى رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين. [٣٢٢٧]

٣٢٢٨ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم، فليأكل من طعامه، ولا يسأل، ويشرب من شربه ولا يسأل». روى الأحاديث الثلاثة البيهقي في «شعب الإيمان» وقال: هذا إن صحَّ فلأن الظاهر أنَّ المسلم لا يطعمه ولا يسقيه إلا ما هو حلال عنده. [٣٢٢٨]

## (٩) باب القسم

### الفصل الأول

٣٢٢٩ - \* عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قبضَ عن تسع نِسوة، وكان يقسمُ منهنَّ لثمانٍ متفق عليه.

## الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني والثالث عن عمران وأبي هريرة: فإن قلت: كيف الجمع بين الحديثين؟ قلت: الفاسق هو الجائر عن القصد والمنحرف عن الطريق المستقيم، فالغالب أن لا يجتنب عن الحرام، فنهى الحازم عن أكل طعامه وأن يحسن الظن به؛ لأن الحزم من سوء الظن، وخص في حديث أبي هريرة بلفظ «أخيه» ووصف بـ «المسلم»، والظاهر من حال المسلم أن يجتنب الحرام، فأمر بحسن الظن به وسلوك طريق التحاب والتواد، فيجتنب عن إيدائه بسوئه. وأيضاً إن الاجتناب عن طعام الفاسق وجر له عن ارتكاب الفسق، فيكون لطفًا في الحقيقة، كما ورد «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا».\*

## باب القسم

المغرب: القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشركاء، فرقه بينهم وعين انصباءهم، ومنه القسم بين النساء.

[٣٢٢٦] صحيح.

[٣٢٢٧] أخرجه البيهقي في الشعب ٥٨٠٣.

[٣٢٢٨] أخرجه البيهقي في الشعب ٥٨٠١-٥٨٠٢.

\* صحيح.

٣٢٣٠ - \* وعن عائشة، أَنَّ سَوْدَةَ لما كَبِرَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ: يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ. متفق عليه.

٣٢٣١ - \* وعنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَاذْنُ لَهُ أُرَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عَنْهَا. رواه البخاري.

## الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «قبض عن تسع نساء» ضمن القبض معنى التجافى والتجاوز، أو يكون «عن تسع» حالا. قوله: «وكان يقسم بينهما لثمان» «قبض»: إنما كان كذلك، لأن التاسعة كانت سودة، وقد وهبت نوبتها لعائشة رضي الله عنها، وكان القسم في الحقيقة لتسع؛ لأنه ﷺ كَانَ يَبِيتُ عِنْدَ عَائِشَةَ نَوْبَتَهَا وَنُوبَةَ سَوْدَةَ، كَمَا حَكَى فِي الْحَدِيثِ التَّالِي لَه عَنِ عَائِشَةَ، لَكِنِ الْمَبِيتُ كَانَ عِنْدَ ثَمَانِي رُجُاجَاتٍ. «حس»: إذا وهب بعضهم نوبتها فلا يلزم في حق الزوج، بل له أن يدخل على الواهبة، ولا يرضى بغيرها عنها، وإن رضي الزوج فجائز. ثم إن وهبت نوبتها لواحدة بعينها يكون الزوج عند الموهوبة لها نوبتين، نوبتها ونوبة الواهبة، ورضا الموهوبة غير شرط. وإن تركت حصتها من القسم من غير أن خصت واحدة من ضرائرها بنوبتها، فيسوى الزوج بين ضرائرها، ويخرج الواهبة من القسم. «مع»: للواهبة الرجوع متى شاءت، فترجع في المستقبل دون الماضي؛ لأن الهبات ترجع فيما لم تقبض منها، ولا تجوز الموالاة للموهوب لها، إلا برضا الباقيات، ولا يجوز أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً، ويجوز أن تهب للزوج، فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء.

الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «منك» حال من «يومي»، وقوله: «لعائشة» المفعول الثاني.

الحديث الثالث عن عائشة: قوله: «يريد يوم عائشة» تفسير لقوله: «أين أنا غدا؟» وكان الاستفهام استئذاناً منهن لأن يأذن له أن يكون عند عائشة، يدل عليه قوله: «فأذن له». «مظ»: اختلفوا في أن القسم هل وجب عليه ﷺ أم لا؟ والأصح أنه كان واجباً لهذا الحديث؛ فإنه لو لم يجب لم يحتج إلى الإذن.

٣٢٣٢ - \* وعنهما، قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ. متفق عليه.

٣٢٣٣ - \* وعن أبي قلابَةَ، عن أنسٍ، قال: مِنَ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكَرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ؛ وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ. قال أبو قلابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أُنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. متفق عليه.

٣٢٣٤ - \* وعن أبي بكر بن عبد الرحمن: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ

الحديث الرابع عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ» «حس»: إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَسَافِرَ سَفَرًا حَاجَةً، وَيَحْمِلُ بَعْضُ نِسَائِهِ مَعَهُ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ. ثُمَّ إِذَا حَمَلَ مَعَهُ نَفْسَهُ وَاحِدَةً بِالْقِرْعَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ لِلْبَاقِيَّاتِ مَدَّةَ سَفَرِهِ وَإِنْ طَالَتْ، وَلَا مَدَّةَ مَكْتِهِ فِي بَلَدٍ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى مَقَامِ الْمَسَافِرِينَ، وَإِنْ رَادَ مَكْتَهُ عَلَى مَدَّةِ الْمَسَافِرِينَ فَعَلَيْهِ مَا رَادَ لِلْبَاقِيَّاتِ، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَقْضَى لِلْبَاقِيَّاتِ مَدَّةَ غَيْبَتِهِ بِكُلِّ حَالٍ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْمَسَافِرَةَ وَإِنْ حَظَّتْ بِصُحْبَةِ الزَّوْجِ، فَقَدْ تَعَبَتْ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ، فَالْتَّوَسُّعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْ هِيَ فِي رَاحَةِ الْإِقَامَةِ وَالسَّكُونِ عَدُولٌ عَنِ الْإِنْصَافِ، وَلَوْ خَرَجَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ قِرْعَةٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِلْبَاقِيَّاتِ، وَهُوَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَاصٍ.

الحديث الخامس عن أبي قلابَةَ: قوله: «مِنَ السَّنَةِ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الشَّرْطِ فِي تَأْوِيلِ الْمَبْتَدَأِ، أَيْ مِنَ السَّنَةِ إِقَامَةُ الرَّجُلِ عِنْدَ الْبَكَرِ إِذَا تَزَوَّجَهَا سَبْعًا. «مَعَ»: هَذَا اللَّفْظُ يَقْتَضِي رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ: السَّنَةُ كَذَا أَوْ مِنَ السَّنَةِ كَذَا، هُوَ فِي الْحُكْمِ كَقَوْلِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا. هَذَا مَذْهَبُنا وَمَذْهَبُ الْمُحَدِّثِينَ وَجَمَاهِيرِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ. وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مَوْقُوفًا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَوْلُهُ: «قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أُنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ وَهُوَ قَوْلُهُ: «مِنَ السَّنَةِ كَذَا» صَرِيحٌ فِي رَفْعِهِ، فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ هَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ بِالْمَعْنَى لَقُلْتُهَا، وَلَوْ قُلْتُهَا لَكُنْتُ صَادِقًا.

الحديث السادس عن أبي بكر رضي الله عنه: قوله: «إِنْ شِئْتُ سَبَعْتُ عِنْدَكَ» «نه»: اسْتَشَقُّوا فَعَلَ مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْعَشْرَةِ، فَمَعْنَى سَبَعٍ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَثَلَاثُ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَسَبْعُ الْإِنَاءِ إِذَا غَسَلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ. وَكَذَلِكَ مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْعَشْرَةِ فِي كُلِّ قَوْلٍ وَفَعَلَ.

«تو»: السَّنَةُ فِي الْبَكَرِ التَّسْبِيعُ، وَفِي الثَّيْبِ التَّثْلِيثُ. وَالنَّظَرُ فِيهِ إِلَى حَصُولِ الْأَلْفَةِ وَوُقُوعِ الْمَوَاسَّةِ يَلْزِمُ الصَّحْبَةَ. وَلَمَّا أَرَادَ إِكْرَامَ أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَهَا، أَنَّ لَا هَوَانَ بِهَا عَلَى أَهْلِهَا يَعْنِي نَفْسَهُ، وَأَنْزَلَهَا فِي الْكِرَامَةِ مِثْلَ الْأَبْكَارِ. وَالْبَكَرُ لَمَّا كَانَتْ حَدِيثَةً عَهْدَ بِصُحْبَةِ الرَّجُلِ وَكَانَتْ



سَلَمَةَ ، وأصبحتُ عندهُ قال لها: «ليس بكِ على أهلِكَ هوانٌ، إن شئتِ سَبَعْتُ عنْدَكَ وسَبَعْتُ عنْدَهُنَّ، وإن شئتِ ثَلَّثْتُ عنْدَكَ وَدُرْتُ» قالت: ثَلَّثْتُ. وفي روايةٍ: أَنَّهُ قَالَ لها: «للْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثِيْبِ ثَلَاثٌ». رواه مسلم.

## الفصل الثاني

٣٢٣٥ - \* عن عائشة: أَنَّ النَبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نَسَائِهِ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ

حَقِيقَةُ بِالْإِبَاءِ وَالِاسْتِعْصَاءِ، لَا تَلِينَ عَرِيكَتَهَا إِلَّا بِجَهْدٍ جَهْدٍ، شَرَعَ لَهَا الزِّيَادَةُ لِيَتَفِي بِهَا نَفَارُهَا وَيَسْكُنَ بِهَا رَوْعُهَا، وَهِيَ الْعَمْدُ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا الْإِيَّامُ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيْمَا يُلْزَمُ مِنْ بَنَى عَلَى أَهْلِ بَعْدِ التَّسْبِيعِ أَوْ التَّثْلِيثِ، هَلْ يَقْسِمُ بَعْدَهَا لِبَقِيَّةِ أَرْوَاجِهِ بِحَسَابِ ذَلِكَ أَوْ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَ؟ فَذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ الْجَدِيدَةِ لَا شَرَكَةَ لِبَقِيَّةِ الْأَرْوَاجِ فِيهِ وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّ لِبَقِيَّةِ الْأَرْوَاجِ اسْتِيفَاءَ مَدَّةِ تِلْكَ الْإِيَّامِ، وَالْحِجَّةَ لَهُمْ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَامَ سَلَمَةَ: «إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عَنْكَ وَسَبَعْتُ عَنْنَحْنُ» فَقَالُوا: لَوْ كَانَتْ الْإِيَّامُ الثَّلَاثَةُ هِيَ مِنْ حَقُوقِ الثِّيْبِ مُسَلِّمَةً لَهَا مُخْلِصَةً عَنِ الْإِشْتِرَاكِ لَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَدُورَ عَلَيْهِنَ أَرَبَمًا أَرَبَمًا لَكُنَّ الثَّلَاثَةُ حَقًّا لَهَا، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِي السَّبْعِ عَلَى مَا ذَكَرَ عِلْمُ أَنَّ فِي الثَّلَاثِ كَذَلِكَ. وَاجَابَ الْقَاضِي: كَانَ طَلِبُهَا لَمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّهَا أَسْقَطَ اخْتِصَاصُهَا بِمَا كَانَ حَقًّا مَخْصُوصًا بِهَا.

وقوله: «ليس بكِ على أهلِكَ هوانٌ» تمهيد للمعنى في الاختصار على التثليث لها، أي ليس اقتضاري بالثلاث لإعراض عنكِ وعدم رغبة في مصاحبتكِ؛ ليكون ذلك سببًا للإهانة على أهلِكَ، فإن الإعراض عن النساء وعدم الالتفات إليهن يدل على عدم المبالاة بأهلها؛ بل لأنَّ حَقِّكَ مقصور عليك. أقول: الباء على الأول متصل بـ«هوانٌ»، والمراد بالأهل رسول الله ﷺ، وعلى الثاني سببية، والأهل قبيلتها. وكلام الشيخ محيي الدين النواوي صريح في أنَّ المراد بالأهل رسول الله ﷺ، وأنَّ قوله: «ليس بكِ على أهلِكَ هوانٌ» تمهيد لما بعده من بيان حَقِّهَا، وأنها مخيرة بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع يقضى لباقي نساءه؛ لأنَّ في الثلاث مزية لعدم القضاء، وفي السبع مزية لتواليها وكمال الأتس فيها، واختارت الثلاث لكونها لا تقضى ويَقْرُبُ عودُها إليها. هذا إذا كانت ثِيْبًا، وأما إن كانت بَكْرًا حَقًّا سبع بلا قضاء. واختلفوا في اختصاصها بمن له زوجات غير الجديدة أم لا، قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أنَّ ذلك حقٌّ للمرأة بسبب الزفاف، سواء كان عنده زوجة أم لا، لعموم الحديث.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «فلا تلمني فيما تملك» «حسن»: أراد به

هذا قَسَمي فيما أَمْلِكُ، فلا تَلْمَني فيما تَمْلِكُ ولا أَمْلِكُ. رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي. [٣٢٣٥]

٣٢٣٦ - \* وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقَّ سَاقُطٌ». رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي. [٣٢٣٦]

### الفصل الثالث

٣٢٣٧ - \* عن عطاء، قال: حضرنّا مع ابنِ عَبَّاسٍ جَنَارَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرَفٍ فَقَالَ: هَذِهِ

الحب وميل القلب، وفيه دليل على أن القسم كان فرضاً على الرسول ﷺ كما على غيره، حتى كان ﷺ يراعي التسوية بينهن في مرضه، مع ما يلحقه من المشقة، على ما روت عائشة أنه ﷺ «كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ يريد يوم عائشة» الحديث. وذهب بعضهم إلى أن القسم بينهن لم يكن واجباً عليه، واحتج بما روي أنه ﷺ كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة وله تسع نساء. وقال بعضهم: كان هذا قبل أن يسن القسم، وإن كان بعده فلم يكن عليه أكثر من التسوية بينهن. ويحتمل أن يكون ذلك بإذنهن، وإلا فليس للزوج أن يبيت في نوبة واحدة عند أخرى من غير ضرورة، ولا أن يجمع بين اثنتين في ليلة واحدة من غير إذنهن.

الحديث الثاني عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «وشقه ساقط» الشق بالكسر النصف، ومنه قولهم: المال بينى وبينك شقين أى نصفين. «حسن»: من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل، والمراد بالميل الميل بالفعل، فلا يؤاخذ بميل القلب إذا سوى بينهن في فعل القسم، قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾<sup>(١)</sup> معناه لن تستطيعوا أن تعدلوا بما في القلوب، فلا تميلوا كل الميل، أى لا تتبعوا أهواءكم وأفعالكم.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن عطاء: قوله: «فلا تزعزعوها» الزعزعة تحريك الشيء، يقال: زعزعته

[٣٢٣٥] قال الشيخ: مقبل الوادعي: هذا الحديث بهذا السند إذا نظرت إلى سنده، وجدته صحيحاً على شرط مسلم، ولكن الإمام النسائي يقول بعد إخرجه. أرسله حماد بن زيد، ويقول الإمام الترمذي: ورواه حماد بن زيد وغير واحد من الحفاظ عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا «أن النبي ﷺ كان يقسم» وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة. انظر «أحاديث معلقة ظاهرها الصحة» (ج ٣٨٤).

[٣٢٣٦] إسناده صحيح

(١) النساء: ١٢٩.

روجة رسول الله ﷺ فإذا رفعتُم نَعْشَهَا فلا تزغزعوها ولا تزلزلوها وارفقوا بها، فإنه كانَ عندَ رسولِ الله ﷺ تسعُ نِسوةٍ كانَ يَقسِمُ مِنْهُنَّ لثَمَانٍ، ولا يَقسِمُ لِوَاحِدَةٍ. قالَ عطاءُ: التي كانَ رسولُ الله ﷺ لا يَقسِمُ لَهَا بَلِغْنَا أَنهَا صَفِيَّةٌ، وكانتَ آخِرَهنَّ مَوْتًا، ماتتَ بالمَدِينَةِ. متفقٌ عليه.

وقالَ رِزِين: قالَ غيرُ عطاءَ: هي سودةٌ وهو أصحُّ، وهَبَّتْ يَوْمَهَا لِعائِشَةَ حِينَ ارَادَ رسولُ الله ﷺ طَلاقَهَا، فَقَالَتْ لَهُ: امسِكْنِي؛ قد وهبتُ يَوْمِي لِعائِشَةَ، لَعَلِّي أَكُونُ مِنْ نَسَائِكَ فِي الْجَنَّةِ.

## باب (١٠)

### عشرة النساء وما لكل واحدة من الحقوق الفصل الأول

٣٢٣٨ - \* عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «استوصوا بالنساء خيراً فإنهنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيْمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ» متفق عليه.

فتززع. وقوله: «فإنه» تعليل للنهي، أي ارفقوا بجنارتها وعظموا شأنها، فإن صاحبها من أزواج النبي ﷺ اللاتي كان يهتم بشأنهن فيقسم بينهن بالسوية.

#### باب العشرة

العشرة الصعبة. «غب»: العشيرة أهل الرجل الذين يتكثر بهم، أي يصيرون له بمنزلة العدد الكامل، وذلك أن العشيرة هو العدد الكامل، وعاشرته صرت له كعشيرة في المظاهرة، ومنه قوله تعالى: «وعاشروهن بالمعروف»<sup>(١)</sup>.

#### الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «استوصوا» «قضى»: الاستيضاء قبول الوصية، والمعنى أوصيكم بهن خيراً، فاقبلوا وصيتي فيهن؛ «فإنهن خُلِقْنَ مِنْ ضِلْعٍ»، أي خُلِقْنَ مِنْ خَلْقٍ فِيهِ أَعْوَجَاجٌ، وكانهن خُلِقْنَ مِنْ أَصْلِ مَعْوَجٍ، فلا يَتِمُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِنَ إِلَّا

(١) النساء : ١٩.

٣٢٣٩ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا» رواه مسلم.

٣٢٤٠ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا، رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» رواه مسلم.

٣٢٤١ - \* وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ لَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَرْزِ اللَّحْمُ، وَلَوْ لَا حَوَاءٌ لَمْ تَخُنْ أَثْنَى رَوْحَهَا الدَّهْرَ» متفق عليه.

---

بمداراتهن والصبر على اعوجاجهن. والضلوع - بكسر الضاد وفتح اللام - واحد الأضلاع، استعير للمعوج صورة أو معنى. وقيل: أراد به أن أول النساء خلقت من ضلع؛ فإن حواء خلقت من ضلع من أضلاع آدم. أقول: والأظهر أن السين للطلب مبالغة، أى اطلبوا الوصية من أنفسكم فى حقن بخير، كما فى قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتَحُونَ﴾<sup>(١)</sup> الكشف: السين للمبالغة، أى يسألون أنفسهم الفتح عليهم كالسين فى استعجب. ويجوز أن يكون من الخطاب العام، أى ليستوص بعضكم ببعضاً فى حق النساء.

«مح»: فيه الحث على الرفق بالنساء والإحسان إليهن، والصبر على عوج أخلاقهن واحتمال ضعف عقولهن، وكراهة طلاقهن بلا سبب، وأنه لا مطعم فى استقامتهن.

الحديث الثانى عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله: «وكسرها طلاقها» فيه إشعار باستحالة تقويمها، أى إن كان لابد من الكسر فكسرها طلاقها.

الحديث الثالث عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله: «لا يفرك» «قضى»: الفرق بالكسر بفض أحد الزوجين الآخر. وقوله: «لا يفرك» نفى فى معنى النهى، أى لا ينبغى للرجل أن يغيضاها؛ لما يرى منها فيكره؛ لأنه إن استكره منها خلقاً، فلعله استحسن منها غيره، فليعارض هذا بذلك.

الحديث الرابع عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله: «لم يختز اللحم» «قضى»: خنز اللحم بالكسر تغير وتفنن، والمعنى: لولا أن بنى إسرائيل سئوا ادخار اللحم حتى خنز، لما ادخر فلم يختز، ولولا أن حواء خانت آدم بإغرائه وتحريضه على مبالغة الأمر بتناول الشجرة، وسنت هذه السنة، لما سلكتها أثنى مع زوجها؛ فإن البادى بالشئ كالسبب المحامل لغيره على الإتيان به والاقتداء عليه. وقيل: لم يكن اللحم يختز حتى منع بنو إسرائيل عن ادخاره فلم يتنوها عنه،

---

(١) البقرة: ٨٩.

٣٢٤٢ - \* وعن عبد الله بن زُمعة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يُجامعها في آخر اليوم» وفي رواية: «يَعِدُّ أحدكم فيجلدُ امرأته جلدَ العبد، فلعلهُ يُضامِعُها في آخر يومِهِ» ثم وعظهم في صَحَهِم من الضَّرِطَّةِ، فقال: «لم يضحك أحدكم مما يفعل؟» متفق عليه.

٣٢٤٣ - \* وعن عائشة، قالت: كنت ألعب بالبنات عند النبي ﷺ وكان لى صواحب يلعبن معي، فكان رسول الله ﷺ، إذا دخل ينتمعن فيسريهن إلى فيلعبن معي. متفق عليه.

٣٢٤٤ - \* وعنهما، قالت: والله لقد رأيتُ النبي ﷺ، يقومُ على باب حجرتي،

فأسرع الخنز إلى ما ادخروه عقوبة لهم. أقول: قوله: «لما ادخر فلم يخنز» من باب قوله: ولا ترى الضب بها ينحجر، أى لا ضب هناك ولا الحجار.

الحديث الخامس عن عبد الله: قوله: «يُجامعها» ثم استبعاد أى مستبعد من العاقل الجمع بين هذا الإفراط والتفريط من الضرب المبرح والمضاجعة. وفيه إشارة إلى جوار ضرب العبد والإماء للتأديب، إذا لم يتجزوا بالكلام، وحسن المعاشرة مع النساء والرفق بهن. و«ثم» فى قوله: «ثم وعظهم» للتراخي فى الزمان، يعنى بعد ما تكلم بالكلام السابق بزمان رآهم يضحكون من الفعل المذكورة فوعظهم. وفيه تنبيه على أنه ينبغي للرجل العاقل إذا أراد أن يعيب على أخيه المسلم شيئاً، أن ينظر فى نفسه أولاً هل هو برىء منه أو ملتبس به؟ فإن لم يكن بريئاً فلأن يمسك عنه خير من أن يعيبه، ولقد أحسن من قال:

أرى كل إنسان يرى عيب غيره ويعمى عن العيب الذى هو فيه

الحديث السادس عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «بالبنات» «قضى»: هى جمع بنت، يريد بها اللعب التى تلعب بها الصبية. وقولها: «ينتمعن» أى يتسترن منه ويتغيبن عنه، والانتقام الدخول فى كن «فيسريهن»، أى يرسلهن ويسرحهن إلى، من سرب إذا ذهب. قال تعالى: «وسارب بالنهار» (١) أو من السرب وهى جماعة النساء، أى يرسلهن إلى سرباً سرياً.

الحديث السابع عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «بالحرب فى المسجد» «تو»: يحتمل أنهم كانوا فى رجة المسجد، وكانت تنظر إليهم من باب الحجرة، وذلك من داخل المسجد، فقال: «فى المسجد» لاتصال الرجة به، أو دخلوا المسجد لتضايق الموضع بهم، وإنما سومحوا

والحبشة يلعبون بالحراب في المسجد، ورسول الله ﷺ يسترني بردائه، لأنظر إلى لعبهم بين أذنه وعاتقه، ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا التي أنصرف، فاقدروا قدرَ الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو. متفق عليه.

٣٢٤٥ - \* وعنهما، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليّ غضبي». فقلت: من أين تعرف ذلك؟ فقال: «إذا كنت عني راضية؛ فإنك تقولين: لا ورب محمد، وإذا كنت عليّ غضبي؛ قلت: لا ورب إبراهيم». قالت: قلت: أجل والله يارسول الله! ما أهجّر إلا اسمك متفق عليه.

٣٢٤٦ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت، فبات غضبان؛ لعنتها الملائكة حتى تصبح» متفق عليه. وفي رواية لهما، قال: «والذي نفسي بيده، ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها».

٣٢٤٧ - \* وعن أسماء، أن امرأة قالت: يارسول الله! إن لي ضرة، فهل عليّ

فيه؛ لأن لعبهم لم يكن من اللعب المكروه، بل كان يعد من عدة الحرب مع أعداء الله، فصار بالقصد من جملة العبادات كالرمي. وأما النظر إليهم فالظاهر أنه كان قبل نزول الحجاب. وقوله: «فاقدروا» يقال: قدرت الأمر كذا، أقدر وأقدر، إذا نظرت فيه وتدبرته، أى دبروا أمر الجارية مع حداثة سنّها وحرصها على اللهو، وانظروا فيها إذا تركت وما تحب من ذلك كم تلبث وتديم النظر إليه، تريد بذلك طول لبثها، ومصاهرة النبي ﷺ معها على ذلك.

الحديث الثامن عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «ما أهجّر إلا اسمك» هذا الحصر من اللطف فى الجواب؛ لأنها أخبرت أنها إذا كانت فى غاية من الغضب الذى يسلب العاقل اختياره، لا يغيرها عن كمال المحبة المستغرقة ظاهراً وباطناً المتزجة بروحها، وإنما عبرت عن الترك بالهجران؛ لتدل بها على أنها تتألم من هذا الترك الذى لا اختيار لها فيه، وأنشد:

إني لأمحك الصدود وإننى قسماً إليك مع الصدود لأميل

الحديث التاسع عن أبى هريرة: قوله: «الذى فى السماء» اعلم أنه إذا عبر عن رحمة الله أو غضبه، وقرب نزولهما على الخلق، خص السماء بالذكر\*، وقد جمع بينهما فى قوله تعالى: «وفى السماء رزقكم وما توعدون»<sup>(١)</sup>. وفيه دليل على أن سخط الزوج يوجب سخط الرب، ورضاه يوجب رضاه، هذا فى قضاء الشهوة، فكيف إذا كان فى أمر الدين؟

(١) اللوليات : ٢٢.

\* سبق التنبيه على مثل هذا مراراً.

جُنَاحُ إِنْ نَشِيعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ فقال: «المتشيعُ بما لم يُعطَ كلابسِ ثوبي زورٍ» متفق عليه.

٣٢٤٨ - \* وعن أنس، قال: ألقى رسولُ الله ﷺ من نسائه شهرًا، وكانت انفكت رجله، فاقامَ في مشربةٍ تسعًا وعشرين ليلةً، ثم نزل. فقالوا: يا رسولَ الله، أليتَ شهرًا. فقال: «إِنَّ الشهرَ يَكُونُ تسعًا وعشرين». رواه البخاري

٣٢٤٩ - \* وعن جابر، قال: دخلَ أبو بكرٍ رضي الله عنه يستأذنُ على رسول الله ﷺ، فوجدَ الناسَ جُلوسًا ببابه لم يُؤذَنَ لأحدٍ منهم. قال: «فأذنُ لأبي بكرٍ، فدخلَ، ثم أقبلَ عمرُ، فاستأذَنَ، فأذنَ له، فوجدَ النبي ﷺ جالسًا حوله نساءهُ،

الحديث العاشر عن أسماء: قوله: «المتشيع» «فأ»: المتشيع على معنيين: أحدهما التكلف إسرائيلًا في الأكل وزيادة على الشيع حتى يمتلىء ويتضلع. والثاني المتشيع بالشبعان وليس به، وبهذا المعنى الثاني استعير للمتحملي ببغضيلة لم يردفها وليس من أهلها. وشبه بلباس ثوبي زور، أي ذى زور وهو الذى يزور على الناس، بأن يتزى بزي أهل الزهد ويلبس لباس ذوى التشف رياءً. وأضاف الثوبين؛ لأنهما كانا ملبوسين لأجله، فقد اختص به اختصاصًا يسوغ إضافتهما إليه، وأراد أن المتحملي كمن لبس ثوبين من الزور وقد ارتدى بأحدهما والتزر بالآخر، كقوله: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا.

الحديث الحادى عشر عن أنس رضي الله عنه: قوله: «ألى» «نه»: يقال: ألى يولى إيلاءً، وتالى يتألى تألياً بالتاء، الاسم الإلية، وفي الحديث «من يتألى على الله يكلبه» أى من حكم عليه وحلف، وإنما عداها هنا به «من» حملاً على المعنى، وهو الامتناع من الدخول. وللإيلاء في الفقه أحكام مختصة لا يسمى إيلاء دونها. والانفكاك ضرب من الوهن والخلع، وهو أن ينفك بعض أجزاءها عن بعض. والمشربة - بالضم والفتح - أى الغرفة وبالفتح الموضع الذى يشرب منه كالمشربة. «حسن»: هذا إذا عين شهرًا فقال: لله على أن أصوم شهر كذا فخرج ناقصًا لا يلزمه سوى ذلك، فإن لم يعين شهرًا، فقال: لله على صوم شهر يلزمه صوم ثلاثين يومًا.

الحديث الثانى عشر عن جابر: قوله: «وأجما» «نه»: أى مهتما، والواجب الذى أسكته لهم وغلبنه الكآبة، وقد وجم يجم وجومًا، وقيل: الوجوم الحزن. والوجاء ضرب، يقال: أوجأته بالسكين وغيرها وجاء إذا ضربته بها. والعنت المشقة والفساد والإثم.

«مح»: إنما قال: «لا تمنعنى فيه حتى تستشيرى» شفقة عليها وعلى أبويها، ونصيحة لهم فى بقائها عنده؛ فإنه خاف أن يحملها صغر سنها وقلة تجاربها على اختيار الفراق فتضر هى وأبواها ويأتى النسوة بالاعتداء بها.

قوله: «بأيها النبي» الآية، كان من الظاهر أن يوقع قوله: إن كنتن تردن الدار الآخرة

واجباً ساكتاً، قال: فقلت: لا قولن شيئاً أضحكُ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! لو رايت بنتَ خارجةٍ سألتني النفقة، فقلتُ إليها فوجأتُ عَنقَهَا، فضحك رسولُ الله ﷺ، وقال: «هَنُ حَوْلِي كما ترى، يسألنني النفقة». فقام أبو بكرٍ إلى عائشة يجأ عَنقَهَا وقام عمرُ إلى حفصة يجأ عَنقَهَا، كلاهما يقول: تسألين رسولَ الله ﷺ ما ليسَ عنده؟ فقلن: والله لا نسألُ رسولَ الله ﷺ شيئاً أبداً ليسَ عنده، ثم اعتزلهنَّ شهرًا، أو تسعاً وعشرين، ثم نزلت هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> حتى بلغَ ﴿لِلْمُحْسَنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(١)</sup> قال: فبدأ بعائشة، فقال: «يا عائشة! إني أريدُ أن أعرضَ عليك أمرًا، أحبُّ أن لا تعجلي فيه حتى تستشيري أبويك». قالت: وما هو يا رسولَ الله؟ فتلا عليها الآية. قالت: أفيك يا رسولَ الله! استشيرُ أبوي؟ بل اختارُ الله ورسولَهُ والدارَ الآخرةَ، وأسألك أن لا تخبرَ امرأةً من نسائك بالذي قلت. قال: «لا تسألني امرأةً منهنَّ إلَّا أخبرتها، إنَّ اللهَ لم يبعثني مُعْتَنًا، ولا مُتَعْتَنًا، ولكن بعثني مُعَلِّمًا مُيسِّرًا». رواه مسلم.

٣٢٥٠ - \* وعن عائشة، قالت: كنتُ أغارُ من اللاتي وهبنَ أنفسهنَّ لرسولِ الله

مقابلاً لقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِىهَا﴾ فجعل مقدمته قوله: «الله ورسوله» دلالة على أن رضى الله تعالى ورسوله منوط بإيثار الدار الآخرة على الدنيا، وجعل جواب الشرط الأول التمتع من الدنيا مع التسريع المفضى إلى الحرمان من حضرة هي مهبط الوحي السماوى والفيض الإلهى، وجواب الشرط الثانى إعداد الله أجراً عظيماً، والتذكير فيه والوصف بالعظم يدل على أنه أجر لا يقادر قدره ولا يدرك كنهه، ووضع المظهر موضع المضمهر فى «الله» و«المحسنات»؛ لأن «ممكن» للبيان لا للتبويض إشعاراً بتفخيم الثواب، فإن المثيب إذا كان الله، والمثاب عليه المحسنات من أزواج النبي ﷺ، فما بال الثواب؟

وكان جواب الصديقة بنت الصديق مناسباً للآية حيث قالت: «أفيك يا رسول الله استشير؟ بل اختار الله ورسوله» فجعلت مقدمة الجواب مقرونة بهزة الإنكار الداخلة على الجار والمجرور المزال عن مرقه؛ ليدل على أن الاستشارة فى كل الأمور مستحسنة؛ أما فى رسول الله ﷺ فلا. ثم قالت: «اختار الله ورسوله»، ولم تقل: اختارك؛ ليطابق قوله تعالى: ﴿وإن كنتم تردن الله



ﷺ، فقلت: انتهب المرأة نفسها؟ فلما أنزل الله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْزِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتِغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup>. قلت: ما أرى ربك إلا يسارع في هواك. متفق عليه.

وحديث جابر: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ» ذُكِرَ فِي «قِصَّةِ حِجَّةِ الْوِدَاعِ».

---

ورسوله<sup>(١)</sup> فلما تضمن هذا الاختيار القُدح المعلى والفوز بالسعادات العظمى أرادت أن تختص بها، قالت ملتزمة أن لا تخير امرأة من نسائك، وحين كان رسول الله ﷺ مظهر الشفقة والرحمة، «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين»<sup>(٢)</sup> قال: «إن الله لم يبعثني معتاً ولا متعتاً، ولكن بعثني معلماً وميسراً».

«مع»: فيه جواز احتجاب الإمام والقاضي ونحوهما في بعض الأوقات لحاجاتهم المهمة، والغالب من عادة النبي ﷺ أن لا يتخذ حاجباً، فاتخاذَه في ذلك اليوم ضرورة. وفيه وجوب الاستئذان وتأديب الرجل ولده، وإن كبر واستقل. وفيه ما كان صلوات الله عليه من التقليل في الدنيا والزهادة فيها. وفيه جواز سكني الغرفة لذات الزوجة واتخاذ الخزانة. وفيه ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم. وفيه أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً وأراد إزالة همه وكشف غمه يستحب له أن يحذثه بما يضحكه أو يشغله عنه. وفيه الخطاب بالألفاظ الجميلة، لقوله: «فوجأت» ولم يقل: ضربت، والعرب تستكره لفظ الضرب. وفيه أن للزوج تخيير زوجته واعتزاله عنهن في بيت آخر. وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجماهير العلماء، أن من خير زوجته واختارته لم يكن ذلك طلاقاً، ولا يقع به فرقة. وروي عن علي وزيد بن ثابت والحسن واليث رضي الله عنهم: أنه يقع الطلاق بنفس التخيير طلاقاً واحدة بآنية، سواء اختارت زوجها أم لا، ولعل القائلين به لم يبلغهم هذا الحديث. والله أعلم.

الحديث الثالث عشر عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «كنت أغار من اللاتي» أعيب عليهن؛ لأن من غار عاب، لتلا يهين أنفسهن فلا تكثر النساء، ويقصر رسول الله ﷺ على ما تحته، حتى نزل قوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْزِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup> يعني تزخر وتترك مضاجعة من تشاء منهن، وتضاجع من تشاء، أو تطلق من تشاء وتمسك من تشاء أو تترك تزوج من شئت وتزوج من شئت.

---

(١) الأحزاب: ٥١، ٢٩.

(٢) الأنبياء: ١٠٧.

## الفصل الثاني

٣٢٥١ - \* عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت مع رسول الله ﷺ في سفر. قالت: فسابقته فسبقته على رجلتي، فلما حملت اللحم، سابقته فسبقني. قال: «هذه بتلك السابقة» رواه أبو داود. [٣٢٥١]

٣٢٥٢ - \* وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي، وإذا مات صاحبكم فدعوه» رواه الترمذي، والدارمي. [٣٢٥٢]

٣٢٥٣ - \* ورواه ابن ماجه عن ابن عباس إلى قوله: «لأهلي».

٣٢٥٤ - \* وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «المرأة إذا صلت خمسها، وصامت شهرها، وأحصنت فرجها، وأطاعت بعلها، فلتدخل من أي أبواب الجنة شاءت». رواه أبو نعيم في «الحلية». [٣٢٥٤]

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «على رجلتي» حال من الفاعل في «سابقته» أي عدوا على رجلتي، وفائدته زيادة بيان الملاعبة كما يقال: أخذت بيدي، ومشيت برجلي ونظرت بعيني، وفيه بيان حسن خلقه صلوات الله عليه، وتلطفه بنسائه، ليقتدى به.

الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «صاحبكم» «قضى»: قيل: أراد بالصاحب نفسه، وعنى بقوله: «فدعوه» أن يتركوا التحسر والتلهف عليه؛ فإن في الله تعالى خلقاً عن كل فائت، وكأنه لما قال: «وأنا خيركم لأهلي» دعاهم إلى التأسف بفقدته، فأراح ذلك وخفف عنهم بهذا الكلام. وقيل: معناه إذا مت فدعوني ولا تؤذوني بليذاء عشيرتي وأهل بيتي.

«مط»: «إذا مات صاحبكم فدعوه» يعني ليحسن كل واحد منكم على أهله فإذا مات واحد منكم فاتركوا ذكر مساوئه ولا تذكروا بعده بأخلاقه المذمومة، فإن ترك ذكر مساوئه والعفو عنه من حسن أخلاقكم. ويحتمل أن يكون معناه فاتركوا محبته بعد الموت، ولا تعلقوا قلوبكم به، بأن تجلسوا على مصيبيته والبكاء عليه.

[٣٢٥١] إسناده صحيح

[٣٢٥٢] إسناده صحيح

[٣٢٥٤] حسن بشواهده.

٣٢٥٥ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ كُنْتُ أَمْرُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ؛ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا». رواه الترمذي. [٣٢٥٥]

٣٢٥٦ - \* وعن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ وَرَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». رواه الترمذي. [٣٢٥٦]

٣٢٥٧ - \* وعن طلق بن علي. قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا رَوْجَهُ لِحَاجَتِهِ، فَلْتَاتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنُورِ». رواه الترمذي. [٣٢٥٧]

٣٢٥٨ - \* وعن معاذ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً رَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ رَوْجَتُهُ مِنَ الْحَوَرِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ قَاتَلَكِ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ يُوْشِكُ أَنْ يَفَارِقَكَ إِلَيْنَا» رواه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث غريب. [٣٢٥٨]

أقول: والوجه الأول من قول المظهر أظهر؛ لأن في قوله: «خيركم» دلالة على حسن المعاشرة مع الأهل، واحتمال الأذى منهم والصبر على سوء أخلاقهم في الحياة، وإذا مات فكان الأولى أن تترك الشكاية عنه وعن سوء أخلاقه فيدعه وأفعاله، وقد ورد «واذكروا موناكم بالخير». وينصر هذا التأويل الحديث العاشر من هذا الفصل قوله: «ليس أولئك بخياركم»، لأنه نفى عنهم الخيرية حيث لم يصبروا ولم يحتملوا أذاهن.

الحديث الثالث إلى السادس عن طلق: قوله: «وإن كانت على التنور» ذكره تميمًا ومبالغة. «تو»: وإنما علق الأمر بكونها على التنور؛ لأن شغلها بالخبز من الاشتغال الشاغلة التي لا يفرغ منها إلى غيرها إلا بعد انقضاءها والفراغ منها.

الحديث السابع عن معاذ رضي الله عنه: قوله: «دخيل» هو الضيف والنزيل، يريد أنه كالضيف والنزيل عليك، وأنت لست بأهل له على الحقيقة لأنه يفارقك عن قريب، ولا تلتحقين به كرامة له، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (١) وإنما نحن أهله يفارقك ويتركك في النار، ويلحق بنا ويصل إلينا.

[٣٢٥٥] صحيح بشواهده.

[٣٢٥٦] ضعيف. انظر ضعيف الجامع ح/ ٢٢٢٦.

[٣٢٥٧] انظر صحيح الترمذي (٩٢٧).

[٣٢٥٨] انظر صحيح الترمذي (٩٣٧).

(١) الطور: ٢١

٣٢٥٩ - \* وعن حكيم بن معاوية القشيري، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله! ما حقُّ زوجة أحدنا عليه؟ قال: «أَنْ تُطْعَمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٢٥٩]

٣٢٦٠ - \* وعن لقيط بن صبرة، قال: قلت: يا رسول الله! إن لي امرأة في لسانها شيء - يعني البذاء - قال: «طلقها». قلت: إن لي منها ولدًا، ولها صحبة. قال: «فمرها» يقول عظمها «فإن يك فيها خيرٌ فستقبلُ، ولا تضربن ظعنيتك ضربك أميتك» رواه أبو داود. [٣٢٦٠]

٣٢٦١ - \* وعن إياس بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تضربوا إماء الله» فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: «ذَرْنَ النساءَ على أزواجهنَّ. فرخصَ في ضربهنَّ، فأطافَ بآلِ رسولِ الله ﷺ نساءٌ كثيرٌ يشكونَ أزواجهنَّ». فقال رسول الله

---

الحديث الثامن عن حكيم: قوله: «أَنْ تُطْعَمَهَا إِذَا طَعِمْتَ» النفات من الغيبة إلى الخطاب اهتمامًا بشأن ما قصد من الإطعام والكسوة. «حسن»: فيه دلالة على جواز ضربها على غير الوجه، وقد نهى النبي ﷺ عن ضرب الوجه نهياً عاماً. «نه»: معنى قوله: «لا تقبح» لا تسمعها المكره ولا تشتمها بأن تقول: قبحك الله، وما أشبه ذلك من الكلام، ومعنى «لا تهجر إلا في البيت» [أي إلا في المضجع و] لا تتحول عنها أو تحولها إلى دار أخرى.

الحديث التاسع عن لقيط: قوله: «عظها» حال من فاعل «قال» أي قال: فمرها مريدًا به، فـ«عظها» مفسر لقوله: «فمرها». «تو»: الظعينة المرأة التي ما دامت في اليهودج، فإذا لم تكن في اليهودج فليست بظعينة قال الشاعر:

قفى قبل التفرق يا ظعينة      نخبرك اليقين وتخبرينا

فاتسعوا فيها فقالوا للزوجة: ظعينة، وأرى أنهم يكونون بها عن كرام النساء؛ لأن اليهودج إنما يضم الكريمة على أهلها، ولهذا سماها في هذا الموضع ظعينة، أي لا تضرب الحرة التي هي منك بأعز مكان ضربك أميتك التي هي بأوضع مكان منك، وأمية تصغير أمة.

الحديث العاشر عن إياس: قوله: «ذَرْنَ» هو من وادى قولهم: أكلوني البراغيث، وقوله

---

[٣٢٥٩] إسناده حسن.

[٣٢٦٠] جزء من حديث طويل، انظر صحيح أبي داود (١٢٩).

\* ما بين المعكوفين سقط من (ط) وأبتناه من (ك).

ﷺ: «لَقَدْ طَافَ بَالَى مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرًا، يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ. لَيْسَ أَوْلَئِكَ بِخِيَارِكُمْ» رواه أبو داود، وابن ماجه، والدارمي. [٣٢٦١]

٣٢٦٢ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَبِبَ امْرَأَةً عَلَى رُوحِهَا، أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ». رواه أبو داود. [٣٢٦٢]

٣٢٦٣ - \* وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا، وَالْأَفْطَهُمْ بَاهِلِهِ» رواه الترمذي. [٣٢٦٣]

٣٢٦٤ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» رواه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، ورواه أبو داود إلى قوله «خُلُقًا». [٣٢٦٤]

٣٢٦٥ - \* وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قدِمَ رسولُ الله ﷺ من غَزْوَةٍ

---

تعالى: «وَأَمْسَرُوا النِّجْوَ الَّذِينَ ظَلَمُوا»<sup>(١)</sup>. «نه»: أى نشزن واجتران، يقال: ذفرت المرأة تذار فهي ذثر وذاتر أى ناشز. «حسن»: فيه من الفقه أن ضرب النساء على منع حقوق النكاح مباح، إلا أنه يضرب ضربًا غير مبرح. ووجه ترتيب السنة على الكتاب فى الضرب يحتمل أنه نهى ﷺ عن ضربهن قبل نزول الآية، ثم لما ذثر النساء أذن فى ضربهن، ونزل القرآن موافقًا له، ثم لما بالقوا فى الضرب أخبر النبي ﷺ أن الضرب وإن كان مباحًا على شكاية أخلاقهن، فالتحمل والصبر على سوء أخلاقهن وترك الضرب أفضل وأجمل. ويحكى عن الشافعى هذا المعنى.

قوله: «لَقَدْ طَافَ» صح بغير همزة والأول بهمزة. وفى نسخ المصاييح كلاهما بالهمزة. الجوهري: أطاف به أى ألم به وقاربه، وطاف حول الشيء يطوف طوفًا وطوفانًا وتطوف واستطاف كله بمعنى.

الحديث المحادى عشر عن أبى هريرة رضي الله عنه: قوله: «خَبِبَ» «نه»: أى خلع وأفسد.

---

[٣٢٦١] صحيح انظر صحيح الجامع / ح / ٧٣٦٠.

[٣٢٦٢] صحيح انظر صحيح الجامع / ح / ٥٤٣٧.

[٣٢٦٣] إسناده منقطع.

[٣٢٦٤] إسناده حسن.

(١) الآية: ٣.

تبوك، أو حنين، وفي سهوتها منتر، فهبت ريح فكشفت ناحية الستر عن بنات لعائشة  
لعب، فقال: «ما هذا يا عائشة؟» قالت: بناتي. ورأى بينهما فرساً له جناحان من  
رقاع، فقال: «ما هذا الذي أرى وسطهن؟» قالت: فرس. قال: «وما الذي عليه؟»  
قالت: جناحان. قال: «فرس له جناحان؟» قالت: أما سمعت أن لسليمان خيلاً لها  
أجنحة؟ قالت: فضحك حتى رأيت نواجذه. رواه أبو داود. [٣٢٦٥]

### الفصل الثالث

٣٢٦٦ - \* عن قيس بن سعد، قال: أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم.  
فقلت: لرسول الله ﷺ أحق أن يسجد له، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: إني أتيت  
الحيرة، فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأتيت أحق بأن يسجد لك. فقال لي: «أرأيت  
لومرت بقرى أكنت تسجد له؟» فقلت: لا. فقال: «لا تفعلوا، لو كنت أمر أحدًا  
أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن، لما جعل الله لهم عليهن من  
حق» رواه أبو داود. [٣٢٦٦]

٣٢٦٧ - \* ورواه أحمد عن معاذ بن جبل. [٣٢٦٧]

الحديث الثاني عشر إلى آخر الفصل عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «سهوتها» «نه»: السهوة بيت صغير منحدر في الأرض قليلاً شبيه بالمخدع والخزانة. وقيل: هو كالصفة يكون في البيت، وقيل: شبيه بالرف والطاق يوضع فيه الشيء. قوله: «من رقاد» الرقاد جمع الرقعة التي تكتب، والرقعة المخرقة.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن قيس: قوله: «المرزبان» «نه»: هو بضم الزاي أحد مراوبة الفرس، وهو الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك، وهو مغرب. و«الحيرة» - بكسر الحاء البلد القديم بظهر الكوفة. قوله: «لو مرت بقرى أكنت تسجد له؟» يعني إنما تسجد لي الآن إكراماً وإجلالاً وهيبة، فإذا كنت رهين رمس وقد زال ذلك امتنعت عنه، فإذا اسجد للحى الذى لا يموت، ولمن ملكه لا يزول. وقيل: لما دنف \* المأمون أمر حلساً فرش له فجعل يتمرغ فيه، ويقول: يا من لا يزول ملكه ارحم من قد زال ملكه.

[٣٢٦٥] إسناده صحيح.

[٣٢٦٦]، [٣٢٦٧] إسناده ضعيف.

\* رجل دنف: يراه المرض حتى أشفى على الموت.

٣٢٦٨ - \* وعن عمر رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « لا يسأل الرجل فيما ضرب امرأته عليه » رواه أبو داود ، وابن ماجه . [٣٢٦٨]

٣٢٦٩ - \* وعن أبي سعيد ، قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ونحن عنده ، فقالت : روجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صليت ، ويضربني إذا صمت ، ولا يصلي الفجر حتى تطلع الشمس . قال : وصفوان عنده . قال : فسأله عما قالت . فقال : يا رسول الله ! أمأ قولها : يضربني إذا صليت ؛ فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتها ، قال : فقال له رسول الله ﷺ : « لو كانت سورة واحدة لكفت الناس » . قال : وأمأ قولها : يفطرنني إذا صمت ؛ فإنها تنطلق تصوم وأنا رجل شاب ، فلا أصبر ، فقال رسول الله ﷺ : « لاتصوم امرأة إلا بإذن زوجها » وأما قولها : إني لا أصلي حتى تطلع الشمس ؛ فإننا أهل بيت قد عرف لنا ذلك ، لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس قال : « فإذا استيقظت يا صفوان ! فصل » . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [٣٢٦٩]

الحديث الثاني عن عمر رضي الله عنه : قوله : « فيما ضرب امرأته عليه » الضمير المجرور راجع إلى « ما » وهو عبارة عن النشور المنصوص عليه في قوله تعالى : « واللاتي تخافون نشورهن » - إلى قوله - واضربوهن <sup>(١)</sup> وقوله : « لا يسأل » عبارة عن عدم التحرج والتأثم ، لقوله تعالى : « فإن أطمعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » أي أزيلوا عنهن التعرض بالأذى والتوبيخ والتجنى ، وتوبوا عليهن ، واجعلوا ما كان منهن كان لم يكن .

الحديث الثالث عن أبي سعيد : قوله : « فإنها تقرأ بسورتين » يريد طول القراءة في الصلاة كأخذها في الصوم ، وانطلاقها فيه وإدامتها عليه . وقوله : « لو كانت » اسمه ما يعود إلى مصدر « تقرأ » أي لو كانت القراءة بسورة واحدة وهي الفاتحة . وقوله : « قد عرف لنا ذلك » يعنى عادتنا ذلك أو أنا أهل صتعة لا ننام الليل ، وإنما قبل عذره مع تقصيره ولم يقبل منها وإن لم تقصر ؛ إذ أننا بحق الرجال على النساء . « مظه » : في تركه التعنيف أمر عجيب من لطف الله سبحانه بعباده ، ولطف نبيه ورفقه بأمته . ويشبه أن يكون ذلك منه على معنى ملكة الطبع واستيلاء العادة ، فصار كالشيء المعجوز عنه ، وكان صاحبه في ذلك بمنزلة من يغمى عليه ، فمدر فيه فلم يؤنب عليه . ولا يجوز أن يثنى به الامتناع من الصلاة في وقتها ذلك ، مع زوال العذر بوقوع التنبيه والإيقاظ ممن يحضره ويشاهده .

[٣٢٦٨] أخرجه أبو داود في سننه (٢١٤٧) بدون لفظة : (عليه).

[٣٢٦٩] إسناده صحيح .

(١) النساء : ٣٤

٣٢٧٠ - \* وعن عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ كان في نفر من المهاجرين والأنصار ، فجاءه بعير فسجد له ، فقال أصحابه : يا رسول الله ! تسجد لك البهائم والشجر ! فنحن أحق أن نسجد لك . فقال : «اعبلوا ربكم ، وأكرموا أخاكم ، ولو كنتم أمر أحدكم أن يسجد لأحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها ، ولو أمرها أن تقبل من جبل أصفر إلى جبل أسود ، ومن جبل أسود إلى جبل أبيض ، كان ينبغي لها أن تفعله » رواه أحمد . [٣٢٧٠]

٣٢٧١ - \* وعن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ، ولا تصعد لهم حسنة : العبد الأبق حتى يرجع إلى مولاه فيضع يده في أيديهم ، والمرأة الساخط عليها زوجها ، والسكران حتى يصحو » . رواه البيهقي في «شعب الإيمان» . [٣٢٧١]

٣٢٧٢ - \* وعن أبي هريرة ، قال : قيل لرسول الله ﷺ : أي النساء خير ؟ قال : التي تسره إذا نظر ، وتطيعه إذا أمر ، ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره » رواه النسائي ، والبيهقي في «شعب الإيمان» . [٣٢٧٢]

٣٢٧٣ - \* وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ قال : «أربع من أعطيهن ، فقد أعطى خير الدنيا والآخرة : قلب شاكراً ، ولسان ذاكراً ، وذيد على البلاء صابراً ، وروجة لا تبغي خوئاً في نفسها ولا ماله » . رواه البيهقي في «شعب الإيمان» . [٣٢٧٣]

الحديث الرابع عن عائشة رضي الله عنها : قوله : «وأكرموا أخاكم» قاله تواضعاً وهضمًا لنفسه صلوات الله عليه ، يعنى أكرموا من هو بشر مثلكم ومفرع من صلب أبيكم آدم ، وأكرموا لما أكرمه الله تعالى واختاره وأوحى إليه ، كقوله تعالى : «قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى» (١) . قوله : «من جبل أصفر إلى جبل أسود» كناية عن الأمر الشاق القادح ، وأشد :

لنقل الصخر من قلال الجبال أحب إلى من [مئن] \* الرجال

ثم تخصيص اللونين تشبيهاً للمبالغة ؛ لأنه لا يكاد يوجد أحدهما بقرب الآخر .

الحديث الخامس والسادس والسابع عن أبي هريرة رضي الله عنه : قوله : «ولا مالها» يحتمل

[٣٢٧٠] أخرجه أحمد في المستد (٧٦/٦) .

[٣٢٧١] انظر شعب الإيمان (٨٧٢٧) .

[٣٢٧٢] انظر شعب الإيمان (٨٧٣٧) .

[٣٢٧٣] انظر شعب الإيمان (٤٤٢٩) .

(١) الكهف : ١١٠ .

\* في «ط» : «مفن» .



## (١١) باب الخلع والطلاق

### الفصل الأول

٣٢٧٤ - \* عن ابن عباس: أَنَّ امرأةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَنْتِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ! ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقًا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

أن تكون الإضافة حقيقية والرجل معسر، ومع ذلك لا يتجاوز الحد من أخذ مالها فلا تضيق عليه ما اتفق من ماله، وأن تكون مجازية، نسب مال الزوج إليها لتصرفها فيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾<sup>(١)</sup>. ومخالفتها في نفسها الخيانة، وعلى المعنى الثاني ينطبق الحديث الثاني. والله أعلم.

### باب الخلع والطلاق

المغرب: خلع الملبوس نزعه، وخالعت المرأة زوجها واختلعت منه إذا افتدت منه بمالها، فإذا أجبها الرجل فطلقها، قيل: خلعها، والاسم الخلع بالضم، وإنما قيل ذلك؛ لأن كلا منهما لباس صاحبه، فإذا فعلا ذلك فكأنهما نزعا لباسهما. والطلاق اسم بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم. والتركيب يدل على الحل والانحلال، ومنه: أطلقت الأسير إذا حللت إساره وخليت عنه، وأطلقت الناقة من العقال.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «ما أعتب عليه» أنه: عتبه يعتبه عتياً وعتب عليه يعتب عتياً ومعتباً، والاسم المعتبة بالكسر والفتح، من الموجدة والفضب، والعتاب مخاطبة الإدلال وملازمة الموجد. «قض»: روجة ثابت هذه، قيل: إنها كانت جميلة بنت أبي أخت عبد الله بن أبي بن سلول، وقيل: إنها حبيبة بنت سهل الأنصاري.

وقوله: «ما أعتب عليه في خلق ولا دين»، أي لا أفضب عليه ولا أريد مفارقه لسوء خلقه، ولا لنقصان في دينه، ولكن أكرهه طبعاً فأتخاف على نفسه في الإسلام ما ينافي حكمه من بغض ونشور وغير ذلك، مما يتوقع من الشابة المبغضة لزوجها، فنسبت ما ينافي مقتضى الإسلام باسم ما ينافيه نفسه.

(١) النساء: ٥.

٣٢٧٥ - \* وعن عبد الله بن عمر: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «لِيَرْجِعَهَا ثُمَّ يَمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ». وفي رواية: «مَرَّةً فَلْيَرْجِعْهَا، ثُمَّ لْيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا». متفق عليه.

وقوله لثابت: «أقبل الحديقة وطلّقها تطليقة» أمر استصلاح وإرشاد إلى ما هو الأصوب لا إيجاب وإلزام بالطلاق. وفيه دليل على أن الأولى للمطلق أن يقتصر على طلقة واحدة؛ لثباتي له العود إليها إن اتفق بدهاء. «مط»: اختلف في أنه لو قال: خالعتك على كذا، فقالت: قبلت، وحصلت الفرقة بينهما، هل هو طلاق أم فسخ؟ فمذهب أبي حنيفة ومالك وأصبح قولي الشافعي: أنه طلاق بائن، كما لو قال: طلقك. ومذهب أحمد وأحمد قولي الشافعي أنه فسخ.

الحديث الثاني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: قوله: «إنه طلق امرأة له» الحديث. «قضى»: لهذا الحديث فوائد: منها: حرمة الطلاق في الحيض لتغيظه ﷺ فيه، وهو لا يتخيظ إلا في حرام. ومنها: التنبيه على أن علة الحرمة تطويل العدة عليها؛ فإنه طلقها في زمان لا يحسب من عدتها، وأن عدتها بالأطهار دون الحيض. والمراد بقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup> ثلاثة أطهار؛ لقرنه: «فلْيُطْلِقْهَا طَاهِرًا» إلى آخره. ومنها: أن تداركه بالمراجعة إذ التطويل يزول بها. ومنها: أن المراجع ينبغي أن لا يكون قصده بالمراجعة تطليقها؛ لأنه أمر بإمسакها في الطهر الثاني برأي مستأنف وقصد مجدد يبدو له بعد أن تطهر ثانيًا. ومنها: الدلالة بمفهوم قوله ﷺ: «فلْيُطْلِقْهَا طَاهِرًا» قبل أن يمسه» أن الطلاق لا يحل أيضًا في طهر جامعها فيه؛ لأن الأمر المقيد بالمنطوق أمر بإباحة، فيكون الثابت في المسكوت عنه نهيًا؛ وإلا لم يقدر التخصيص.

قوله: «فتلك العدة التي أمر الله» «مع»: فيه دليل لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما، أن الأقراء في العدة هي الأطهار؛ لأنه ﷺ قال: «فلْيُطْلِقْهَا فِي الطَّهْرِ إِنْ شَاءَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا» أي فيها، ومعلوم أن الله تعالى لم يأمر بطلاقهن في الحيض بل حرمه، والمشار إليه بقوله: «فتلك» الحالة المذكورة، وهي حالة الطهر والعدة. قال أصحابنا: يحرّم الطلاق في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها لثلاث ينلم، ولو كانت الحائض حاملا فالصحيح عندنا أنه لا يحرّم طلاقها؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة؛ لكونه لا يحسب قرءًا. فاما الحامل الحائض فعدتها بوضع الحمل، فلا يحصل في حقها تطويل. وفي

٣٢٧٦ - \* وعن عائشة ، قالت: خيرنا رسولُ الله ﷺ، فاخترنا الله ورسوله، فلم يعدْ ذلكَ علينا شيئًا. متفق عليه.

٣٢٧٧ - \* وعن ابنِ عباسٍ، قال: في الحرامِ يُكْفَرُ: «لقد كانَ لكم في رسولِ الله أسوةٌ حسنةٌ»<sup>(١)</sup>. متفق عليه.

٣٢٧٨ - \* وعن عائشة: أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَكُثُّ عندَ زينبَ بنتِ جحشٍ، وشربَ عندها عسلاً، فتَوَاصَيْتُ أنا وحفصةُ أنْ آتَيْنَا دَخَلَ عليها النبيُّ ﷺ فلتَقُل: إني أجِدُ منك رِيحَ مغافير، أَكلتَ مغافير؟ فدخَلَ على إحداهما، فقالت له ذلك.

---

قوله: «فإن بدا له» دليل على أنه لا إثم في الطلاق بغير سبب، وفي قوله: «مر» فليراجعها دليل على أن الرجعة لا تنفطر إلى رضى المرأة ولا وليها.

الحديث الثالث عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «فلم يعدْ ذلك» «قضى»: كان علي رضى الله عنه يقول: إذا خير الزوج زوجته فاخترت نفسها بانت بواحدة، وإن اختارت زوجها طلقت بتخييره إياها طلقة رجعية. وكان زيد بن ثابت يقول في الصورة الأولى: طلقت ثلاثاً، وفي الثانية: طلقت واحدة بائنة. فانكرت عائشة قولهما بذلك، أى لم يعد علينا شيئاً لا ثلاثاً ولا واحدة، لا بائنة ولا رجعية. «مط»: لو قال الزوج لامرأته: اختاري نفسك أو إياي، فقالت: اخترت نفسي وقع به طلاق رجعي عند الشافعي وأحمد، وطلاق بالن عند أبي حنيفة، وثلاث طلقات عند مالك.

الحديث الرابع عن ابن عباس رضى الله عنهما: قوله: «في الحرام يكفر» «تو»: أراد ابن عباس أن من حرم على نفسه شيئاً قد أحله الله له، يلزمه كفارة يمين؛ فإن النبي ﷺ لما حرم على نفسه ما أحل الله له أمر بالكفارة، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> الآية. و«الأسوة» الحالة التي يكون الإنسان عليها من اتباع غيره إن حسناً وإن قبيحاً؛ ولهذا وصفت في الآية بالحسنة. «حس»: إذا قال لامرأته: أتت على حرام أو حرمتك، فإن نوى به طلاقها فهو طلاق، وإن نوى به ظهارها فهو ظهار، وإذا أطلق ليس بطلاق ولا ظهار، وعليه كفارة اليمين. وإذا قال لامته، فإن نوى عنها عقت وإلا فعليه كفارة اليمين وليس بيمين. وإن حرم طعاماً على نفسه لا يحرم، ولا شيء عليه إذا أكله. ولو قال: كل ما أملكه هو على حرام، فإن لم تكن له زوجة ولا جارية فلا شيء عليه، وإن كان له زوجة أو جارية فعليه كفارة اليمين.

الحديث الخامس عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «مغافير» «تو» المغافير جمع مغفور بضم

---

(٢) التحريم: ٢: ١

(١) الأحزاب: ٢١.

فقال: «لابأس، شربتُ عسلاً عندَ زينبَ بنتِ جحشٍ، فلنْ أعودَ له، وقد حَلَفْتُ؛ لا تخبري بذلكَ أحداً» - يَتَنَفَّى مرضاةَ أزواجهِ، فتزلت: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ» (١) الآية متفق عليه.

## الفصل الثاني

٣٢٧٩ - \* عن ثوبانَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ؛ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ». رواه أحمدُ، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي. [٣٢٧٩]

٣٢٨٠ - \* وعن ابنِ عمرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ». رواه أبو داود. [٣٢٨٠]

الميم، وقيل: جمع مغفر، وهو ثمر العضاة كالعرفط والعنبر، إلا أن الذي في هذا الحديث هو ما يجتنى من العرفط؛ لما في الحديث [جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعَرْفُطُ] \* وما ينضجه العرفط حلوا، وله رائحة كريهة. أقول: قوله: «وقد حلفت» حال من ضمير «فلنْ أعود» والجملة جواب قسم محذوف، والحال دال عليه. وقوله: يَتَنَفَّى مرضاةَ أزواجهِ - حال من فاعل قوله: «لا بأس» أي قال ذلك القول مبتغياً.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن ثوبان: قوله: «في غير ما بَأْسٍ» «قَضَ»: البأس الشدة و«ما» مزيدة، أي في غير حال شدة تدعوها وتلجئها إلى المفارقة. وقوله: «فحرام عليها» أي فممنوع عنها لا تجد رائحة الجنة أول ما يجلها المحسنون، لا أنها لا تجد أصلاً. وهذا من المبالغة في التهديد. ونظير هذا كثير

الحديث الثاني عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ» فيه أن أبغض الحلال مشروع وهو عند الله مبعوض، كإداء الصلاة في البيوت لا لعذر، والصلاة في الأرض المغصوبة، وكالبيع في وقت النداء يوم الجمعة. ولأن أحب الأشياء عند الشيطان التفرق بين الزوجين كما مر، فينبغي أن يكون أبغض الأشياء عند الله تعالى.

[٣٢٧٩] إسناده جيد. كلما قال الشيخ.

[٣٢٨٠] قال الشيخ. رواه أبو داود بإسناد معلول.

(١) التحريم: ١.

\* هذا القول ليس في متن الحديث، وهو مذكور في رواية مسلم في صحيحه.

٣٢٨١ - \* وعن عليّ [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ، قال: «لا طلاق قبل نكاح، ولا عتاق إلا بعد ملك، ولا وصال في صيام، ولا يتم بعد احتلام، ولا رضاع بعد فطام، ولا صمت يوم إلى الليل» رواه في «شرح السنة». [٣٢٨١]

٣٢٨٢ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق فيما لا يملك، ولا طلاق فيما لا يملك» رواه الترمذي، وزاد أبو داود: «ولا بيع إلا فيما يملك». [٣٢٨٢]

٣٢٨٣ - \* وعن زكّانة بن عبد يزيد، أنه طلق امرأته سُهَيْمَةَ البَتَّةَ، فأخبر بذلك النبي ﷺ، وقال: والله ما أردتُ إلا واحدة، فقال رسول الله ﷺ: «والله ما أردتُ إلا واحدة؟» فقال زكّانة: «والله ما أردتُ إلا واحدة»، فردّها إليه رسول الله ﷺ، فطلقها

الحديث الثالث والرابع عن علي رضي الله عنه: قوله: «لا طلاق قبل نكاح» «قضى»: الطلاق رفع قيد النكاح باختیار الزوج ورؤيته، فحيث لا نكاح فلا طلاق. وظاهره يدل على أن الطلاق قبل النكاح لغو لا أثر له، كالتتاق قبل الملك وبه قال أصحابنا وغيرهم من أهل العلم، وقال الزهري وأبو حنيفة: يعتبر الطلاق قبل النكاح إذا أضيف إليه عم أو خص، مثل إن كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وإن تزوجت هنذا فهي طالق. وقال النخعي والشعبي وربيعة ومالك والأوزاعي وابن أبي ليلى: إن خص الطلاق بامرأة معينة أو قبيلة بعينها، وأضاف إلى النكاح نفذ وإلا لغا، وأولوا الحديث بما إذا خاطب أجنبية بالطلاق، ولم يضمنه إلى النكاح، وهو تقييد وتخصيص للنص ومخالفة للقياس بلا دليل، يوجب ذلك. وما روي أن ابن مسعود يرى ذلك فليس بحجة.

وقوله: «لا وصال في صيام» أي لا جوار له ولا حل. وقوله: «ولا رضاع بعد فطام» أي لا أثر له ولا حكم بعد أوان الفطام، يعني أن الرضاع بعد الحولين لا يوجب الحرمة، ويدل عليه أحاديث أخر ذكرناها في باب المحرمات. وقوله: «ولا صمت يوم إلى الليل» أي لا عبرة به ولا فضيلة له، وليس هو مشروعاً عندنا شرعه في الأمم التي قبلنا. وقيل: يريد به النهي عنه لما فيه من التشبه بالنصرانية - انتهى كلامه.

فالحاصل أن النفي وإن جرى على لفظ الطلاق والعتاق وغيرهما، لكن المنفى محذوف، أي لا وقوع طلاق قبل نكاح، ولا تقرير عتاق قبل ملك، ولا جوار وصال في صيام، ولا استحقاق يتم بعد احتلام، ولا أثر رضاع بعد فطام، ولا حل صمت يوم إلى الليل. «حسن»: قال طاوس: من تكلم واتقى الله خير ممن صمت واتقى الله.

[٣٢٨١] أخرجه البغوي في شرح السنة (١٩٨/٩) ج: ٢٣٥٠.

[٣٢٨٢] انظر صحيح الترمذي (٩٤٢).

الثانية في زمانِ عمر، والثالثة في زمانِ عثمانَ . رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي، إلا أنهم لم يذكروا الثانيةَ . والثالثةَ.

٣٢٨٤ - \*وعن أبي هريرةَ ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ثلاثٌ جِدْهنَّ جِدًّا، وهزلُنَّ جِدًّا: النِّكَاحُ، والطلاقُ، والرجعةُ» رواه الترمذي، وأبو داود، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. [٣٢٨٤]

الحديث الخامس عن ركائنه: قوله: «البينة» «قضى»: المراد بـ «البينة» الطلقة المنجزة، يقال: يمين بائة وبئة، أى منقطعة عن علائق التعليق. ومن فوائد هذا الحديث الدلالة على أن الزوج مصدقٌ باليمين فيما يدعيه ما لم يكن به ظاهر اللفظ، وأن «البينة» مؤثرة في عدد الطلاق؛ إذ لو لم تكن كذلك لما حلفه بأنه لم يرد إلا واحدة، وأن من توجه عليه يمين فحلف قبل أن يحلفه الحاكم لم يعتبر حلفه؛ إذ لو اعتبر لاقتصر على حلفه الأول ولم يحلفه ثانيًا، وأن ما فيه احتساب للحاكم له أن يحكم فيه من غير مدع. وقوله: «فردها إليه» أي بالرجعة أو [مكنها]\* بأن يراجعها.

«حسن»: استدلل به الشافعي على أن الجمع بين الطلقات الثلاث مباح ولا يكون بدعة؛ لأن النبي ﷺ سأل ركائنه ما أردت بها؟ ولم ينهه أن يريد أكثر من واحدة، وهو قول الشافعي. ومنها أن طلاق البينة واحدة إذا لم يرد أكثر منها، وأنها رجعية. وإليه ذهب الشافعي. وروى عن علي رضي الله عنه: أنه كان يجعل الخلية والبرية والبائنة والبينة والحرام ثلاثًا.

أقول قوله: «قال: والله» عطف على محذوف، أى أخبر بذلك النبي ﷺ فأبى وقال: والله ما أردت. وقول النبي ﷺ: «والله ما أردت إلا واحدة؟». طلب لتحقيق القسم، كأنه ﷺ يقول: أخبرني عن قسمك هذا، أمن اللغو في الأيمان هو أم مما يعتقد به؟

الحديث السادس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «جلهن جد» «قضى»: اتفق أهل العلم على أن طلاق الهازل يقع، وإذا جرى صريح لفظ الطلاق على لسان العاقل البالغ، لا ينفعه أن يقول: كنت فيه لاعبا أو هازلا، لأنه لو قبل ذلك منه لتعطلت الأحكام، وقال كل مطلق أو ناكح: إني كنت في قولى هازلا، فيكون في ذلك إبطال أحكام الله تعالى؛ فمن تكلم بشيء مما جاء ذكره في هذا الحديث لزمه حكمه. وخص هذه الثلاث بالذكر؛ لتأكيد أمر الفرج.

[٣٢٨٤] قال الشيخ: إسناده ضعيف، لكن له شواهد قد يتقوى بها.

\* كلما في «ك»، «ط». ولعل الأصوب «مكنه».

٣٢٨٥ - \* وعن عائشة ، قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا طلاقَ ولا عتاقَ في إغلاقٍ». رواه أبو داود، وابن ماجه قيل: معنى الإغلاق: الإكراه. [٣٢٨٥]

٣٢٨٦ - \* وعن أبي هريرة ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كلُّ طلاقٍ جائزٌ إلا طلاقَ المعتوه، والمغلوبِ على عقله». رواه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ غريب، وعطاءُ بنُ عجلانُ الراوي ضعيفٌ، ذاهب الحديث. [٣٢٨٦]

٣٢٨٧ - \* وعن عليّ [رضي الله عنه] قال: قال رسولُ الله ﷺ: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاثةٍ: عن النائمِ حتى يستيقظَ، وعن الصبيِّ حتى يبلُغَ، وعن المعتوهِ حتى يعقلَ». رواه الترمذي، وأبو داود. [٣٢٨٧]

٣٢٨٨ - \* ورواه الدارمي عن عائشة. وابن ماجه عنهما.

٣٢٨٩ - \* وعن عائشة ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «طلاقُ الأُمّةِ تطليقتانِ، وعدتُها حيضَتانِ». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي. [٣٢٨٩]

---

الحديث السابع عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «فى إغلاقٍ» «حسن»: أى فى إكراه؛ لأن المكره مغلق عليه فى أمره، ومضيق عليه فى تصرفه، كما يغلّق الباب على الإنسان، كذا فى النهاية والفاق. وزاد فى الغربيين: وقيل: معناه لا تغلق التطليقات فى دفعة واحدة، حتى لا يبقى فيها شيء، ولكن تطلق طلاق السنة.

الحديث الثامن عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «المعتوه» «نه»: المعتوه هو المجنون المصاب بعقله وقد عته فهو معتوه. «حسن»: اختلفوا فى طلاق السكران، فذهب بعضهم إلى أن طلاقه لا يقع؛ لأنه لا عقل له كالمجنون، وهو قول عثمان وابن عباس رضى الله عنهم، وآخرون إلى أن طلاقه واقع؛ لأنه عاص لم يزَلْ عنه به الخطاب ولا الإثم بدليل أنه يؤمر بقضاء الصلوات، ويأثم بإخراجها عن وقتها، وبه قال عليّ رضى الله عنه. وهو قول الأوزاعي والثوري ومالك وظاهر مذهب الشافعى وأبي حنيفة.

الحديث التاسع والعاشر عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «طلاقُ الأُمّةِ» «مظ»: بهذا الحديث

---

[٣٢٨٥] حسنه الشيخ فى صحيح الجامع (٧٥٢٥) ونظر الإرواء (٢٠٤٧).

[٣٢٨٦] ضعيف.

[٣٢٨٧] صحيح.

[٣٢٨٩] انظر سنن أبى داود (٢١٨٩).

## الفصل الثالث

٣٢٩٠ - \* عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «المنتزعات والمختلعات من المناققات». رواه النسائي. [٣٢٩٠]

٣٢٩١ - \* وعن نافع، عن مولاة لصفية بنت أبي عبيد، أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها، فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر. رواه مالك. [٣٢٩١]

٣٢٩٢ - \* وعن محمود بن لبيد، قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضبان، ثم قال: «ألعب بكتاب الله. عز وجل وأنا بين أظهركم؟» حتى قام رجلاً، فقال: يا رسول الله! ألا أقتله؟. رواه النسائي. [٣٢٩٢]

أو عبداً. وإن كانت المرأة حرة يكون طلاقها ثلاثاً، سواء كان زوجها حراً أو عبداً. وقال مالك والشافعي وأحمد: الطلاق يتعلق بالرجل، فطلاق العبد اثنان، وطلاق الحر ثلاث، وعدة الأمة على نصف عدة الحرة فيما له نصف، فعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان؛ لأنه لانصف للحيض، وإن كانت تعدت بالأشهر فعدة الأمة شهر ونصف، وعدة الحرة ثلاثة أشهر - انتهى كلامه. يستدل أصحاب أبي حنيفة بهذا الحديث على أن المراد من قوله تعالى: ﴿ثلاثة قروء﴾<sup>(١)</sup> الحيض لا الأطهار.

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «المنتزعات» لعل المراد اللاتي يتزعن أنفسهن من أزواجهن وينشن عليهن. و«المختلعات» اللواتي يلتمسن الخلع. وجعلهن مناققات تغليظاً وتشديداً.

الحديث الثاني إلى الخامس عن محمود: قوله: «ألعب بكتاب الله؟» أي أيسهزأ به؟ يريد به قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان - إلى قوله - ولا تتخلوا آيات الله هزوا﴾<sup>(٢)</sup> أي التخليق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع والإرسال دفعة واحدة، ولم يرد بالمرتين الثانية،

[٣٢٩٠] انظر صحيح سنن النسائي (٣٢٣٨)، والصحيحة (٦٣٢).

[٣٢٩١] انظر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للإمام السيوطي (٨٨/٧) بما جاء في الخلع

[٣٢٩٢] قال الشيخ: رجاله ثقات، لكنه من رواية مخرومة عن أبيه، ولم يسمع منه.

(٢) البقرة: ٢٢٩

(١) البقرة: ٢٢٨



٣٢٩٣ - \* وعن مالك، بلغه أن رجلاً قال: لعبد الله بن عباس: إني طَلَقْتُ امرأتي مائة تَطْلِيقَةٍ، فماذا ترى عليّ؟ فقال ابنُ عباس: طَلَقْتَ مِنْكَ ثَلَاثَ \* ، وسبع وتسعون اتَّخَذْتَ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا. رواه في «الموطأ».

٣٢٩٤ - \* وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قال: قال لي رسولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَاذُ! مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَتَاقِ، وَلَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ» رواه الدارقطني. [٣٢٩٤]

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> أى كرة بعد كرة لا كرتين اثنتين. ومعنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَكَتَ مَعْرُوفٌ﴾<sup>(٢)</sup> تخيير لهم - بعد أن علمهم كيف يطلقون - بين أن يسكروا النساء بحسن العشرة والقيام بواجبهن، وبين أن يسرحوهن السراح الجميل الذى علمهم. والحكمة فى التفريق دون الجمع ما ثبت فى قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يَحْدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾<sup>(٣)</sup> وإن الزوج إذا فرق يقلب الله قلبه من بغضها إلى محبتها، ومن الرغبة عنها إلى الرغبة فيها، ومن عزيمة الطلاق إلى الندم عليه، فيراجعها.

«مع»: اختلفوا فيمن قال لامراته: أتت طالق ثلاثاً ، فقال مالك والشافعى وأحمد والجمهور من السلف والخلف: تقع الثلاث. وقال طاوس وبعض أهل الظاهر: لا تقع إلا واحدة. وقال ابن مقاتل وفى رواية عن محمد بن إسحاق: إنه لا يقع شيء. واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يَحْدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾<sup>(٤)</sup> يعنى أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه التناكح لو وقع البيئونة، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع هذا إلا رجعيًا، فلا يتوجه هذا التهديد، ويحدث ركائة أنه طلق امرأته البتة، فقال له النبى ﷺ: «والله ما أردت إلا واحدة؟ قال: والله ما أردت إلا واحدة»، فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن، وإلا لم يكن لتحليفه معنى. وأما الجمع بين التطلقات الثلاث دفعة فليس بحرام عندنا، لكن الأولى تفريقها ، وبه قال أحمد وأبو ثور. وقال مالك والأوزاعى وأبو حنيفة والليث: هو بدعة.

[٣٢٩٣] انظر تنوير الأحوال شرح على موطأ مالك (١/٧٩).

[٣٢٩٤] إسناده ضعيف.

(١) الملك: ٤ (٢) البقرة: ٢٢٩. (٣) الطلاق: ١

(٤) فى الموطأ «ثلاث».

## (١٢) باب المطلقة ثلاثاً

### الفصل الأول

٣٢٩٥ - \* عن عائشة، قالت: جاءت امرأة رفاعَةَ القُرْظِيِّ إلى رسولِ الله ﷺ، فقالت: إني كنتُ عند رفاعَةَ فطلقني، فبِتَّ طلاقِي. فتزوجتُ بعده عبدَ الرحمن بنَ الزُّبَيْرِ، وما معه إلا مثلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ. فقال: أترِيدِينَ أن ترجعي إلى رفاعَةَ؟ قالت: نعم. قال: «لا، حتى تَدُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَدُوقَ عُسَيْلَتَكَ». متفق عليه.

### الفصل الثاني

٣٢٩٦ - \* عن عبد الله بن مسعود، قال: لعن رسولُ الله ﷺ المحللَ والمُحلَّلَ له. رواه الدارِمِيُّ. [٣٢٩٦]

## باب المطلقة ثلاثاً

### الفصل الأول

الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «عبد الرحمن بن الزبير» الرواية فيه بفتح الزاي وكسر الباء. قوله: «إلا مثل هُدْبَةِ» «نه»: أرادت متاعه وأنه رخو مثل طرف الثوب لا يغني عنها شيئاً. وقوله: «حتى تدوقي عسيلته» شبه ﷺ لذة الجماع بذوق العسل، فاستعار لها ذوقاً. وإنما أنت؛ لأنه أراد قطعة من العسل. وقيل: على إعطائها معنى النطفة. وقيل: العسل فى الأصل يذكر ويؤنث. وإنما صغره إشارة إلى القدر القليل الذى يحصل به الحل.

«حسن»: العمل على هذا عند عامة أهل العلم من الصحابة وغيرهم، وقالوا: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً، فلا تحل له بعد ذلك حتى تنكح زوجاً آخر ويصحبها الزوج الثانى. فإن فارقتها أو مات عنها قبل إصابتها فلا تحل. ولا تحل بإصابة شبهة ولا زنا ولا ملك يمين. وكان ابن المنذر يقول: فى الحديث دلالة على أن الزوج الثانى إن واقعها وهى نائمة أو مغشى عليها لا تحس باللذة، أنها لا تحل للزوج الأول؛ لأن الذوق أن تحس باللذة. وعامة أهل العلم على أنها تحل. «مع»: اتفقوا على أن تغيب الحشفة فى قبلها كاف فى ذلك من غير إنزال. وشرط الحس الإنزال؛ لقوله: «تدوقي عسيلته» وهى النطفة.

### الفصل الثانى

الحديث الأول عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: قوله: «المحلل والمحلل له» «قضى»:

[٣٢٩٦] إسناده صحيح.

٣٢٩٧ - \* ورواه ابن ماجه عن عليّ، وابن عباس، وعقبة بن عامر. [٣٢٩٧]

٣٢٩٨ - \* وعن سليمان بن يسار، قال: أدركتُ بضعةً عشرَ من أصحابِ رسول الله ﷺ كلُّهم يقولُ: يُوقَفُ المُولي. رواه في «شرح السنة». [٣٢٩٨]

المحلل الذي يتزوج مطلقة الغير ثلاثًا على قصد أن يطلقها بعد الوطء ليحل على المطلق نكاحها فكانه يحلها على الزوج الأول بالنكاح والوطء، والمحلل له هو الزوج الأول. وإنما لعنهما لما في ذلك من هتك المروءة وقلة الحمية، والدلالة على خسة النفس وسقوطها، أما بالنسبة إلى المحلل له فظاهر، وأما بالنسبة إلى المحلل فلا يغير نفسه بالوطء لغرض الغير؛ فإنه إنما يطؤها ليعرضها لوطء المحلل له، ولذلك مثله ﷺ بالتيس المستعار. وليس في الحديث ما يدل على بطلان العقد كما قيل، بل لو استدل به على صحته من حيث إنه سمي العاقد محللاً، وذلك إنما يكون إذا كان العقد صحيحاً، فإن الفاسد لا يحل. هذا إذا أطلق العقد، فإن شرط فيه الطلاق بعد الدخول ففيه خلاف، والأظهر بطلانه.

الحديث الثاني عن سليمان: قوله: «يوقف المولي» «قضى»: إنما أورد هذا الحديث والذي بعده في هذا الباب؛ لما بين الإيلاء والظهار وبين الطلاق من المناسبة. «حس»: الإيلاء هو أن يحلف الرجل أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر، فلا يتعرض له قبل مضي أربعة أشهر، فإذا مضت فاختلقوا فيه، فذهب أكثر الصحابة إلى أنه لا يقع الطلاق بمضيها، بل يوقف، فإذا أن يفيء ويكفر عن يمينه، [وإما أن يطلق]\* وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. قال الشافعي: فإن طلقها، وإلا طلق عليه السلطان واحدة. وقال بعض أهل العلم: فإذا مضت أربعة أشهر وقمت طليقة بائة، وهو قول الثوري وأصحاب أبي حنيفة. وأما على قول من قال بالوقف، فلا يكون مؤلياً؛ لأن الوقف يكون في حال إبقاء اليمين، وقد ارتفعت هاهنا بمضي أربعة أشهر. أما إذا حلف على أقل من أربعة أشهر فلا يثبت حكم الإيلاء، بل هو حالف والله أعلم.

«تو»: ذهب بعض الصحابة وبعض من بعدهم من أهل العلم، أن المولي عن امرأته إذا مضى عليه مدة الإيلاء - وهي عند بعضهم أكثر من أربعة أشهر - وقف، فإذا أن يفيء، وإما أن يطلق، وإن أبى طلق عليه الحاكم. وذلك شيء استنبطوه من الآية رأياً واجتهاداً. وخالفهم آخرون فقالوا: الإيلاء أربعة أشهر. فإذا انقضت بانت منه بتليقة. وهو مذنب أبي حنيفة. وهو الذي تقتضيه الآية. قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ أَفَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١) «فإن أفاءوا» يعني في الأشهر. وفي حرف ابن مسعود «فإن أفاءوا فيهن» والترخيص الانتظار أي ينتظر بهم إلى مضي تلك الأشهر. «وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع

[٣٢٩٧] صحيح ابن ماجه (١٥٧٠، ١٥٧١) الإرواء (١٨٩٧).

[٣٢٩٨] قال محقق شرح السنة: الشافعي (٣٨٦/٢) وإسناده صحيح.

(١) البقرة: ٢٢٦

\* سائلة من «ط»، وفي «ك» لفظة «وإما» فقط. فلعلم أن ثمة سقطاً، أقتناه من شرح السنة ج (٢٣٨/٩).

٣٢٩٩ - \* وعن أبي سلمة: أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرٍ - وَيُقَالُ لَهُ: سَلْمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمْضِيَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا مَضَى نِصْفُ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْتَقِ رَقَبَةً» قَالَ: لَا أَجِدُهَا. قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ» قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ: «أَطْعِمْ سِتِينَ مَسْكِينًا» قَالَ: لَا أَجِدُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفِرْوَةَ بْنِ عَمْرٍو: «أَعْطِهِ ذَلِكَ الْعَرَقَ» وَهُوَ مِكْتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا «لِيُطْعِمَ سِتِينَ مَسْكِينًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [٣٢٩٩]

عليهم<sup>(١)</sup> أي عزموا الطلاق بتريصهم إلى مضي المدة وتركهم الفتيحة. وتأويله عند من يرى أنه يوقف فإن فاءوا وإن عزموا الطلاق بعد مضي المدة.

أقول: ما أدري كيف نسب القول الأول إلى الاستنباط رأيًا واجتهادًا، والثاني إلى اقتضاء الآية إياه مع وجود الفاء التعقيبية بعد التريص، وعطف «وإن عزموا» على قوله: «فإن فاءوا»؟ ولقوة هذا الإشكال وظهور هذه الآية فيه سأل صاحب الكشاف نفسه بقوله: كيف موقع الفاء إذا كانت الفتيحة قبل انتهاء مدة التريص؟ وأجاب: موقع صحيح؛ لأن قوله: «فإن فاءوا» وإن عزموا» تفصيل لقوله: «لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ» والتفصيل يعقب المفصل. كما تقول: أنا نزلكم هذا الشهر، فإن أحمذتكم أقمت عندكم إلى آخره، وإلا لم أقم إلا ريثما أتحوّل، وأجبنا عنه في فتوح الغيب.

وقلنا: المثال المذكور ليس من الآية في شيء؛ لأن النزول عند القوم لا يخلو حاله من هذين المعنيين، إما أنهم يراعون حقه أو يتركونه ولا يلتفتون إليه، ولا ثالث، فصح التفصيل. وأما في الآية فللمؤلى حالة ثالثة غير الفناء والطلاق وهو التريص، فلا يكون التفصيل حاصراً، على أن التريص يدفعها؛ لأن معناه الانتظار والتوقف كما في قوله تعالى: «والمطلقات يتريصن بأنفسهن ثلاثة قروء»<sup>(٢)</sup> فالواجب حمل الفاء على التعقيب مطلقاً.

الحديث الثالث عن أبي سلمة: قوله: «كظهر أمه» شبه زوجته بالأم، والظهر مقحم لبيان قوة التناسب، كقوله: «أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى». كان هذا من إيمان الجاهلية، فأنكر الله تعالى عليهم بقوله: «ما من أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً»<sup>(٣)</sup> وفي قوله: «ما من أمهاتهم» إشعار بأن الظاهر مقحم. «حس»: إذا أظهر الرجل من امرأته تلزمه الكفارة، ولا يجوز له قرياتها ما لم يخرج الكفارة.

[٣٢٩٩] صحيح الترمذي (٢٦٢٨)، صحيح ابن ماجه (٢٠٦٢).

(٣) المجادلة: ٢

(٢) البقرة: ٢٢٨

(١) البقرة: ٢٢٧

٣٣٠ \* وروى أبو داود، وابن ماجه، والدارمي، عن سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر نحوه، قال: كنت امرأة أصيب من النساء ما لا يصيب غيري. وفي روايتهما - أئني أبا داود، والدارمي -: «فأطعم وسقا من تمر بين ستين مسكينا».

٣٣١ \* وعن سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر، عن النبي ﷺ في المظاهر يواقع قبل أن يكفر، قال: «كفارة واحدة» رواه الترمذي، وابن ماجه. [٣٣٠١]

### الفصل الثالث

٣٣٢ \* عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رجلا ظاهرا من امرأته فغشيها قبل أن يكفر، فأتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له. فقال: «ما حملك على ذلك؟ قال: يا رسول الله! رأيت بياض حجليها في القمر، فلم أملك نفسي أن وقعت عليها. فضحك رسول الله ﷺ وأمره أن لا يقر بها حتى يكفر. رواه ابن ماجه. وروى الترمذي نحوه، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. [٣٣٠٢]

واختلفوا في العود، فقيل: المراد به هو إعادة لفظ الظهار وتكرره. وقيل: هو الوطء. وقيل: هو العزم على الوطء. وقال الشافعي: هو أن يمسك عقيب الظهار زمانا يمكنه أن يفارقها فلم يفعل، فإن طلقها عقيب الظهار في الحال، أو مات أحدهما عقيب فلا كفارة؛ لأن العود للقول هو المخالفة وقصده بالظهار هو التحريم. فإذا أسكها على النكاح بعد الظهار فقد خالف قوله، فتلزمه الكفارة. وفيه دلالة، على صحة الظهار المؤقت، وعلى أن كفارة الظهار مرتبة.

قوله: «بين ستين» إما متعلق بـ «أطعم» على تضمين أقسم طعما بين ستين، أو حال أي أطعم قاسما بين ستين أو مقسوما. قوله: «للفروة بن عمرو» فروة بالفاء المفتوحة في جامع الترمذي وبعض نسخ المصابيح، وفي بعضها «عروة» بالعين المضمومة، وهو تصحيف.

الحديث الرابع عن سليمان: قوله: «كفارة واحدة» «حسن»: فيه دليل على أن المظاهر إذا جامع قبل أن يكفر لا تجب إلا كفارة واحدة. وهو قول أكثر أهل العلم. وبه قال مالك والشافعي وأحمد. وقيل: إذا واقعا قبل أن يكفر وجب عليه كفارتان.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن عكرمة: قوله: «للملك نفسي أن وقعت» أي لم استطع أن أجس نفسي من أن وقعت عليها، أو يكون بدلا من «نفس» أي لم أملك وقوع نفسي عليها. والحجل الخلخال.

وروى أبو داود، والنسائي نحوه مسنداً ومرسلاً. وقال النسائي: المرسل أولى بالصواب من المسند.

## (١٣) باب [في كون الرقبة في الكفارة مؤمنة]

### الفصل الأول

٣٣٠٣ - \* عن معاوية بن الحكم، قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إن جارية كانت لي ترعى غنماً لي فجنّتها وقد فقدت شاة من الغنم، فسألتها عنها. فقالت: أكلها الذئب، فأسفيت عليها وكنت من بني آدم، فلطمت وجهها، وعلي رقبة؛ أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «أين الله؟» فقالت: في السماء فقال: «من أنا؟» فقالت: أنت رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «أعتقها». رواه مالك. [٣٣٠٣]

### باب

### الفصل الأول

الحديث الأول عن معاوية قوله: «أسفيت عليها» «قضى»: الأسف الغضب، «وكنت من بني آدم» عذر لغضبه عليها ولطمه وجهها، فإن الإنسان مجبول على نحو ذلك. وقوله لها: «أين الله؟» وفي رواية «أين ربك؟» لم يرد السؤال عن مكانه؛ فإنه منزّه عنه والرسول ﷺ أعلى من أن يسأل أمثال ذلك، بل أراد أن يتعرف أنها موحدة أو مشركة؛ لأن كفار العرب كانوا يعبدون الأصنام، فكان لكل قوم منهم صنم مخصوص يكون فيما بينهم يعبدونه ويعظمونه، ولعل سفهاءهم وجهلتهم كانوا لا يعرفون معبوداً غيره، فأراد أن يتعرف أنها ما تعبد، فلما قالت: «في السماء» وفي رواية «أشارت إلى السماء» فهم منها أنها موحدة، تريد بذلك نفى الآلهة الأرضية التي هي الأصنام، لا إثبات السماء مكاناً له تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً. ولأنه لما كان مأموراً بأن يكلم الناس على قدر عقولهم ويهديهم إلى الحق على حسب فهمهم، ووجدها تعتقد أن المستحق للعبودية إله يدبر الأمر من السماء إلى الأرض، لا الآلهة التي يعبدونها الرسول عن إيمانها عقيب استئذانه عن إعتاقها من الرقبة الواجبة عليه، وترتيب الإذن على قوله: «فإنها مؤمنة» بالفاء يدلان على أن الرقبة المحررة عن الكفارات لا بد أن تكون مؤمنة. وفيه خلاف مشهور بين الأئمة - انتهى كلامه. - فإن قلت: من أين استدرك قوله: «لكن صككتها؟»

وفي رواية مسلم، قال: كانت لي جارية ترعى غنما لي قبلَ أحدٍ والجَوَانِيَّةُ، فأطلعتُ ذاتَ يومٍ فإذا الذئب قد ذهبَ بشاةٍ من غنمنا، وأنا رجلٌ من بني آدمَ آسفٌ كما يأسفون، لكن صككتها صكَّةً، فأتيتُ رسولَ الله ﷺ، فعظُمَ ذلكَ عليَّ. قلتُ: يا رسولَ الله! أفلا اعتقَها؟ قال: «اتَّني بها» فأتيتُ بها. فقال لها: «إينَ الله؟» قالت: في السماءِ قال: «مَن أنا؟» قالت: أنتَ رسولُ الله. قال: «اعتقها فإنَّها مؤمنةٌ».

## (١٤) باب اللعان

### الفصل الأول

٣٣٠٤ - \* عن سهل بن سعد الساعدي [رضي الله عنه] قال: إنَّ عُومِرَ العجلانيَّ قال: يا رسولَ الله! أرايت رجلاً وجدَّ مع امرأته رجلاً أيقنَّه فقتلونه؟ أم كيفَ يفعل؟

قلت: مما يلزم الأسف والغضب من الانتقام الشديد والضرب العنيف، كأنه قيل: أردت أن أضربها ضرباً شديداً أوجعها به، لكن صككتها.

قوله: «أفلا اعتقها؟» فإن قلت: ما الفرق بين هذه الهمزة والتي في الرواية السابقة؟ وما الفائدة في كون الجملة هناك مثبتة وهامنا متفية؟ قلت: الهمزة الأولى مقحمة تأكيداً للاستخبار، والفاء سببية لقوله: «وعليَّ رقة» وعلى الثاني الهمزة غير مقحمة، والفاء مرتبة على مقدر بعدها، أي أكون ما فعلت هكذا فلا اعتقها؟

فإن قلت: كيف التوفيق بين الروایتين؟ قلت: الرواية الأولى متضمنة لسؤالين صريحاً؛ لأن التقدير: كان على عتق رقية كفارة، وقد لزم من هذه اللطمة إعتاقها، أفكفيني إعتاقها للأمرين جميعاً؟ والرواية الثانية مطلقة تحتمل الأمرين، والمطلق محمول على المقيد. ومما يدل على أن السؤال ليس عن مجرد اللطمة، سؤال النبي ﷺ الجارية عن إيمانها.

### باب اللعان

المغرب: لعنه لعناً ولاعنه ملاعنة ولعناً وتلاعنوا لعن بعضهم بعضاً، وأصله الطرد. «مع»: إنما سُمِّيَ لعناً؛ لأن كلا من الزوجين يبعد عن صاحبه، ويحرم النكاح بينهما على التأييد. واللعان عند جمهور اصحابنا يمين، وقيل: شهادة، وقيل: يمين فيها شرب شهادة. وينبغي أن يكون بحضرة الإمام والقاضي وجمع من الناس. وهو أحد أنواع التغليب؛ فإنه تغليب بالزمان والمكان والجمع.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبِ فَأْتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاَعْنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَعَا، قَالَ عُوَيْرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمَسَتْهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ، أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ، عَظِيمَ الْآلَتَيْنِ، خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ، فَلَا أَحْسِبُ عُوَيْرًا إِلَّا قَدْ صَدَّقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَمِرُ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ فَلَا أَحْسِبُ عُوَيْرًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا. فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ عُوَيْرٍ، فَكَانَ بَعْدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ. مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ.

## الفصل الأول

الحديث الأول عن سهل : قوله: «أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟» «أَمْ» يحتمل أن تكون متصلة، يعني إذا رأى الرجل هذا المنكر والأمر الفظيع وثارت عليه الحمية، ابتغله فيقتلونه؟ أم يصبر على ذلك الشئان والعار؟ وإن تكون منقطعة ، فسأل أولاً عن القتل مع القصاص ثم أضرب عنه إلى سؤاله؛ لأن «أَمْ» المنقطعة متضمنة لـ«بَلْ» والهمزة، فدبل يضرب الكلام السابق، والهمزة تستأنف كلاماً آخر. المعنى كيف يفعل أيصطبر على العار أو يحدث الله له أمراً آخر؟ فقلوه: «قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ» مطابق لهذا المقدر، فالوجه أن تكون «أَمْ» منقطعة، والمزمل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> إلى آخر الآيات.

«مَح»: اختلفوا فيمن قتل رجلاً ودَّعَمَ أَنَّهُ زَنِي بِأَمْرَاتِهِ، فَقَالَ [جمهورهم\*]: يَقْتُلُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ أَوْ يَعْتَرَفَ لَهُ وَرَثَةُ الْقَتِيلِ، وَيَكُونُ الْقَتِيلُ مُحْصَنًا، وَالْبَيِّنَةُ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمُدُولِ مِنَ الرِّجَالِ يَشْهَدُونَ عَلَى يَقِينِ الزَّانَا. أَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَ صَافِقًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَتَلَ رَائِيًا مُحْصَنًا الْقَصَاصَ، مَا لَمْ يَأْمُرِ السُّلْطَانُ بِقَتْلِهِ. وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ. وَاسْتَخْلَفُوا فِي الْفَرْقَةِ بِاللِّعَانِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ: تَقَعُ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِنَفْسِ اللَّعَانِ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ، لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَحْصُلُ الْفَرْقَةُ بِلِعَانِ الزَّوْجِ وَحْدَهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَحْصُلُ الْفَرْقَةُ إِلَّا بِقَضَاءِ الْقَاضِي بِهَا بَعْدَ التَّلَاحِنِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا». وَاحْتِجَّ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا».

قوله: «كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ أَمَسَتْهَا» كلام مستقل. وقوله: «فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا» كلام مبتدأ منقطع عما قبله تصديقاً لقوله في أنه لا يمسخها، وإنما طلقها لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه، فأراد

\* في «ك» بعضهم.

(١) النور: ٦



٣٣٠٥ - \* وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لا عن بين رجل وامرأته، فانتفى من ولدها، ففرق بينهما، والحق الولد بالمرأة. متفق عليه وفي حديثه لهما: أن رسول الله ﷺ وعظه، وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، ثم دعاها فوعظها، وذكرها، وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

٣٣٠٦ - \* وعنه، أن النبي ﷺ قال للمتلاعنين: «حسابكما على الله، أحذكما كاذب، لا سبيل لك عليها» قال يارسول الله! مالي. قال: «لا مال لك، إن كنت

تحريمها بالطلاق. واستدل أصحابنا بالحديث أن جمع الطلقات الثلاث بلفظ واحد ليس حراماً لأنه ﷺ لم ينكر عليه ذلك. وقد اعترض عليه بأنه ﷺ لم ينكر عليه؛ لأنه لم يصادف الطلاق محلاً مملوكاً له. ويجاب عنه بأنه لو كان الثلاث محرماً لأنكر عليه إرسال لفظ الطلقات الثلاث وبين تحريمه، وقال بعض أصحاب مالك: إنما طلقها ثلاثاً بعد اللعان؛ لأنه يستحب إظهار الطلاق بعد اللعان، مع أنه حصلت الفرقة بنفس اللعان، وهذا فاسد؛ لأنه كيف يستحب الطلاق للأجنبية؟ وقال بعض المالكية: لا تحصل الفرقة بنفس اللعان، واحتج بطلاق عويمر بقوله: «إن أمسكتها» والجواب ما سبق.

قوله: «أسحم أدهج» أنه: الأسحم الأسود، والدهج والدعجة السواد في العين وغيرها. وقيل: الدهج شدة سواد العين في شدة بياضها. «وخدج الساقين» أي عظيمهما، «والوحر» بالتحريك دويبة كالقطة تلتزم بالأرض - انتهى كلامه. والضمير في «فإن جاءت به» للحمل أو الولد لدلالة السياق عليه، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَوَكَّأْ خَيْرٌ﴾ (١) أي الميت.

الحديث الثاني والثالث عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «فانتفى» الفاء سببية أي الملاعنة لانتفاء الرجل من ولد المرأة وإحاقه بها. وقوله: «لا سبيل لك عليها» أي لا تسلط لك عليها كانت سبياً ولا تملك منها حلها. وهذا معنى «على» في «عليها» كقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ إنما السبيل على الذين يظلمون الناس (٢) وهذا الكلام بعد قوله: «حسابكما على الله».

«غب»: الملاعنة تدل على مذهب الشافعي، وهو أن الفرقة تحصل بنفس الملاعنة، فيحمل قوله: «ففرق بينهما» في الحديث السابق على هذا، وقوله: «مالي» فاعل فعل محذوف. فلما قال له: «لا سبيل لك عليها» قال: أينذهب مالي؟ أي المهر، والباء في قوله: «بما استحللت» باء البدل والمقابلة. وقوله: «فذاك» إشارة إلى قوله: «مالي» أي إن صدقت فهذا الطلب بعيد؛ لأنه

(١) البقرة: ١٨٠.

(٢) الشورى: ٤٢.

صَدَقَتْ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبَدٌ وَأَبَدٌ لَكَ مِنْهَا». متفق عليه.

٣٣٠٧ - \* وعن ابن عباس: أَنَّ هَلَالَ بِنِ أُمِيَّةَ، فَذَفَ امْرَأَتُهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ: يَارَسُولَ اللَّهِ! إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟! فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةُ، وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ هَلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلْيُنْزِلْنِ اللَّهُ مَا يُرِيئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَتَزَلَّ جَبْرِيلُ، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ) <sup>(١)</sup> فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ (إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ) <sup>(١)</sup> فَجَاءَ هَلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ

بِدَلِّ الْبُضْعِ، وَإِنْ كَذَبْتَ فَأَبْعِدْ وَأَبْعِدْ لَكَ، اللَّامُ فِي «لَكَ» لِلْبَيَانِ مُتَعَلِّقَةٌ بِ«أَبْعِدْ» الْأَوَّلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «مِيتَ لَكَ» <sup>(٢)</sup> وَأَبْعِدَ الثَّانِي مَقْصِدٌ لِلتَّكْثِيرِ. «مَح» فِيهِ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ الْمُتَكَاذِبِينَ لَا يَمَاقِبُ أَحَدُ مَتَمَّهَا، وَإِنْ عَلِمْنَا كَذِبَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِبْهَامِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْمَهْرِ بِالْدُخُولِ، وَعَلَى ثُبُوتِ مَهْرِ الْمَلَاعِنَةِ الْمُدْخُولِ بِهَا. وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ صَدَّقَتْهُ وَأَقْرَبَتْ بِالزَّانَا، لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا.

الحديث الرابع عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «ذَفَ امْرَأَتُهُ» «تَو»: هَذَا أَوَّلُ لَعَانٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ وَفِيهِ نَزَلَتِ الْآيَةُ. «مَح»: اِخْتَلَفُوا فِي نَزُولِ آيَةِ اللَّعَانِ، هَلْ هِيَ بِسَبَبِ عَوْمِرَ الْعَجْلَانِي أَمْ بِسَبَبِ هَلَالَ بْنِ أُمِيَّةَ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ لِعَوْمِرَ: «نَزَلَتْ فِيكَ» كَمَا سَبَقَ، وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي وَاسْتَدَلُّوا بِمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي قِصَّةِ هَلَالَ: وَكَانَ أَوَّلُ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ. قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ لِعَوْمِرَ: «نَزَلَتْ فِيكَ» أَيْ نَزَلَتْ فِي شَأْنِكَ فِي قِصَّةِ هَلَالَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ شَامِلٌ لْجَمِيعِ النَّاسِ. قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمَا جَمِيعًا، فَلَعَلَّهُمَا سَالَا فِي وَقْتَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ، فَنَزَلَتْ فِيهِمَا، وَسَبَقَ هَلَالٌ بِاللَّعَانِ. وَقِيلَ: إِنْ آيَةُ اللَّعَانِ نَزَلَتْ فِي شَعْبَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

قوله: «يَنْطَلِقُ» جواب «إِذَا» وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزَمْ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَاضٍ. «وَيَلْتَمِسُ» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «يَنْطَلِقُ» وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «إِذَا» ظَرْفًا مُبْتَدَأً، وَ«يَنْطَلِقُ» خَبَرُهُ، وَ«يَلْتَمِسُ» خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ أَوْ حَالٍ. وَفِي الْجُمْلَةِ مَعْنَى اسْتِثْقَاهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَادِ. وَنَظِيرُهُ إِذَا قَامَ زَيْدٌ إِذَا قَامَ عَمْرُوهُ أَيْ وَقْتُ قِيَامِ زَيْدٍ وَقْتُ قِيَامِ عَمْرُوهُ. قَوْلُهُ: «الْبَيِّنَةُ» «تَو»: أَيْ أَقَمِ الْبَيِّنَةَ «أَوْ حَدٌّ» نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيْ تَحْدُ حَدًّا. وَقَوْلُهُ: «وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» التَّقْدِيرُ: وَإِنْ لَمْ تَقْمِ الْبَيِّنَةَ فَيُثَبِّتْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ. قَوْلُهُ: «فَشَهِدَ» أَيْ لَاعَنَ.

أَنَّ أَحَدًا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ؟» ثُمَّ قَامَتْ، فَشَهِدَتْ فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهَا، وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَلَكَّاتٌ وَنَكَصَتْ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ سَابِغِ الْاَلَيْتَيْنِ، خَدْلُجِ السَّاقَيْنِ؛ فَهُوَ لَشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ، فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؛ لَكَانَ لِي وَلِهَا شَأْنٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

قوله: «فلما كانت عند الخامسة» «قض»: أى عند الخامسة من شهادتها حبسوها ومنعوها عن المضي فيها، وهددوا وقالوا لها: إنها موجبة. وقيل: معنى «وقفوها» «أطلعوها على حكم الخامسة، وهو أن اللعان إنما يتم به و يرتب عليه آثاره، وأنها موجبة للعدن مؤدية إلى العذاب إن كانت كاذبة. «فتلكأت» أى توقفت، يقال: تَلَكَّأَ فى الأمر تَلَكُّؤًا إذا تَبَطَّأَ عنه وتوقف فيه. «ونكصت» أى رجعت وتأخرت. وفى القرآن ﴿نَكَصَ عَلَى عَقِيْبِهِ﴾ (١). حتى ظننا أنها ترجع عن مقالها في تكذيب الزوج، ودعوى البراءة عما رماها به. «لا أفصح قومي سائر اليوم» أى جميع الأيام وأبد الدهر وفيما بقى من الأيام بالإعراض عن اللعان والرجوع إلى تصديق الزوج، وأريد به «اليوم» الجنس؛ ولذلك أجراه مجرى العام والسائر كما يطلق للباقي يطلق للجميع. «فمضت» أى فى الخامسة وأتمتها. و«أكحل العينين» الذي يعلو جفون عينيه سواد مثل الكحل من غير اكتمال، ويقال: رجل كحيل وامرأة كحلَاء. «سابغ الاليتين» كبيرهما، يقال للشئ إذا كان تامًا وافيًا وافرًا: إنه سابغ، وفي إثبات الولد على الوصف الذي ذكره ﷺ هنا وفي قصة عويمر بأحد الوصفين المذكورين مع جواز أن يكون على خلاف ذلك معجزة وإخبار بالغيب.

قوله: «لولا ما مضى من كتاب الله» أى من حكمه يدرء الحد عن المرأة بلعانها لكان لى ولها شأن فى إقامة الحد عليها. وفى ذكر «شأن» وتذكيره تهويل وتضخيم لما كان يريد أن يفعل بها، أى لفعلت بها لتضاعف ذنبها ما يكون عبرة للناظرين وتذكرة للسامعين. وفى الحديث دليل على أن الحاكم لا يلتفت إلى المظنة والأمارات، وإنما يحكم بظاهر ما تقتضيه الحجج والإيمان.

قال الإمام الشافعى رضى الله عنه فى مسنده فى باب إبطال الاستحسان: فقال رسول الله ﷺ فيما بلغنا: «إن أمره لبينٌ لولا ما قضى الله» يعنى إنه لمن رنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد إلا بإقرار أو اعتراف على نفسه، لا يحلُّ بدلالة غير واحد منهما وإن كانت بينه، فقال: «لولا ما قضى الله لكان لى فيها قضاء غيره»، ولم يعرض لشرى ولا للمرأة. والله أعلم. وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب، ثم علم أن الزوج هو الصادق - انتهى

٣٣٠٨- \* وعن أبي هريرة، قال: قال سعد بن عبادَةَ: لو وجدتُ مع أهلي رجلاً لم أمسه حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال رسولُ الله ﷺ: «نعم». قال: كلاً، والذي

كلام الإمام. وفي الحديث أن لعان الرجل يقدم على لعان المرأة؛ لأنه مثبت وهذا داري، والردء إنما يحتاج إليه بعد الإثبات.

الحديث الخامس عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «لم أمسه» جواب «لو» «مظ»: حرف الاستفهام هنا مقدر. أقول: والوجه أن تكون «لو» مع جوابها إخباراً على سبيل الإنكار، وفي كلام الله تعالى مثل هذا غير عزيز، ويدل على الإنكار قوله: «كلاً»، وفي الحديث الثاني «لو» رأيت رجلاً مع امرأتى لضربه بالسيف غير مصفح». وأما جوابه ﷺ: «نعم» فحمل كلامه على الاستفهام من الأسلوب الحكيم «إن» في قوله: «إن كنت» هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، وضمير الشأن محذوف، وفي الكلام تأكيد. «واسمعوا» ضَمَنَ معنى الإصغاء، وعُدِّي به «إلى» وفيه اعتذار منه ﷺ لسعد وأن ما قاله قاله عن غيره. وفي ذكر السيد هنا إشارة إلى أن الغيرة من شيم كرام الناس وساداتهم؛ ولذلك أتبعه بقوله: «وأنا أغير منه، والله أغير مني».

[«مظ»]: يشبه أن مراجعة سعد النبي ﷺ كان طمعاً في الرخصة لا ردّاً لقوله ﷺ، فلما أبى ذلك رسول الله ﷺ سكت وانقاد. «مع»: ليس قوله: «كلاً» رداً لكلام رسول الله ﷺ ومخالفة لأمره، وإنما معناه الإخبار عن حال نفسه عند رؤية الرجل مع امرأته واستيلاء الغضب عليه؛ فإنه حينئذ يعاجله بالسيف. أقول: إن رسول الله ﷺ لما تلقى سؤاله بقوله: «نعم» على الأسلوب الحكيم، وأجرى إنكاره مجرى الاستفسار، بين بقوله: «كلاً» أي ما أردت الاستفسار بل أردت الإنكار.

«نه»: الغيرة هي الحمية والألفة، يقال: رجل غيور وامرأة غيور بناءً بمبالغة كشكور وكفور؛ لأن فعولاً يشترك فيه الذكر والأنثى. «حس»: الغيرة من الله تعالى الزجر والله غيور أي زجور يزجر عن المعاصي؛ لأن الغيرة تغير يعثر الإنسان عند رؤية ما يكرهه على الأهل، وهو على الله محال.

الحديث السادس عن المنيرة: قوله: «مُصَفِّح» «مع»: هو بكسر الفاء أي غير ضارب بصفح السيف - وهو جانب - بل يحده. قوله: «أتعجبون من غيره سعد؟» فإن قلت: كيف التوفيق بين قوله: «إنه لغيور» وقوله هنا: «أتعجبون من غيره؟» فإن الجملة الأولى دلت على أنهم أنكروا غيرته حتى رد إنكارهم «بأن» و«اللام»، وهاتنا دل التعجب على أنهم كانوا مثبتين لغيرته جاهلين بسببها. قلت: قول سعد في الحديث الأول: «كلاً» إلى آخره حملهم على التعجب من مثل سعد سيد الانتصار كيف يقول مثل ذلك بحضرة رسول الله ﷺ وما بعثه على ذلك؟ فينبى رسول الله ﷺ سبب ما تعجبوا منه، وهو إثبات الغيرة. وقوله: «أتعجبون من غيره سعد» وارد

\* في «ك» (خط).

بِعَثْكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتَ لِأَعَاجِلِهِ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي». رواه مسلم.

٣٣٠٩ - \* وعن المغيرة، قال: قال سعدُ بنُ عبادَةَ: لو رأيتُ رجلاً مع امرأتِي

على قوله: «إنه لغيور» يعنى لاتعجبوا من غيرته؛ فإن الله أغير منه. وقوله: «والله أغير مني» عطف على المقسم عليه وهو قوله: «أنا أغير منه» وقوله: «ولا أحد أحب» «لا» هنا بمعنى ليس، وقد ذكر الاسم والخبر معها كأن النحويين غفلوا عن هذا الحديث؛ حيث اكتفوا بقوله: «أنا ابن قيس لا أبرح». وقوله: «العلز» فاعل له «أحب» [والمسألة كحلية]\*.

قوله: «ومن أجل غيرة الله حرم الله الفواحش» يعنى أن الله تعالى لما غار على عباده وإمائه الفواحش، شرع تحريمها ورتب على مرتكبها العقاب فى الدنيا والآخرة؛ لينزجروا عنها. ومعنى «ما ظهر منها وما بطن» أى ما أعلن منه وما أسر. وقيل: ما عمل وماتوى وقيل: ظاهره الزنا فى الخواص وباطنه الصديقة فى السر.

قوله: «العلز من الله» «مع»: العلز هنا بمعنى الإحذار، أى إزالة العلز، - يعنى أن الله تعالى بعث المبشرين والمنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة، كما قال تعالى: «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا» (١). و«الملحة» بكسر الميم المدح، ومعناه أنه تعالى لما وعدناه ورغب فيها. كثر سؤال العباد إياها منه والثناء عليه.

أقول: وفيه أن السيد إذا لم يكن غيوراً كان مواليه غير مؤدبين، ومن لم يصن عرضه عن اللوم يكون مشقاً لالسنه الطاعنين، ومن وعد الناس معروفاً ثم وفى بوعده، حسن ثناؤه وكثر حامدوه. فإن قلت: أليس النافل إذا كان عن فجأة كان أكمل من التأخير، والناس لمسرتة أمدح؟ قال أبو الطيب:

واجز الأمير الذى نعماء فاجئة بغير قول وتعمى القوم أقوال

قلت: ليس كذلك؛ لأن الأول حار كرم الفعال مع صدق المقال، وكان ذلك أقوم لأود المجتدى وأصلح لتهديب أخلاقه؛ لأنه إذا علق الرجاء به تحرى الأصوب فالأصوب لنيله، ثم إذا قارنه عرف حق النعمة وقام بموجب الشكر، ولهذا كانت دعواهم فى الدنيا: الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين، والحمد لله الذى هدانا لهذا. وسأل فقير كبيراً حاجة، فقال: أسوفك اليوم بالوعد، وأسرك غداً بالإلحاح لتلذق حلوة الأمل، وأنزين بحلوة الوفاء.

الحديث السابع عن أبى هريرة: قوله: «وغيرة الله أن لاياتى» مبتداً وخبر، ولا يستقيم حمل الخبر على المبتدأ إلا بتقديم اللام، أى غيرة الله نابعة لأجل أن لا يأتى.

(١) الإسراء: ١٥

\* أنه يشير إلى مسألة الكحل. ومثال النحاة فيها «ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد».

لضربته بالسيف غير مُصَفِّح، فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ، فقال: «اتعجبونَ من غيرِ سعد؟ والله لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، والله أَغْيَرُ مِنْي، ومن أَجْلِ غيرِ الله حَرَّمَ اللهُ الفواحشَ ماظْهَرَ مِنْهَا وما بَطَّنَ، ولا أَحَدَ أَحَبَ إِلَيْهِ الْعُدُوُّ مِنَ اللهِ، مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُنْذِرِينَ وَالْمُبَشِّرِينَ، ولا أَحَدَ أَحَبَ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللهِ، ومن أَجَلَ ذَلِكَ وَعَدَ الْجَنَّةَ». متفق عليه.

٣٣١- \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَغَارُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَغَيْرُ اللهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللهُ». متفق عليه.

الحديث الثامن عن أبي هريرة: قوله: «هل فيها من أورو؟» «قضى»: قال الأصمعي: الأورو من الإبل الذي في لونه يبيض إلى سواد، وهو أطيب الإبل لحما، وليس بمحمود في سيره وعمله عندهم، من الورقة وهو اللون الرمادي. ومنه قيل للحمامة [والذئبة]\*: ورقاء، وورق جمعه كحمر جمع أحمر.

وقوله: «فأنتى ترى ذلك جاءها؟» أي فمن أين جاءها هذا اللون وأبوها ليس بهذا اللون؟ قال: «عرق نزعها» أي قلعها وأخرجها من اللون فحلها ولقاحها. وفي المثل: العرق نزعٌ، والعرق [النَّجَار]\*. والأصل مأخوذ من عرق الشجر، يقال: أعرق الرجل إذا صار عريفاً، وهو الذي له عرق في الكرم، والمعنى أن ورقتها إنما جاء؛ لأنه كان في أصولها البعيدة ما كان بهذا اللون، أو بالوان تحصل الورقة من اختلاطها؛ فإن أمزجة الأصول قد تورث؛ ولذلك تورث الأمراض، والالوان تتبعها. وفائدة الحديث المنع عن نفى الولد بمجرد الأمارات الضعيفة، بل لا بد من تحقق وظهور دليل قوي، كأن لم يكن وطنها، أو أتت بولد قبل ستة أشهر من مبدأ وطنها.

أقول: فإن قلت: لم لم يعتبر وصف اللون في هذا الحديث؟ واعتبر الأوصاف في حديث شريك بن سحمان؛ حيث قال: «إن جاءت به أكل العنيتين سابغ الاليتين خلدج الساقين فهو لشريك؟» قلت: إنما لم يعتبر وصف اللون هنا ليدفع التهم؛ لأن الأصل براءة ساحة المسلمين، ولم يكن اعتبار الأوصاف هناك لدفع التهمة، بل لبينه على أن تلك الأمارات الجلدية الظاهرة مضمحلة عند وجود نص كتاب الله تعالى، فكيف بالأراء الخفية؟ ولو شئت قلت: إن الصورتين مستويتان؛ لأن لمانها بالحقيقة ادعاء براءة ساحتها عما نسب إليها، وهو قد غلب على رمي الزوج ولعانه، وحصول ما يقرر ذلك من وجود الولد من ماء السفاح والله أعلم. «مع»: فيه أن التعريض بنفى الولد ليس نفيًا، وأن التعريض بالقذف ليس قذفًا. وهو مذهب الشافعي وموافقيه. وفيه إثبات القياس والاعتبار بالأشياء وضرب الأمثال. وفيه الاحتياط للأنسب والحق الولد بمجرد الإمكان والاحتمال.

\* سقطت من «ط» وأثبتتها من «ك»، وهي أثبت اللتب.

\*\* في السان «النجار»: الأصل والحسب.

٣٣١١ - \* وعنه، أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وإني أنكرته. فقال له رسول الله ﷺ: «هل لك من إبل؟» قال: نعم قال: «فما الوأثها؟» قال: حُمُر. قال: «هل فيها من أورك؟» قال: إن فيها لورقاً. قال: «فأنت ترى ذلك جاءها؟» قال: عرق نزعها. قال: «فلعل هذا عرق نزعه؟» ولم يرخص له في الانتفاء منه. متفق عليه.

٣٣١٢ - \* وعن عائشة، قالت: كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص: أن ابن وليدة رمة مني، فاقبضه إليك، فلما كان عام الفتح أخذته سعد، فقال: إنه ابن أخي. وقال عبد بن رمة: أخي، فتساقوا إلى رسول الله ﷺ، فقال سعد: يا رسول الله! إن أخي كان عهد إلي فيه. وقال عبد بن رمة: أخي وابن وليدة أبي، وكُلد على فراشه. فقال رسول الله ﷺ: «هو لك يا عبد بن رمة، الولد

---

الحديث التاسع عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «ابن وليدة» «قضى»: الوليدة الأمة، وكانت العرب في جاهليتهم يتخذون الولائد ويضربون عليهن الفرائب فيكسبن بالعبودية، وكانت السادة أيضاً لا يجتنبونهن فيأتوهن، فإذا أتت الوليدة بولد وقد استغرشها السيد وزنى بها غيره أيضاً، فإن استلحقه أحدهما الحق به ونسب إليه، وإن استلحقه كل واحد منهما وتنازعا فيه عرض على القافة. وكان عتبة قد صنع هذا الصنيع في جاهليته بوليدة رمة، وحسب أن الولد له، فعهد إلى أخيه- أي أوصى إليه- بأن يضمه إلى نفسه وينسبه إلى أخيه حيثما احتضر، وكان كافراً، فلما كان عام الفتح أرمع سعد على أن ينفذ وصيته ويتزعه، فأبى ذلك عبد بن رمة، وترافعا إلى رسول الله ﷺ، فحكم أن الولد للسيد الذي ولد على فراشه، وليس للزاني من فعله سوى الوبال والنكال. وأبطل ما كانوا عليه في جاهليتهم من إثبات الولد بالزنا.

وفى هذا الحديث أن الدعوى تجرى في النسب كما تجرى في الأموال، وأن الأمة تصير فراشاً بالوطء، وأن السيد إذا أقر بالوطء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه لحقه. وإن وطئها غيره. وإن أقر الوارث فيه كإقراره.

قوله: «الولد للفراش» «مع»: ما تصير به المرأة فراشاً إن كانت زوجة فمجرد عقد النكاح. ونقلوا في هذا الإجماع، وشرطوا فيه إمكان الوطء، فإن لم يكن بأن نكح المشرقي مغربية، ولم يفارق واحداً منهما وطئه، ثم أتت بولد لستة أشهر أو أكثر لم يلحق. هذا قول مالك والشافعي، إلا أن أبا حنيفة لم يشترط الإمكان، حتى لو طلق عقب العقد وأتت بولد لستة أشهر لحقه الولد. وهذا ضعيف ظاهر الفساد. وإن كانت أمة فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً

للفراش، وللعاهر الحجر، ثم لسودة بنت زمعة: «احتجبي منه» لما رأى من شبهه بعتبة، فما رآها حتى لقي الله. وفي رواية: قال: «هو أخوك ياعبد بن زمعة من أجل أنه ولد على فراش أبيه». متفق عليه.

٣٣١٣- \* وعنهما، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور، فقال: «أي عائشة! ألم تري أن مجزراً المدلجي دخل، فلما رأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما ويدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض». متفق عليه.

للوطء بمجرد الملك. فإذا أتت بولد بعد الوطء بمدة الإمكان الحقوة. وقال أبو حنيفة: لا نصير فراشاً إلا إذا ولدت، وقال: لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت بعد الملك كالزوجة.

قال أصحابنا: الفرق أن الزوجة تراد للوطء خاصة، فجعل الشرع العقد عليها كالوطء، وأما الأمة فتراد لملك الرقبة وأنواع من المنافع؛ ولهذا يجوز أن يملك أختين وأماً وبنتها، بخلاف النكاح، فلم يصير نفس الملك فراشاً، فإذا حصل الوطء صارت كالحررة فصارت فراشاً.

واحتج بعض الحنفية بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا، له حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة. وقال الشافعي ومالك وغيرهم: لا أثر لوطء الزنا، بل للزاني أن يتزوج أم المزني بها وببنتها. ورواد الشافعي وجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا. قالوا: ووجه الاحتجاج أن سودة أمرت بالاحتجاب. وهذا احتجاج ضعيف؛ لأن هذا على تقدير كونه من الزنا، فهو أجنبي من سودة لا يحل الظهور له، سواء الحق بالزاني أو لا، ولا تعلق له بالمسألة المذكورة.

وفيه أن حكم الحاكم لا يحل الأمر في الباطن، فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له؛ لأنه ﷺ حكم به لعبد بن زمعة أنه أخ له، ولسودة بالاحتجاب، واحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة، فلو كان الحكم يحل الباطن لما أمرها بالاحتجاب. وقوله: «للعاهر الحجر» مضى شرحه في باب الوصية في الفصل الثاني. والله أعلم.

الحديث العاشر عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «أن مجزراً» «مع»: -بضم الميم- وفتح الجيم والزايين المنقوطين الأولى منهما مشددة- وهو من بنى مدلج، وكان القيافة فيهم وفي بني أسد، تعترف لهم العرب بذلك، وكانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة؛ لكونه أسود شديد السواد، وكان زيد أبيض فأبيض، فلما قضى هذا القائف هذا القائف بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف، فرح النبي ﷺ؛ لكونه راجراً لهم عن الطعن في نسبه.



٣٣١٤ - \* وعن سعد بن أبي وقاص، وأبي بكر، قالا: قال رسول الله ﷺ: «من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم [أنه غير أبيه] فالجنة عليه حرام». متفق عليه.

٣٣١٥ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ترغبوا عن آباءكم، فمن رغب عن أبيه فقد كفر». متفق عليه.

وذكر حديث عائشة «ما من أحد أغبر من الله» في «باب صلاة الخسوف».

---

وكانت أم أسامة حبشية سوطها اسمها بركة، وكنيتها أم أئمن. واختلفوا في العمل بقول القاض، واتفق القائلون به على أن يشترط فيه العدالة، وهل يشترط فيه العدد أم يكفي بواحد؟ فالأصح الاكتفاء بواحد.

«قضى»: فيه دليل على اعتبار قول القاض في الأنساب، وأن له مدخلا في إثباتها وإلا لما استبشر به ولا تكرر عليه؛ إذ لا يجوز أن يقال رجما بالغيب ما يحتمل أن يوافق الحق في بعض الصور وفاقا، وخصوصا ما يكون صوابه غير معتبر، وخطؤه قذف محصنة، ولا الاستدلال بما ليس بدليل، وإليه ذهب عمر وابن عباس وأئس وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم. وبه قال عطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وعامة أهل الحديث. وقالوا: إذا ادعى رجلان أو أكثر نسب مولود مجهول النسب، ولم تكن له بيعة، أو اشتركوا في وطء امرأة بالشبهة، فأتت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهم وتنازعوا فيه حكم القاض؛ فبأيهم أحقه لحقه. ولم يعتبره أصحاب أبي حنيفة بل قالوا: يلحق الولد بهم جميعا. وقال أبو يوسف: يلحق برجلين وثلاث، ولا يلحق بأكثر ولا بأمرأتين. وقال أبو حنيفة: يلحق بهما أيضا. وكل ذلك ضعيف.

قوله: «قد غطيا رءوسهما» فيه دليل على أن أقل الجمع اثنان، وليس هو من وادى قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (١) لأنه قد يقال: شخص له قلوب باعتبار دواعيه؛ لأن القلوب مكان الدواعي.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «من ادعى» «نه»: الدعوة بالكسر في النسب، وهو أن ينسب الإنسان إلى غير أبيه وعشيرته، وقد كانوا يفعلونه، فنهى عنه، والادعاء إلى غير الأب مع العلم به حرام، فمن اعتقد إباحته كفر لمخالفة الإجماع، ومن لم يعتقد إباحته، فمعنى كفره وجهان: أحدهما أنه أشبه فعله فعل الكفار، والثاني: أنه كافر نعمة الإسلام. أقول: ومعنى قوله: «فالجنة عليه حرام» على الأول ظاهر، وعلى الثاني تغليظ.

## الفصل الثاني

٣٣١٦ - \* وعن أبي هريرة، أنه سمع النبي ﷺ يقول لما نزلت آية الملاعة: «أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم؛ فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله جنته، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه، احتجب الله منه وفضحه على رموس الخلاق في الأولين والآخرين». رواه أبو داود، والنسائي، والدارمي. [٣٣١٦]

٣٣١٧ - \* وعن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن لي امرأة لاترد يد لأمس. فقال النبي ﷺ: «طلقها» قال: إني أحبها. قال: «فامسكها إذن». رواه أبو داود، والنسائي وقال النسائي: رفته أحد الرواة إلى ابن عباس، وأحداهم لم يرفعه. قال: وهذا الحديث ليس بثابت. [٣٣١٧]

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «ولن يدخلها الله جنته» «تو»: أى مع من يدخلها من الحسين بل يؤخرها أو يعذبها ما شاء، إلا أن تكون كافرة فيجب عليها الخلود. وذكر النظر تحقيق لسوء صنيعه وتعظيم للذنب الذى ارتكبه؛ حيث لم يرض بالفرقة حتى أماط جلباب الحياء عن وجهه. أقول: يريد أن قوله: «وهو ينظر إليه» تنميط للمعنى ومبالغة فيه. وقوله: «فى الأولين» يحتمل أن يكون ظرفاً لـ «فضحه» و«على رموس الخلاق» حالا من الضمير المنصوب، ويحتمل أن يكون حالا مؤكدة من الخلاق، أى على رموس الخلاق أجمعين.

الحديث الثانى عن ابن عباس رضى الله عنهما: قوله: «لاترد يد لأمس» «حسن»: معناه أنها مطاوعة لمن أرادها لاترد يده. «تو»: \* هذا وإن كان اللفظ يقتضيه احتمالاً، فإن قوله ﷺ: «فامسكها إذن» يأباه، ومعاذ الله أن يأذن رسول الله ﷺ فى إمساك من لاتماسك لها عن الفاحشة فضلاً من أن يأمر به، وإنما الوجه فيه أن الرجل شكاً إليه خرقها وتهاونها بحفظ ما فى البيت والتبرع ببذله لمن أراد.

«قض»: هذا الوجه ضعيف؛ لأن إمساك الفاجرة غير محرم حتى لا يؤذن فيه سيما إذا كان الرجل مولماً بها؛ فإنه ربما يخاف على نفسه أن لا يصطبر عنها لو طلقها، فيقع هو أيضاً فى الفجور، بل الواجب عليه أن يؤدبها ويجهده فى حفظها. «حسن». فيه دليل على جواز نكاح الفاجرة، وإن كان الاختيار غير ذلك، وهو قول أكثر أهل العلم.

[٣٣١٦] وفى إسناده عند أبي داود عبدالله بن يونس قال الحافظ فى التقریب: مجهول الحال، مقبول من السادسة.

[٣٣١٧] ضعيف.

\* فى «ك»: «تو».

٣٣١٨ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قضى أن كل مُسْتَلْحَقٍ اسْتَلْحَقَ بَعْدَ أَبِيهِ الَّذِي يُدْعَى لَهُ ادَّعَاهُ وَرَثَتُهُ فَقَضَى أَنْ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ يَمْلِكُهَا يَوْمَ أَصَابَهَا فَقَدْ لَحِقَ بِمَنْ اسْتَلْحَقَهُ وَلَيْسَ لَهُ ثُمَّ قُسِمَ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ، وَمَا أَدْرَكَ مِنْ مِيرَاثٍ لَمْ يُقَسِّمْ فَلَهُ نَصِيبُهُ، وَلَا يَلْحَقُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ لَمْ يَمْلِكُهَا أَوْ مِنْ حُرَّةٍ عَاهَرُ بِهَا فَإِنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ وَلَا يَرِثُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُدْعَى لَهُ هُوَ الَّذِي ادَّعَاهُ فَهُوَ وَلَدُ زَنِيَةٍ مِنْ حُرَّةٍ كَانَ أَوْ أُمَّةٍ. رواه أبو داود. [٣٣١٨]

٣٣١٩ - \* وعن جابر بن عتيك، أن نبي الله ﷺ قال: «مَنْ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللَّهُ؛ فَأَمَّا الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي الرَّبِيَّةِ، وَأَمَّا الَّذِي يُبْغِضُهُ اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رَبِيَّةٍ، وَإِنْ مِنَ الْخِيَلَاءِ مَا يُبْغِضُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ اللَّهُ؛ فَأَمَّا الْخِيَلَاءُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُ اللَّهُ فَاخْتِيَالُهُ فِي الْفَخْرِ». وفي رواية: «فِي الْبَغْيِ». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي. [٣٣١٩]

الحديث الثالث عن عمر رضي الله عنه: قوله: «مستلحق» هو بفتح الحاء الذي طلب الورثة أن يلحقوه بهم، واستلحقه أى ادَّعاه. وقوله: «استلحقه» صفة لقوله: «مستلحق» وقوله: «ادَّعاه» ورثته خبر «أن» والفاء في «فقضى» تفصيلية، أى أراد رسول الله ﷺ أن يقضى فقضى، كما فى قوله تعالى: «فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» (١). «مظ»: هذه الأحكام قضى بها الرسول ﷺ فى أوائل الإسلام ومبادئ الشرع، وهى أن الرجل إذا مات واستلحق له ورثته ولذا، فإن كان الرجل الذى يدعى الولد له ورثة قد أنكر أنه منه، لم يلحق به ولم يرث منه. وإن لم يكن أنكره فإن كان من أمته لحقه وورث منه مالم يقسم بعد ماله، ولم يرث ما قسم قبل الاستلحاق. وإن كان من أمة غيره كابن وليلة زمة، أو من حرة زنى بها لا يلحق به ولا يرث، بل لو استلحقه الواطىء لم يلحق به؛ فإن الزنا لا يثبت النسب.

الحديث الرابع عن جابر: قوله: «الغيرة فى الربية» أى فى مواضع التهم وما تردّد فيه النفس فتظنّ فائدتها وهى الرهبة والأتزجار. وإن لم تكن موقعها فتورث البغض والشأن والفتن. قوله: «وإن من الخيلاء «نه»: الخيلاء - بالضم والكسر - الكبير والعجب، يقال: اختلأ فهو مختال، وفيه خيلاء ومخيلة وكبر، والخيلاء فى الصدقة أن تهزأ الأريحية والسخاء فيعطىها طيبة بها نفسه، فلا يستكثر كثيراً ولا يعطى منها شيئاً إلا وهو له مستقل، وأما الحرب فإن يتقدم فيها بنشاط وقوة ونخوة وجنان.

[٣٣١٩] صحيح النسائي (٢٣٩٨). الإرواء (١٠٩٩).

[٣٣١٨] صحيح أبى داود (١٩٨٤).

(١) البقرة: ٥٤.

## الفصل الثالث

٣٣٢٠ - \* عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قام رجل، فقال: يا رسول الله! إن فلانا ابني، عاهرت بأمة في الجاهلية. فقال رسول الله ﷺ: «لادعوة في الإسلام، ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش، وللعاهر الحجر». رواه أبو داود.

٣٣٢١ - \* وعنه، أن النبي ﷺ قال: «أربع من النساء لا ملاءنة بينهن: النصرانية تحت المسلم، واليهودية تحت المسلم، والحرّة تحت المملوك، والمملوكة تحت الحر» رواه ابن ماجه. [٣٣٢١]

٣٣٢٢ - \* وعن ابن عباس: أن النبي ﷺ أمر رجلاً حين أمر المتلاعنين أن يتلاعنا أن يضع يده عند الخامسة على فيه، وقال: «إنها موجبة». رواه النسائي. [٣٣٢٢]

٣٣٢٣ - \* وعن عائشة: أن رسول الله ﷺ خرج من عندها ليلاً، قالت: فغرت عليه، فجاء، فرأى ما أصنع. فقال: «مالك يا عائشة! أغرت؟» فقلت: «ومالي لا يغار مثلي على مثلك؟» فقال رسول الله ﷺ: «لقد جاءك شيطانك» قالت: يا رسول الله! أمعي شيطان؟ قال: «نعم». قلت: ومعك يا رسول الله؟ قال: «نعم! ولكن أعانني الله عليه حتى أسلم». رواه مسلم.

## الفصل الثالث

الحديث الأول عن عمرو: قوله: «ابني» خبر «إن». قوله: «عاهرت» مستأنف بيان لإثبات الدعوة؛ ولذلك رده ﷺ بقوله: «لادعوة في الإسلام».

الحديث الثاني عن عمرو: قوله «بينهن» وبين أزواجهن، ولا بد من هذا التقدير؛ لأن قوله: «النصرانية» إلى آخره تفصيل له.

الحديث الثالث والرابع عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «لا يغار» حال من المجرور «ومثلي» وضع موضع الضمير الراجع إلى ذى الحال، وهو من قولهم: مثلك يوجد أى أنت تجود، يعنى كيف لا يغار من هو على صفتى من المحبة ولها ضرائر على من هو على صفتك من النبوة والمنزلة من الله تعالى، وقد خرج فى مثل هذا الوقت من عندها؟ وفى قوله: «لقد جاءك شيطانك» إشارة إلى ما مر فى حديث جابر بن عتيك من قوله: «أما التى يبغضها الله فالغيرة فى غير ربة» يعنى كيف تغيرين علي؟ ترين أى أحيف عليك؟ أى ليس هذا بموضع ربة، وبقية الحديث مضى شرحه فى باب الوسوسة.

[٣٣٢١] ضعيف ابن ماجه (٤١٢٧)، الضعيفة (٤١٢٧)

[٣٣٢٢] صحيح النسائي (٣٣٢٢)، صحيح أبي داود (١٩٥٢).

## (١٥) باب العدة

### الفصل الأول

٣٣٢٤ - \* عن أبي سلمة، عن فاطمة بنت قيس: أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله الشَّعِيرَ فسخطته، فقال: والله، مالك علينا من شيء. فجاءت رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له فقال: «ليس لك نفقة». فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى، تضعين ثيابك فإذا حللت فأذنيني». قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني. فقال: «أما أبو الجهم فلا يضع

### باب العدة

### الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي سلمة: قوله: «البتة» «قض»: البتة الطلقات الثلاث أو الطلقة الثالثة، فإنها بتة من حيث إنها قاطعة لعلاقة النكاح. «فسخطته» أي استقلته، يقال: سخط عطاءه، أي استقله ولم يرض به. قوله: «ليس لك نفقة» «مع»: اختلفوا في المطلقة البائن الحامل، هل لها السكنى والنفقة؟ فقال عمر رضي الله عنه وأبو حنيفة وآخرون: لها السكنى والنفقة؛ لقوله تعالى: «أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ»<sup>(١)</sup> وأما النفقة فلأنها محبوسة عليه. وقد قال عمر رضي الله عنه: «لا ندع كتاب ربنا يقول امرأة». وقال ابن عباس وأحمد: لا سكنى لها ولا نفقة، لهذا الحديث. وقال مالك والشافعي وآخرون: لها السكنى، لقوله تعالى: «أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ»<sup>(١)</sup> ولا نفقة لها لهذا الحديث؛ ولقوله تعالى: «وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن»<sup>(١)</sup> فمفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن. وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط السكنى بما قاله سعيد بن المسيب وغيره: إنها كانت امرأة لسنة واستطلت على أحمائها، فأمرها بالانتقال إلى بيت أم شريك ثم بالانتقال إلى بيت ابن أم مكتوم؛ لأنه لا يصرها، ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك، حتى إذا وضعت ثيابها للتبرز نظروا إليها.

وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبية بخلاف نظره إليها، وهو

(١) الطلاق: ٦.

عصاهُ عن عاتقه، وأماً معاويةَ فصُعلوكٌ لا مالَ له؛ انكِحي أسامةَ بنَ زيدٍ فكرهته، ثم قال: «انكِحي أسامةَ» فنكحته، فجعلَ اللهُ فيه خيراً واغتبطتُ. وفي رواية عنها: «فأماً أبوجهم فرجلٌ ضربٌ للنساء». رواه مسلم. وفي رواية: أن زوجها طلقها ثلاثاً، فأنبت النبي ﷺ فقال: «لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً».

٣٣٢٥ - \* وعن عائشة، قالت: إن فاطمة كانت في مكانٍ وحشٍ، فخيفَ على ناحيتها، فلذلك رخصَ لها النبي ﷺ - تعني في النقلة - وفي رواية: قالت: «مالفاطمة؟ ألا تنقي الله؟ تعني في قولها لاسكني ولا نفقة». رواه البخاري.

ضعيف. والصحيح الذي عليه الجمهور أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي كما يحرم عليه النظر إليها؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية، ولحديث أم سلمة: «أفعميان أنتم؟» على ما سبق. وإيضاً ليس في هذا الحديث رخصة لها في النظر إليه، بل فيه أنها آمنة عنده من نظر غيره، وهي مأمورة بغض بصرها عنه. وفيه جواز التعريض بخطبة البائن. وفي قوله: «فلا يضع العصا عن عاتقه» كناية عن كثرة الأسفار أو عن كثرة الضرب. وهذا هو الأصح، بدليل الرواية الأخرى أنه ضرباً للنساء. وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة.

أبو جهم هذا هو المذكور في حديث الأتجنانية، غير أبي جهم المذكور في التيمم وفي المرور بين يدي المصلي. وأما إشارته ﷺ بنكاح أسامة؛ فلما علمه من دينه وفضله وحسن طرائقه وكرم شمائله، فنصحها بذلك، فكرهت لكونه مولى أسود جذاً. وكرر عليها للحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك، ولهذا قالت: «اغتبطت» أي صرت بحيث اغتبطني النساء يحظ كان لي منه.

«حسن»: فيه دليل على أن المال معتبر في الكفاءة، وعلى أن الرجل إذا لم يجد نفقة أهله وطلبت المرأة فراقه فرق بينهما، وعلى جواز الخطبة على خطبة الغير إذا لم تأذن ولم تتركن إليه، وعلى جواز تزوج المرأة من غير كفؤ برضاها؛ فإن فاطمة هذه كانت قرشية وأسامة من الموالى.

الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «وحش» «نه»: الوحشة الخلوة والهجم، وأوحش المكان إذا صار وحشاً، وكذلك توحش والمعنى في مكان خلاء لاسكن فيه. وقوله:

٣٣٢٦ - \* وعن سعيد بن المسيّب، قال: إِنَّمَا نُقِلْتُ فَاطِمَةُ لَطُولِ لِسَانِهَا عَلَى أَحْمَانِهَا. رواه في «شرح السنة».

٣٣٢٧ - \* وعن جابر، قال: طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا، فزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فقال: «بلى، فِجْدِي نَخْلَكَ، فَإِنَّهُ عَسَى أَنْ تَصْدُقِي أَوْ تَعْلِي مَعْرُوفًا». رواه مسلم.

٣٣٢٨ - \* وعن المِسْوَرِ بْنِ مَعْرَمَةَ: أَنَّ سَبْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ نَفَسَتْ بَعْدَ وِفَاةِ رَوْحِيهَا بِلِيَالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْ أَنْ تَنكِحَ، فَأْذِنَ لَهَا، فَنَكَحَتْ. رواه البخاري.

٣٣٢٩ - \* وعن أم سلمة، قالت: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ ابْتَدَى تَوَفِيَّ عَنْهَا رَوْحُهَا، وَقَدْ اسْتَكْتَّ عَيْنَهَا، أَفَنَكْحُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا». قال: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ». متفق عليه.

---

«في قولها: لا سكني ولا نفقة» يعني ألا تخاف الله تعالى فاطمة في هذا القول أن لا سكني للبائس ولا نفقة لها؟ فكيف تستغني بذلك وهو مثل قول عمر: «لا ندع كتاب ربنا بقول امرأة؟» وهو يحتمل وجهين: أحدهما: ما ذهب إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن لها السكني والنفقة. وثانيهما: ما ذهب إليه الشافعي ومالك أن لها السكني ولا نفقة.

الحديث الثالث والرابع عن جابر: قوله: «أن تجده» «نه»: الجداد - بالفتح والكسر - صرام النخل وهو قطع ثمرتها، يقال: جد الثمرة يجدها جدًا - انتهى كلامه. وقوله: «بلى» تقرير للنفي أي أتت النبي ﷺ وسألت: أليس يسوغ لي الخروج للجداد؟ فقال: بلى اخرجي فجدي. وقوله: «فإنه عسى» تعليل للخروج، ويعلم منه أنه لو لا التصديق لما جاز لها الخروج. و«أو» في قوله: «أو تفعل مَعْرُوفًا» للتنويع، يعني أن يبلغ مالك نصابًا فتؤذي ركاتك، وإلا فافعلي مَعْرُوفًا من التصديق والتقرب والتهادي. وفيه أن حفظ المال واقتناءه لفعل المعروف مرخص. «مع»: فيه دليل على جواز خروج المعتدة البائسة للحاجة، ولا يجوز لها الخروج في عدة الوفاة، ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة.

الحديث الخامس عن أم سلمة: قوله: «إحداكن ترمي بالبعرة» «قص»: كان من عاداتهم في الجاهلية أن المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت بيتًا ضيقًا، وليست شر ثيابها، ولم تمس طيبًا ولا شيئًا في رينة حتى تمر بها سنة، ثم تؤتى بلبانة حمار أو شاة أو طير، فتكسر بها ما كانت

٣٣٣ - \* وعن أم حبيبة، وزينب بنت جحش، عن رسول الله ﷺ، قال: «لا يحل لامرأة أن تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحدَّ على ميتٍ فوقَ ثلاثِ ليالٍ، إلَّا على رُوحٍ أربعةِ أشهرٍ وعشراً» متفق عليه.

٣٣٣١ - \* وعن أم عطية، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُحدُّ امرأة على ميتٍ فوقَ ثلاثِ إلَّا على رُوحٍ أربعةِ أشهرٍ وعشراً، ولا تلبسُ ثوباً مصبوغاً إلَّا ثوبَ عصبٍ، ولا تكتحلُّ، ولا تمسَّ طيباً، إلَّا إذا طهرتُ بُدَّةً من قُسطٍ أو أظفارٍ متفق عليه. وزاد أبو داود: «ولا تُختضب».

فيه من العدة بأن تمسح بها قبلها، ثم تخرج فتعطى بعة فترمي بها، وتنقطع بذلك عدتها. فأشار الرسول ﷺ بذلك إلى أن ما شرع في الإسلام للمتوفى عنها زوجها من التريص أربعة أشهر وعشراً في مسكنها، وترك التزين والتطيب في تلك المدة يسير في جنب ما تكابله في الجاهلية. «حسن»: كانت علة المتوفى عنها زوجها في الابتداء حولاً كاملاً ثم نسخ بأربعة أشهر وعشراً قوله: «كل ذلك يقول: لا» صفة مؤكدة لقوله: «ثلاثاً».

الحديث السادس عن أم حبيبة: قوله: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله» نفي بمعنى النهي على سبيل التأكيد، والوصف بالإيمان إشعار بالتعليل، وأن من آمن بالله وبعقابه لا يجترئ على مثله من العظام. والسياق بعبارة إن دل على اختصاص المؤمن به دل بإشارته وكونه من عظام الشئون من مخالفة أمر الله ورسوله على غيره. هذا معنى قول الشيخ محيي الدين في تأويل الحديث الآتي.

الحديث السابع عن أم عطية: قوله: «لا تُحدُّ» أنه: الحد المنع والفصل بين الشئين، وأحدث المرأة على زوجها تحد فهي محد وحاد تحد فهي حاد، إذا حزنت عليه ولبست ثياب الحزن وتركت الزينة. والقسط ضرب من الطيب. وقيل: هو العود، والقسط عقار معروف في الأدوية طيب الريح، تبخر به النساء والأطفال. والأظفار جنس من الطيب لا واحد له من جنسه. وقيل: واحدة ظفر، وقيل: هو شيء من العطر أسود، والقطعة منه شبيهة بالظفر. والعصب يرود يمنية يعصب غزلها، أي يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج، فيأتي موشياً لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه صبغ، يقال: برد عصب بالتثنية وبالإضافة. وقيل: هي يرود مخططة. والعصب الفتل، فيكون النهي للمعتدة بما صبغ بعد النسج. والنبة بضم النون شيء يسير. «مع»: القسط والأظفار نوعان من البخور، وليس المقصود بهما الطيب، ورخص في استعمالهما للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة يتبع به أثر الدم لا للتطيب.



## الفصل الثاني

٣٣٣٢ - \* عن زينب بنت كعب: أَنَّ الْفُرَيْعَةَ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ سَنَانٍ - وَهِيَ أختُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا

وفي الحديث دليل على وجوب الإحداذ على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فذهب الشافعي والجمهور إلى التسوية بين المدخول بها وغيرها، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا، حرة أو أمة، مسلمة أو كافرة. وقال أبو حنيفة والكوفيون وبعض المالكية: لا يجب على الكتانية بل يختص بالمسلمة؛ لقوله ﷺ: «لَا مَرَأَةَ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتَأْوِلُ الْجُمْهُورَ بَأَنِ الْإِخْتِصَاصِ إِنَّمَا هُوَ، لَأَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الَّذِي يَسْتَمِرُّ خَطَابُ الشَّارِعِ عَلَيْهِ وَيَتَّقِعُ بِهِ وَيَتَّقِدُ لَهُ».

وقال أبو حنيفة: لا إحداذ أيضًا على الصغيرة ولا على الأمة. وجوابه أن الصغيرة إنما دخلت في الحكم، لكونها نادرة فسلكت في الحكم على سبيل الغلبة، والتقيد بقوله: «أربعة أشهر وعشرًا» خرج على غالب المعتدات اللاتي يعتدّن بالأشهر، أما إذا كانت حاملًا فعلمتها بالحمل ويلزمها الإحداذ حتى تضع، سواء قصرت المدة أو طالت.

وقالوا: الحكمة في وجوب الإحداذ في عدة الوفاة دون الطلاق، أن الزينة والتطبيب يستدعيان النكاح فهتيت عنه رجراً؛ لأن الميت لا يتمكن من منع معتدته من النكاح، بخلاف المطلق الحي، فإنه يستغنى بوجوده عن زاجر آخر. وجعلت أربعة أشهر؛ لأن فيها ينفخ الروح في الولد، وعشرًا للاحتياط.

أقول: الاستثناء في قوله: «إلا على زوج» متصل إذا جعل قوله: «أربعة أشهر» منصوبًا بمقدر بيانًا لقوله: «فوق ثلاث» أي أعني أو أذكر، فهو من باب قوله: ما اخترت إلا منكم رفيقًا؛ لكون ما بعد «إلا» شيتين، فيقدم المفسر - أعني أربعة أشهر - على الاستثناء، تقديره: لا تحد المرأة على ميت فوق ثلاث - أعني أربعة أشهر - إلا على زوج، أو من باب قولك: ما ضرب أحد أحدًا إلا زيد عمرًا، وإذا جعل معمولًا ل«لتحد» مضمرًا كان أو منقطعًا. فالتقدير: لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث، لكن تحد على زوج أربعة أشهر.

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن زينب: قوله: «المكثي في بيتك» «حسن»: اختلفوا في السكنى للمعتدة عن الوفاة. وللشافعي فيه قولان: فعلى الأصح لها السكنى، وبه قال عمر وعثمان وعبدالله بن عمر وعبدالله بن مسعود. وقالوا: إذنه ﷺ لفريضة أولاً صار منسوخًا بقوله: «المكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله». وفيه دليل على جواز نسخ الحكم قبل الفعل. والقول الثاني أن لا سكنى لها بل تعتد حيث شامت. وهو قول علي وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم؛ لأن النبي ﷺ أذن لفريضة أن ترجع إلى أهلها. وقوله لها آخرًا: «المكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» أمر استحباب - انتهى كلامه. «حتى يبلغ الكتاب أجله» أي حتى تنقضي العدة. وإنما سميت العدة

في بني خُدرة، فَإِنَّ رَوْحَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدَ لَهُ أَبْقُوا فَعَتَلَوْهُ. قالت: فسألت رسول الله ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فَإِنَّ رَوْحِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَنْزِلٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ. فقالت: قال رسول الله ﷺ: «نعم». فانصرفت حتى إذا كنتُ فِي الْحَجَرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، دَعَانِي، فقال: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» قالت: فاعتدلتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. رواه مالك، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي. [٣٣٣٢]

٣٣٣٣ - \* وعن أم سلمة، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة وقد جعلتُ على صبرٍ. فقال: «ما هذا يا أم سلمة؟». قلت: إنما هو صبرٌ ليس فيه طيبٌ. فقال: «إِنَّهُ يَشْهُبُ الرَّجَاءُ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، وَتَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْتَشْطِي بِالطَّيْبِ وَلَا بِالْحَمَاءِ فَإِنَّهُ خَضَابٌ». قلت: بأي شيء أمتشط؟ يا رسول الله! قال: «بِالسِّدْرِ تُغْلِفِينَ بِهِ رَأْسَكَ» رواه أبو داود، والنسائي. [٣٣٣٣]

كتاباً؛ لأنها فريضة من الله سبحانه وتعالى، كما قال تعالى: «كتب عليكم» أي فرض. الحديث الثاني عن أم سلمة: قوله: «يشب الوجه» «فا»: أي يوقده ويزيد في لونه، من شببت النار إذا أوقدها، والشبوب ما يوقد به النار. وعلل المنع به؛ لأن فيه تزييناً للوجه وتحسيناً له. «قوله»: «وتنزع به بالنهار» عطف على قوله: «فلا تجعليه» على معنى واجعليه بالليل والزعيه بالنهار؛ لأن «إلا» في الاستثناء المفرغ لغو، والكلام مثبت، وحذف النون في «تنزعيه» للتخفيف، وهو خبر في معنى الأمر. والباء في قوله: «بالطيب» حال من المشط؛ لأن التقدير: لا تستعملي المشط مطيباً. وكذا قوله: «بالسدر»، وقوله: «تغلفين» أيضاً حال من فاعل «امتشطي» أو استثناء بياناً. «تو»: «تغلفين» مفتوحة التاء، والأصل تغلفين فحذف إحدى التائين، وهو من قولك: تغلف الرجل بالغالية وغلف بها لحيته غلفاً من قولك: غلفت القرورة أي جعلتها في الغلاف - انتهى كلامه. وفي جامع الأصول، وفي بعض نسخ المصابيح بضم التاء من التغليف، وهو جعل الشيء غلافاً لشيء، والفرق أن التغلف فيه تكلف. والمعنى لا تكترين السدر على شعرك، حتى يصير غلافاً له فيحويه، كتغطية الغلاف المغلوف، بخلاف الثاني.

[٣٣٣٢] رواه مالك في «الموطأ» (١٠٦/٢)، وانظر صحيح أبي داود (٢٠١٦)، وصحيح الترمذي (٩٦٢)، وصحيح النسائي (٣٣٠٤).

[٣٣٣٣] أخرجه أبو داود (٧٣٠٥) في الطلاق، والنسائي (٢٠٥، ٢٠٤/٦) في الطلاق أيضاً. من حديث المغيرة بن الضحاك عن أم حكيم بنت الأسد، عن أمها، عن أم سلمة. وقد أهله غير واحد بجهالة المغيرة بن الضحاك، وأم حكيم وأمها، وأما ابن حجر، فقد حسنه في «بلوغ المرام» وأعله في «التلخيص» ٢٣٩/٢ بحديث أم سلمة الذي في الصحيحين. وفيه أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنها، أفنكحلها؟ قل: لا مرتين أو ثلاثاً.

٣٣٣٤ - \* وعنها، عن النبي ﷺ قال: «الْمُتَوَقَّى عَنْهَا رُجُهَا لَا تَكْبِسُ الْمَعْصَرُ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمَمَشَّةُ، وَلَا الْحُلِيُّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَحِلُ». رواه أبو داود، والنسائي. [٣٣٣٤]

### الفصل الثالث

٣٣٣٥ - \* عن سليمان بن يسار: أَنَّ الْأَخْوَصَ هَلَكَ بِالشَّامِ حِينَ دَخَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا، فَكَتَبَ مَعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ. فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدٌ: إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبِرِيءَ مِنْهَا، لَا يَرْتُهَا وَلَا تَرْتُهُ. رواه مالك. [٣٣٣٥]

٣٣٣٦ - \* وعن سعيد بن المسيب، قال: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيْمًا امْرَأَةٌ طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتُهَا؛ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ، وَإِلَّا اعْتَدَتْ بَعْدَ التَّسْعَةِ الْأَشْهُرِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ حَلَّتْ. رواه مالك. [٣٣٣٦]

الحديث الثالث عن أم سلمة: قوله: «المعصر» «قض»: المعصر المصبوغ بالعصر، والممشقة المصبوغة بالمشق - بسكو الميم - وهو الطين الأحمر الذي يسمى مغرة. والتائيت على إرادة الحلة والثياب.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن سليمان: قوله: «فقد برئت منه» فيه تصريح بأن المراد من الأقراء الثلاثة في قوله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» (١) الاطهار.

الحديث الثاني عن سعيد: قوله: «رفعتها حيضتها» هكذا وجدنا في الموطأ وجامع الأصول. «حَيْضَتُهَا» فاعل «رفعتها» والضمير في «رفعتها» منصوب بترج الخافض، أي رفعت حيضتها عنها، أي انقطعت. وقوله: «فإنها تنتظر» جواب للشرط. وقوله: «فذلك» مبتدأ وخبره محذوف أي فذلك ظاهر حكمه. و«إن» في «إن لا» شرطية، أي إن لم يتبين حملها اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر.

صورة المسألة أن الواجب على ذوات الأقراء أن يتربصن ثلاثة قروء، وعلى ذوات الاحمال وضع الحمل، فظهرت من انقطاع الدم عنها بعد الحيضتين أنها ليست من ذوات الأقراء، ومن

[٣٣٣٤] انظر صحيح أبي داود ح (٢٠٢٠)، وصحيح النسائي ح (٣٣٠٩).

[٣٣٣٥] رواه مالك في «الموطأ» (٩٦/٢).

[٣٣٣٦] رواه مالك في «الموطأ» (١٠٠/٧).

(١) البقرة: ٣٣٤

## (١٦) باب الاستبراء

### الفصل الأول

٣٣٣٧ - \* عن أبي الدرداء، قال: مر النبي ﷺ بامرأة مُجْبَعٍ، فسأل عنها. فقالوا: أمة لفلان. قال: «أَيْلِمُ بِهَا؟» قالوا: نعم. قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ، كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟». رواه مسلم.

مضي مدة وضع الحمل أنها ليست من ذوات الاحمال أيضاً. فظهر أيضاً أنها من اللائي يشن من المحيض، فوجب التريص بالأشهر. وأدخل لام التعريف على «التسعة» المضافة، وهو موافق لمذهب الكوفيين نحو الثلاثة الأثواب.

«مع»: من انقطع دمها إن انقطع لعارض يعرف كرضاع أو نفاس أو داء باطن، صبرت حتى تحيض فتعتد بالأقراء، أو تبلغ سن اليأس فتعتد بالأشهر، ولا يبالي بطول مدة الانتظار. وإن انقطع لا لعدة تعرف فالقول الجديد أنه كالاتقطاع لعارض، والقديم أنها تريض تسعة أشهر، وفي قول: أربع سنين، وفي قول مخرج: ستة أشهر، ثم بعد التريض تعتد بثلاثة أشهر.

### باب الاستبراء

المغرب: يرى من الدين والعيب براءة، ومنه استبراء الجارية طلب براءة رحمها من الحمل.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي الدرداء: قوله: «بامرأة مجبع» «قض»: المجبع - بالجيم قبل الحاء - الحمل المقرب التي دنت ولادتها، من أحجت السبعة إذا عظمت بطنها ودنت ولادتها. والإلمام بالمرأة من كنايات الوطء. وإنما هم بلغنه؛ لتركه الاستبراء، فإنه إذا ألم بأمة التي يملكها وهي حامل، كان تاركاً للاستبراء. وقوله: «كيف يستخدمه» إلى آخره إشارة إلى ما في ترك الاستبراء من المعنى المقتضي للعن، والضمير المنسوب في «يستخدمه ويورثه» للولد. ويبانه أنه إذا لم يستبرأ، وآلم بها، فأنت بولد يزمان يمكن أن يكون منه، وأن يكون ممن ألم بها قبله، فإن استخدمه استخدام العبيد فلعله كان منه، فيكون مستعبداً لولده قاطعاً لنسبه عن نفسه فيستحق اللعن. وإن استلحقه وادعاه لنفسه فلعله لم يكن منه، فيكون مورثه وليس له أن يورثه، فيستحق اللعن.

«شف»: الضمير المرفوع في قوله: «وهو لا يحل له» عائد إلى مصدرو «يستخدمه ويورثه» الدالين عليه، أي كيف يستخدمه والاستخدام لا يحل له؟ أم كيف يورثه والتوريث لا يحل له؟ أقول: «أم» في قوله: «أم كيف يورثه» منقطعة إضراب عن الإنكار إلى أبلغ منه.

## الفصل الثاني

٣٣٣٨ - \* عن أبي سعيد الخدري، رفعه إلى النبي ﷺ، قال في سبایا أوطاس: «لأئوطًا حاملٌ حتى تضع، ولا غيرُ ذاتِ حملٍ حتى تحيضَ حیضة» رواه أحمد، وأبو داود، والدارمي. [٤٣٣٨]

### الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي سعيد: قوله: «في سبایا» «حسن» فيه أنواع من الفقه، منها: أن الزوجين إذا سبا أو أحدهما يرتفع بينهما النكاح، ولم يختلف العلماء في سبي أحد الزوجين دون الآخر أنه يوجب ارتفاع النكاح؛ لأن النبي ﷺ أباح وطأ من بعد وضع الحمل أو مرور حیضة بها، من غير فصل بين ذوات أرواح وغيرها، وبين من سببت منهن مع الزوج أو وحدها، وكان في ذلك السبي كل هذه الأنواع، فدل أن الحكم في جميع ذلك واحد، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي، وقال أصحاب أبي حنيفة: إذا سبا معاً فهما على نكاحهما.

ومنها: أن وطء الحبالى من السبایا لا يجوز. ومنها: بيان أن استبراء الحامل يكون بوضع الحمل، واستبراء غير الحامل ممن كانت تحيض بحیضة بخلاف العدة؛ فإنها تكون بالأطهار؛ لأن النبي ﷺ قال في حديث عمر: «يطلقها طاهرًا قبل أن يمسه»، فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء؛ فجعل رسول الله ﷺ العدة بالأطهار والاستبراء بالحيض. ومنها: بيان أنه لا بد من حیضة كاملة بعد حدوث الملك، حتى لو اشتراها وهي حائض لا يعتد بتلك الحیضة. وقال الحسن: إذا اشتراها حائضًا أجزأت عن الاستبراء. وإن كانت الأمة ممن لا تحيض فاستبرأها بمضي شهر. وقال الزهري: بثلاثة أشهر. وفيه مستدل لمن ذهب إلى أن الحامل لا تحيض، وأن الدم الذي تراه الحامل لا يكون حیضًا، وإن كان في حینه وعلى وصفه؛ لأن النبي ﷺ جعل الحيض دليل براءة الرحم. وفيه أن استحداث الملك في الأمة يوجب الاستبراء، سواء كانت بكرًا أو ثيبًا تملكها من رجل أو امرأة. وكذلك المكاتب إذا عجزت، والميعة إذا عادت إلى بائعها بإقالة، أو ردت بعيب، فلا يحل وطأها إلا بعد الاستبراء.

واتفق أهل العلم على تحريم الوطء على المالك في زمان الاستبراء. واختلفوا في المباشرة سوى الوطء. فذهب قوم إلى تحريمها وهو كالوطء. وهو قول الشافعي، وله قول آخر إنها تحرم في المشتراة ولا تحرم في الميسية؛ لأن المشتراة ربما تكون حاملًا بولد الغير فلم يملكها المشتري، والحمل في الميسية لا يمنع الملك والله أعلم.

[٣٣٣٨] انظر صحيح أبي داود (١٨٨٩)، وصحيح الجامع ح (٧٤٧٩).

٣٣٣٩ - \* وعن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتِ الانصاري، قال: قال رسول الله ﷺ يومَ حُنَيْنٍ: «لَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ. ذَرَعَ غَيْرَهُ» يعني إِنْ بَانَ الْحَبَالِيُّ «وَلَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّيِّئِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا، وَلَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيعَ مَغْنَمًا حَتَّى يُقَسِّمَ» رواه أبو داود. ورواه الترمذي إلى قوله «ذَرَعَ غَيْرَهُ». [٣٣٣٩]

### الفصل الثالث

٣٣٤٠ - \* عن مالك، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِاسْتِبْرَاءِ الْإِمَاءِ بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ مَعْنَى تَحْيِضٍ، وَثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ مَعْنَى لَا تَحْيِضُ، وَيَنْهَى عَنْ سَقْيِ مَاءِ الْغَيْرِ.

٣٣٤١ - \* وعن ابنِ عمرَ: أَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَهَبْتَ الْوَكِيلَةَ الَّتِي تُوطَأُ، أَوْ بَاعْتَ، أَوْ أَعْتَقْتَ فَلْتَسْتَبْرِئْ رَحِمَهَا بِحَيْضَةٍ وَلَا تَسْتَبْرِئِ الْعَذْرَاءَ. رواهما رزين.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن مالك: قوله: «وثلثة أشهر إن كانت من لا تحيض» «مع»: إن كانت المشتراة من ذوات الأشهر فهل تستبرئ بشهر أم بثلاثة؟ قولان، أظهرهما عند الجمهور بشهر؛ لأنه بذل قرة. ورجع صاحب المذهب وجماعة الثلاثة.

الحديث الثاني عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «ولا تستبرئ العذراء» أي البكر. «مع»: سبب الاستبراء حصول الملك، فمن ملك جارية بإرث أو هبة أو غيرها لزمه استبراؤها، سواء كان الانتقال إليه عن يتصور اشتغال الرحم بمائه، أو من لا يتصور كامرأة وصبي ونحوهما، وسواء كانت الأمة صغيرة أو أيسة أو غيرها بكراً أو ثيباً، وسواء استبرأها البائع قبل البيع أم لا. وعن ابن شريح في البكر أنه لا يجب. (وعن المزني) \* في الزنا أنه إنما يجب استبراء الحامل والموطوءة. قال الروياني: وأما أميل إلى هذا. واحتج الشافعي بإطلاق الأحاديث في سبأيا أوطاس، مع العلم بأن فيهن الصغار والأبكار والاثبات.

[٣٣٣٩] انظر صحيح أبي داود (١٨٩٠).

\* زيادة من (ط).

## (١٧) باب النفقات وحق المملوك

### الفصل الأول

٣٣٤٢ - \* عن عائشة [رضي الله عنها] قالت: إِنَّ هَذَا بِنْتُ عُبَيْةَ، قالت: يارسول الله! إِنَّ أَبَا سَفِيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ. فقال: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَلِلنَّكَ بِالْمَعْرُوفِ» متفق عليه.

## باب النفقات وحق المملوك

«غيب»: نفق الشيء مضي ونفذ، ونفقت الدرهم تنفق، والنفقة اسم لما ينفق، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾ (١).

### الفصل الأول

الحديث الأول عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «ما يكفيني وولدي» قال الحريري في درة الغواص: فإن قيل: كيف جاز العطف على المضميرين المرفوع والمنصوب بغير تكرير، وامتنع العطف على المضمير المجزور إلا بالتكرير؟ فالجواب عنه أنه لما جاز أن يعطف الظاهر عليهما، ولما لم يجز أن يعطف المضمير المجزور على الظاهر إلا بتكرير الجار في مثل قولك: مررت بزيد وبك، لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمير إلا بتكريره أيضاً، نحو مررت بك ويزيد وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية. قوله: «شحيح» هو فصيل من الشح، ومعناه البخل مع حرص، وذلك فيما كان عادة لأعراض قال تعالى: ﴿وَأَحْضَرْتُ الْأَنْفُسَ الشَّحَّ﴾ (٢).

«مع»: فيه فوائد، منها: وجوب نفقة الزوج، ومنها: وجوب نفقة الأولاد الصغار. ومنها: أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية، ونفقة الزوجة مقدرة بالأمداد، على الموسر كل يوم مدان، وعلى المعسر مد، وعلى المتوسط مد ونصف. وهذا الحديث يرد. ومنها: جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم، وكذا ما في معناه ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء. ومنها: أن من له على غيره حق وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن، ومنعه مالك وأبو حنيفة. ومنها: جواز إطلاق الفتوى والمراد تعليقها، ولا يفتقر أن يقول المفتي: إذا ثبت ما ذكرت يكون كذا، كما أطلق النبي ﷺ. ولو علق فلا بأس. ومنها: أن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أبيهم. قال أصحابنا: هل لها الاستقلال بالأخذ من ماله بغير إذن القاضي؟ فيه وجهان مبنيان على وجهين لأصحابنا، بناء على أن إذن النبي ﷺ لهند كان إفتاء أو قضاء؟ والأصح الأول، فتجرى في

(١) (٢) النساء: ١٢٨

(١) البقرة: ٢٧٠.

٣٣٤٣ - \* وعن جابر بن سمرّة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أعطى الله أحدكم خيراً فليبدأ بنفسه وأهل بيته» رواه مسلم.

٣٣٤٤ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق» رواه مسلم.

كل امرأة أشبهتها وعلى الثاني وهو أن يكون قضاء لايجرى على غيرها إلا بإذن القاضى. ومنها: الاعتماد على العرف فى الأمور التى ليس فيها تحديد شرعى. ومنها: جواز خروج الزوجة من بيتها لحاجتها إذا أذن لها زوجها، أو علمت رضاه به. واستدل به جماعة على جواز القضاء على الغائب، وليس بذلك؛ لأن هذه القضية كانت إفتاءً لا قضاءً كما مر.

«حسن»: ومنها: أن القاضى له أن يقضى بعلمه؛ لأن النبى ﷺ لم يكلفها بالبيعة. ومنها: أنه يجوز أن يبيع ما ليس من جنس حقه، فيستوفى حقه من ثمنه. وذلك لأن من المعلوم أن منزل الرجل الصحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه أهله وولده من النفقة والكسوة ومسائر المرافق التى تلزمه لهم. وهذا قول الشافعى. وفيه دليل على أنه يجب على الرجل نفقة الوالدين والمولودين؛ لأنه إذا وجب عليه نفقة ولده فوجب نفقة والده عليه مع عظم حرمة أولى، ولا تجب نفقة من كان منهم موسراً أو قوياً سوى ما يمكنه تحصيل نفقته. ولا تجب نفقة غيرهما من الأقارب. وإذا احتاج الأب المعسر\* إلى نكاح، فعلى الولد إعفافه بأن يعطيه مهر امرأة، أو ثمن جارية ثم عليه نفقتها، ولا يجب على الأب إعفاف ولده.

الحديث الثاني والثالث عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله: «طعامه وكسوته» يجوز أن تكون الإضافة فيهما إلى المفعول، وعليه كلام المظهر، قال: يجب على السيد نفقة رقيقه خبزاً وإداماً قدر ما يكفيه من غالب قوت ممالك البلد وغالب الإدام والكسوة، وأن يكون إلى الفاعل، وعليه ظاهر الحديث الآتى، وأوله محيى السنة بقوله: هذا خطاب مع العرب الذين لبوس عاتهم وأطعمتهم متقاربة، يأكلون الجشب ويلبسون الخشن. والجشب هو الغليظ الخشن من الطعام. «مع»: الأمر بإطعامهم مما يأكل السيد وإلباسهم محمول على الاستحباب، ويجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوقه، حتى لو قتر السيد على نفسه تقتيراً خارجاً عن عادة أمثاله، إما رهداً وإما شحاً، لا يحل له التقتير على المملوك، وإلزامه بموافقته إلا برضاه.

قوله: «إلا ما يطيق» «حسن»: يعنى إلا ما يطيق الدوام عليه، لا ما يطيق يوماً أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك، ثم يعجز، وجملة ذلك ما لا يضر بيئته الضرر البين.

\* وردت فى (ط) (الموسر) وما أثبتته من (ك).



٣٣٤٥- \* وعن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن جعل الله أخاه تحت يديه فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس، ولا يكلفه من العمل ما يغلبه؛ فإن كلفه ما يغلبه فليعنه عليه» متفق عليه.

٣٣٤٦- \* وعن عبدالله بن عمرو جاءه قهرمان له، فقال له: أعطيت الرقيق قوته؟ قال: لا. قال: فانطلق فأعطهم؛ فإن رسول الله ﷺ قال: «كفى بالرجل إثماً أن يحبس عمن يملك قوته». وفي رواية: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت» رواه مسلم.

٣٣٤٧- \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه، ثم جاء به وقد ولى حره ودُخانَه فليقعه معه فليأكل، وإن كان الطعام مشفوهاً قليلاً فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين» رواه مسلم.

الحديث الرابع عن أبي ذر رضى الله عنه: قوله: «إخوانكم» فيه وجهان: أحدهما: أن يكون خير مبتداً محذوف، أى ممالئكم إخوانكم، واعتبار الأخوة إما من جهة آدم أى إنكم متفرعون من أصل واحد، أو من جهة الدين؛ فيكون قوله: «جعلهم الله» حالاً، لما فى الكلام من معنى التشبيه. ويجوز أن يكون مبتداً، وجعلهم الله «خبر، فعلى هذا «إخوانكم» مستعار لطفى ذكر المشبه. وفي تخصيص الذكر بالأخوة إشعار بعلّة المواساة فى الارتفاق، وأن ذلك مستحب؛ لأنه وارد على سبيل التعطف عليهم، وهو غير واجب، وناسب لهذا أن يقال: فليعنه؛ لأن الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه المسلم.

الحديث الخامس عن عبدالله: قوله: «أن يحبس» «مطّ»: «أن» مع ما بعده مبتداً، «كفى» خبر مقدم مثل يش رجلاً زيدا، أو خبر مبتداً محذوف. و«إثماً» تمييز. قوله: «قهرمان» «نه»: هو الخارن والوكيل الحافظ لما تحت يده، والفائم بأمر الرجل بلغة الفرس. وقوله: «يقوت» من قاته يقوته إذا أعطاه قوته، ويقال: أقاته يقيته أراد من تلزمه نفقته من أهله وعياله وعبيده.

الحديث السادس عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «وقد ولى حره» «تو»: «ولى» يجوز أن يكون من الولاية، أى تولى ذلك، وأن يكون من الولاء وهو القرب والذنو. والمعنى أنه قامى كلفه إيجاده وحملها عنك، فينبئ أن تشاركه فى الحظ منه. «فا»: المشفوه القليل، وأصلاً الماء الذى كثرت عابه الأشماء حتى قل. وقيل: أراد أن كان مكثراً عليه، أى كثرت عليه أكلته. و«الأكلة» بالفتح اللقمة. «تو»: قول من يفسر المشفوه بالقليل فـ «قليل» بدل منه،

٣٣٤٨ - \* وعن عبد الله بن عمر [رضي الله عنهما] أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ العبدَ إذا نصَّحَ لسيده، وأحسَّنَ عبادةَ الله؛ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ» متفق عليه.

٣٣٤٩ - \* وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «نِعْمًا للمملوكِ أن يتوفاهُ اللهُ بِحُسْنِ عبادةِ ربه وطاعةِ سيِّده، نعمًا له» متفق عليه.

٣٣٥٠ - \* وعن جرير، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أبقَ العبدُ لم تُقبلْ له صلاةٌ». وفي رواية عنه قال: «أيُّما عبدٍ أبقَ فقد برئت منه الذمَّةُ». وفي رواية عنه قال: «أيُّما عبدٍ أبقَ من مَوالِيهِ فقد كفرَ حتى يرجعَ إليهِم» رواه مسلم.

٣٣٥١ - \* وعن أبي هريرة، قال: سمعتُ أبا القاسمِ ﷺ يقول: «منْ كَذَفَ مملوكَهُ وهو بريءٌ مما قال؛ جُلِدَ يومَ القيامةِ إلا أن يكونَ كما قال» متفق عليه.

---

ويحتمل أن يكون تفسيراً له. «مع»: الرواية «الأكلة» بضم الهمزة وفيه الحث على مكارم الاخلاق والمواساة في الطعام، لاسيما في حق من صنعه وحمله؛ لانه ولي حره ودخانه، وتعلقت به نفسه وشم رائحته، وهذا كله محمول على الاستحباب.

الحديث السابع عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: قوله: «إذا نصح لسيده» يقال: نصحته ونصحت له، واللام مزيلة للمبالغة، ونصيحة العبد للسيد امتثال أمره، والقيام على ما عليه من حقوق سيده.

الحديث الثامن عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «نعمًا للمملوك» فيه ثلاث لغات: أحدها: كسر النون مع إسكان العين، والثانية كسرهما، والثالثة فتح النون مع كسر العين. «وما» في «نعمًا» نكرة غير موصولة ولا موصوفة بمعنى شيء، و«أن يتوفاه» مخصوص بالمدح، وتقديره: نعم شيء للمملوك توفيه الله إياه.

الحديث التاسع عن جرير: قوله: «فقد برئت منه الذمة» «مظ»: يعنى إذا أبق إلى ديار الكفار وارتد فقد برئ منه عهد الإسلام ويجوز قتله، وإن أبق إلى بلد من بلاد الإسلام لاعلى نية الارتداد لايجوز قتله، بل هو وارد على سبيل التهديد والمبالغة في جوار ضربه. «وكفر» أى ستر نعمة السيد عليه- انتهى كلامه. وقوله: «لم تقبل له صلاة» أى لا تكون عند الله مقبولة، وإن كانت مجزئة فى الشرع.

الحديث العاشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «إلا أن يكون كما قال» الاستثناء

٣٣٥٢ - \* وعن ابن عمر، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من ضرب غلاماً له حداً لم يأتِه، أو لطمه؛ فإنَّ كُفَّارته أن يُعتقه» رواه مسلم.

٣٣٥٣ - \* وعن أبي مسعود الأنصاري، قال: كنتُ أضربُ غلاماً لي، فسمعتُ من خلفي صوتاً: «اعلم أبا مسعود! الله أقدرُ عليك منك عليه» فالتفتُ فإذا هو رسولُ الله ﷺ فقلتُ: يا رسولَ الله! هو حرٌّ لوجهِ الله. فقال: «أما لو لم تفعلْ لَلْفَحْتِكَ النَّارَ- أو لمسَّتْكَ النَّارَ-» رواه مسلم.

مشكل؛ لأن قوله: «وهو برىء» يأباه، اللهم إلا أن يؤول قوله: «برىء» أى يعتقد أو يظن براءته ويكون العبد كما فى قلبه لا ما اعتقده، فحينئذ لا يجلد لكونه صادقاً فيه. وفيه أن مرجع الصدق والكذب إلى مطابقة الواقع لا اعتقاد المخبر. ولو رجع إلى اعتقاد المخبر لترتب عليه المجلد. «مع»: فيه إشارة إلى أنه لاحد على قاذف العبد فى الدنيا، وهذا مجمع عليه، لكن يعزى قاذفه؛ لأن العبد ليس بمحصن، سواء فيه من هو كامل الرق أو فيه شائبة الحرية، كالمدير والمكاتب وأم الولد.

الحديث الحادى عشر والثانى عشر عن أبى مسعود الأنصارى: قوله: «لم يأتِه» صفة «حدا» والضمير المنصوب راجع إليه أى لم يأت بموجه، فحلف المضاف وهو تقييد لما أطلق فى الحديث الآتى لأبى مسعود. قوله: «الله أقدر» حلق عمل «اعلم» باللام الابتدائية، والله مبتدأ و«أقدر» خبره و«عليك» صلة «أقدر» و«منك» متعلق «افعل». وقوله: «عليه» لايجوز أن يتعلق بقوله: «أقدر» لأنه أخذ ماله، ولايمصدر مقدر عند قوله: «منك» أى من قدرتك، كما ذهب إليه المظهر؛ لأن المعنى يأباه، بل هو حال من الكاف، أى أقدر منك حال كونك قادراً عليه، أو متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنه لما قيل: «الله أقدر عليك منك». قيل: قدرتك على من؟ قيل: عليه. كما فى قوله تعالى: «فلما بلغ سمع السعى» (١) الكشف (٢): «معه» لا يخلو إما أن يتعلق بـ «بلغ» أو بـ «السعى» أو بمحذوف، ولايصح تعلقه بـ «بلغ» لاقتضائه بلوغهما معاً حد السعى لأن صلة المصير لا تقدم عليه، فبقى أن يكون بيناً كأنه لما قال: فلما بلغ معه الحد الذى قدر فيه على السعى قيل: مع من؟ قال: مع أبى. وهذا أسلوب غريب يقرب فى التفضيل من قولهم: العمل أحلى من الخل. «مع»: فيه الحث على الرفق بالمماليك وحسن صحبتهم. واجمع المسلمون على أن عقته بهذا ليس واجباً وإنما هو مندوب، رجاء كفارة ذنبه وإزالة إثم ظلمه.

(١) الصائفت: ١٠٢.

(٢) الكشف: ٣٠٦/٣.

## الفصل الثاني

٣٣٥٤ - \* عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن لي مالا، وإن والدي يحتاج إلى مالي. قال: «أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، كلوا من كسب أولادكم» رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣٣٥٤]

٣٣٥٥ - \* وعنه، عن أبيه، عن جده: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني فقير ليس لي شيء، ولى يتيم. فقال: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ» رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [٣٣٥٥]

## الفصل الثاني

الحديث الأول عن عمرو: قوله: «إن أولادكم من أطيب كسبكم» «قضى»: أى من أطيب ما وجد بسببكم وتوسط سعيكم، أو اكتساب أولادكم من أطيب كسبكم، فحذف المضاف. وفى الحديث دليل على وجوب نفقة الوالد على ولده، وأنه لو سرق شيئاً من ماله أو الم بأمته، لأحد عليه؛ لشبهة الملك. أقول: لأحاجة إلى التقدير؛ لأن قوله: «أولادكم من أطيب كسبكم» خطاب عام، وتعليل لقوله: «أنت ومالك لوالدك» وإذا كان الولد كسباً للوالد لا بمعنى أنه طلبه وسعى فى تحصيله؛ لأن الكسب معناه الطلب والسعى فى تحرير الرزق والمعيشة والمال تبع له، كان الولد نفس الكسب مبالغة. وقد أشار إليه التنزيل بقوله: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ (١) سماء مولوداً له إيلاداً بأن الوالدات إنما ولدن لهم؛ ولذلك ينسبون إليهم، وأنشد للمامون بن الرشيد:

فإنما أمهات الناس أوعية مستودعات وللآباء أبناء

فإن قلت: الانتقال من قوله: أنت ومالك لوالدك، إلى قوله: «إن أولادكم من أطيب كسبكم» هل يسمى تضاعفاً؟ قلت: لا؛ لأنه ليس انتقالاً من إحدى الصيغ الثلاثة إلى الأخرى - أعنى الحكاية والخطاب والغيبة - لمفهوم واحد، بل هو انتقال من الخاص إلى العام فيكون تأويلاً للخطاب.

الحديث الثاني عن عمرو بن شعيب: قوله: «ولى يتيم» «قضى»: أضاف اليتيم إلى نفسه؛ لأنه كان قيمه، ولذلك رخص له أن يأكل من ماله بالمعروف، فلا يسرف فى الأكل فيأكل منه أكثر مما يحتاج إليه، ولا يبلو فيتخذ منه اطعمة لاثنتين بالفقراء ويعد. ذلك تذكيراً منهم. وروى «ولامبادر» بالدال غير المعجمة، أى من غير استعجال ومبادرة إلى أخذه قبل أن يفترق إليه

[٣٣٥٤] انظر صحيح أبى داود (٣٠١٥) وصحيح ابن ماجه ح (١٨٥٦)

[٣٣٥٥] انظر صحيح أبى داود (٢٤٩٦)، وصحيح النسائي ح (٣٤٢٩).

(١) البقرة: ٢٣٣.

٣٣٥٦- \* وعن أم سلمة، عن النبي ﷺ أنه كان يقول في مرضه: «الصلاة. ومالكت أيمانكم» رواه البيهقي في «شعب الإيمان». [٣٣٥٦]

٣٣٥٧ - \* وروى أحمد، وأبو داود عن علي نحوه. [٣٣٥٧]

مخافة أن يبلغ الصبي فيتزع ماله من يده. «ولامتائل» أى جامع مالا من مال اليتيم، مثل أن يتخذ من ماله رأس المال فيتجر فيه. أقول: الرواية الصحيحة بالدال المهملة، وهى موافقة لما فى التنزيل من قوله تعالى: «ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً»<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: أين الموافقة، فإن قوله: «ولا متائل» ليس فى التنزيل؟ قلت: لعله كال تفسير لقوله: «ولا مبادر» أى يبادر فى تصرف مال اليتيم ويجعله رأس المال؛ ليربح به مخافة أن يبلغ فيتزع ماله من يده، فإذا بلغ أعطاه رأس ماله، وأخذ الربح لنفسه. وقوله: «ليس لى شيء» صفة مؤكدة لـ «فقير» على تفسير الشافعى للفقير، ومميزة على تفسير أبى حنيفة له.

الحديث الثالث عن أم سلمة: قوله: «وما ملكت أيمانكم» «نه»: يريد الإحسان إلى الرقيق والتخفيف عنهم. وقيل: أراد حقوق الزكاة وإخراجها من الأموال التى تملكها الأيدى، كأنه علم بما يكون من أهل الردة وإنكارهم وجوب الزكاة وامتناعهم من أدائها إلى القائم بعده، فقطع حجبتهم بأن جعل آخر كلامه الوصية بالصلاة والزكاة. فعقل أبو بكر رضى الله عنه هذا المعنى حتى قال: «لاقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة». «مط»: وإنما قال: أراد به الزكاة؛ لأن القرآن والحديث إذا ذكر فيهما الصلاة فالغالب ذكر الزكاة بعده.

«قض»: وفى حذف الفعل - وهو إما «احفظوا» أى احفظوها بالمواظبة عليها وما ملكت أيمانكم بحسن الملكية والقيام بما يحتاجون إليه من الكسوة والطعام، أو «احلروا» أى احلروا تضييعها وخلفوا ما رتب عليه من العذاب - تشخيص للأمر وتعظيم لشأنه.

«تو»: الأظهر أنه أراد بما ملكت أيمانكم الممالك، وإنما قرنه بالصلاة ليعلم أن القيام بمقدار حاجتهم من الكسوة والطعام واجب على من ملكهم وجوب الصلاة التى لاسعة فى تركها، وقد ضم العلماء البهائم المستملكة فى هذا الحكم إلى الممالك. وإضافة الملك إلى اليمين كإضافته إلى اليد والاكسباب، والأمالك تضاف إلى الأيدى لتصرف المالك فيها وتمكنه من تحصيلها باليد، وإضافتها إلى اليمين أبلغ وأقعد من إضافتها إلى اليد؛ لكون اليمين أبلغ فى القوة والتصرف وأولى بتناول ما كرم وطاب. وإن لى فيه وجهاً آخر. وهو أن الممالك خصصوا بالإضافة إلى الأيمان تنبيهاً على شرف الإنسان وكرامته، وتبييناً لتفضيله على سائر أنواع ما يقع عليه اسم الملك، وتمييزاً له بلفظ اليمين عن جميع ما احتوته الأيدى واشتملت عليه الأملاك.

[٣٣٥٦] ضعيف «أحاديث ملة ظاهرها الصحة لمقبل الوادعى.

[٣٣٥٧] انظر صحيح أبى داود (٤٢٩٥).

(١) النساء: ٦.

٣٣٥٨ - \* وعن أبي بكر الصديق [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة سيء الملكة» رواه الترمذي، وابن ماجه. [٣٣٥٨]

٣٣٥٩ - \* وعن رافع بن مكيت، أن النبي ﷺ قال: «حسن الملكة يمن، وسوء الخلق شؤم». رواه أبو داود. ولم أر في غير «المصابيح» ما زاد عليه فيه من قوله: «والصدقة تمنع ميتة السوء، والبر زيادة في العمر». [٣٣٥٩]

---

أقول: والذي يقتضيه ضيق المقام من توصية أمته في آخر عهده، أن يقدر «احلروا» كقولهم: اهلك الليل، ورأسك والسيوف، وأن يكون الحديث من جوامع الكلم، فتاب به «الصلاة» عن جميع المأمورات والمنهيات ﴿إِنْ الصَّلَاةَ تَنَهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (١) - وب «ما ملكت إيمانكم» عن جميع ما يتصرف فيه ملكًا وقهرًا؛ ولذلك خص اليمين كما في قول الشاعر:

وكانا الأيمنين إذا التقينا وكان الأيسرين بنو أينا

فبه الصلاة على تعظيم أمر الله، وب «ما ملكت إيمانكم» على الشفقة على خلق الله؛ ولأن «ما» عام في ذوي العلم وغيرهم، وإذا خص بلوى العلم يراد به الصفة، وهي تحتمل التعظيم والتحقير، فحمله على الممالك يقتضى تحقير شأنهم وكونهم مسخرين لمواليهم، والوجه الأول أوجه لعمومه، فيدخل الممالك فيه أيضا.

الحديث الرابع عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قوله: «سيء الملكة» «نه»: أى الذى يسمى صعبة الممالك، يقال: فلان حسن الملكة إذا كان حسن الصنيع إليهم. أقول: معنى سوء الملكة يدل على سوء الخلق، وهو شؤم، والشؤم يورث الخذلان ودخول النار، ولذلك قول فى الحديث الأتى سوء الخلق بحسن الملكة.

الحديث الخامس عن رافع: قوله: «حسن الملكة يمن» «قضى»: أى يوجب اليمن؛ إذ الغالب أنهم إذا رأف بهم السيد وأحسن إليهم، كانوا أشفق عليه وأطوع له وأسمى فى حقه، وكل ذلك يؤدى إلى اليمن والبركة. وسوء الخلق يورث البغض والثغرة ويثير اللجاج والعناد، وقصد الأنفس والأحوال.

قوله: «ميتة السوء» «نه»: الميتة - بكسر الميم- الحالة التى يكون عليها الإنسان من موته كالجلسة والركبة، يقال: فلان مات ميتة حسنة أو ميتة سيئة. وقوله: «البر زيادة فى العمر» يحتمل أنه أراد بالزيادة البركة فيه؛ فإن الذى يورك له فى عمره يتدارك فى اليوم الواحد من

---

[٣٣٥٨] انظر ضعيف الجامع ح (١٢٥٥).

[٣٣٥٩] انظر ضعيف الجامع ح (٢٧٤).

(١) العنكبوت: ٤٥.

٣٣٦٠ - \* وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ضرب أحدكم خادمه فذكر الله، فأرفعوا أيديكم». رواه الترمذي، والبيهقي في «شعب الإيمان» لكن عنده «فليمسك» بدل «فأرفعوا أيديكم». [٣٣٦٠]

٣٣٦١ - \* وعن أبي أيوب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة» رواه الترمذي، والدارمي. [٣٣٦١]

٣٣٦٢ - \* وعن علي [رضي الله عنه]، قال: وهب لي رسول الله ﷺ غلامين أخوين، فبعث أحدهما، فقال لي رسول الله ﷺ: «يا علي! ما فعل غلامك؟» فأخبرته. فقال: «رده وده». رواه الترمذي، وابن ماجه. [٣٣٦٢]

٣٣٦٣ - \* وعنه، أنه فرق بين جارية وولدها، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك، فرد البيع. رواه أبو داود منقطعاً. [٣٣٦٣]

---

فضل الله ورحمته ما لا يتدركه غيره في السنة من سني عمره، أو أراد أن الله جعل ما علم منه من البر سبباً للزيادة في العمر. وسماء زيادة باعتبار طول عمره، وذلك كما جعل التداوي سبباً للسلامة والطاعة سبباً لنيل الدرجات، وكل ذلك كان مقدراً كالعمر.

الحديث السادس عن أبي سعيد: قوله: «فذكر الله» عطف على الشرط، وجوابه أرفعوا هذا إذا كان الضرب لتأديبه، وأما إذا كان حداً فلا، وكلنا استغاث مكرراً.

الحديث السابع والثامن والتاسع عن علي رضي الله عنه: قوله: «من فرق بين والدته أراد به التفريق بين الجارية وولدها بالبيع والهبة وغيرهما. «حسن»: وكللك حكم المجدة وحكم الأب والجد، وأجار بعضهم البيع مع الكرامة. وإليه ذهب أصحاب أبي حنيفة كما يجوز التفريق بين البهائم. وقال الشافعي: وإنما كره البيع بين السبايا، فأما الولد فلا بأس.

ورخص أكثرهم في التفريق بين الأخوين في البيع، ومنع بعضهم لحديث علي رضي الله عنه. واختلفوا في حد الكبر المبيح للتفريق، قال الشافعي: هو أن يبلغ سبع سنين أو ثمان. وقال الأوزاعي: حتى يستغنى عن أبيه. وقال مالك: حتى يثغر. وقال أصحاب أبي حنيفة: حتى يحتلم. وقال أحمد: لا يفرق بينهما وإن كبر واحتلم. وجوز أصحاب أبي حنيفة التفريق

---

[٣٣٦٠] انظر ضعيف الجامع ح (٦٨٢)، الضعيفة (١٤٤١).

[٣٣٦٢] ضعيف.

[٣٣٦١] إسناده حسن.

[٣٣٦٣] ضعيف لا مقطوعه.

٣٣٦٤- \* وعن جابر، عن النبي ﷺ قال: «ثلاثٌ من كن فيه يسَّرَ اللهَ حتفه، وأدخله جنته: رفقٌ بالضعيف، وشفقةٌ على الوالدين، وإحسانٌ إلى المملوكِ» رواه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ غريب.

٣٣٦٥- \* وعن أبي أمامة، أن رسولَ الله ﷺ وهبَ لعليٍّ غلامًا، فقال: «لا تُضربه فإني نُهِيتُ عن ضربِ أهلِ الصَّلَاةِ، وقد رأيتُهُ يُصلي». هذا لفظُ «المصاييح».

٣٣٦٦- \* وفي «المجتبى» للدراقيطى: أنَّ عمرَ بنَ الخطابِ [رضي الله عنه]، قال: نهانا رسولُ الله ﷺ عن ضربِ المصلين.

٣٣٦٧- \* وعن عبد الله بن عمرَ [رضي الله عنهما]، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله ! كم تَعْفُو عن الخادمِ؟ فسكتَ، ثمَّ أعادَ عليه الكلامَ، فصمتَ، فلمَّا كانتِ الثالثةُ قال: «اعفُوا عنه كلَّ يومٍ سبعينَ مرةً» رواه أبو داود.

بين الآخرين الصغيرين، فإن كان أحدهما لا يجوز. «شف»: لم يفرق النبي ﷺ في الحديث بين الوالدة والولد بلفظة «بين» و«فرق» في جزائه حيث كرر «بين» في الثاني؛ ليدل على عظم هذا الأمر، وأنه كما لا يجوز التفريق بينهما في اللفظ بالبين فكيف التفريق بين ذواتيهما؟.

أقول: قال الحريرى فى درة الخواص: ومن أوهام الخواص أن يدخلوا «بين» بين المظهرين وهو وهم، وإنما أعادوا بين المظهر والمضمر قياساً على المجرور بالحرف، كقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (١) لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، فلا يجوز العطف على جزء الكلمة، بخلاف المظهر لاستقلاله.

الحديث العاشر عن جابر: قوله: «حتفه» «فه»: يقال: مات حتف أنفه وهو أن يموت على فراشه، كأنه سقط لأنفه فمات، والحتف الهلاك، كانوا يتخيلون أن روح المريض تخرج من أنفه، فإن جرح خرجت من جراحته.

الحديث الحادى عشر عن أبى أمامة: قوله: «نُهِيتُ عن ضربِ أهلِ الصَّلَاةِ» وذلك أن المصلى غالباً لا يأتى بما يستحق عليه الضرب؛ لأن الصلَاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، فإذا كان الله رفع عنه الضرب في الدنيا نرجو من كرمه ولطفه أن لا يخزيه فى الآخرة بدخول النار ربنا إنك من تدخل النار فقد أجزيت».

الحديث الثانى عشر عن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما: قوله: «ثم أعاد» «ثم» فيه تدل

(١) النساء: ١.



٣٣٦٨ - \* ورواه الترمذي، عن عبد الله بن عمرو. [٣٣٦٨]

٣٣٦٩ - \* وعن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَأَمِّكُمْ مِنْ مَمْلُوكِيكُمْ، فَاطْعَمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاسْكُوهُ مِمَّا تَكْسُونَ، وَمَنْ لَا يُلَائِمُكُمْ مِنْهُمْ فَيَمُوهُ، وَلَا تَعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ» رواه أحمد، وأبو داود. [٣٣٦٩]

٣٣٧٠ - \* وعن سهل بن الحنظلية، قال: مرَّ رسول الله ﷺ ببعير، قد لَحِقَ ظهره ببطنه، فقال: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ الْمَعْجَمَةِ، فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً وَاتْرَكُوهَا صَالِحَةً». رواه أبو داود. [٣٣٧٠]

على التراخي بين السؤالين، وذلك يدل على الاهتمام بشأنه، ومن ثم عقبه بقوله: «فصمت» بالغاء السببية، ولم يأت في النوبة الأولى به بناء على عدم الاعتبار بشأنه، يعني لما رأى ذلك الاهتمام والاعتناء صمت، إما للتفكير وإما لإنزال الوحي. وقوله: «سبعين مرة» مبني على أحد الأمرين الذي هو التكرير دون التحديد. وهو نصب على المصدر أي سبعين عفوة.

الحديث الثالث عشر عن أبي ذر: قوله: «من لأمكم» «فه»: أي وافقكم وساعدكم، وقد تخفف الهمزة، لتصير ياء. وفي الحديث يروى بالياء متقلبة عن الهمزة.

قوله: «لا تعذبوا خلق الله» يعني أنتم وهم سواء في كونكم خلق الله، ولكم فضل عليهم بأن ملكتهم إيمانكم، فإن وافقكم فأحسنوا إليهم، وإلا فاتركوهم إلى غيركم، وهو من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضْلُ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ، فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِ رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ (١) أي جعلكم متفاوتين في الرزق، فزركم أفضل مما رزق مملئكم، وهم بشر مثلكم وإخوانكم، وكان ينبغي أن تردوا أفضل ما رزقتم عليهم، حتى تتساووا في المجلس والمطعم.

الحديث الرابع عشر عن سهل: قوله: «البهائم المعجمة» «فرض»: المعجمة التي لا تقدر على النطق؛ فإنها لا تطيق أن تنصح عن حالها، وتتضرع إلى صاحبها من جوعها وعطشها. وفيه دليل على وجوب علف الدواب، وأن الحاكم يجبر المالك عليه. وقوله: «فاركوها صالحة» ترغيب إلى تهديها بالعلف لتكون مهية لائحة لما تريدون منها، فإن أردتم أن تركبوها فاركوها وهي صالحة للركوب قوية على المشي، وإن أردتم أن تتركوها للأكل فتعهدوها؛ لتكون سميحة صالحة للأكل.

[٣٣٦٨] سبق. [٣٣٧٠] إسناده صحيح.

[٣٣٦٩] انظر صحيح أبي داود ح (٤٣٠٠).

(١) النحل: ٧١.

## الفصل الثالث

٣٣٧١ - \* عن ابن عباس، قال: لما نزل قوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (١)، وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا) (٢) الآية انطلق مَنْ كَانَ عَنْده يَتِيمٌ فعزل طعامه مِنْ طعامِهِ، وشرا به مِنْ شرايِهِ، فإذا فَضَلَ مِنْ طعامِ الْيَتِيمِ وشرا به شيءٌ حَسَبَ له حتى يَأْكُلَهُ أو يَفْسُدَ، فاشتدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فانزَلَ الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ، وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ فخلطوا طعامهم بطعامهم، وشرايهم بشرايهم. رواه أبو داود، والنسائي. [٣٣٧١]

٣٣٧٢ - \* وعن أبي موسى، قال: لعن رسول الله ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَبَيْنَ الْإِخْ وَبَيْنَ أَخِيهِ. رواه ابن ماجه، والدارقطني. [٣٣٧٢]

٣٣٧٣ - \* وعن عبدالله بن مسعود، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى بِالسَّبْيِ أَعْطَى أَهْلَ الْبَيْتِ جَمِيعًا، كَرَاهِيَةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ. رواه ابن ماجه.

٣٣٧٤ - \* وعن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِشِرَارِكُمْ؟ الَّذِي يَأْكُلُ وَحْدَهُ، وَيَعْلِدُ عَبْدَهُ، وَيَمْنَعُ رَفْدَهُ». رواه رزين.

## الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني والثالث عن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه: قوله: «أهل البيت» ثانى مفعولى «أعطى» و«جميعاً» حال مؤكدة، والمفعول الأول وهو المعطى له متروك منسى؛ لأن الكلام صيق للمعطى، وأنه مما لا ينبغي أن يفرق بين الأهل؛ ولذلك أكده. ونظيره قوله تعالى: «لِعِزَّتِنَا بِثَالِثِ» (٣) الكشف (٤): وإنما ترك ذكر المفعول به؛ لأن الغرض ذكر المعزول به وهو شمعون وما لطف فيه من التدبير حتى عز الحق وذل الباطل. وإذا كان الكلام منصبا إلى غرض من الأغراض جعل سياقه له وتوجهه إليه، كأن ما سواه مرفوض مطروح.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «وحده» حال، والرصد العطية والصلة، والمعنى شرار الناس البخیل السیء الخلق.

[٣٣٧١] انظر صحيح أبی داود: (٢٤٩٥).

[٣٣٧٢] إسناده ضعيف.

[٣٣٧٣] ضعيف، انظر ضعيف الجامع (٤٣٢٦).

(١) الإسراء: ٣٤. (٢) النساء: ١٠. (٣) يس: ١٤. (٤) الكشف: ٣/ ٢٨٢.

٣٣٧٥ - \* وعن أبي بكر الصديق، رضي الله عنه عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة سيء الملكة». قالوا: يارسول الله! ليس أخبرتنا أن هذه الأمة أكثر الأمم مملوكين ويتامى؟ قال: «نعم»، فأكرمهم ككرامة أولادكم، وأطعموهم مما تأكلون». قالوا: فما تنفعنا الدنيا؟ قال: «فرس تربطه، تُقاتل عليه في سبيل الله، ومملوك يكفيك، فإذا صلى فهو أخوك». رواه ابن ماجه. [٣٣٧٥]

## (١٨) باب بلوغ الصغير وحضائه في الصغر

### الفصل الأول

٣٣٧٦ - \* عن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال: عرضتُ على رسول الله ﷺ عامَ أحدٍ وأنا ابنُ أربعِ عشرةَ سنةً، فردني، ثمَّ عرضتُ عليه عامَ الخندقِ وأنا ابنُ خمسِ عشرةَ سنةً، فأجاني. فقال عمر بن عبد العزيز: هذا فرقُ ما بينَ المقاتلةِ والدُّرَّةِ. متفق عليه.

الحديث الخامس عن أبي بكر رضي الله عنه: قوله: «ليس أخبرتنا» توجيهه أنك يارسول الله! ذكرت أن سيء الملكة لا يدخل الجنة، وأن أمتك إذا أكثروا الممالك لا يسمهم مداراتهم فيسيئون معهم، فما بالهم؟ فأجابه ﷺ جواب الحكيم بقوله: «نعم فأكرمهم» وذكر يتامى استطراداً. وكذا الجواب الثاني «فرس تربطه» وارد على ذلك الأسلوب؛ لأن المراقبة والجهاد مع الكفار ليس من الدنيا.

### باب بلوغ الصغير وحضائه في الصغر

المغرب: الحضن ما دون الإبط، والحاضنة المرأة توكل بالصبي ترفعه وتربيته وقد حضنت ولدها حضانة.

### الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عمر: قوله: «فأجاني» قيل: معناه أجاني في المباينة. وقيل: كتب الجائزة وهي رزق الغزاة. وقوله: «هذا فرق ما بين المقاتلة» يريد إذا بلغ الصبي خمس عشرة دخل في زمرة المقاتلين، وأثبت في الديوان اسمه، وإذا لم يبلغها عد من الدرية. «حسن»: العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، قالوا: إذا استكمل الغلام أو الجارية خمس عشرة سنة كان بالغاً، وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما، وإذا احتلم واحد منهما قبل بلوغه هذا

[٣٣٧٥] ضعيف الجامع (٦٢٥٥)، بلفظ «لا يدخل الجنة سيء الملكة».

٣٣٧٧- \* وعن البراء بن عازب، قال: صالح النبي ﷺ يوم الحديبية على ثلاثة أشياء: على أن من أتاه من المشركين رده إليهم، ومن أتاهم من المسلمين لم يرثوه، وعلى أن يدخلها من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام، فلما دخلها ومضى الأجل خرج، فتبعته ابنة حمزة تنادي: يا عم! فتناولها علي، فأخذ بيدها، فاختصم فيها علي وزيد وجعفر. قال علي: أنا أخذتها وهي بنت عمي. وقال جعفر: بنت عمي وخالتها تحتى. وقال زيد: بنت أخي فقضى بها النبي ﷺ لخالتها، وقال: «الخالة بمنزلة الأم». وقال لعلي: «أنت مني وأنا منك». وقال لجعفر: «أشبهت خلقي وخلقي». وقال لزيد: «أنت أخونا ومولانا». متفق عليه.

## الفصل الثاني

٣٣٧٨ - \* وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عبدالله بن عمرو: أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني، وأراد أن ينزعه مني. فقال رسول الله ﷺ: «أنت أحق به مالم تنكحي» رواه أحمد، وأبو داود. [٣٣٧٨]

٣٣٧٩ - \* وعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه. رواه الترمذي. [٣٣٧٩]

٣٣٨٠ - وعنه، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي يريد أن

المبلغ بعد استكمال تسع سنين يحكم ببلوغه، وكذلك إذا حاضت الجارية بعد تسع، ولاحيض ولا احتلام قبل بلوغ التسع.

الحديث الثاني عن البراء: قوله: «قال زيد: بنت أخي» ذكر صاحب جامع الأصول في قسم أسماء الرجال، أن زيدا هذا هو زيد بن حارثة، أخى بينه وبين عمه حمزة، وفي الفائق: لما قال ﷺ لزيد: «أنت أخونا ومولانا» حبلى أى رفع رجلا وقفز على الأخرى من الفرج - انتهى كلامه. لعل المراد بقوله: «أخونا» هذه المواخاة، ويقول: «مولانا» ما روى أنه كان يدعى بحب رسول الله ﷺ.

[٣٣٧٨] حسن، انظر «إرواء الغليل» ٧/ ٢٤٤ برقم (٢١٨٧)، ومستند أحمد ١٨٢/٢.

[٣٣٧٩] صحيح، انظر صحيح الترمذي (١٠٩٤).

يذهب بابني، وقد سقاني ونفعني فقال النبي ﷺ: «هذا أبوك، وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت». فأخذ بيد أمه، فانطلقت به. رواه أبو داود، والنسائي، والدارمي. [٣٣٨٠]

### الفصل الثالث

٣٣٨١- \* عن هلال بن أسامة، عن أبي ميمونة سليمان مولى لاهل المدينة، قال: بينما أنا جالس مع أبي هريرة جاءته امرأة فارسية، معها ابن لها، وقد طلقتها زوجها، فادعياه، فرطنت له تقول: يا أبا هريرة زوجي يريد أن يذهب بابني. فقال أبو هريرة: استهما عليه. رطن لها بذلك. فجاء زوجها، وقال: من يحاقتني في ابني؟ فقال أبو هريرة: اللهم إني لا أقول هذا إلا لاني كنت قاعداً مع رسول الله ﷺ، فأتته امرأة، فقالت: يا رسول الله! إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد نفعني، وسقاني من بئر أبي عتبة- وعند النسائي: من عذب الماء- فقال رسول الله ﷺ: «استهما عليه». فقال زوجها من يحاقتني في ولدي؟ فقال رسول الله ﷺ: «هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت» فأخذ بيد أمه. رواه أبو داود، والنسائي لكنه ذكر المسند. [٣٣٨١]

ورواه الدارمي عن هلال بن أسامة.

### الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني والثالث عن عمرو: قوله: «حجرتي له حواء» الحجر يفتح ويكسر وجمعه حجور، والحواء اسم المكان الذي يحوى الشيء أى يضمه ويجمعه، ولعل هذا الصبي ما بلغ سن التميز، فقدم الأم لحضائته، والصبي فى حديث أبي هريرة كان مميزاً فخير.

### الفصل الثالث

الحديث الأول عن خلاد: قوله: «فرطنت له» «نه»: الرطانة بفتح الراء وكسرها والرائطن كلام لا يفهمه الجمهور، وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة، والعرب تخص بالرطانة غالباً كلام العجم. وقوله: «استهما» أى اقترعا. وقوله: «من يحاقتنى» أى يئارعننى فى حقى ويختصم. أقول: قوله: «إلا أنى» أى إلا لانى.

[٣٣٨٠] صحيح، انظر «إرواه الغليل» ٧/ ٢٥١ برقم (٦١٩٣).

[٣٣٨١] صحيح، انظر صحيح أبى داود (١٩٩٢).

# بسم الله الرحمن الرحيم

## فهرس الجزء السابع لشرح الطيبى

٢٠٩٥	كتاب البيوع
٢٠٩٥	باب الكسب وطلب الحلال
٢٠٩٥	الفصل الأول
٢٠٩٥	تحقيق لفظ «البيوع»
٢٠٩٥	فوائد كسب الحلال
٢٠٩٥	إن الله لا يقبل إلا طيباً
٢٠٩٦	إن الله تعالى لا يقبل دعاء أكل الحرام
٢٠٩٦	التركيب النحوي لقوله: «أشعث وأغبر»
٢٠٩٧	تحقيق لفظ «غذى» لغة وتركيباً
٢٠٩٧	إن للدعاء جناحين
٢٠٩٧	التركيب النحوي لقوله «ما أخذ منه»
٢٠٩٨	مدار الإسلام على ثلاثة أحاديث
٢٠٩٨	البينة على صلاح المطعم والمشرب وغيرهما
٢٠٩٨	إن الأشياء ثلاثة أقسام باعتبار الحلال والحرام
٢٠٩٨	إذا تردد الشيء بين الحل والحرم
٢٠٩٨	وفيه ثلاثة مذاهب
٢٠٩٩	تحقيق حرف «إلا»
٢٠٩٩	تحقيق لفظ «الحمى»
٢٠٩٩	جملة الشبهة العارضة في الأمور قسمان
٢٠٩٩	تحقيق قوله «استبرأ»
٢٠٩٩	دليل جواز الجرح والتعديل
٢٠٩٩	كيف يقع في الشبهات
٢٠٩٩	هذا الحديث أصل في الورع

٢٠٩٩	حكم المشتبهات
٢١٠٠	حكم جوائز السلطان
٢١٠٠	المعاملة في سلاطين الزمان
٢١٠٠	الاجتناب عن الأشياء التي تتبى بالأموال المفضوة
٢١٠٠	تحقيق قوله «وقع في الحرام»
٢١٠٠	تحقيق لفظ المضغة
٢١٠١	وجه تسمية القلب
٢١٠١	سبب تسمية المضغة
٢١٠١	سر إعادة حرف التنبيه
٢١٠١	هذا الحديث بحر لا ساحل له
٢١٠١	ثمن الكلب خبيث
٢١٠١	تحقيق لفظ الخبيث
٢١٠١	اختلاف الأئمة في بيع الكلب
٢١٠١	حلوان الكاهن
٢١٠١	تحقيق الحلوان
٢١٠١	تعريف الكاهن وتعارفه
٢١٠٢	المنجم اسم الكاهن
٢١٠٢	يمنع المحتسب من يكتسب بالكهانة
٢١٠٢	ثمن الكلب وبيعه حرام عند جماهير العلماء
٢١٠٢	مذاهب الأئمة في بيع الكلب
٢١٠٢	حكم بيع الدم
٢١٠٢	أكل الربا وموكله ملعون
٢١٠٢	تحقيق لفظ الواشمة
٢١٠٢	سبب النهي عن الوشم وغيره
٢١٠٢	تحقيق لفظ المصور
٢١٠٣	حكم بيع الصور
٢١٠٣	حكم الانتفاع من الميتة والخمر وغيرهما

	حكم بيع الميتة والخنزير والنجاسة
٢١٠٣	علة منع بيع الميتة والخمر وغيرهما
٢١٠٣	لا غرامة في إراقة خمر النصراني وقتل الخنزير له
٢١٠٤	حكم بيع الأعيان النجسة
٢١٠٤	حكم الصور المتخذة من الخشب والحديد وغيرهما
٢١٠٤	حكم بيع آلات اللهو
٢١٠٤	حكم كل حيلة تحتال للتوصل إلى محرم
٢١٠٤	إن الحكم لا يتغير بتغير هيئة الشيء وتبديل اسمه
٢١٠٤	حكم ثمن الكلب والسنور وما هو الاختلاف فيه
٢١٠٥	جواز مخارجة العبد برضاه
٢١٠٥	حكم الحجامة والتداوي
٢١٠٥	أجرة الطبيب وجواز الشفاعة بالتخفيف
٢١٠٥	الفصل الثاني
٢١٠٥	إن أولادكم من كسبكم
٢١٠٥	حكم نفقة الوالدين على الولد
٢١٠٥	أطيب الأكل والطعام
٢١٠٥	التصدق بالمال الحرام
٢١٠٥	أغراض اكتساب المال
٢١٠٦	من مات وترك الحرام
٢١٠٦	معنى «السحت»
٢١٠٧	شرح قوله: «دع ما يريبك»
٢١٠٧	قوله: فإن الصدق طمأنينة
٢١٠٧	الصدق والكذب يستعملان في المقال والفعال والاعتقاد
٢١٠٧	ما هو المراد من «البر والإثم»
٢١٠٨	هذا الحديث من دلائل النبوة ومعجزات الرسول
٢١٠٨	إذا كان الشيء مشتبها بين الحلال والحرام
٢١٠٨	متى يكون الاستفتاء عن القلب



- ٢١٠٨ مناسبة الحديث من الباب
- ٢١٠٨ استعمال لفظ الصدق والكذب باعتبار الأصل
- ٢١٠٩ تحقيق لفظ «المتقي» لغة وشرعا
- ٢١٠٩ التقوى على ثلاث مراتب
- ٢١١٠ تحقيق لفظ «المعتصر» لغة
- ٢١١٠ بائع الخمر ملعون
- ٢١١٠ ما المراد من «الناضح»
- ٢١١٠ حكم إطعام الحرام
- ٢١١١ حكم كسب المرأة المغنية
- ٢١١١ تحقيق لفظ «القينات» مع وجه التسمية
- ٢١١١ حرمة البيع بسبب التوصل إلى الحرام
- ٢١١١ ما المراد من «لهو الحديث»
- ٢١١٢ الفصل الثالث
- ٢١١٢ شرح قوله: «فريضة بعد الفريضة»
- ٢١١٢ طلب كسب الحلال أصل الورع وأساس التقوى
- ٢١١٢ ما المراد من قوله: «مصورون»
- ٢١١٢ القرآن غير مخلوق
- ٢١١٢ معنى «المبرور»
- ٢١١٣ بيع لبن الجارية وقبض ثمنه
- ٢١١٣ «ما بأس» بمعنى «ليس»
- ٢١١٣ معنى قوله: لا ينفع فيه إلا الدينار والدرهم
- ٢١١٣ إن التكسب يذنيك من الدنيا
- ٢١١٣ مقولة سفيان في المال
- ٢١١٤ إن من أصاب من أمر مباح خيرا وجب عليه ملازمته
- ٢١١٤ معنى الخراج
- ٢١١٤ لا يدخل الجنة جسد غذي بالحرام
- ٢١١٤ لماذا قاء أبو بكر رضي الله عنه

- ٢١١٤ إذا كان الحرام في رجل لا تكون صلاته مقبولة
- ٢١١٥ باب المساهلة في المعاملات
- ٢١١٥ الفصل الأول
- ٢١١٥ معنى قوله: سمحاً، لغة ومراداً
- ٢١١٦ التنارع بين ملائكة الرحمة، وبين ملائكة العذاب
- ٢١١٦ تحقيق قوله: «أجارهم»
- ٢١١٦ فعل الخير لا يكون حقيراً
- ٢١١٦ قوله «إياكم وكثرة الحلف»
- ٢١١٦ النهي عن الكثرة لا يقتضي جواز قلتها في بعض المقام
- ٢١١٦ اليمين الفاجرة منقفة للسلمة ممحقة للبركة
- ٢١١٧ معنى المسبل
- ٢١١٧ تحقيق لفظ المنان
- ٢١١٧ المسبل والمنان وغيرهما خائب وخاسر
- ٢١١٧ الفصل الثاني
- ٢١١٨ قوله: التاجر الصدوق الأمين
- ٢١١٨ الحكم يرتب على الوصف المناسب
- ٢١١٨ سر كسب الحلال
- ٢١١٨ معنى السماسرة
- ٢١١٨ ما هو المراد من التجارة
- ٢١١٨ معنى قوله: فشويوه بالصدقة
- ٢١١٩ فوائد التصدق
- ٢١١٩ لماذا يحشر التجار في يوم القيامة فجاراً
- ٢١١٩ ما معنى الفجور
- ٢١٢٠ باب الخيار
- ٢١٢٠ الفصل الأول
- ٢١٢٠ اختلاف العلماء في معنى قوله «ما لم يتفرقا»
- ٢١٢٠ ما المراد من التفرق

٢١٢٠	هل يصح نفي شرط خيار المجلس
٢١٢٠	مراد قوله : إلا بيع الخيار
٢١٢١	المراد من الحديث التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس
٢١٢١	متى تكون البركة في البيع
٢١٢١	غرض خيار المجلس
٢١٢١	قوله : إنه يخذع في البيوع
٢١٢١	إن الغبن لا يفسد البيع ولا يثبت الخيار
٢١٢٢	والغبن الفاحش مفسد للبيع
٢١٢٢	هل يثبت الخيار بقوله لا خلافة أم لا
٢١٢٢	حديث حبان خاص أو عام
٢١٢٢	سر تلقين النبي ﷺ بقوله : لا خلافة
٢١٢٣	الفصل الثاني
٢١٢٣	معنى الصفقة
٢١٢٣	معنى الإقالة
٢١٢٣	لا يجوز التفريق بين العاقلين إلا برضاهما
٢١٢٣	الفصل الثالث
٢١٢٣	الخيار بعد البيع
٢١٢٤	باب الربا
٢١٢٤	الفصل الأول
٢١٢٤	تعريف الربا لغة وشرعا
٢١٢٤	إن البركة ترتفع عن الربا
٢١٢٤	تحقيق لفظ الربا كتابة وترقيما
٢١٢٤	لماذا خص الربا بالاكل؟
٢١٢٤	لماذا سوى الرسول بين أكل الربا وموكله؟
٢١٢٥	حكم الإعانة على الباطل
٢١٢٥	متى يتحقق الربا في البيع؟
٢١٢٥	بيان علة الربا

٢١٢٥	التعامل على ثلاثة أقسام في أموال الربا
٢١٢٦	اختلاف الأئمة في تعيين علة الربا
٢١٢٦	تحقيق قوله: «هذه الأصناف»
٢١٢٧	حكم بيع الحلي من الذهب بالذهب بالفضل
٢١٢٧	لا يجوز طلب الفضل لصنع الحلي
٢١٢٧	معنى قوله: «إلا هاء وهاء، لغة ومرادا
٢١٢٨	معنى الجنب
٢١٢٨	حيلة بيع أموال الربا بالفضل
٢١٢٨	حكم الحيلة التي توصل إلى الربا
٢١٢٨	إذا اختلفت الصحابة فمذهب الشافعي القياس
٢١٢٩	متى يسلط الله الذل على الناس
٢١٢٩	تعريف بيع العينة
٢١٢٩	إذا صح الحديث خلاف قول الشافعي فالعمل بالحديث
٢١٢٩	من قال إن علة الربا الكيل والوزن
٢١٢٩	متى يقال «أوه» في الكلام
٢١٣٠	من مكارم الأخلاق والإحسان العام
٢١٣٠	بيع حيوان بحيوانين نقدا
٢١٣٠	اختلاف العلماء في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة
٢١٣٠	الدليل على جواز السلم في الحيوان
٢١٣٠	معنى الصبرة
٢١٣١	بيع مال الربا بجنسه جزافا
٢١٣١	الفصل الثاني
٢١٣١	أثر الربا يصل إلى جميع الناس قبل يوم القيامة
٢١٣٢	حكم بيع التمر بالرطب
٢١٣٢	حكم الزيادة في الرويات من جنس واحد
٢٢٣٣	تحقيق «الميسر» لغة واشتقاقا
٢١٣٣	حرمة بيع اللحم بالحيوان

٢١٣٣	تحقيق لفظ القلائص
٢١٣٣	الإشكال والجواب
٢١٣٤	الفصل الثالث
٢١٣٤	لا ربا فيما كان يدا بيد
٢١٣٤	الربا أشد من الزنا
٢١٣٤	حرمة الربا تعبدية
٢١٣٤	قبح الربا
٢١٣٥	المراد من آية الربا
٢١٣٥	المراد من قوله فدعوا الربا والريبة
٢١٣٦	تحقيق لفظ القرض
٢١٣٧	باب المنهي عنها من البيوع
٢١٣٧	الفصل الأول
٢١٣٧	تعريف بيع المزبنة
٢١٣٧	اختلاف الأئمة في بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب
٢١٣٧	تحقيق لفظ المخابرة والمحاولة
٢١٣٨	تحقيق لفظ الفرق إعراباً ووزناً
٢١٣٨	بيع المعاومة
٢١٣٨	تعريف لفظ «الثنيا» لغة واصطلاحاً
٢١٣٨	اختلاف الأئمة في بيع الاستثناء
٢١٣٨	بيع العرايا
٢١٣٩	تحقيق لفظ العرية مع وجه التسمية
٢١٣٩	من قال: الحال يجب أن يكون مشتقاً
٢١٣٩	تحقيق لفظ الوسق
٢١٤٠	بيع الثمرة على الشجرة قبل بلو الصلاح مطلقاً
٢١٤٠	أقوال الأئمة في معنى الزهر
٢١٤٠	تحقيق لفظ «بم» نحويًا
٢١٤١	بيع السنين

٢١٤١	الامر للاستحباب أو للوجوب
٢١٤١	حكم تلف الثمار قبل التسليم إلى المشتري أو بعده
٢١٤٢	اختلاف العلماء في بيع المبيع قبل القبض
٢١٤٢	معنى تلقي الركبان
٢١٤٢	بيع الرجل على بيع أخيه
٢١٤٢	طلب البائع المبيع بالثمن الزائد من الأول
٢١٤٢	معنى قوله «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه»
٢١٤٣	بيع النجش
٢١٤٣	بيع الحاضر للبادي مع بيان العلة
٢١٤٣	معنى التصرية والاختلاف فيها
٢١٤٣	تحقيق قوله: «لا سمراء»
٢١٤٤	تحقيق لفظ «الطعام»
٢١٤٤	اختلاف الأئمة في رد الثمر مع المصرة
٢١٤٤	بيع شاة لبون بلبن شاة
٢١٤٤	حكم التلقي بالجلب
٢١٤٤	لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم
٢١٤٥	معنى قوله «لا يخطب على خطبة أخيه»
٢١٤٥	معنى المساومة
٢١٤٥	فائدة الالتفات
٢١٤٦	بيع الحاضر للباد
٢١٤٦	قوله: «لبستين وبيعتين»
٢١٤٦	بيع الملامسة والمناقلة
٢١٤٧	تفسير الملامسة ثلاثة
٢١٤٧	تحقيق لفظ الصماء
٢١٤٧	بيع الحصاة
٢١٤٧	اختلاف العلماء في تفسير بيع الحصاة
٢١٤٨	بيع الغرر أصل عظيم في البيوع

٢١٤٨	بيع حبيل الحبلة
٢١٤٨	اختلاف العلماء في المراد بحبل الحبلة
٢١٤٩	عسب الفحل
٢١٤٧٩	استئجار الفحل للإتزال
٢١٤٩	بيع الماء والأرض للمحرث
٢١٤٩	اختلاف الروايات في حليث أبي هريرة
٢١٥٠	التركيب من باب نهي الفعل المعلن
٢١٥٠	حفر أقسام البئر
٢١٥١	من غش فليس مني
٢١٥١	الفصل الثاني
٢١٥٢	بيع الكالي بالكالي
٢١٥٢	بيع العريان
٢١٥٢	بيع المضطر
٢١٥٤	بيع المعلوم
٢١٥٤	تفسير البيعتين في بيعة
٢١٥٤	حكم البيع مع شرط القرض
٢١٥٤	حكم بيع الشيء بشرطين
٢١٥٥	معنى النقيع
٢١٥٥	شرط التقابض في المجلس
٢١٥٦	معنى الداء والغائلة في العبد
٢١٥٦	بيع المسلم بالمسلم
٢١٥٦	معنى المجلس
٢١٥٦	حكم بيع من يزيد
٢١٥٧	الفصل الثالث
٢١٥٧	متى يكون المصدر للمبالغة
٢١٥٧	باب
٢١٥٧	الفصل الأول

٢١٥٧	معنى التأبير
٢١٥٧	إن المملوك لا يكون مالكا
٢١٥٨	مذاهب العلماء في أن العبد إذا ملكه سيده مالا
٢١٥٨	إن ثياب العبد لا تدخل في البيع
٢١٥٨	حكم البيع مع الشرط
٢١٥٨	جواز الوكالة في قضاء الدين وأداء الحقوق
٢١٥٨	جواز هبة المشاع
٢١٥٩	حفظ الأشياء المباركة
٢١٥٩	بيع رقبة المكاتب
٢١٥٩	الاختلاف في جواز بيع نجوم الكتابة
٢١٥٩	جواز بيع الرقبة بشرط العتق والاختلاف فيه
٢١٦٠	اشتراط الشروط التي ليست في الكتاب
٢١٦١	أقسام الشرط في البيع
٢١٦١	حكم بيع الولاء
٢١٦٢	الفصل الثاني
٢١٦٢	معنى الغلة والخراج
٢١٦٢	حكم نتاج الدابة وولد الامة ولبن الماشية إلخ
٢١٦٢	شرح قوله «إذا اختلف البيعان»
٢١٦٣	فصل الوكالة
٢١٦٣	الفصل الثالث
٢١٦٣	دليل فضل الإصلاح بين المتبايعين
٢١٦٤	باب السلم والرهن
٢١٦٤	الفصل الأول
٢١٦٤	تعريف لفظ السلم والرهن
٢١٦٤	السلم يجوز حالا كما أنه يجوز مؤجلا
٢١٦٤	اختلاف العلماء في جواز السلم حالا
٢١٦٥	دليل جواز الشرى بالنسيئة



٢١٦٥	جواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة
٢١٦٥	متى يجوز معاملة أهل الذمة والكفار
٢١٦٥	بيع السلاح والمصحف والعبد للكافر
٢١٦٦	اختلاف العلماء في منقعة الرهن للراهن
٢١٦٦	الفصل الثاني
٢١٦٦	حكم غلق الرهن
٢١٦٧	حكم روائد المرهون
٢١٦٧	هل يمنع الرهن المرهون من تصرف ماله
٢١٦٨	مراد مكيال أهل المدينة
٢١٦٨	الفصل الثالث
٢١٦٨	تبديل المبيع قبل القبض
٢١٦٨	باب الاحتكار
٢١٦٨	الفصل الأول
٢١٦٨	معنى الاحتكار شرعا ومصداقا
٢١٦٩	الفصل الثاني
٢١٦٩	الجالب مرزوق
٢١٦٩	إن الله هو المسعر
٢١٧٠	الفصل الثالث
٢١٧٠	من أراد أدنى مضرة للمسلمين ابتلاه الله في ماله ونفسه
٢١٧٠	متى يكون المحتكر بريئا من الله؟
٢١٧١	باب الإفلاس والإنظار
٢١٧١	الفصل الأول
٢١٧١	حكم فسخ البيع إذا كان المشتري مفلسا
٢١٧٢	إذا ثبت إفلاس الرجل لا يجوز حبسه بالدين
٢١٧٢	فضل إنظار المعسر
٢١٧٢	فضل المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء
٢١٧٢	عدم اختصاص النفس للدعاء

- ٢١٧٣ من أنظر معسراً أظله الله في ظله
- ٢١٧٣ تعريف الرباعي من الإبل
- ٢١٧٣ حكم استسلاف الإمام للمفقر
- ٢١٧٣ حكم استقراض الحيوان
- ٢١٧٣ الدليل على رد مثل القرض
- ٢١٧٣ اختلاف العلماء في إقراض الحيوان كلها
- ٢١٧٤ إن من السنة رد الأجود في القرض
- ٢١٧٤ هل يجوز للمقرض أخذ الزيادة في الصفة أو في العدد؟
- ٢١٧٤ معنى مطل الغني
- ٢١٧٤ هل يفسق المطال المتمكن بمرة واحدة أو لا
- ٢١٧٥ جواز مطالبة الدين في المسجد
- ٢١٧٥ قبول الشفاعة في غير معصية
- ٢١٧٥ سر امتناع الصلاة على المديون الذي لم يدع وفاء
- ٢١٧٥ جواز الضمان عن الميت
- ٢١٧٦ من استقرض شيئاً يريد أداءها أدى الله عنه
- ٢١٧٦ إن حقوق الله تعالى على المساهلة وحقوق العباد على المضايقة
- ٢١٧٧ معنى قوله «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم»
- ٢١٧٧ الفصل الثاني
- ٢١٧٨ معنى قوله: «نفس المؤمن معلقة بدينه»
- ٢١٧٩ هل يجوز للحاكم بيع مال المديون من غير إذنه
- ٢١٨٠ إن نفس المديون مرهونة بعد موته بدينه
- ٢١٨٠ معنى الغلول مع وجه التسمية
- ٢١٨٠ إن أعظم الذنوب عند الله موت الرجل وعليه دين
- ٢١٨١ الفصل الثالث
- ٢١٨١ جواز أجرة الوزان على وزنه
- ٢١٨٢ هل الزيادة على الدين جائزة أم لا؟
- ٢١٨٢ هل يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه

٢١٨٣	باب الشركة والوكالة
٢١٨٣	الفصل الأول
٢١٨٤	حكم أقسام الشركة المختلفة
٢١٨٤	المراد من الراحلة
٢١٨٥	حكم جواز التوكيل في المعاملات
٢١٨٥	اختلاف العلماء في بيع مال الغير من غير إذنه
٢١٨٥	الفصل الثاني
٢١٨٥	المراد من الشركة
٢١٨٥	الشركة مستحبة
٢١٨٥	حكم الخيانة مع الخائن
٢١٨٦	الفصل الثالث
٢١٨٧	باب الغصب والعارية
٢١٨٧	الفصل الأول
٢١٨٧	إن الأرض على سبع طباق
٢١٨٧	وعيد من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه
٢١٨٨	اختلاف العلماء في حلب ماشية الغير بغير إذنه
٢١٨٨	ما المراد من قوله عند بعض نسائه
٢١٨٩	سبب إيراد حديث أنس في هذا الباب
٢١٩٠	إن النبي ﷺ رأى الجنة والنار رؤية عين
٢١٩٠	إن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان
٢١٩٠	العمل القليل لا يبطل الصلاة
٢١٩٠	الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة
٢١٩١	تسمية الدواب مباح
٢١٩١	سبق الإنسان المنفرد في كشف أخبار العدو
٢١٩١	استحباب تبشير الناس بعد ذهاب الخوف
٢١٩١	الفصل الثاني
٢١٩١	ما المراد من الأرض الميتة وإحيائها

- ٢١٩١ معنى قوله: وليس لعرق ظالم
- ٢١٩١ رواية حديث واحد متصلا ومرصلا
- ٢١٩٢ معنى الجلب والجنب والشغار
- ٢١٩٢ اختلاف العلماء في نكاح الشغار
- ٢١٩٢ حكم أخذ الشيء على وجه الهزل والمزاح
- ٢١٩٣ مراد قوله: «من وجد عين ماله فهو أحق به»
- ٢١٩٣ حكم ضمان ما أفسدت الماشية بالنهار وبالليل من مال الغير
- ٢١٩٤ معنى قوله: «الرجل جبار»
- ٢١٩٥ اختلاف العلماء في ضمان العارية على المستعير
- ٢١٩٥ معنى المنحة، والزعيم
- ٢١٩٦ حكم أكل السقط للمضطر وغيره
- ٢١٩٦ الفصل الثالث
- ٢١٩٦ دخول غاية (إلى) فيما قبلها دائر مع الدليل
- ٢١٩٧ باب الشفعة
- ٢١٩٧ الفصل الأول
- ٢١٩٧ معنى لفظ الشفعة
- ٢١٩٧ مراد قوله: «قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل مالم يقسم»
- ٢١٩٧ تخريج الحديث المذكور
- ٢١٩٧ الشفعة تكون للشريك دون الجار
- ٢١٩٨ مفهوم قوله: الشفعة فيما لم يقسم
- ٢١٩٩ حكمة ثبوت الشفعة
- ٢١٩٩ اختلاف العلماء في كون الشفعة للذمي على المسلم
- ٢١٩٩ لفظ الحلال يصدق على الذنب والمروءة وغيرهما
- ٢١٩٩ اختلاف العلماء في ثبوت الشفعة للشفيع بعد الإذن للبيع
- ٢١٩٩ تحقيق لفظ «السقب» لغة ومرادا
- ٢٢٠٠ اختلاف العلماء في معنى حديث «لا يمنع جار جاره» إلخ
- ٢٢٠١ مراد قوله: «سبعة أذرع»

٢٢٠١	مقدار الطريق بقدر الذراع
٢٢٠١	إذا كان الاختلاف في مقدار الطريق
٢٢٠١	الفصل الثاني
٢٢٠١	صرف ثمن الأراضي والدور إلى المنقولات غير مستحب
٢٢٠٢	الجرح على حديث الجار أحق بشفعته
٢٢٠٣	الفصل الثالث
٢٢٠٣	إن الشفعة لا تثبت في غير العقار
٢٢٠٣	باب المساقاة والمزارعة
٢٢٠٣	الفصل الأول
٢٢٠٣	تعريف المساقاة
٢٢٠٤	اختلاف العلماء في جوار المساقاة
٢٢٠٤	تعريف المزارعة
٢٢٠٤	اختلاف العلماء في المزارعة
٢٢٠٥	صنف ابن خزيمة كتاباً في جوار المزارعة
٢٢٠٥	حكم المخابرة
٢٢٠٥	معنى قوله عليه السلام: « بما ينبت على الأربعماء »
٢٢٠٦	تعريف الحقل لغة وشرعا
٢٢٠٧	التطبيق بين أحاديث المزارعة
٢٢٠٧	المراد من الاضطراب ليس الاضطراب الاصطلاحي
٢٢٠٧	شرح قوله: من كانت له أرض فليزرعها
٢٢٠٨	المراد من السكة
٢٢٠٨	الفصل الثاني
٢٢٠٩	الفصل الثالث
٢٢٠٩	باب الإجارة
٢٢٠٩	الفصل الأول
٢٢٠٩	تعريف الإجارة لغة وشرعا
٢٢٠٩	تعريف السعوط لغة

٢٢١٠	صحة الاستئجار وجواز المداواة
٢٢١٠	ما المراد من القاريط في باب الإجارة
٢٢١٠	علة رعي الغنم للأتبياء
٢٢١١	حكم الاستئجار لقراءة القرآن والرقية به
٢٢١١	إباحة أجرة الطبيب والمعالج
٢٢١١	حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن
٢٢١١	جواز الرقية بالقرآن ويذكر الله
٢٢١٢	حكم بيع المصاحف وشرائها وأخذ الأجرة على كتابتها
٢٢١٢	الفصل الثاني
٢٢١٢	تحقيق لفظ النشاط
٢٢١٢	تحقيق لفظ الحديث «فلمعري»
٢٢١٣	هل يجوز القسم بغير اسم الله وصفاته؟
٢٢١٣	لا يرد السائل وإن جاء على حال يدل على غناه
٢٢١٣	قوله في المصاييح مرسل
٢٢١٤	الفصل الثالث
٢٢١٤	اختلاف العلماء في جواز التزويج على الإجارة لبعض الأعمال والخدمة
٢٢١٤	أخذ الأجرة لتعليم القرآن
٢٢١٥	باب إحياء الموات والشرب
٢٢١٥	تعريف الموات والشرب
٢٢١٥	الفصل الأول
٢٢١٥	قوله: لا حمى إلا لله
٢٢١٧	هل يجوز العفو عن التعزير أم لا؟
٢٢١٧	الحاكم لا يحكم في حالة الغضب
٢٢١٨	الفصل الثاني
٢٢١٨	حكم التملك بالتحجير
٢٢١٨	جواز اقتطاع الإمام الأرض المملوكة لبيت المال
٢٢١٩	الإقطاع نوعان

٢٢١٩	إن ظهر أن الحق في خلاف حكم الحاكم فمأذا يفعل
٢٢١٩	المراد من الحمى
٢٢١٩	إن الإحياء لا يجوز بقرب العمارة
٢٢٢٠	مراد الماء والكلأ والنار
٢٢٢٠	مراد قوله: عادي الأرض
٢٢٢٠	إن ذكر الله تمهيد للذكر رسوله
٢٢٢١	العرب تسمي المنازل دارا
٢٢٢١	غرض بعثة النبي ﷺ
٢٢٢١	تحقيق لفظ المهزور
٢٢٢٢	تحقيق لفظ العضيد
٢٢٢٣	الفصل الثالث
٢٢٢٣	قوله: قد عرفناه
٢٢٢٣	باب العطايا
٢٢٢٣	الفصل الأول
٢٢٢٤	الدليل على صحة أصل الوقف
٢٢٢٤	إن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث
٢٢٢٤	الدليل على صحة شروط الواقف
٢٢٢٤	وفيه مسألة أخرى أيضاً
٢٢٢٤	هل يجوز للواقف أن يتنفع بوقفه أم لا؟
٢٢٢٤	العمري جائزة
٢٢٢٥	العمري على ثلاثة أحوال
٢٢٢٥	العمري جائزة بالاتفاق
٢٢٢٥	الفصل الثاني
٢٢٢٦	حكم الرقبي
٢٢٢٦	الفصل الثالث
٢٢٢٦	باب

٢٢٢٦	الفصل الأول
٢٢٢٧	إن الهدية القليلة أيضاً لا ترد
٢٢٢٧	هل يجوز الرجوع في الموهوب بعد الإقباض؟
٢٢٢٧	اختلاف العلماء في الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما
٢٢٢٨	استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة
٢٢٢٨	اختلاف العلماء في هذه المسألة
٢٢٢٨	استحباب التسوية بين الأولاد في جميع الأشياء
٢٢٢٩	الفصل الثاني
٢٢٢٩	اختلاف العلماء في الرجوع عن الهبة
٢٢٢٩	إن الرجوع عن الهبة مذموم
٢٢٣٠	اختلاف العلماء في الهبة المطلقة التي لا يشترط فيها الثواب
٢٢٣٠	الهدايا على ثلاث طبقات
٢٢٣١	تعريف الحلبي
٢٢٣٣	معنى قوله وحر الصدر
٢٢٣٤	الفصل الثالث
٢٢٣٤	إن الصبي ثمرة الفؤاد وبأكورة الإنسان
٢٢٣٤	باب اللقطة
٢٢٣٤	الفصل الأول
٢٢٣٤	تعريف اللقطة
٢٢٣٤	تعريف العفاص
٢٢٣٥	اختلاف الأئمة في تأويل العفاص وحكمه
٢٢٣٥	معنى قطعة الحديث «معها سقائها وحذائها»
٢٢٣٥	اختلاف الأئمة في حكم اللقطة بعد التعريف سنة
٢٢٣٥	معنى قطعة الحديث «هي لك أو لأخيك أو للذئب»
٢٢٣٦	الحكمة في تفريق الحكم في ضالة الغنم والإبل
٢٢٣٦	معنى قطعة الحديث «فهو ضال»
٢٢٣٦	حكم لقطة الحاج



٢٢٣٧	الفصل الثاني
٢٢٣٧	معنى قطعة الحديث «أن يؤويه الجرين»
٢٢٣٧	معنى قطعة الحديث «في الطريق الميتاء»
٢٢٣٧	حكم من خرج بشيء من الثمر معلق
٢٢٣٧	معنى قطعة الحديث «عن المجن»
٢٢٣٨	اللقطة القليلة لا تعرف
٢٢٣٨	تحل اللقطة على من لا تحل عليه الصدقة
٢٢٣٨	حكم من لم يعرف اللقطة
٢٢٣٨	الإشهاد على اللقطة من التأديب
٢٢٣٨	الرد على اعتقاد المعتزلة بأن الحرام ليس يرق
٢٢٣٩	الاختلاف في تعريف القليل من اللقطة
٢٢٣٩	كتب الفرائض والوصايا
٢٢٣٩	الفصل الأول
٢٢٣٩	معنى الفرائض لغة واصطلاحاً
٢٢٤٠	تعريف التركة
٢٢٤٠	معنى قطعة الحديث «أنا أولى بالمؤمنين»
٢٢٤٠	سبب ترجيح الذكر في الإرث
٢٢٤٠	معنى العصبية
٢٢٤٠	حكم العصبية في الإرث
٢٢٤٠	لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم
٢٢٤١	حكم ميراث المرتد
٢٢٤١	متى يرث ذوو الأرحام؟
٢٢٤١	كم صنفاً للذوي الأرحام؟
٢٢٤٢	الفصل الثاني
٢٢٤٢	اختلاف الأئمة في ميراث الكافرين
٢٢٤٢	القاتل يحرم من ميراث المقتول
٢٢٤٣	حظ الجدة في الميراث

٢٢٤٣	حكم الحمل في الميراث
٢٢٤٤	حكم ميراث الولد الذي نفاه الرجل باللعان
٢٢٤٤	حكم ميراث ولد الزنا
٢٢٤٥	أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات
٢٢٤٦	أداء الدين مقدم على تنفيذ الوصية
٢٢٤٦	وجه تقديم الوصية على الدين في التنزيل
٢٢٤٨	الدية تجب للمقتول أولاً ثم تستقل منه إلى ورثته
٢٢٤٩	حكم الرجل المشرك الذي أسلم على يد غيره
٢٢٤٩	يرث العتيق من المعتق
٢٢٤٩	الفصل الثالث
٢٢٥٠	وجه تسمية الفرائض بنصف العلم
٢٢٥٠	باب الوصايا
٢٢٥٠	الفصل الأول
٢٢٥٠	تعريف الوصية لغة واصطلاحاً
٢٢٥٠	ينبغي للرجل أن يكتب وصيته
٢٢٥١	اختلاف الأئمة في حكم الوصية
٢٢٥١	الإشهاد على الوصية مستحب
٢٢٥١	ترك الورثة أغنياء خير من تركهم فقراء
٢٢٥٢	يجوز للمريض أن يذكر ما يجده من الوجع
٢٢٥٢	الإنفاق في الأقارب صدقة
٢٢٥٢	إلقاء اللقمة في فم الزوجة صدقة
٢٢٥٢	الفصل الثاني
٢٢٥٣	لا تنفذ الوصية للوارث
٢٢٥٣	الولد منسوب إلى صاحب الفرائض
٢٢٥٣	معنى قوله: «وللعاهر الحجر»
٢٢٥٣	معنى قوله: «وحسابهم على الله»
٢٢٥٤	إيصال الضرر إلى الوارث إثم عظيم

٢٢٥٤	الفصل الثالث
٢٢٥٤	فوائد الوصية
٢٢٥٥	وعيد تحريم الوارث عن الميراث
٢٢٥٦	كتاب النكاح
٢٢٥٦	الفصل الأول
٢٢٥٦	معنى النكاح لغة واصطلاحاً
٢٢٥٧	الدليل الواضح على فضيلة النكاح مع بيان الفوائد والحكم
٢٢٥٧	معنى قوله: التبتل
٢٢٥٧	وجه نهي النبي ﷺ عن التبتل
٢٢٨	تفصيل أحكام الاختصاص للحيوان
٢٢٥٨	بيان الخصال التي تنكح المرأة لأجلها
٢٢٥٨	معنى قوله: «تربت يدك»
٢٢٦٠	معنى قوله: «فتنة أضمر»
٢٢٦١	معنى «الشؤم» وأقسامه
٢٢٦١	تزويج البكر أفضل من تزويج الثيب
٢٢٦٢	الفصل الثاني
٢٢٦٣	معنى الفساد والصلاح في الأرض
٢٢٦٣	يراعى في النكاح أربعة أشياء
٢٢٦٤	بعض الفوائد في نكاح البكر
٢٢٦٥	الفصل الثالث
٢٢٦٥	المحبة تزيد بالنكاح
٢٢٦٥	فائدة نكاح الحرائر
٢٢٦٦	الأسباب المفسدة للدين المرء
٢٢٦٦	معنى قوله: «إن أمرها أطاعته»
٢٢٦٧	باب النظر إلى المخطوبة
٢٢٦٧	الفصل الأول
٢٢٦٧	معنى الخطب والمخاطبة والتخاطب

٢٢٦٨	لا يجوز أن يضطجع الرجلان في ثوب واحد
٢٢٦٨	حد العورة للرجل والمرأة
٢٢٦٨	حكم النظر بالشهوة إلى الأمرد الحسن
٢٢٦٩	معنى قوله : الحمى الموت
٢٢٦٩	سبب تشبيه الحمى بالموت
٢٢٧٠	حكم نظر الفجأة
٢٢٧٠	مبدأ الزنا النظر
٢٢٧١	الفصل الثاني
٢٢٧٢	معنى العورة
٢٢٧٢	معنى الاستشراف وحكمة النهي عنه
٢٢٧٣	لا يجوز للمولى أن ينظر إلى عورة أمته المنكوحة
٢٢٧٥	نظر المرأة إلى الأجنبي
٢٢٧٥	علة الحجاب الفتنة
٢٢٧٥	الفصل الثالث
٢٢٧٦	باب الولي في النكاح واستئذان المرأة
٢٢٧٨	الفصل الأول
٢٢٧٨	معنى الولي
٢٢٧٩	الدليل على جواز نكاح الصغيرة
٢٢٧٩	اختلاف العلماء في نكاح الثيب البالغة العاقلة دون إذنها
٢٢٧٩	معنى قوله «الأيام أحق بنفسها»
٢٢٨١	الفصل الثاني
٢٢٨١	معنى قوله : أيما امرأة نكحت إلخ
٢٢٨٣	الاختلاف في نكاح اليتيمة إذا زوجها غير الأب والجد
٢٢٨٤	الفصل الثالث
٢٢٨٥	باب إعلان النكاح والخطبة والشرط
٢٢٨٥	الفصل الأول
٢٢٨٥	يجوز إنشاد الشعر بالشرط

٢٢٨٥	إعلان النكاح مستحب
٢٢٨٥	معنى قوله: بنى بى
٢٢٨٦	التزوج والتزويج في شوال مستحب
٢٢٨٦	بيان الشروط المقتضية للنكاح
٢٢٨٧	تفصيل بحث الخطبة على خطبة أخيه
٢٢٨٨	حكم نكاح المتعة
٢٢٨٩	الفصل الثاني
٢٢٩٠	خطبة النكاح
٢٢٩١	حكم الصوت والدف في النكاح
٢٢٩٢	الفصل الثالث
٢٢٩٤	باب المحرمات
٢٢٩٤	الفصل الأول
٢٢٩٤	معنى المحرم لغة
٢٢٩٤	بحث تحريم الجمع بين المرأتين
٢٢٩٤	حرمة الرضاع كحرمة النسب
٢٢٩٤	حكم لبن المرأة من الزنا
٢٢٩٥	حكم العلماء في قدر ما يحرم من الرضاع
٢٢٩٦	الرضاعة تثبت في مدة الرضاعة
٢٢٩٦	اختلاف الأئمة في تحديد مدة الرضاع
٢٢٩٦	حكم قول المرضعة بالإرضاع
٢٢٩٨	حكم نكاح المسبية
٢٢٩٩	الفصل الثاني
٢٢٩٩	وجه حرمة الجمع بين ذوات الرحم
٢٢٩٩	حكم من اعتقد حل نكاح المحرم
٢٣٠٠	أنكحة الكفار صحيحة
٢٣٠١	حكم نكاح الأخنتين اللتين في نكاح الكافر إذا أسلموا كلهم
٢٣٠٢	اختلاف الأئمة في وجه الفرقة بين الزوجين الكافرين إذا أسلم أحدهما

٢٣٠٣	الفصل الثالث
٢٣٠٣	المحرمات من النسب والصهر
٢٣٠٤	باب المباشرة
٢٣٠٤	الفصل الأول
٢٣٠٤	معنى المباشرة لغة واصطلاحاً
٢٣٠٤	إتيان الرجل المرأة في قبلها من دبرها
٢٣٠٥	حكم العزل
٢٣٠٥	هل يجري الرق في العرب؟
٢٣٠٥	إذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء
٢٣٠٦	معنى الغيلة لغة واصطلاحاً
٢٣٠٦	هل الغيلة صحيحة أم لا؟
٢٣٠٦	تأويل العزل بالوآد الخفي
٢٣٠٧	الإفشاء حرام على الزوجين نما يجري بينهما تحت اللحاف
٢٣٠٧	الفصل الثاني
٢٣٠٧	حكم الإتيان في الدبر
٢٣٠٩	الفصل الثالث
٢٣٠٩	باب
٢٣٠٩	الفصل الأول
٢٣٠٩	حكم الأمة إذا اعتقت
٢٣١٠	الفصل الثاني
٢٣١٠	أفضل صور الإعتاق للزوجين
٢٣١٠	باب الصداق
٢٣١٠	الفصل الأول
٢٣١٠	معنى الصداق
٢٣١١	لا يجب المهر على النبي ﷺ
٢٣١١	دليل استحباب عرض المرأة نفسها على الصلحاء
٢٣١١	الدليل على قلة الصداق

٢٣١١	اختلاف الأئمة في مقدار أقل المهر
٢٣١١	حكم تعجيل تسليم المهر إليها
٢٣١١	اختلاف الأئمة في جعل القرآن وتعليمه صداقا
٢٣١٢	معنى الأوقية والنش
٢٣١٢	الفصل الثاني
٢٣١٢	بحث صداق أزواج النبي ﷺ
٢٣١٣	بحث الصداق إذا لم يسم وقت النكاح
٢٣١٤	الفصل الثالث
٢٣١٤	باب الوليمة
٢٣١٤	الفصل الأول
٢٣١٤	معنى الوليمة
٢٣١٥	الدليل على استحباب الوليمة
٢٣١٥	اختلاف الأئمة في جعل عتق الأمة صداقها
٢٣١٦	يستحب للمرأة إذا أحدث الله له نعمة أن يحدث له شكرا
٢٣١٦	اختلاف الأئمة في إجابة دعوة الوليمة
٢٣١٦	الأسماء المختلفة للدعوة المختلفة
٢٣١٦	الأعداد التي يسقط بها وجوب إجابة الوليمة وندبها
٢٣١٧	متى تكون الوليمة شر الطعام؟
٢٣١٧	حكم الطفيلي
٢٣١٨	لا يجوز للضيف أن يدعو أحدا
٢٣١٨	ما يستحب للضيف والمضيف
٢٣١٨	الفصل الثاني
٢٣١٩	حكم طعام اليوم الأول والثاني من جانب الداعي والمدعو
٢٣٢٠	الفصل الثالث
٢٣٢٠	حكم طعام الفاسق
٢٣٢٠	باب القسم
٢٣٢٠	معنى القسم لغة

٢٣٢١	<b>الفصل الأول</b>
٢٣٢١	حكم النوبة التي وهبتها الزوجة للآخرى
٢٣٢١	يجوز للواهب الرجوع عن هبة النوبة
٢٣٢١	هل القسم واجب على النبي ﷺ أم لا؟
٢٣٢٢	حكم قرعة الرجل بين نسائه إذا أراد السفر
٢٣٢٣	<b>الفصل الثاني</b>
٢٣٢٤	<b>الفصل الثالث</b>
٢٣٢٥	حكم من لا يعدل بين الزوجين أو أكثر
٢٣٢٥	باب عشرة النساء وما لكل واحدة من الحقوق
٢٣٢٥	<b>الفصل الأول</b>
٢٣٢٥	معنى العشرة لغة واصطلاحاً
٢٣٢٦	الرفق مع النساء حسن
٢٣٢٧	حكم رؤية اللعب
٢٣٣٠	إن سخط الزوج يوجب سخط الرب
٢٣٣١	للإمام والقاضي رفع حجاب المرأة عند الضرورة
٢٣٣٢	<b>الفصل الثاني</b>
٢٣٣٢	حكم المسابقة مع الزوجة
٢٣٣٣	يجب على الزوجة أن تعجب زوجها
٢٣٣٤	دليل عدم جواز الضرب على الوجه
٢٣٣٥	حكم ضرب الزوجة
٢٣٣٦	<b>الفصل الثالث</b>
٢٣٣٨	حكم تعظيم المسلم
٢٣٣٩	باب الخلع والطلاق
٢٣٣٩	<b>الفصل الأول</b>
٢٣٣٩	معنى الخلع لغة واصطلاحاً
٢٣٣٩	معنى ما أعتب عليه في خلق ولا دين
٢٣٤٠	حكم الخلع هل هو طلاق أو فسخ؟



٢٣٤٠	حكم الطلاق في طهر جامعها فيه
٢٣٤٠	حكم الطلاق بلفظ الخيار
٢٣٤١	حكم تحريم الحلال على نفسه
٢٣٤١	حكم قول الزوج «أنت على حرام»
٢٣٤١	معنى المغاير
٢٣٤٢	الفصل الثاني
٢٣٤٢	طلب الطلاق من الزوج
٢٣٤٢	أبفض الحلال إلى الله الطلاق
٢٣٤٤	حكم الطلاق بلفظ
٢٣٤٤	استدلال الشافعي على إباحة الجمع بين الطلقات الثلاثة
٢٣٤٤	حكم الطلاق قبل النكاح
٢٣٤٤	طلاق الهازل واقع
٢٣٤٤	معنى المعتوه
٢٣٤٥	حكم طلاق السكران والمعتوه
٢٣٤٥	الطلاق يتعلق بالمرأة أم لا؟
٢٣٤٦	الفصل الثالث
٢٣٤٦	حكم المستزعات والمختلعات
٢٣٤٦	حكم الطلقات الثلاثة دفعة
٢٣٤٧	اختلاف الأئمة فيمن قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً
٢٣٤٨	باب المطلقة ثلاثاً
٢٣٤٨	الفصل الأول
٢٣٤٨	إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره
٢٣٤٨	الفصل الثاني
٢٣٤٩	حكم المحلل والمحلل له
٢٣٤٩	تعريف الإيلاء وحكمه
٢٣٥٠	معنى الظهار واختلاف الأئمة في حكمه
٢٣٥١	الفصل الثالث

٢٣٥٢	باب في كون الرقبة في الكفارة مؤمنة
٢٣٥٢	الفصل الأول
٢٣٥٢	صفة الرقبة المحررة في الكفارات
٢٣٥٣	باب اللعان
٢٣٥٣	معنى اللعان لغة واصطلاحاً
٢٣٥٤	الفصل الأول
٢٣٥٤	حكم من قتل رجلاً وزعم أنه زنى بامرأته
٢٣٥٤	اختلاف الأئمة في الفرقة باللعان
٢٣٥٥	معنى قوله: «أسحِم أدعج وخلجج الساقين»
٢٣٥٦	الاختلاف في نزول آية اللعان
٢٣٥٦	أول رجل لاعن في الإسلام
٢٣٥٦	بماذا يتم اللعان؟
٢٣٥٧	الحاكم لا يلتفت إلى المظنة والامارات
٢٣٥٨	فائدة غير الله
٢٣٦٠	معنى الأوراق لغة
٢٣٦١	شرح قوله: عرق نزعها
٢٣٦١	لا ينفي الولد بمجرد الامارات الضعيفة
٢٣٦١	إن وصف اللون غير معتبر في اللعان
٢٣٦١	التعريض بنفي الولد ليس نفياً
٢٣٦١	وإن التعريض بالقذف ليس قذفاً
٢٣٦١	الدليل على إثبات القياس والاعتبار بالأشباه وضرب الأمثل
٢٣٦١	الاحتياط للأنساب
٢٣٦١	تحقيق لفظ الوليدة
٢٣٦١	الولد للفراش وللعاهر الحجر
٢٣٦١	إن الدعوى تجري في النسب كما تجري في الأموال
٢٣٦١	متى تصير المرأة فراشاً؟
٢٣٦١	إمكان الوطء شرط لثبوت النسب

٢٣٦١	هل يثبت النسب بين المشرقي والمغربي؟
٢٣٦٢	هل الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح أم لا؟
٢٣٦٢	إن حكم الحاكم لا يحل الأمر في الباطن القيافة
٢٣٦٣	اختلاف العلماء في العمل بقول القائف
٢٣٦٣	هل يعتبر قول القائف في الأنساب؟
٢٣٦٣	الدليل على أن أقل الجمع اثنان
٢٣٦٤	الفصل الثاني
٢٣٦٤	الادعاء إلى غير الأب مع العلم به حرام
٢٣٦٤	معنى قوله: «لا ترد يد لامس»
٢٣٦٥	حكم النكاح من الفاجرة
٢٣٦٥	إن الزنا لا يثبت النسب
٢٣٦٥	الغيرة في الرية
٢٣٦٥	تحقيق لفظ الخيلاء
٢٣٦٦	الفصل الثالث
٢٣٦٧	باب العدة
٢٣٦٧	الفصل الأول
٢٣٦٧	اختلاف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها السكن والنفقة؟
٢٣٦٧	حكم نظر المرأة إلى الأجنبي
٢٣٦٨	جواز التعريض بخطبة البائن
٢٣٦٨	جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة
٢٣٦٨	المال معتبر في الكفاءة أم لا؟
٢٣٦٨	صورة التفريق بين الزوجين
٢٣٦٨	حكم الخطبة على خطبة الغير
٢٣٦٨	جواز تزويج المرأة من كفء
٢٣٦٩	قول عمر: «لا ندع كتاب رينا بقول امرأة»
٢٣٦٩	جواز خروج المعتدة للحاجة
٢٣٦٩	طريق علة المتوفى عنها زوجها في الجاهلية

٢٣٧٠	الحداد
	الاتفاق في وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها والاختلاف في
٢٣٧١	تفصيله
٢٣٧١	الحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الطلاق
٢٣٧١	الفصل الثاني
٢٣٧١	اختلاف العلماء في السكنى للمعتدة عن الوفاة
٢٣٧٢	جواز نسخ الحكم قبل الفعل
٢٣٧٣	الفصل الثالث
٢٣٧٣	حكم العدة على ذوات الأقراء وعلى ذوات الأحمال
٢٣٧٣	حكم من انقطع دمها لعارض
٢٣٧٤	باب الاستبراء
٢٣٧٤	الفصل الأول
٢٣٧٤	معنى الاستبراء لغة
٢٣٧٤	مراد قوله: بامرأة حجيح
٢٣٧٥	الفصل الثاني
٢٣٧٥	النكاح يرتفع بعد السبي أم لا؟
٢٣٧٥	إن وطء الحبال من السبايا لا يجوز
٢٣٧٥	استبراء غير الحامل بحیضة بخلاف العدة
٢٣٧٥	اتفاق العلماء على تحريم الوطء على المالك في زمان الاستبراء
٢٣٧٥	اختلاف العلماء في المباشرة سوى الوطء
٢٣٧٦	الفصل الثالث
٢٣٧٦	استبراء ذوات الأشهر
٢٣٧٦	قوله «ولا تستبرئ العذراء»
٢٣٧٦	سبب الاستبراء
٢٣٧٧	باب النفقات وحق المملوك
٢٣٧٧	الفصل الأول
٢٣٧٧	معنى النفقة

٢٣٧٧	تركيب قوله : ما يكفيني وولدي
٢٣٧٧	فوائد حديث عائشة رضي الله عنها
٢٣٧٧	وجوب نفقة الزوج والأولاد الصغار والزوجة وغيرها
٢٣٧٧	سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم
٢٣٧٧	جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء
٢٣٧٧	هل يجوز للمرأة أن تأخذ من ماله بغير إذن القاضي؟
٢٣٧٨	هل يجب على الرجل نفقة الوالدين والمولودين؟
٢٣٧٨	هل يجب على السيد نفقة رقيقه؟
٢٣٨٠	حكم العبد الأبق
٢٣٨١	حكم من قذف على العبد
٢٣٨٢	الفصل الثاني
٢٣٨٢	وجوب نفقة الوالد على ولده
٢٣٨٣	معنى قوله ﷺ: «الصلاة وما ملكت أيمانك»
٢٣٨٤	معنى قوله: سبي الملكة
٢٣٨٤	هل البر سب لزيادة العمر؟
٢٣٨٥	حكم من فرق بين والدته وولدها
٢٣٨٦	حكم النهي عن ضرب المصلي
٢٣٨٧	حكم الفضل على من كان تحت اليد
٢٣٨٧	حق البهائم المعجمة
٢٣٨٨	الفصل الثالث
٢٣٨٩	باب بلوغ الصغير وحضائه في الصغير
٢٣٨٩	الفصل الأول
٢٣٨٩	متى دخل الصبي في زمرة المقاتلين؟
٢٣٩٠	متى بلغ الصبي والجارية؟
٢٣٩٠	الفصل الثاني
٢٣٩١	الفصل الثالث
٢٣٩١	معنى قوله: «فرطنت له»











